

قصة الثورة الإيرانية



المشروع القومي للترجمة

سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية





تأليف : سپهر ذبيح

ترجمة : عبد الوهاب علوب





Iran Since the Revolution

Sepehr Zabih

لا يتناول هذا الكتاب الثورة الإسلامية فى إيران بالتقويم الجوهرى أو الحكم التاريخى القاطع، وإنما هو أقرب إلى يوميات تعتمد على سرد وقائع الثورة بالتفصيل، مع إيراد ما جاء عنها بمختلف الصحف، وما قيل حولها من آراء. ويلتزم الكاتب الموضوعية والحيدة قدر الإمكان ويتحاشى الأحكام الجزافية ما استطاع .

وإلى جانب سرد أحداث الثورة فى داخل إيران نفسها، يقدم الكتاب تفصيلات الحرب العراقية الإيرانية، والأسباب التى أدت إليها، معتمداً أيضاً على الوثائق والأحاديث التى أجراها مع بعض الشخصيات المهمة. كما يتناول المؤلف قضية الرهائن الأمريكية التى احتجزت بمبنى السفارة الأمريكية فى طهران فى أعقاب استقرار الحكم فى يد الثوار، إضافة إلى ردود الأفعال العالمية تجاه الثورة .

الغلاف/ عبد العزيز السماحى

المشروع القومى للترجمة

قصة الثورة الإيرانية

سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية

تأليف : سپهر ذبيح

ترجمة : عبدالوهاب علوب



٢٠٠٤

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٦٤٦
- قصة الثورة الإيرانية
- سبهر ذبيح
- عبد الوهاب علوب
- الطبعة الأولى ٢٠٠٤

هذه ترجمة كتاب :

Iran Since the Revolution

by

Sepehr Zabih

© 1982 Sepehr Zabih

Published by Croom Helm

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

Tel. : 7352396 Fax : 7358084.

المحتوى

تصدير المترجم

كاتب هذه الدراسة أستاذ أمريكى من أصل إيرانى بكلية سانت ميرى وباحث بجامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. ويعتمد الكاتب فى دراسته وفيما أورد من معلومات على المصادر الفارسية من صحف ومجلات ونشرات سرية ولقاءات مع بعض المسئولين الذين كانوا يشغلون مناصب مهمة فى إيران والولايات المتحدة وأحاديث أجريت مع بعض الشخصيات الإيرانية المعروفة بمعارضتها للنظام الجمهورى الدينى الجديد آنذاك فى إيران أو بتأييدها له ممن يعيشون بالمنفى الإجبارى أو الاختيارى فى أوربا والولايات المتحدة.

والحقيقة أن هذا الكتاب لا يتناول الثورة الإسلامية فى إيران بالتقويم الجوهرى أو الحكم التاريخى القاطع ، وإنما هو أقرب إلى يوميات تعتمد على سرد وقائع الثورة بالتفصيل ، مع إيراد ما ورد عنها بمختلف الصحف وما قيل حولها من آراء. ويلتزم الكاتب الموضوعية والحيدة قدر الإمكان ويتحاشى الأحكام الجزافية ما استطاع.

وإلى جانب سرد أحداث الثورة فى داخل إيران نفسها، يقدم الكتاب تفصيلات الحرب العراقية الإيرانية والأسباب التى أدت إليها، معتمداً أيضاً على الوثائق والأحاديث التى أجراها مع بعض الشخصيات المهمة. كما يتناول المؤلف قضية الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا بمبنى السفارة الأمريكية فى طهران فى أعقاب استقرار الحكم فى يد الثوار، إضافة إلى ردود الأفعال العالمية تجاه الثورة.

وردت بالكتاب بعض الألفاظ والمسميات الفارسية التى آثرنا أن نورد ترجمتها بين أقواس حين ترد فى النص لأول مرة، ثم نوردها كما هى دون ترجمة بعد ذلك ، وهى كلمات معدودة من قبيل «پاسداران» ومعناها «الحراس» وتطلق على حرس الثورة الإيرانية الذى يعد ركيزة النظام الجمهورى الدينى ، و «ملا» وجمعه بالعربية «ملالى»

أو «ملات» ويطلق على رجال الدين الشيعة عامة وعلى الكوادر الدنيا منهم خاصة. كما وردت بالنص مراتب رجال الدين الشيعة من قبيل «آية الله العظمى» و «مرجع تقليد» و «مجتهد» ، وغيرها من الدرجات الدينية الخاصة بالمذهب الشيعى والقائمين عليه.

وفى النهاية فما ورد بالكتاب يعبر عن رأى المؤلف ولا يعبر عن رأى المترجم بالضرورة. ولم نشأ التعليق من جانبنا على أى مما ورد بالعمل. والله من وراء القصد.

مقدمة

شهدت إيران منذ مطلع القرن العشرين ثلاثة أحداث سياسية كبرى فى خضم كفاحها الدائب الذى لم يكلل بالنجاح بعد من أجل اتخاذ منهاجٍ لها فى نظامها السياسى. فكانت الثورة الدستورية من ١٩٠٦ إلى ١٩١١ محاولة لإقامة نظام ملكى برلمانى ليبرالى على النمط الغربى، إلا أنها أدت إلى قيام الدكتاتورية البهلوية الأولى فى عام ١٩٢٥. وسعت الحركة الوطنية فى عهد مصدق فى أوائل الخمسينيات إلى تأمين استقلال إيران كمقدمة لقيام ديمقراطية دستورية تقوم على أساس شعبى ، إلا أنها أسفرت عن قيام الدكتاتورية البهلوية الثانية. أما الثورة الحقيقية التى قامت فى عامى ١٩٧٨-١٩٧٩، فحاولت القضاء على كل أشكال الدكتاتورية قضاء مبرمًا ، إلا أنها وعلى الرغم من كل شيء مهدت الطريق لقيام سلطة دينية أشد استبداداً. وكانت هذه الثورة الأخيرة فاتحة عهد من الفوضى والاضطراب لم يسبق له مثيل بحيث يمكن اعتبارها ثلاث ثورات متعاقبة ومستمرة لا ثورة واحدة ، الأولى أطاحت بالشاه، واستغلت الثانية روح الكراهية المتطرفة لأمريكا لإقامة جمهورية إسلامية ، وأحالت الأخيرة الجمهورية إلى نظام ثيوقراطى أصولى ذى حزب واحد.

وبينما كان هناك إجماع على ضرورة الإطاحة بالشاه والأسرة البهلوية فى خريف ١٩٧٨ بين الأغلبية الساحقة من الإيرانيين الذين انغمسوا فى السياسة، إلا أن معنى الثورة كان يختلف باختلاف الجماعات والفئات التى اجتمعت حول هذا الهدف. من ثم فقد تفتتت الفئة المعارضة للشاه بمجرد أن شرع الأصوليون الشيعة فى إقامة حكومة ثيوقراطية ، بدلاً من تأسيس ديمقراطية تعددية أو جمهورية ماركسية حسبما توقعت فئتان أخريان على الأقل كانتا تدعيان الحق فى السلطة. ويمكن القول إن الثورتين الأخيرتين قامتا لا لتجريد هاتين الفئتين من السلطة وحسب، بل أيضًا لسلبهما حق تحدى سلطة الأصوليين الشيعة.

أما بالنسبة للقوى العلمانية وقد تصدر بعضها حركة العصيان التى انتزعت السلطة فى عام ١٩٧٩ ، فقد أبادتها الثورة نفسها تدريجياً. وكانت ذروة هذه الإزاحة المطردة لقوى المعارضة عزل أول رئيس للجمهورية الإسلامية فى يونيو ١٩٨١ ، وما أعقب ذلك من كفاح مسلح ضد النظام من جانب المجموعات القتالية من بين هذه القوى، وتعتمد توقعات نجاحها فى الغالب على قدرة هذه القوى على اجتذاب تأييد شعبى عريض ، وعلى إصرار الجمهورية الإسلامية على الاحتفاظ بالسلطة.

وفى دراستنا لهذه النقاط ، سنبدأ بطرح سؤال هو: لماذا نجح الخمينى وكيف؟ وسنحاول فى الفصل الأول أن نقدم إجابة ولو جزئية على هذا السؤال، واضعين فى اعتبارنا العلاقة الأمريكية بالثورة وانهيار القوات المسلحة الإيرانية. وسنناقش فى الفصل الثانى عملية تأسيس النظام الثورى على الرغم من عدم اتفاق الآراء على قاعدته الإيديولوجية والدستورية التى سبقت قيام الدستور الإسلامى. ويطرح الفصل الثالث موضوع أزمة الرهائن التى تخللت هذه العملية ، وقيادة الطلبة الثوريين لها ، ومراحل تطور هذه الأزمة، مع التأكيد على التشعبات الداخلية. وسنحاول فى الفصل الرابع أن نلقى نظرة عن كثب إلى رئاسة الجمهورية و«المجلس» أو البرلمان، مع تقديم عرض لبشائر الصراعات السياسية بين هذه المؤسسات العليا للنظام الثيوقراطى الجديد.

ويركز الفصل الخامس على انبعاث المعارضة التى برزت مؤقتاً إبان أزمة الرهائن ولو أنها تعود فى تاريخها إلى حقبة الكفاح من أجل الدستور. وسنتحدث فى هذا الفصل أيضاً عن قيادات المعارضة الشيعية والعصيان الكردى المسلح والاغتراب الفكرى. ومنذ أن برز اليسار كقوة سياسية لها وزنها فى الأحداث الثورية خلال عام ١٩٧٩ بدأ فى التشكيك فى شرعية الجمهورية الإسلامية وقابليتها للتطبيق على أرض الواقع. ويركز الفصل السادس على الأحزاب السياسية اليسارية التى تقدمت جبهة معارضة الخمينى، والأخرى التى أصرت على تأييده.

ويناقش الفصل السابع الشقاق السياسى بين القوى العلمانية والقوى الأصولية والتى بلغت ذروتها بعزل أول رئيس للجمهورية الإسلامية. بينما يتناول الفصل الثامن

انكسار الكفاح المسلح ضد النظام، ويؤكد على عمليات الإرهاب السياسى ورد الفعل العنيف الذى أثارته، ونمو قوى المعارضة فى داخل البلاد وخارجها. ويناقش الفصل التاسع التغيرات التى طرأت على علاقة إيران بالعالم، مع بداية موسعة عن العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ تولى الخمينى للسلطة، وانتهاء بنظرة العالم إلى الجمهورية الإسلامية. وتمثل فكرة التهديد الذى تتعرض له إيران سواء قبل الغزو العراقى أو بعده ، وتشعبات تلك الحرب النقاط الأساسية لهذا الفصل. ويطرح هذا الفصل أيضاً تكهنات عن توقعات قوى المعارضة وفرص قابلية النظام الجمهورى للتطبيق.

بدأ القيام بإجراء هذه الدراسة بعد الثورة مباشرةً، وتم بذل جهود كبيرة حتى تقوم على المصادر الإيرانية الأصلية قدر الإمكان. وقمنا برحلات واسعة فى السنوات القليلة الماضية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية والشرق الأوسط لجمع المعلومات ولعقد لقاءات مع عدد من الكتّاب والساسة والموظفين والدبلوماسيين المدنيين والعسكريين الإيرانيين، واستطلاع مختلف الآراء السياسية. وأولينا اهتماماً خاصاً للصحف والنشرات الفارسية الصادرة فى إيران وأوربا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى إلى جانب ما كانت تصدره مجموعات المنفى تشكل مجموع المصادر الأصلية التى تم الرجوع إليها فى هذه الدراسة. وركزنا بنفس القدر من الاهتمام على إذاعات الموجة القصيرة القوية فى بثها لترقب الإذاعات الإيرانية الحكومية بشكل مباشر ، دون الاعتماد التام على النسخ الإنجليزية الموجزة التى تصدرها فى مختلف دول أوربا ، والتى يعتمد عليها عادة الكتّاب من غير المتحدثين بالفارسية.

سپهر ذبيح

موراجا، كاليفورنيا

الفصل الأول

لماذا نجح الخمينى وكيف؟

على الرغم من أن الموضوع الأساسى لهذا الكتاب إيران منذ ثورة ١٩٧٩ ، فإن فهم أسباب نجاح الثورة فى رفع الخمينى إلى قمة السلطة لا يتم إلا بعرض الأحداث منذ عام ١٩٧٩ بما لها من أبعاد خاصة.

هناك الكثير من الباحثين والصحفيين والدبلوماسيين تعرضوا بأقلامهم لأسباب ثورة ١٩٧٩ ، وهناك أيضًا من اتخذوا منها موقفًا نقديًا منذ بدايتها حتى انحرافها عن مسارها الأصلى حين أعلنت دستورًا دينيًا مثيرًا للجدل، ثم قاموا بنشر تقويمهم لها. إلا أن تحديد القيمة المنهجية لهذه الدراسات النقدية ومدى موضوعيتها أمر خارج عن نطاق دراستنا هذه. ولا يبقى أمامنا إلا أن نروى القصة الحقيقية والمفصلة للثورة. أما التقويم الحقيقى للثورة فلا سبيل إليه إلا بعد انقضاء فترة من الزمن. ويمكن الاستشهاد على سبيل المثال بالرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر ومستشاره للأمن القومى زبجنيو بريجينسكى، ومن الجانب الإيرانى هناك مهدى بازرجان والجنرالان قراباغى وفردوست ، وهناك أيضًا بنى صدر وبهشتى، وهم رجال على علم دقيق بالأحداث الحرجة التى وقعت فيما بين ١٦ يناير و١١ فبراير ١٩٧٩ ، وهم إما لايزالون على صمتهم أو تعذر على الباحثين والمتخصصين الوصول إلى ما لديهم من معلومات.

وإذا زعمنا استحالة سرد القصة الكاملة لهذا الحدث الجلل فإن هذا لا يعنى استحالة دراسة مظاهر الثورة ، فقد حاول المؤلف وعدد آخر من الكتّاب القيام بهذه المهمة طوال السنوات القليلة الماضية.[1] وقد أثبت بعض الدبلوماسيين الأمريكيين الذين

عملوا فى هذا المجال أو فى مختلف الدوائر والإدارات الحكومية أنهم على دراية تامة بهذه الأحداث.

وبدلاً من استعراض الظروف والأسباب التى أدت إلى تفجر الثورة، آثرنا فى دراستنا هذه أن نطرح مجموعة مختلفة من التساؤلات تحت عنوان عام: «كيف أمسك الخمينى بزمام الثورة؟». فنحن نرى من جانبنا أن زعامة الخمينى جاءت عفوية غير مدبرة، وكان يمكن تجنبها ، بل إنه بعد ثلاثة أشهر من توليه السلطة بدأت معظم الجماعات السياسية المعادية للشاه فى إدراك الخطأ الذى وقعت فيه بتأييدها له وانفضت من حوله واحدة تلو الأخرى. وبحلول الذكرى الأولى للثورة، كان الخمينى قد فقد القوى الليبرالية العلمانية أو كاد. وفى نهاية عام آخر، انضمت إلى المعارضة فئات إسلامية معتدلة وتنظيمات يسارية معادية للسوفييت. والأهم أنه قرب نهاية سنة ١٩٧٩ ، بدأ أربعة من آيات الله فى معارضته بدرجات متفاوتة فى الشدة، وسرعان ما تحولت الثورة الشعبية الحقيقية التى كانت قد قامت ضد الدكتاتورية وعلى أساس تضافر كل القوى المعادية للشاه إلى اغتصاب دينى للسلطة كانت نتيجته الحتمية انهيار ذلك التضافر.

ولم يكن ذلك مجرد تحول سلمى ديمقراطى للسلطة من فئة إلى فئة أخرى، فقد جر فى أثره شكلاً مميزاً من أشكال الثورة، وكان عليه أن يتعامل مع شكل النظام الإيرانى الجديد وجوهره. ومن الذى كان يحكم البلاد؟ ولمصلحة من؟ وإلى أى مدى من المسؤولية كان تناول القضايا الحرجة؟ كان لإجماع الآراء حول الرد على مثل هذه القضايا وما شابهها، بالإضافة إلى الفشل فى تقديم إطار قانونى لحل الخلافات القائمة حول تفهم النظام السياسى والاجتماعى الجديد فى إيران تأثير عميق على مجريات الأحداث منذ ١٩٧٩ .

وفيما يتعلق بإمساك الخمينى بزمام السلطة والسيطرة على التحالف الثورى وبالتالى تحويله لمسار الثورة، فهناك أسباب خارجية وأخرى داخلية. كما ينبغى تقصى حقيقة علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالأحداث التى شهدتها إيران فى عامى ١٩٧٨ - ١٩٧٩ حيث اعتمد النظام البهلوى اعتماداً كلياً على الولايات المتحدة وأدى انهيار

القوات المسلحة إلى شل حركة القوى الثورية عن تحويل انتقال القوة من انتقال سلمى تمامًا إلى آخر عنيف ومسلح. فانهيار الجيش الإمبراطورى يتطلب إمعانًا دقيقًا للنظر(٢).

الدور الأمريكى

يرجع السلوك الأمريكى خاصة فى المرحلة الأخيرة من الفوران الثورى الذى استمر عامًا كاملاً إلى عدة عوامل قوية : أولها تفكك إدارة كارتر وارتباكها. وثانيها: الإدارة الحكومية التى كان يبدو أنها واقعة تحت التأثير المخدر لنمط مثالى لحقوق الإنسان. وثالثها: جهاز مخابرات منهك ومقوض وعاجز عن التنبؤ بالأزمة قبل وقوعها أو كشفها بعد أن بدأت، وعاجز كذلك عن التقدير السليم لما كانت هذه الأزمة تنذر به من سوء عاقبة. وتكتلت هذه العوامل الثلاثة وأدت إلى انهيار الولايات المتحدة الأمريكية فى إيران ، وإلى نتائج بعيدة المدى لم يتم إدراك الكثير منها بعد.

قام الكاتبان الأمريكيان مايكل ليدن و وليم لويس بتقديم واحد من أفضل التحليلات عن التورط الأمريكى فى الثورة الإيرانية.(٣) وفى رأيهما أن كبار الموظفين الحكوميين مثل بريجينسكى أعلنوا معارضتهم للشاه قبل انضمامهم إلى إدارة كارتر، بل إن بعض أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين البارزين من أمثال كيندى ومونديل وكرانستن وتشرش وفريزر كانوا قد أخذوا فى تسجيل انتقاداتهم لمختلف جوانب العلاقات الأمريكية الإيرانية. ومن بين صفوف هؤلاء الأعضاء ، كان هناك خبراء أكفاء فى الشؤون الدولية ، كانوا قد انضموا قبل ذلك بمدة طويلة إلى صفوف معارضة الشاه ، ومن هؤلاء روبرت هنتر المستشار الأسبق للسياسة الخارجية للسناتور كيندى. وكان هذا المستشار حين زار إيران برفقة السناتور كيندى كضيفين على الشاه قد مُنع من حضور حفل الاستقبال الذى أعده العاهل الإيرانى بسبب أفكاره عن انتهاكات حقوق الإنسان فى إيران.

ولم يكن بريجينسكى وهنتر هما الوحيدان فى مجلس الأمن القومى اللذان كانت لهما تحفظات على الشاه ، فقد أعلن ديڤيد آرون المساعد الأول للرئيس لشؤون الأمن القومى وأقرب مساعدى مونديل نائب الرئيس أن «هذه الإدارة تختلف عن غيرها، وإذا كان الشاه يظن أنه سيحصل على كل ما يريده من سلاح فإنه سيفاجأ كثيراً». وقد شاركه هذا الرأى أعضاء آخرون بالمجلس، وكان هذا الرأى يعكس وجهة نظر مونديل بكل دقة.

وكان كل من كنيدى ومونديل وكرانستن وتشرش وفريزر - المعروفون بشيوخ حقبة ڤيتنام - يؤيدون هذه الانتقادات الموجهة إلى الشاه فى مجلس الأمن القومى، وكانوا يرون أنه لا يليق بأخلاقيات الولايات المتحدة أن تغدق سيلاً لا ينقطع من الأسلحة على حاكم متهم بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ولم يكن ثم إجماع فى الرأى أو اتفاق حول الأزمة الإيرانية بين كبار المعاونين القائمين على السياسة الخارجية لكارتر.

كانت التقاريرالأولية الواردة من السفارة الأمريكية فى إيران تتسم بالتفاؤل فى مجملها. وقد عكس وليم سوليڤن الذى حل محل ريتشارد هلم كسفير للولايات المتحدة آراء سلفه ، برسمه صورة عرش مسيطر تماماً على الأمور وتسانده قوة عسكرية هائلة لمقاومة أى هجوم من جانب أى جار متطرف. وهل أدى ذلك إلى استمرار الشاه فى سياسته الليبرالية؟ وإذا كانت ثمة علاقة بين قوة الشاه وقدرته على صبغ المجتمع الإيرانى بالصبغة الليبرالية، أما كان ذلك يحث الولايات المتحدة على ضرورة تحسين وضع الشاه على الفور؟!

وقليل فى الولايات المتحدة من كان يدرك التناقضات العميقة بين هذين العاملين، وكانت الليبرالية بالنسبة للمثقفين الإيرانيين تعنى تراخى قبضة الشاه على السلطة، كما كانت تعنى انتخابات حرة تماماً وديمقراطية دستورية وحرية صحافة، أى كان معناها تحول النظام السياسى الإيرانى من دكتاتورية ملكية إلى حكومة ديمقراطية مسؤولة. أما الإيرانيون الذين كانوا يظنون أن هذا التحول يمكن أن يتحقق دون تآكل قوى الشاه، فقد كانوا يتسمون بالسطحية أو قصر النظر.

كان سبب عجز السفارة الأمريكية عن إدراك التناقض بين المسألتين موضوعًا لكثير من التأملات. فيرى كل من ليدن ولويس أن السفيرين كانا محجمين - كل لأسباب شخصية ومصيرية - عن إزعاج رؤسائهما فى واشنطن بالوقائع التى لم يكونوا مستعدين لتقبلها.(٤) وتشير المصادر الأخرى إلى أنهما كانا ضحيتين لتخبط السياسة الإيرانية وتعقيد شخصية الشاه، مثلهم فى ذلك كمثل كثير من الإيرانيين العالمين ببواطن الأمور ممن كانوا على اتصال وثيق بالموظفين الأمريكيين.

وهكذا تميزت بداية سنة ١٩٧٨م بسياسة أمريكية شكلية اعتمدت على افتراض أن قوة الشاه لن تتقوض باتجاهها الليبرالى التقدمى. وكان الرئيس كارتر قد شرب نخب السنة الجديدة فى طهران، ذلك النخب الذى رأى فيه أن إيران تحت الحكم المستنير للشاه قد أصبحت «جزيرة للاستقرار». وكان أفضل تقدير لتوقعات الموظفين الأمريكيين للموقف فى إيران أنه بمجرد أن يقرع الرئيس أول أنخاب السياسة، كان الضوء الأخضر يضىء لها لكى تستمر، وإذا أدت إلى نتائج غير مرغوبة، يمكن إعادة تقويمها وتغييرها إذا دعت الحاجة.

وكان من بين القائمين على السياسة الخارجية من كانوا يتمنون ألا تنجح السياسة المتبعة؛ لأن فشلها كان معناه بكل بساطة أنهم على حق. وكان هناك آخرون يعتقدون أن السياسة القائمة ضرورية لإغراء الشاه بالمضى فى سياسته الليبرالية، ولتبنى الديمقراطية فى النظام السياسى الإيرانى، وحينئذ، يصبح الشاه غير ذى قيمة ويمكن الاستغناء عنه.

كانت الفترة من يناير إلى أغسطس فترة «انتظار وترقب» بالنسبة للولايات المتحدة. وقد تمت السيطرة على أكبر القلاقل التى نشبت بمدينة قم فى يناير وبمدينة تبريز فى فبراير؛ حيث سيطر الثوار على المدينتين لمدة يومين، وكان الشاه يعلن كل يوم عن الإفراج عن المزيد من المعتقلين السياسيين، ونالت وسائل الإعلام الموجهة شيئًا من الحرية فى تغطيتها للأنباء. وفى آخر يونيو، روى عن الشاه أنه قال - وقد ملأته الثقة - إنه ببساطة لن يسمح بتكرار ما حدث فى تبريز طالما ظل حيًا.(٥) وكانت تقارير السفارة الأمريكية كلها إيجابية، وقرر السفير سوليفن مغادرة البلاد لقضاء عطلته

الصيفية، وظل غائبًا عن إيران بجسده حتى نهاية سبتمبر. وكانت الدلائل تدحض التناقض المؤكد فى السياسة المزدوجة تجاه إيران، وهى السياسة التى كانت تهدف إلى مساندة الشاه وفى الوقت نفسه إلى إضفاء الصبغة الليبرالية على النظام السياسى الإيرانى.

وتأكدت هذه النظرة المتفائلة بالدليل القاطع قبل انعقاد اللجان التشريعية المتعددة. وهكذا رأت وكالة المخابرات المركزية CIA فى أغسطس أن البلاد ليست فى حالة «مخاض ثورى» ولا فى حالة ثورة، وتنبأت وكالة المخابرات الدفاعية DIA فى تقريرها المؤرخ ٢٨ سبتمبر بعشر سنوات أخرى للشاه.(٦)

وإذا وضعنا نصب أعيننا أن أحداث أغسطس وسبتمبر كانت نقطة تحول فى التطورات السياسية الإيرانية، فإن هذه التقديرات المتفائلة تبدو قديمة بمدة ستين يومًا على الأقل ، ولا جدوى كذلك من إلقاء التبعة على السافاك (اختصار «سازمان امنيت واطلاعات كشور» أى «هيئة أمن ومعلومات الدولة»، المترجم) أو على القيود التى فرضت على أنشطة كل من وكالة المخابرات المركزية ووكالة المخابرات الدفاعية، وهى قيود فرضها الرئيس كارتر على العمليات السرية فى أعقاب الفشل الذريع الذى منيت به المخابرات. وفى ذلك الوقت عاد السفير الأمريكى إلى مكتبه فى طهران فى أواخر سبتمبر، وكان لديه الوقت الكافى والمصادر الموثوقة لتأكيد خطورة التطورات على الساحة الإيرانية. وكما سنرى فيما بعد، ظل السفير حتى أواخر أكتوبر على اعتقاده بأن مصادر معلوماته داخل الحكومة الإيرانية وخارجها كانت مذعورة بلا داعٍ ، وأن السياسة المزدوجة لمساندة الشاه وفى الوقت نفسه إضفاء الطابع الليبرالى على نظامه سيكتب لها النجاح.

وهل كان الموظفون الأمريكيون هم المراقبون الأجانب الوحيدون الذين أساءوا تقدير الأوضاع فى إيران فى صيف ١٩٧٨؟ وضع كل من ليدن ولويس ثقتهما فى خدمات المخابرات والدبلوماسية الإسرائيلية والفرنسية بتحليلاتهما الدقيقة والنافذة للوضع فى إيران. وقد أتيحت لى فرصة للحديث مع عدد من الموظفين الإسرائيليين ومن بينهم أورى لوبرانى رئيس البعثة الإسرائيلية فى طهران فى أثناء رحلة جوية خارج

طهران فى يوليو ١٩٧٨. وكان الموظفون الإسرائيليون على دراية تامة بناحيتين متداخلتين للوضع فى إيران، وهما أنشطة المعارضة الدينية والمزاج السياسى للبازار. وقد تنبأوا بوضوح بأن البازار سيلعب الدور الأكبر فى تمويل النضال الثورى المستمر، معتمداً على فئة من التجار الإيرانيين المتكتلين ممن كانت السياسة الليبرالية غير ذات أهمية بالنسبة لهم. وكان يمكن لهذه السياسة أن تؤثر على الطلاب والطبقات المتوسطة العليا من العلمانيين الذين تلقوا تعليماً غربياً. أما صغار التجار الذين كانوا تحت تأثير الاتجاه الإسلامى لعلماء الشيعة فكانوا لا يتأثرون بمؤثرات التغريب السياسى لإيران.(٧)

وحين سئلوا عن تكهناتهم كان يبدو أن الدبلوماسيين الإسرائيليين لهم آراء مختلفة؛ فتنبأ بعضهم للشاه بسنتين أو ثلاث سنوات أخرى، وذهب بعض آخر منهم إلى أن رحيله سيكون اختيارياً بالتنازل عن العرش لابنه وبانتقال سلمى للسلطة. ولم يتنبأ أى منهم بقدرة الشاه على اتباع طريق العنف فى تأمين عرشه، كما لم يؤمن أى منهم بالرأى القائل بأن عزيمة الشاه ستضعف بصورة مطردة وتصاب بالشلل إلى أن يتحول إلى ضحية للحتمية السياسية. ومع ذلك فقد أبلغ د. كارنى كبير الدبلوماسيين الإسرائيليين الطائفة اليهودية الإيرانية بضرورة الانتباه إلى المد الإسلامى المتصاعد بين عامة الطبقات الدنيا من تجار البازار ، وضرورة أن يكون لهم دور ولو ضئيل فى أنشطتهم التجارية. والحقيقة أن هذه النصيحة لم تلق آذاناً صاغية؛ فلم تفطن الطائفة اليهودية إلى الاتجاه الحقيقى للأحداث فى إيران كغيرها من طوائف الشعب.

وعندما زادت درجة الغليان الشعبى وأخفق النظام السياسى فى الإصرار على حل الأزمة بأسلوب حكيم وفعال، بدأت الولايات المتحدة فى إبداء دلائل على إعادة تقويم الوضع فى إيران. وقد بدأت هذه العملية حسب إدراك الشاه فى أواسط صيف ١٩٧٨ لا فى الخريف، ولم تكن بينته على نكوص أمريكا عن مساندته خافية، فقد قال قبيل وفاته: «لم أدرك ذلك فى حينه، ولكن اتضح لى أن الأمريكيين يريدوننى أن أخرج».(٨) وفى ذلك الوقت، اجتمع زعماء ديمقراطيات الغرب فى ٤ يناير ١٩٧٩ فى جوديلوب، وكان الشاه يعتقد أن فرنسا وألمانيا الاتحادية وبريطانيا على وشك تبنى الموقف الأمريكى. ولم يكن فى ذلك جديد؛ فقد أحس الشاه أن سحب أمريكا لتأييدها

كان فى تصاعد مطرد. وهكذا كانت المظاهرات الطلابية فى واشنطن فى نوفمبر ١٩٧٧ جزءًا من جهود مدبرة لزعزعة الثقة فيه وفى حكومته، وأسهمت فيه شركات النفط ووكالة المخابرات المركزية ماليًا وبصور أخرى. ولم يقتنع الشاه بأن الحكومة الأمريكية تعجز عن منع حشد طلابى من التظاهر على مسمع من الرئيس إلا إذا كانت تريد ذلك. وكان الشك فى وجود تواطؤ بين الولايات المتحدة وروسيا من الأمور التى أزعجت الشاه، وتساءل فى حديث له مع نلسن روكفلر عما إذا كان من المعقول أن يكون الأمريكيون والروس قد اقتسموا العالم فيما بينهم.

وكان اهتمام الرئيس كارتر بحقوق الإنسان من العوامل التى لعبت دورًا كبيرًا فى سقوط الشاه. وقد تحير الشاه من الإصرار الأمريكى؛ إذ لم يكن ثم تناقض بين مساندته ودفعه إلى تبنى الليبرالية نهجًا لنظامه. فسعى جاهدًا إلى تأمين المساندة الأمريكية المطلقة لنظامه. وتكاد كل هذه التفسيرات تتفق على تلقى إشارات مشوشة بدلاً من المساندة غير المشروطة، فزادت ورطته تفاقمًا. فقد أحس أن المساندة الأمريكية كانت مشروطة باستمرار السياسة الليبرالية فى إيران من ناحية؛ وكان من ناحية أخرى يخشى من الاستمرار فى هذه السياسة فى غمرة أزمة اقتصادية تكاد تعصف بنظامه.

وقام الشاه بمحاولات عديدة للتعرف على النوايا الأمريكية إبان الأزمة التى وقعت فى خريف ١٩٧٨ ، ومنها محاولة خاصة قام بها فى أوائل أكتوبر، واشترك فيها رئيس وزرائه الأسبق عباس هويدا (الذى أعدم بعد الثورة) والسفير الأمريكى وليم سوليفن ومبعوث خاص على علاقة وثيقة بالأخير. وقد شعر هويدا بالإحباط نتيجة لفشله فى مساعيه الدبلوماسية والرسمية لتأمين ضمان أكيد للشاه بالمساندة الأمريكية. فوجه هويدا – وكان قد عزل لتوه من منصبه كوزير للبلاط الملكى – دعوة إلى رئيس أسبق للجامعة الأهلية كان يُعتقد أن له علاقة وثيقة بالولايات المتحدة للتعرف على النوايا الحقيقية لواشنطن.[٩] وقد أكد له رئيس الجامعة الأسبق أنه لا يعتقد أن الولايات المتحدة تثير المعارضة الشعبية ضد الشاه. وأعرب هويدا عن اتفاقه معه فى تحليله هذا ، ولكنه رأى ضرورة قبول الشاه لتحييد الولايات المتحدة فى أعمال الشغب المتصاعدة، وطلب هويدا من رئيس الجامعة الأسبق الاتصال بالسفير سوليفن وإبلاغه

بإمكانية القيام بمحاولة أخرى للتأكيد للشاه أن الأمريكيين لم يكونوا وراء حملة المعارضة. وفى نقاش مستفيض مع سوليفن، أكد رئيس الجامعة الأسبق أنه مخول للإعراب للشاه عن تأييد أمريكا الكامل له.

«هذه نسخة (من أجل عينيك فقط) من تقرير سرى للغاية أرسلته لتوى إلى واشنطن أقول فيه : إن الشاه لا بديل عنه وإن الولايات المتحدة يجب أن تمضى معه إلى النهاية. إن مصيبتكم أيها المهرجون هى أنكم تصابون بالذعر بسهولة. إن حكومتنا تبلغكم بأن اجتماعات المعارضة لا يحضرها إلا القليلون، وتنظيمها ارتجالى؛ لذا يجب اعتبارهم مصدر إزعاج لا تهديد»

وبناء على تأكيدات السفير ، رد رئيس الجامعة الأسبق على هويدا الذى عقد اجتماعًا فوريًا مع الشاه ليؤكد له بناء على كل الدلائل المتاحة أن الولايات المتحدة لا تساند المعارضة، ووجد مبعوث هويدا صعوبة بالغة فى إقناع حاكم يغلب عليه الشك ولا يصغى فى صمت ولا يقتنع ببعض الأمثلة السابقة للمساندة الأمريكية فى أماكن أخرى فى العالم ، كدليل على حساسية الولايات المتحدة تجاه التردد فى مساندة حلفائها التقليديين. فاستشهد مثلاً باغتيال ديم رئيس ڤيتنام الجنوبية بتدبير رجال وكالة المخابرات المركزية. واقتنع الشاه أيضًا بأن قوة فيدل كاسترو قامت على مساعدة عملاء وكالة المخابرات المركزية ضد باتيستا دكتاتور كوبا السابق.

ولم يكن هذا كل ما فى الأمر؛ فقد كان على علم بأن موظفى السفارة الأمريكية على اتصال بزعماء المعارضة خاصة أعضاء الجبهة الوطنية وحركة بازرجان لتحرير إيران. وعلى الرغم من تأكيد مبعوث هويدا أن موظفى السفارة كانوا يتصلون بشكل روتينى بهذه الشخصيات ، ويستطيعون أن يكتبوا تقريرًا مفصلاً وموضوعيًا لرؤسائهم ، وأن الأهم من ذلك ما كان سيفعله السفير إزاء هذه التقارير، فإن الشاه لم يقتنع؛ فقد كان على علم بمثل هذه «الاتصالات الروتينية»، إلا أن الوقت لم يكن مناسبًا لها. وكان الاتصال بفئات المعارضة يعبر – لا محالة – عن دلائل تآكل المساندة الأمريكية، خاصة حين مارست الإدارة الجديدة ضغوطًا عليه لاتباع سياسة ليبرالية.

وفى أثناء اجتماعه مع سوليفن، كان مبعوث هويدا يلح للتأكيد للشاه على إخلاصه وإخلاص الحكومة الأمريكية فى مؤازرته. وإذا لم يكن الشاه يثق فيه، أى فى سوليفن، فهو مستعد لتقديم استقالته. وكل ما كان على الشاه أن يفعله أن يشير بعدم رضاه عن الحكومة الأمريكية التى كانت ستسارع إلى توجيه أمر إلى سوليفن بتقديم استقالته ؛ لأنها كانت يائسة من إعادة الثقة إلى الشاه. إلا أن الشاه لم يكن يرى أن مشكلاته ستحل بتغيير السفير الأمريكى، فقد بدا أنه مدرك لحقيقة أن قرار سحب المساندة الأمريكية أمر يتعلق بالسياسة العليا ولا يتأثر بتغير الشخصيات الدبلوماسية.

ومع أن عقلية الشاه لم تكن تتغير فى جوهرها، فإن هويدا الذى لم يكن يعرف الكلل قد بذل بعد سماعه لما تم فى هذا اللقاء محاولة أخرى للحصول على ضمان مباشر من أعلى السلطات الأمريكية. فذهب مبعوثه إلى واشنطن وأعد لاجتماع مع بريجينسكى عن طريق السفير زاهدى. وبعد أن علم بشكوك الشاه، اقترح الاتصال به مباشرة دون وسطاء. وفى أواخر أكتوبر، اتصل مستشار الأمن القومى للرئيس كارتر بالشاه ليبلغه بأقوى العبارات بتأييد أمريكا له. وأصغى الشاه الذى ساورته الشكوك مستسلماً؛ فلا أبدى شكوى معينة للشخصية الدبلوماسية الأمريكية ولا أعرب له عن إحساسه بالتعاسة؛ بل اكتفى بالتعبير له عن عرفانه. وبعد أسبوع، تم إلقاء القبض على هويدا فى أثناء «حملة الشاه على الفساد». وفى يناير، أطلق سراحه ونفى من إيران بعد فترة طويلة من توليه لرئاسة الوزراء. وتحول هويدا إلى ضحية أخرى من ضحايا ورطة الشاه فى سعيه للتعرف على النوايا الحقيقية للولايات المتحدة تجاهه وتجاه إيران فى خريف ١٩٧٨ . أما رئيس الجامعة الأسبق، فبعد أن أنهى بعثته التاريخية غادر البلاد قبل الثورة وسط شعور عميق بالعجز واليأس، وهو شعور سيطر على كل المسؤولين المحيطين بالشاه.

وباسترجاع الأحداث الماضية، نجد أن هناك قليلاً من الشك فى أن البعثة الدبلوماسية الأمريكية لم تكن تتسم بضيق النظرة فى تقييمها للتطورات الداخلية بالبلاد. وكانت السفارة مزودة بعدد من الشخصيات التى تجيد الفارسية. وفى الزيارات السنوية التى كان المؤلف يقوم بها منذ أوائل الستينيات، وجد أن نوعية المعاونين السياسيين قد تطورت إلى حد بعيد. لذا فإن أكبر خطأ وقع فيه بعض المحللين وهو انتقادهم لهيئة موظفى السفارة الأمريكية لجهلهم التام بقوى المعارضة

فى خريف ١٩٧٨ لا تؤيده الشواهد الموثوقة. على أى حال، فإن كلاً من ليدن ولويس يميل إلى القول بأنه ليس هناك فى المخابرات الأمريكية ولا فى إدارة الدولة ولا فى الدوائر الأكاديمية من استطاع أن يفهم الخمينى.(١٠)

وأحس بعض من التقوا به فى النجف أو فى فرنسا فيما بعد بأنه كان معتدلاً، ويرمز أساسًا إلى وحدة التكتل المعارض للشاه، وكان هناك من يرون أن قوى المعارضة تعمل تحت قيادة زعماء الجبهة الوطنية العلمانيين من أمثال كريم سنجابى ومهدى بازرجان وشهبور بختيار و غلامحسين صادقى. وكان هناك انتقاد عام لجهل المسؤولين الأمريكيين بكتابات الخمينى وخطبه منذ أن تم نفيه فى سنة ١٩٦٣ .

وهناك بعض النقاط ينبغى ذكرها فيما يتعلق بما أشرنا إليه منذ قليل. فكل التقويمات النقدية تقريباً تتسم باستعادة الماضى. والحقيقة أن سيطرة الخمينى التامة على الثورة الإيرانية فى ربيع ١٩٧٩ لم يفطن إليها إلا من كانوا يؤمنون بكفاءة زعامته إيمانًا أعمى. وكان الخمينى فى منفاه موضع استخفاف بعض من أقرب معاونيه بدءًا من الزعماء الوطنيين المحنكين وانتهاء بآيات الله الشيعة من أمثال شريعتمدارى وشيرازى، ولم يبدأ الإيرانيون والأجانب على السواء فى دراسة كتاباته وتتبع خطبه السياسية إلا بعد عودته إلى إيران وتأسيسه للجمهورية الإسلامية.

وإذا قلنا إن المسؤولين الأمريكيين بوجه عام كانوا يجهلون البعد الدينى للحركة الثورية الأولية فى إيران، فإن هذا لن يكون صحيحًا تمامًا، فكان جون ستمبل الحاصل على درجة الدكتوراه من بركلى ويجيد اللغة الفارسية وكان يشغل منصب السكرتير السياسى فى السفارة الأمريكية قد نبه زملاءه الباحثين فى أوائل صيف ١٩٧٧ إلى تصاعد المد الدينى فى إيران.(١١) وبعد سنة، عكف مع بعض زملائه على دراسة كتابات رجال الدين الراديكاليين، وكذلك فعل بعض الإسرائيليين ممن كانوا يشاركونهم الرأى. والحقيقة أن آخر خطب الخمينى التى انتشرت فى إيران على نطاق واسع عن طريق أشرطة الكاسيت الرخيصة الثمن قد تم نسخها فى السفارة وأرسلت بتقارير إلى كبار المسؤولين الأمريكيين.

ولو كان هؤلاء تنبأوا بظهور الخميني باعتباره أكثر من مجرد زعيم رمزي للثورة على الشاه في أوائل ديسمبر على الأقل، لكانوا قد تمكنوا من إدراك دوره بصورة أدق. وكان الخميني قد أخذ طوال خمس عشرة سنة في إصدار خطب ونداءات يدعو فيها للثورة على الشاه، ولكن بقليل من التأثير على التطور السياسي لإيران. وكان النظام الشاهنشاهي يولي لعمليات حرب العصابات في المدن داخل إيران اهتماماً أكبر مما أولاه لزعيم ديني في منفاه بالعراق. ولم تفكر الحكومة في منع عشرات الآلاف من الإيرانيين (الشيعة) من الحج السنوي إلى النجف وكربلاء ، حيث كانوا يلتقون بالخميني ويسلمونه الهبات الدينية التي تجمع من بازارات إيران. ولم يطلب الشاه من الحكومة العراقية تحديد أنشطة الخميني على الأقل بعد التقارب العراقي الإيراني في يونيو ١٩٧٥ .

وإذا كانت كتابات الخميني وبياناته قد ظلت مجهولة بوجه عام ؛ فذلك لأن أهميته السياسية ظلت ضئيلة حتى أواخر سنة ١٩٧٨ . وقد ولدت الثورة في داخل البلاد ولم تستقطب الشخصيات المنفية إليها إلا حين زادت قوتها الدافعة في أواسط خريف ١٩٧٨ .

ومما يؤخذ على الولايات المتحدة إساءة فهمها للخميني بل استخفافها به أحياناً بعد انتصار الثورة. وثبت خطأ كل من السفير أندرو يونج الذي كان يرى أن الخميني لا يزيد عن ولي من الأولياء، وهنري بريشت مدير مكتب الشؤون الإيرانية في الإدارة الأمريكية والذي كان يرى أن بعض الصحف الأمريكية تبالغ وتخطئ في فهمها لكتابات الخميني المبكرة.[١٢] ولكن حري بنا في هذا المقام أن نشير إلى أن أغلبية الإيرانيين والمراقبين الأجانب كانوا في الأشهر الأولى من اعتلائه للسلطة منبهرين بما كان له من قاعدة شعبية حقيقية لدرجة أن اصطبغت أحكامهم على الخميني بصبغة مثالية حالمة. وبعد عام من توليه مقاليد الأمور في إيران، كانت الطبيعة الحقيقية لحكم الخميني ورغبته في احتكار السلطة ، وإيمانه القاطع بأن الحكم الديني الشيعي مرغوب شعبياً ، وقابل للتطبيق أيقظت حتى من ظلوا على إعجابهم السابق به.

وسنرى فيما بعد ما آل إليه حال الولايات المتحدة مع الخميني وهو على قمة السلطة، ويكفي أن نشير هنا إلى نشأة علاقة أمريكية بالثورة الإيرانية، أما ما إذا

كانت هذه العلاقة تطورت بشكل مختلف أم لا ، وطبيعة تأثير هذه العلاقة على مجرى الثورة فهى مسائل ليس ثم اتفاق فى الآراء حولها. وكما سنلاحظ، كان القادة العسكريون الإيرانيون مدركين لهذه العلاقة وبذلوا محاولات جادة للاستفادة منها، أولاً للحفاظ على الجيش، وأخيراً لتحقيق انتقال سلمى للولاء إلى الخمينى.

وفد هويسر والجيش الإيرانى

ظل إيفاد الجنرال روبرت هويسر نائب قائد القوات الأمريكية فى أوربا فى منتصف يناير موضع جدل منذ سقوط الشاه. وفور وصوله، تكتلت بعض القوى المختلفة التوجهات فى هياج سياسى واشتركت مع وفده فى أعمال عديدة.

١ - كاد القائد العسكرى للجيش الإمبراطورى أن يظن أن بعثته كانت تهدف مبدئياً إلى تسهيل رحيل المستشارين العسكريين الأمريكيين من إيران وتأمين حماية الأسلحة الأمريكية المتطورة، خاصة طائرات ف١٤.

٢ - اتخذت البعثة صفة سياسية بمجرد أن قررت إدارة كارتر فى أوائل يناير أن الشاه لم يعد بإمكانه الاحتفاظ بالسلطة، ومن ثم أصبح هويسر والبعثة الأمريكية فى إيران وسيلة لتسهيل رحيل الشاه.

٣ - ويقدر اهتمام القوى الثورية، كان هويسر أيضاً قادراً على إقناع الجنرالات الإيرانيين إما بتأييد حكومة بختيار بعد رحيل الشاه أو بالقيام بانقلاب مع عودة الخمينى. على أى الأحوال، قررت القوى الثورية ضرورة حل الجيش الإمبراطورى بأقل قدر من العنف والاضطرابات، بدلاً من تركه يتحول بولائه إلى النظام الجديد.

كانت القوى الثورية بقيادة شخصيات مثل محمد بهشتى ومهدى بازرجان ود. يد الله سحابى وهاشم سباغيان على اقتناع تام بسيطرة البعثة العسكرية الأمريكية على الجيش الإمبراطورى، حتى أنهم كانوا يعتقدون أن بعثة هويسر قد تلعب دوراً أساسياً فى تحديد توجهات الجيش فى المرحلة النهائية من الغليان السياسى ، واتبعوا فى

مباحثاتهم مع المسؤولين والجنرالات الأمريكيين استراتيجية واقعية وعملية تماماً. أولاً: أعربوا عن اتفاقهم التام مع الولايات المتحدة على أن إيران بعد الثورة فى حاجة إلى جيش منظم لحماية الاستقلال الإقليمى الإيرانى، وضمان عدم انتهاز أية قوة خارجية فرصة الفوضى للتدخل. ثانياً: تعهدوا بعدم تعريض أمن المستشارين العسكريين الأمريكيين والأسلحة الأمريكية المتطورة للخطر. ثالثاً: بمجرد مغادرة الشاه للبلاد، ركزوا جهودهم على إقناع القوات المسلحة بعدم جدوى مساندة حكومة بختيار، واستعانوا بهويسر كوسيط لإقناع القوات المسلحة بأنه حتى الحكومة أقرت بأن حكومة بختيار محكوم عليها بالفشل. رابعاً: فى الفترة من ١ إلى ١٢ فبراير كان لممثلى القوى الثورية هدف جوهرى واحد هو ضمان عدم إقناع هويسر بالقيام بانقلاب، وأنه إذا كان قادة الجيش ينوون القيام بانقلاب أن يردهم عنه.

وهناك عدة عوامل ساعدت على اتباع القادة الثوريين لهذا الهدف النهائى، فكان أمن البعثة العسكرية الأمريكية وحماية طائرات ف١٤ المتطورة ومصلحة الرعايا الأمريكيين فى أنحاء إيران أداة لإقناع هويسر بتبنى أهدافهم. ورأى هويسر أنه من الأصلح أن يخضع الجيش للقوى الثورية الشعبية إذا أرادت الولايات المتحدة ألا تلحق برعاياها أية أضرار ، أو أن تتمكن الجماعات المسلحة – وكان بعضها يلقى تعاطف السوفيت – من وضع يدها على الأسلحة المتطورة.

وفى وصف مدهش، كشف الجنرال أمير حسين ربيعى فى محاكمته أمام المحكمة العسكرية الثورية عن بعض النقاط الخطيرة المتعلقة ببعثة الجنرال هويسر.[١٣] ففى ١٠ يناير، حضر هويسر اجتماعاً للقادة العسكريين الإيرانيين وأبلغهم بضرورة رحيل الشاه. واستشهد الجنرال ربيعى بالجنرال الأمريكى فى قوله: إن الشعب الإيرانى ككثير من شعوب العالم لم يعد راضياً عن نظام سياسى يقوم على الحكم الفردى، وأن حكومته تتفق مع هذه الميول التى وجدت قبولاً لدى حلفاء الولايات المتحدة فى أوربا الغربية أيضاً. وبمجرد رحيل الشاه، وفى اجتماع ثالث للقادة العسكريين، استشهد بالجنرال الأمريكى فى حثه لقادة الجيش الإيرانى على الدخول فى اتفاق مع القوى الثورية. وبالفعل أعطاهم الجنرال هويسر قائمة بأرقام هواتف ممثلى الخمينى، وأثبت أنهم كانوا ينتظرون مكالماتهم وأنهم كانوا موافقين على التوصل إلى اتفاق يحول دون

المزيد من الفوضى وإراقة الدماء. ولكن كانت حكومة بختيار في تلك المرحلة لاتزال تعتلي السلطة بالطريق الشرعي، وتغير الموقف الأمريكي من هذه الحكومة مع تطور الأحداث في إيران. فأبلغ هويسر القادة الإيرانيين بأنه ينبغي على القوات المسلحة أن تحث بختيار على التقارب مع ممثلي الخميني. وفي المقابل، طلب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإيرانية من هويسر بدعوة القوى التابعة للخميني بتقديم ثلاثة تنازلات، أولها: ضرورة تأجيل الخميني لعودته إلى طهران حتى تنتهي المفاوضات مع ممثليه وثانيها: أن يتوقف الخميني عن إصدار بياناته المثيرة الموجهة إلى الشعب الإيراني، وآخرها: أن تكف الإذاعة البريطانية (بي بي سي) عن القيام بدور قناة الاتصال بين الخميني والجماهير الإيرانية.

وحسب قول الجنرال ربيعي، فإنه لم يحرض هويسر على القيام بأي تحرك من جانب الجيش للقيام بانقلاب، بل اتجه جنرالات الجيش إلى الاجتماع في منزل بهشتي ثم في منزل بازرجان فيما بعد لمناقشة إيجاد حل سلمي للأزمة. ويتضح من شهادة د. بختيار ومن التفاصيل التي رواها المؤلف أن قادة الجيش لم يدركوا أن الولايات المتحدة عدلت عن إسقاط حكومة بختيار حتى صبيحة يوم الأحد بعد انتصار الثورة. وقد كان؛ ففي اليوم السابق على السقوط التام لتلك الحكومة، أي في يوم السبت ١٠ فبراير ١٩٧٩، أصدر الجنرال رحيمي الحاكم العسكري بيانًا يحدد فيه الساعة ٤.٣٠ بعد الظهر لبدء حظر التجول في طهران. واتصل نائب الخميني بالسفارة الأمريكية للتعرف على ما إذا كان الإجراء الذي اتخذه الجنرال رحيمي لقي تأييد الجنرال هويسر والحكومة الأمريكية. وعندما تأكد لهم أن الولايات المتحدة لم يكن لها دور في إجراءات الجنرال رحيمي، قام كل من بهشتي وبازرجان بتحريض الخميني على إصدار نداء قوي إلى الشعب يحثه فيه على عصيان الأحكام العرفية ويحذر القادة العسكريين من التحرك ضد الشعب.

كان من الواضح في تلك المرحلة على الأقل أن هناك من بين القادة العسكريين من أراد أن يستغل الأحكام العرفية المعلنة لقمع تمرد طلاب سلاح الطيران ومهندسيه والذي كانوا بدأوه في اليوم السابق. وأوضح الجنرال ربيعي في شهادته أنه كانت

هناك خطة نوقشت فيما بين قادة أركان الحرب وبختيار صباح ذلك السبت لاستغلال ساعات حظر التجول فى إخماد تمرد طلاب سلاح الطيران ومهندسيه. واتفق الجنرال بدرى قائد الجيش والجنرال نشأت قائد الحرس الإمبراطورى على وضع قواتهم تحت قيادة الجنرال رحيمى الحاكم العسكرى لطهران. وأشار د. بختيار بالاستعانة بسلاح الطيران فى قصف أكاديمية السلاح الجوى. وأتت معارضة تلك الخطة من قراباغى رئيس هيئة أركان الحرب الذى رأى أن الجيش لا ينبغى أن يتخذ مثل هذا الإجراء العقيم فى وقت تجرى فيه الاستعدادات للتفاوض مع ممثلى الخمينى.

وحسب قول بعض الجنرالات الإيرانيين السابقين ممن يعيشون حاليًا بالمنفى، اتصل قراباغى بالبعثتين الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية فى طهران للتعرف على رد الفعل الأمريكى المحتمل إزاء تصرفات الجيش. ومهما كان رد الفعل، لم يكن فرض الأحكام العرفية ممكنًا؛ فاحتشد ما يقرب من مليون من أهالى طهران على الطرق الرئيسية فى العاصمة فى تحدٍّ للأحكام العرفية. وأبلغ سباغيان وبهشتى السفارة الأمريكية بأنه إذا لم يقنع الجنرال هويسر القادة العسكريين بالعدول عن تنفيذ خطتهم، فإنه لا يمكن ضمان حماية المستشارين العسكريين الأمريكيين ولا الأسلحة الأمريكية المعقدة. وأبلغ قراباغى بختيار المحاصر بالانقسام الذى وقع فى القيادة العليا للجيش وباستحالة تنفيذ قوانين الأحكام العرفية الجديدة. وحين سئل الجنرال الإيرانى عما إذا كان الجنرال هويسر أحيط علمًا بالتطورات، أجاب مؤكدًا أن الولايات المتحدة كانت تلقت كل الضمانات لحماية رعاياها المتفرقة فى منشأتين عسكريتين بالعاصمة. وصدرت هذه الضمانات عن شخصية لها سلطة عليا كبهشتى. وبعد أسبوعين ، كان الثوار يسيطرون تمامًا على كل القواعد والتحصينات العسكرية بالبلاد، وحرصوا على إخراج الرعايا الأمريكيين من البلاد فى أمان. وبمجرد الانتهاء من تلك المهمة ، طلب الثوار من الجنرال هويسر مغادرة البلاد بأسرع وقت. كما اتخذ القادة الجدد – خاصة بهشتى – خطوات لإسكات بعض المشاركين فى المفاوضات ومنهم الجنرال هويسر وقادة الجيش، وكان القائدان اللذان تم إعدامهما – على الرغم من حصولهما على تعهدات بالإبقاء على حياتهما – هما الجنرال ربيعى نفسه والجنرال مقدم وهو المستشار السياسى لقراباغى وآخر رئيس للساڤاك.

وباستعادة الأحداث الماضية، يتبين أن المنتصرين فى هذه المأساة كانوا مفاوضى الخمينى الأذكياء الذين نجحوا فى حل الجيش، وهو إجراء اتخذ للحيلولة دون التدخل الأمريكى المتمثل فى الجنرال هويسر. وتم ذلك بمقايضة قبول أمريكا بحل الجيش فى مقابل ضمان حماية الرعايا الأمريكيين. وحين ظهر بهشتى كشانى أقوى شخصية فى الجمهورية الإسلامية، حاول عدد من خصومه ممن كانوا على دراية تامة بدوره فى المفاوضات أن يزعزعوا الثقة فيه، إلا أن الخمينى كان على اقتناع دائم بأن الثورة مرت تلك الأيام الحرجة بأمان بفضل ذكاء أعوانه ومهارتهم فى التفاوض، ومنهم بهشتى وسباغيان ثم د. إبراهيم يزدى فى مرحلة تالية. فنجحوا على الأقل فى الحيلولة دون تعطيل انتصار الثورة وتفادى خسائر لا حصر لها فى الأرواح والممتلكات. أما بالنسبة للجنرال هويسر فلم يكن ثم شك فى أنه كان نموذجًا لتردد حكومته وتذبذبها.

وفى يونيو ١٩٨١، أبدى الجنرال هويسر فى بيانه أمام إحدى اللجان الفرعية التابعة للكونجرس الأمريكى رأيًا يرى أن الجيش الإيرانى كانت لديه القدرة على إقرار النظام والأمن فى البلاد وأنه كان فى حيرة من إحجام الجيش عن ذلك.[١٤] ومع ذلك فرفض أن يرد علانية على أسئلة تتعلق بتحريضه لقادة الجيش الإيرانى على القيام بانقلاب أو ما شابه ذلك من أجل احتلال المنشآت النفطية، وأوضح أيضًا أنه حين غادر الشاه البلاد، كان هناك عدد من جنرالاته يتوقون إلى الرحيل بصحبته. وكانت من مهام هويسر أن يقنعهم بالعدول عن ذلك خشية أن تملأ الجماعات اليسارية الفراغ فتضفى على الثورة طابعًا يساريًا.

وكانت لبعثته أسباب أخرى معظمها يعكس الأهداف الخاصة لأصحابها. ولكن لا شك فى أن بعثته إلى إيران تزامنت مع حل الجيش فى الأيام الأخيرة من الغليان الثورى. أما الارتباط بين الحقيقتين من حيث الأسباب فلم يكن له من الأهمية ما كان لإيمان كثير من الإيرانيين بأن تحييد الجيش وحله لعبا دورًا أساسيًا فى تسهيل انتصار قوى الثورة.

سقوط القوات المسلحة

لم يتم حتى الآن فهم كل ملابسات سقوط القوات المسلحة فهمًا جيداً. فهناك تفاصيل لن تعلن أبداً؛ لأن أطراف المأساة إما أسكتتهم الفرق الانتحارية للنظام الثورى أو لقوا حتفهم فى يونيو ١٩٨١ حيث قام خصوم النظام بالقضاء على قيادات الحزب الجمهورى الإسلامى. أما الآخرون من أمثال مهدى بازرجان رئيس الحكومة المؤقتة فكانوا غير راضين أو عجزوا عن تقديم مبرراتهم لما شاع بالفعل حين أعلن الجيش حياده في يوم الأحد ١١ فبراير ١٩٧٩ .

وفيما يلى سنستعين بالمادة الفارسية الأصلية كشهادة كبار ضباط الجيش أمام محاكم الثورة، وسلسلة مقالات ظهرت بين ٢٢ و ٢٨ فبراير فى الصحيفة الرسمية أيندكان، وبعض الأحاديث التى أجريت مع بختيار آخر رئيس للوزراء قبل الثورة وبعض قيادات الجيش الإيرانى الموجودين حاليًا بالمنفى؛ وذلك لكشف القصة الحقيقية لحل الجيش.[١٥]

فى أواخر خريف ١٩٧٨، كان معظم كبار ضباط الجيش يرون أن هناك ثلاث قوى كبرى تسيطر على البلاد: القوى الشعبية وكانت حينذاك بقيادة الخمينى ومكرسة لإسقاط الشاه، والجيش تحت سيطرة الشاه، والولايات المتحدة ممثلة فى بعثتيها الدبلوماسية والعسكرية فى طهران. وكانت كثرة منهم تؤمن بأن الشاه غادر البلاد فى السادس عشر من يناير ويتطلعون إلى نجاح آخر القوى المذكورة فى التوصل إلى اتفاق مع أنصار الخمينى للإبقاء على العرش.

وبعد يومين من رحيل الشاه، فتحت وحدات من الجيش النار على حشد من المتظاهرين العزل فى الأهواز ودزفول بإقليم خوزستان إعلانًا من جانب تلك الوحدات عن ولائها للشاه وحكومته. ومع ذلك بدأت الولايات المتحدة فى إصدار تصريحات تخذل قادة الجيش، وزاد تخاذلهم على أثر التصريح الصحفى الذى أدلى به الرئيس كارتر فى ١٧ يناير وتحدث فيه عن حكومة إيران المقبلة ، وأعرب عن أمله فى أن تظل إيران على صداقتها مع الولايات المتحدة بعد خمود الزوبعة، وهو ما فهمه قادة الجيش

الإيرانيون على أن أمريكا باعتبارها ثالث القوى المسيطرة فى البلاد مترددة فى الانضمام إلى الجيش على أمل التوصل إلى اتفاق مع الخمينى.

وكانت ثانى إشارة تزيد من قلق الجيش عبارة عن نداء من كارتر إلى الخمينى فى ٢٠ يناير «بإعطاء حكومة بختيار فرصة». ذلك أن نداء الرئيس الأمريكى إلى زعيم المعارضة الذى كان لايزال فى منفاه بأن يعطى فرصة لرئيس الوزراء ، كان معناه ببساطة اعتراف من كارتر بقدرة الخمينى على إسقاط حكومة بختيار. وبالرغم من أنه كان يبدو أن النوايا كانت تتجه إلى إحباط العناصر الراديكالية التى كان يمكن أن تستفيد من النزاع المستمر، انضم كبار ضباط الجيش إلى بختيار فى تفسير ذلك التصريح تفسيراً مغلفًا بالشكوك. ولو كان هذا الموقف أضيف إلى سياسة واضحة المعالم وثابتة، لقلت الأضرار التى لحقت بالجيش. ولكن بعد أيام قلائل ، دقت الولايات المتحدة الأجراس مرة أخرى بصدد مسألة عودة الخمينى إلى إيران. وكانت فى هذه المرة تلمح إلى أن عودة الخمينى الوشيكة ستثير الموقف، بل قد تؤدى إلى استيلاء الجيش على السلطة. وكان ما أثار حيرة الإيرانيين أنه إذا كان الخمينى الحصن المنيع ضد الشيوعية فلماذا لا يعود إلى إيران ليؤكد فشل القوى الراديكالية؟ وإذا لم يكن كذلك فلماذا يضفى رئيس قوة عظمى كل هذه الرهبة على سطوة الخمينى بتوجيه نداء إليه يناشده فيه إعطاء فرصة لبختيار؟ وازدادت الأمور تعقيداً نتيجة لأنشطة بعض الشخصيات الأمريكية غير الرسمية كرمزى كلارك الذى التقى بالخمينى فى باريس فى ٢١ يناير ، وأعلن صراحة أنه سيقدم توصيات للإدارة الأمريكية بضرورة التخلى عن بختيار وفوراً.

ولدى عودة الخمينى إلى إيران فى أول فبراير، أشارت أوثق المصادر إلى النقاط التالية فيما يتصل بالقوات المسلحة:

١ – عجز قادة الجيش عن القيام بانقلاب عسكرى.

٢ – استحالة قيام نظام ثيوقراطى دون موافقة الجيش.

٣ – بقاء ضباط الجيش النظاميين جميعًا على ولائهم التام للشاه.

٤ – إن خصوم الشاه داخل الجيش قوامهم أساسًا بعض من أفراد الطبقة المتوسطة الدنيا ممن نالوا قسطًا كبيرًا من التعليم.

وبعد ظهر يوم الجمعة ٩ فبراير، وقع أول حادث اشترك فيه مهندسو سلاح الطيران وأفراد الحرس الإمبراطورى، حيث هاجموا مبنى التليفزيون الحكومى لعرضه فيلمًا عن وصول الخمينى إلى طهران. وأعقب ذلك صدام أشد خطورة فى صباح اليوم التالى فى مدرسة تدريب طلاب الكلية الجوية بين الطلاب وأفراد الحرس الإمبراطورى. ومع ذلك لم يكن أى من هذين الحادثين واسع النطاق أو خطيرًا. وتشير المصادر إلى أن المعركة الشرسة للسيطرة على مقار قيادات الجيش وأقسام الشرطة فى طهران استمرت من التاسعة من مساء السبت إلى السابعة من صباح الأحد لاحتلال مصنع البنادق الآلية. وانضمت إلى تلك المعركة التى دارت حول المصنع جماعات اختارت هذا الموقع عن عمد لعلمها أن ترسانته تضم ما يقرب من خمسين ألف قطعة من البنادق الآلية الخفيفة، وكانت تلك الجماعات فى حاجة إلى الأسلحة لتسليح المدنيين وتوجيه ضربة حاسمة للقوات المسلحة.

وباستعادة الأحداث التى رويناها حتى الآن، نجد أن الجيش كان بوسعه أن يحول دون الاستيلاء على مصنع البنادق الآلية وترسانته القريبة منه، فالحرس الإمبراطورى البالغ عدد أفراده ثلاثين ألف رجل مسلحين كان متواجدًا بالقرب من معسكر لويزان.[١٦] وأدلى الجنرال رحيمى الحاكم العسكرى والجنرال ربيعى قائد سلاح الطيران بشهادتهما فى أثناء محاكمتهما بأنهما رفضا الإقدام على ذلك لعدم رغبتهما فى وقوع كوارث مدنية. فأدى الهجوم على المصنع وترسانته واحتلالهما فى الصباح الباكر إلى تزايد أعداد الجماعات المسلحة حتى بلغت عشرة أضعافها على الأقل. وفى صباح الأحد، قامت تلك الجماعات بعد إعادة تنظيم صفوفها بمحاصرة أكبر معسكرات طهران وهما عشرت أباد وباغشاه. وفى العاشرة والنصف من صباح نفس اليوم، أعلن مجلس قيادة الجيش بيانه الشهير بالحياد بين الحكومة وأنصار الخمينى، وأصدر أمرًا للجنود بالعودة إلى الثكنات.

كان توقيت إذاعة البيان فى الإذاعة الحكومية مهمًا أيضًا. وعلى الرغم من أن الإذاعة كانت تحت سيطرة الجيش، فأذيع البيان فى الثانية بعد الظهر، وهو الموعد العادى لنشرة الأخبار. ومن الساعة الثالثة وحتى الرابعة بالتوقيت المحلى، اقتحمت الجماعات المسلحة القواعد العسكرية التى كانت تحاصرها ووضعت أيديها على عدة آلاف من قطع الأسلحة الخفيفة. وقبل توقيت إعلان بيان الحياد، كان الحرس الإمبراطورى وسائر الوحدات مستمرًا فى المقاومة، ما أدى إلى وقوع كثير من الخسائر. ووجه اللوم فيما بعد إلى الجنرال قراباغى رئيس هيئة الأركان لتقاعسه عن إعلان البيان على الفور، ولكن لم يتخذ ضده أى إجراء نظرًا لدوره البارز فى تمهيد الطريق لحل الجيش.(١٧) وكان قراباغى تلقى بالفعل تعهدًا مؤكدًا من الخمينى عن طريق بهشتى بالإبقاء على حياته إذا نجح فى إقناع الجيش بعدم جدوى تمسكه بالولاء لحكومة بختيار.

على أية حال، كان الاستيلاء على مصنع البنادق ذا أهمية بالغة بالنسبة للجماعات، وليست هناك حتى الآن طريقة موثوقة تؤكد لنا أى من الجماعتين الكبريين «المجاهدين» أم «الفدائيين» كانت مسؤولة عن هذا القرار الخطير. ولكن من الواضح أن الجماعات المسلحة نجحت فى خلال ٣٦ ساعة فى الاستيلاء على سبعة معسكرات للجيش فى العاصمة. وأدى الاستيلاء على هذه القواعد إلى وقوع ارتباك شديد بين الضباط وإلى خسائر جسيمة فى الأرواح على الجانبين نتيجة لتعطل إذاعة بيان حياد الجيش فى الإذاعة الرسمية. ويعزو بعض المحللين تأخير إذاعة البيان إلى خطة متفق عليها بين بهشتى والجنرال قراباغى.(١٨) ويرى هذا التحليل أن الخمينى لم يرغب فى بقاء الجيش على حاله؛ لعلمه أنه طالما ظل قائمًا فإنه سيظل مصدر تهديد لنظامه. وكان من الضرورى بالنسبة له أن يعمل على حل الجيش عن طريق إثارة النزاع بينه وبين الجماعات المسلحة عن أن يعلن حياده، فكان إعلان حياده سيؤدى إلى استرداده لأسلحته وعودته بكل بساطة إلى ثكناته. ولم تتمكن الجمهورية الإسلامية من إعادة بناء الجيش كقوات مسلحة متماسكة إلا حين ظهرت قوة مضادة وتم تطهير الجيش تمامًا. باختصار، يرى هذا التحليل أن الخمينى كان يريد حل الجيش لا تحييده فقط،

لأنه كان يمكن أن يتحول بولائه للشاه والذى استمر طيلة أربعة عقود إلى الخميني، ولم يكن هناك ضمان لعدم تحويل ولائه إلى قوة مضادة له فى المستقبل. فطالما أن سابقة التحول الفورى لولاء الجيش حدث مرة فمن الصعب منع تكرارها. من ثم كان من الأفضل خفض قواته ووضع تنظيمات مسلحة أخرى فى مواجهته حتى لا يكون لتحويل الولاء دور كبير فى تحديد نتيجة الصراع على السلطة. فتم تنظيم صفوف حراس الثورة، ولولا الحرب مع العراق والتى بدأت فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ لكان جيش الجمهورية الإسلامية الحالى أضعف كثيراً.

ومن نافلة القول: إن هناك طرقًا أخرى تم اللجوء إليها لضمان بقاء الجيش على ولائه للنظام. ففى كل معسكر كبير كان هناك ملالى يتم تعيينهم كمدعين فى محاكم الثورة وكانوا يصدرون أحكاماً قاسية على ضباط الجيش الذين تثبت عليهم تهمة العمل ضد الثورة. وفى طهران نفسها، قبض حجة الإسلام ريشهرى على مكتب المدعى العام بيد من حديد.

ومن النتائج الغريبة التى ترتبت على حل الجيش أن تعين على الخمينى أن يتحمل الردة الأخيرة للمجاهدين ومعارضتهم له، وأيد المجاهدون إلغاء القوات المسلحة تماماً وإحلال ما يعرف بالجيش الثورى الشعبى محلها. ومع أن الخمينى لم يكن يكنّ أى ود للجيش فرفض ذلك لعلمه بأن إلغاء القوات المسلحة كان سيخلق فراغًا يمكن أن يتحرك فيه المجاهدون أنفسهم بحرية. وبعد طرد بنى صدر فى يونيو ١٩٨١، انضم المجاهدون إلى بنى صدر ودعوا الجيش للانضمام إليهم. فسارع الخمينى إلى تذكير الجيش بأن المجاهدين كانوا يؤيدون الإلغاء التام للقوات المسلحة الإيرانية، وبالتالى فلا ينبغى للجيش أن يثق بهم.

نخلص فى النهاية إلى أن نجاح الخمينى كان يرجع إلى عدة عوامل أهمها العلاقة الأمريكية وحل الجيش باعتباره الدعامة الأولى للنظام الشاهنشاهى. وساعد العامل الأول على شل حركة الشاه عن اتخاذ القرار، بينما كان العامل الثانى يسمح باستيلاء مسلح على السلطة أكثر مما يسمح بانتقال ولاء الجيش سلميًا إلى زعماء الثورة. واتحد هذان العاملان ليشكلا كثيراً من التطورات السياسية بعد الثورة. ومع

أن تحليل أسباب نجاح الخميني يخرج عن نطاق دراستنا هذه، فإن إمعان النظر في الفوضى التي عاشتها إيران منذ سنة ١٩٧٩ يفسر الأسباب الرئيسة لنجاحه في الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها.

الهوامش

(١) انظر كتاب المؤلف بعنوان Iran's Revolutionary Upheavals (San Francisco, 1979).

(٢) Michael Ledeen and William Lewis, Debacle: The American Failure in Iran, New York, 1981.

(٣) المرجع السابق، وظهرت مقتطفات من هذا العمل فى L'Exprés بتاريخ ٣ يوليو ١٩٨١ تحت عنوان La débacle Americaine en Iran.

(٤) L'Exprés, No. 1564, p. 76.

(٥) لقاء شخصى مع رئيس الوزراء الأسبق د. جمشيد آموزكار، طهران، ٥ يوليو ١٩٧٨ .

(٦) L'Exprés, No. 1564, p. 77.

(٧) أشارت الحقائق التى نشرتها الحكومة إلى إطلاق سراح ٢٣١٢ من مجموع ٣١١٢ من المعتقلين السياسيين بين يناير وأكتوبر ١٩٧٨ ، رستاخيز، طهران، ٢١ يناير الى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٨ .

(٨) محمد رضا پهلوى. پاسخ به تاريخ (رد على التاريخ. الترجمة الإنجليزية، ص١٦٥).

(٩) لقاء مطول أجرى فى لندن فى يناير ١٩٨٠ وفى بركلى كاليفورنيا فى يوليو ١٩٨١ .

(١٠) L'Exprés, No. 1564, p. 78.

(١١) لقاء شخصى تم فى معهد الدراسات الدولية بجامعة كاليفورنيا، بركلى فى ١١ أغسطس ١٩٧٧ .

(١٢) L'Exprés, No. 1564, p. 78.

(١٣) تقرير محاكمته، اطلاعات، طهران، ٢٨-٣٠ مارس ١٩٧٩ .

(١٤) وردت فى Iran Post بتاريخ ١ يوليو ١٩٨١ .

(١٥) لقاء شخصى تم فى باريس فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ وفى ١٢ أبريل ١٩٨١. وكانت صحيفة أيندكان أصبحت أكثر الصحف انتشاراً بعد الثورة، إلا أنها توقفت عن الصدور وحلت محلها صحيفة جمهورى إسلامى فى أبريل ١٩٨٠ .

(١٦) أيندكان ٢٤ فبراير ١٩٧٩ .

(١٧) فى أبريل ١٩٨٠ تلقت مجموعة من الإيرانيين المنفيين فى باريس نسخة خطية من المحاكمة العامة بتهمة خيانة البلاد والجيش ووعداً بإعلان تفاصيل «المؤامرة الأجنبية» التى تحاك ضد إيران فى أقرب فرصة. ورد بصحيفة أرا وهى صحيفة فارسية يصدرها «جيش تحرير إيران» (وهى أشهر المجموعات العسكرية بالمنفى بأوربا)، باريس، ٢٥ أبريل ١٩٨٠ .

(١٨) أيندكان ٢٧ فبراير ١٩٧٩ .

الفصل الثانى

ديناميات السلطة

بنجاح الثورة، برزت أكبر المشكلات السياسية والتطبيقية. وكانت النتيجة الأساسية الأولى هى حل الجيش والمشاركة الفعالة للعديد من الجماعات المسلحة فى الأيام الأخيرة من الثورة. وأدى تقدير الخمينى لفعالية القوى السياسية على اختلافها إلى إيمانه بأن الجيش على الرغم من حله يشكل أخطر تهديد مرتقب للنظام الثورى. وكانت استراتيجيته فى التعامل مع هذه النتيجة تقوم على التطهير المكثف لفصائل الضباط من ناحية، وتكوين ميليشيا من الجماعات التى قاتلت بشراسة من أجل الاستيلاء على السلطة من ناحية أخرى.

ولم يكن تحقيق أى من هذين الهدفين أمرًا سهلاً؛ فالضغط الشديد على فصائل الضباط كان يمكن أن يدفع إلى القيام بعمل عسكرى ضد النظام الوليد. وكان نزع سلاح الجماعات المسلحة على اختلاف إيديولوجياتها يتطلب أعدادًا كبيرة من قوات الأمن التى لم تكن أثبتت ولاءها بعد. بالإضافة إلى أن الجماعات المسلحة، خاصة المجاهدين والفدائيين، كانت جميعًا تسعى إلى السلطة، ولم يكن من السهل إغراؤها بتسليم سلاحها باعتباره رمزًا لمكانتها السياسية الجديدة.

وغداة الثورة، كان هناك ما لا يقل عن ثلاث قوى تطالب بالسلطة. فكان هناك رجال الدين المناضلون الذين شارك بعضهم فى الكفاح المسلح فى ذروة المد الثورى، ولم يبدوا أى اعتدال أو تحفظ فى أهدافهم ولم يثبتوا عدالة مطالبهم. فالثورة من منظورهم قامت باسم الإسلام ومن أجله حتى إن تطلب ذلك تطهير الجيش تطهيرًا كاملاً أو حتى إلغاءه ونزع سلاح أكبر الجماعات المسلحة. وقدم رجال الدين المناضلون

توصياتهم للخميني بعد ١١ فبراير مباشرة باتخاذ إجراءين مهمين، أولهما: إنزال العقاب بفصائل ضباط الجيش على أوسع نطاق، والآخر: توجيه نداء عاجل إلى الشعب لتسليم سلاحه في مراكز تجمع أقيمت في المساجد والمراكز الإسلامية تحت إشراف رجال الدين. وتطوعوا بالإشراف على المحاكم الثورية وإنزال العقاب الانتقامي والسريع بكبار ضباط الجيش. وسنتحدث عن المحاكم الثورية فيما بعد. أما بالنسبة لنزع سلاح الجماعات المسلحة فتم تسليم ما لا يزيد في أعلى تقدير عن نسبة تتراوح بين ٥ و١٠ في المئة من مجموع ما يقرب من ثلاثمئة ألف قطعة سلاح في طهران وحدها.

وكانت ثانية القوى المطالبة بالسلطة الفئات السياسية العلمانية التي شاركت الخميني في الضغط على بازرجان ، على أمل أن يؤدي التحالف العلماني الديني الذي شارك في نجاح الثورة إلى نجاتهم بعد الإطاحة بالأسرة البهلوية، ونجحت هذه الفئات في المشاركة في السلطة ضمن الحكومة المؤقتة التي استمرت حتى ٥ نوفمبر ١٩٧٩ .

وكانت ثالثة القوى المطالبة بالسلطة هي الجبهة الوطنية بفروعها المختلفة، وهي الجبهة التي طردت بختيار حين وافق على أن يصبح آخر رئيس للوزراء في عهد الشاه. وحري بنا أن نذكر أن هذه القوى المطالبة بالسلطة تكتلت جميعًا في تحالف موسع ضد النظام القديم ، وبدأ هذا التحالف في التفتت بمجرد أن تحقق له النصر.

وفيما عدا رجال الدين المناضلين، كان المطالبون الآخرون بالسلطة يرون أن هناك حركة تحرير علمانية تكونت في رحم ثورة دينية متزمتة سعيًا إلى استبدال نظام ثيوقراطي شيعي بالنظام البهلوي الدكتاتوري. وكانوا يرون أن آية الله الخميني نواة الثورة أكثر من كونه مشعلها الأول، وأن النزاع الداخلي لا يُحل عن طريق إنكار الادعاءات الشرعية لكل الفئات التي شاركت في الثورة.

وهناك نقطة أخرى كانت لدى الفئات غير الدينية، وهي أن الحركة الثورية كانت بدأت كاحتجاج على النظام السياسي والتفاوت الطبقي والفساد الأخلاقي والمادي والتبعية للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة. وتصاعدت هذه الحركة الاحتجاجية باطراد حتى قضت على الأسرة البهلوية بعصيان مسلح عنيف.[1] وبمضي الوقت، التحمت قوى المعارضة في حركة شعبية واسعة النطاق تضم مختلف الأحزاب والفئات

على اختلاف إيديولوجياتها والطبقات والتوجهات الأخلاقية والدينية. وفى النهاية، تحققت لها تلك الخصائص التى يطلق عليها منظرو التطور الثورى اسم ثورة سياسية خالصة. وبعبارة أخرى فبمجرد أن أجيز استخدام العنف تعذر على القوى الدافعة للحركة الإيرانية أن تكبح جماحه وتوقفه ككفاح من أجل تغيير النظام السياسى.

وشاركت أطراف التحالف الثورى فى هذا الكفاح كل حسب اتجاهه الإيديولوجى وتجاربه التنظيمية، ولم تكن الفئات غير الدينية تنكر أن رجال الدين الشيعة قدموا خدمة جليلة بتوسيعهم للقاعدة الشعبية المؤيدة للثورة. ولا سبيل أيضًا لإنكار أنشطتهم الحيوية ومهارتهم فى استغلال الأفكار الشيعية كالاستشهاد والجهاد ضد «السلطان الجائر» ومعارضة الحاكم الفاسد.

وكان الدور الوحيد والأشد فعالية لرجال الدين الشيعة اتحادهم فى الرأى حول مسألة شرعية المقاومة السلبية فى البداية ثم الكفاح المسلح ضد النظام، وذلك على الرغم مما يؤخذ عليهم من تعايشهم مع الشاه العلمانى. وعلى الرغم من دورهم هذا الذى ذكرناه فى البداية، لم تعترف التنظيمات العلمانية بأن رجال الدين الشيعة تزعموا حركة الكفاح المسلح أو تحملوا أثقل أعبائها. وإذا كان تأييد الخمينى للكفاح المسلح أمرًا مسلمًا به، فإن المواقف التى أبداها سائر زعماء الشيعة من أمثال محمد كاظم شريعتمدارى وأنصاره الأقل ميلاً للجهاد والمقيمين فى إيران كانت أيضًا موضع اعتبار. وكان معظمهم قد حددوا مطالبهم السياسية حتى أغسطس ١٩٧٨ فى إعادة دستور ١٩٠٦ وانتخاب مجلس تشريعى من خمسة أعضاء للإشراف على مدى مسايرة القوانين الوضعية للشريعة الإسلامية.(٢)

ولم يكن هؤلاء الزعماء يؤيدون قيام جمهورية إسلامية تحل محل العرش البهلوى، ولم يضطروا إلى المشاركة فى الأحداث إلا بعد العزم على التحرك الثورى وتوقع حدوث صراع عسكرى مدنى يدفع بالتحالف الثورى إلى التطرف. وكان العلمانيون الساعون إلى السلطة يشكون فى أن تكون لمسايرة الأهداف المتطرفة أسباب تكتيكية؛ فوحدة الهدف وحسن التصرف يمكن أن يكون لهما أقوى تأثير. بعبارة أخرى، كان بعض الزعماء الدينيين مدفوعين أمام تدفق المشاعر الشعبية الثائرة على العرش، وكان قليل

منهم قادراً على تصور نتائج تصرفاته على المدى القصير أو البعيد. لكل هذه الأسباب، كان من المتوقع من رجال الدين أن يميزوا بين الجماعات المتطرفة المشاركة كل حسب دورها في العصيان الناجح.

أما بالنسبة للجبهة الوطنية فكانت مطالبتها بنصيب من السلطة ادعاء تاريخياً قبل كل شيء. فكانت هذه الجبهة تعتبر نفسها بحق أشد خصوم الشاه والنظام البهلوى ثباتًا منذ أوائل الخمسينيات، ومع ذلك كانت تبدو عاجزة عن تحقيق زعامتها للحركة الثورية والتى حققها الخمينى غيابيًا. ولكن كيف تمكن من فرض مطالبه على زعماء الشيعة الأقل ميلاً للنضال وأيضًا على زعماء العلمانيين من أمثال د. كريم سنجابى ومهدى بازرجان اللذين هرعا إليه فى «نوفل شاتو» بفرنسا فى نوفمبر وديسمبر طلبًا لتصديقه على أساليب العمل فى تصورهما؟ من المعروف الآن أن مثابرة الخمينى زحزحت الصف الأول من زعماء الجبهة الوطنية عن قبول عرض الشاه بتشكيل حكومة ائتلافية.[٣] وكان هو الذى أنكر شرعية أية إيماءة تدل على مسايرة الشاه فيما يريد حتى وإن كان فى سبيل الأهداف التكتيكية. وبمجرد عودته إلى إيران نجح فى إثارة العصيان المسلح الذى أطاح بشاهپور بختيار، تلك الشخصية غير البارزة فى الجبهة الوطنية ؛ لأنه تجاسر وفعل ذلك.

ويبدو أن نجاح الخمينى يرجع فى المقام الأول إلى عدم وجود زعامة علمانية تحظى بالتأييد القومى فى إيران فى حجم د. محمد مصدق. ويرجع نجاحه فى المقام الثانى إلى سرعة بزوغ نجمه باعتباره الوحيد من بين آيات الله الذى انغمس فى السياسة بتاريخه الطويل فى معاداة الشاه. كما كان التحالف الثورى فى حاجة إلى زعيم درامى قادر على إبراز نقاط ضعف الشاه ونظامه. وبرفضه العنيد للعودة إلى إيران إلا بعد خروج الشاه، عمق الخمينى الشعور بالانتظار المتعجل لعودة الإمام لدى الشيعة، وهو ما ساعد بدوره على إكمال حلقة التغيير الثورى. وهنا يكمن تفسير سر القاعدة العريضة من التأييد الجارف والشعور بالعرفان اللذين استثمرهما الخمينى إلى أبعد الحدود وعلى الرغم من كل المحن. وفى تغلبه على هذه المحن والمصاعب، نراه يميل إلى اتباع نفس الاستراتيجيات والحيل التى اتبعها الزعماء الإيرانيون فى التاريخ الحديث كرضا خان (رضا شاه الكبير فيما بعد) فى أواخر العشرينيات ومحمد مصدق

فى الخمسينيات، بل كالشاه المخلوع نفسه فى الستينيات والسبعينيات. ومن هذه الاستراتيجيات، دمج القواعد التى تقوم عليها السلطة مع تمزيق صفوف الأعداء. فبمجرد إدراك مصادر التهديد، سواء أكانت حقيقية أو وهمية، يهب النظام الثورى للقضاء على كل الخصوم أو عزل الأضعف والأقل تحفزاً وتحييده.

ومن هذه الاستراتيجيات أيضًا استغلال الصلة بالأجانب إما بهدف تحطيم مقاومة الخصوم ، أو التأكيد على قدرة النظام الفائقة على كشف أعداء الثورة من الأجانب، أى أن ظاهرة «الثورة المضادة» تم استغلالها فى أثناء نضال النظام الثورى الوليد باعتبارها فخًا يوقع بالجميع. وكانت نتيجة حسن استغلال الخمينى لمجموع هذه الاستراتيجيات هى إزاحة أدعياء السلطة الثلاثة عن مسرح الأحداث واحداً تلو الآخر. وشرَّع النظام الثورى مبدأ الجهاد الإسلامى من خلال سلسلة من الإجراءات التنظيمية.

وسمح النظام فى البداية بقيام حكومة مؤقتة تمثل أدعياء السلطة الثلاثة، وهم الجماعات السياسية العلمانية. وسرعان ما دخلت هذه الحكومة فى صراع مع جماعتين دينيتين أخريين تطالبان بالسلطة ، تمثلت إحداهما فى مجلس الثورة والأخرى فى مئات التنظيمات المحلية بفرقها المسلحة التى تمثل أداتها التقليدية.

الحكومة المؤقتة

تم تكليف مهدى بازرجان - الذى اختاره الخمينى فى ٥ فبراير ليكون أول رئيس للوزراء فى ظل النظام الثورى حتى قبل الإطاحة بحكومة بختيار - بتأليف حكومة مؤقتة مثلت النظام الجديد فى تشكيلها الرسمى. ولم يكن فى تشكيل هذه الحكومة المؤقتة أو هيكلها التنظيمى أى شىء يمثل فارقًا حاسمًا عما سبقها من حكومات إلا فى جانب واحد مثَّل إزعاجًا كبيراً لهذه الحكومة، ويتعلق هذا الفارق الاستثنائى بأحقية وزارة العدل فى الإشراف على النظام القضائى القائم. وكان لهذا الاستثناء أهمية من ناحيتين، أولاً: أنه كان على النظام الثورى أن يتولى عملية التخلص من آثار النظام

السابق. ولكن هل كان هذا أمراً ممكناً فى ظل الإجراءات القضائية العادية البطيئة فى إيران؟ وهل تسمح حالة الطوارئ الثورية بإقامة المحاكم الثورية لنشر العدالة الحاسمة والسريعة؟ ثانيًا: وإضافة إلى ما سبق، كان هناك تعهد قطعه على نفسه كل من الشخصيات الدينية التى شاركت فى الحكومة المؤقتة والخمينى نفسه بإصلاح النظام القضائى الإيرانى وتزويده قدر الإمكان بمبادئ الشريعة الإسلامية التقليدية. وكانت نتيجة تطهير البلاد من أجل ترسيخ دعائم النظام الثورى فى السلطة مشكلة خطيرة سواء فى آثارها القصيرة أو البعيدة المدى.

وكانت الجماعات العلمانية والمعتدلة فى المرحلة الأولى مما بعد الثورة وعلى الرغم من تأييدها لفكرة إنزال العقاب السريع بقادة الجيش الشاهنشاهى وببعض مساعدى الشاه من المدنيين الفاسدين لا ترحب بتحويل النظام القضائى إلى نظام إسلامى. ومن ناحية أخرى، كانت الجماعات اليسارية والعناصر الدينية تحبذ ولأسباب متفاوتة تماماً فكرة أخرى لإنزال العقاب بأكبر عدد من مسؤولى النظام السابق. فأيد اليسار بل نادى مطالبًا بالتطهير كهدف إيديولوجى وتكتيكى. وكان يبدو أن الجماعات اليسارية كانت تؤمن بأنه كلما ازداد تحويل البيروقراطية والمؤسسات تطرفًا وعمقًا زادت فرصتهم فى اعتلاء السلطة أو فى الحصول على نصيب منها على الأقل.

أما الجماعات الدينية فكرست نفسها لصبغ الثورة بصبغة إسلامية وبناء دولة ثيوقراطية إسلامية، وكانت تؤمن بأنه بمجرد أن تقام المحاكم الثورية الإسلامية لتنفيذ أحكام القرآن على نطاق واسع من قبيل جزاء «الفساد فى الأرض» وجزاء من «يحاربون الله» فى عقاب الأعداء السابقين، فإن تحويل النظام القضائى إلى نظام إسلامى تماماً يصبح مسألة وقت. وسرعان ما أصبحت هذه القضية أحد أسباب معارضة النظام الجديد.

وكان ظهور مراكز القوى المتنافسة بمثابة مخالفة جديدة. وإلى جانب الحكومة المؤقتة، شكّل الخمينى مجلسًا ثوريًا سريًا يتألف من خمسة أعضاء كبداية، ثم زاد إلى اثنى عشر ثم إلى خمسة عشر عضواً فيما بعد. ومارس هذا المجلس الذى سيطرت عليه العناصر الدينية كلاً من السلطة التشريعية والقضائية، وكان بسلطته

التشريعية يسن القوانين والنظم سواء بالتعاون مع الحكومة المؤقتة أو مستقلاً عنها، وكان يمارس سلطته القضائية بإشرافه على المحاكم الثورية الإسلامية. وكانت من المهام الكبرى لهذا المجلس الإشراف على عملية إعداد دستور جديد. وكانت العلاقة بين هذا المجلس والحكومة في المجالات الثلاثة جميعًا شديدة التوتر والتنافر ووصلت فى النهاية إلى حد التضارب والعناد. ولما كان الخمينى نفسه يفتقر إلى أية خبرة إدارية أو سياسية أو معرفة أولية بظروف إيران المعاصرة، فأخفق فى تهدئة هذه العلاقة المتوترة. وازدادت الأمور تفاقمًا بإصرار اللجان الثورية المحلية التى كانت ثمرة اللجان الثورية فى حقبة ما قبل الثورة على المشاركة فى السلطات الحكومية.[٤]

وكانت حكومة بازرجان محكومًا عليها بالفشل من البداية، ولم تفلح ثلاثة تعديلات وزارية وتهديدات متكررة بالاستقالة فى حدوث أى تحسن فى موقفها. وقبل حوالى شهر من استقالتها التى تمت فى ٥ نوفمبر، أدلى بازرجان ببعض التصريحات الجريئة عن تزايد مراكز القوى فى إيران بعد الثورة.[٥] وكان بازرجان يشبِّه حكومته بمقبض سكين شفرته فى يد آخرين، وأعلن صراحة أن حكومته لم تكن تحكم إيران ولا كان الخمينى أيضًا يحكمها وحده:

«رسميًا، كانت حكومتى هى التى تحكم إيران. أما إيديولوجيًا فكان الخمينى ومعاونوه المقربون و«الباسداران» (حراس الثورة) هم الذين كانوا يمارسون السلطة فى البلاد. كما أن المحاكم الثورية ورجال الدين استولوا على السلطة فى القرى والمدن بدعوى استمرارية الثورة وتسببوا للحكومة فى مشكلات حادة» .

وعلى الرغم من إحجامه عن إلقاء اللوم على الخمينى فى عجز الحكومة المؤقتة عن الحكم بشكل فعال، فاعترف بأن افتقار الخمينى للخبرة الإدارية كان يمثل خللاً خطيرًا، وبعد أن كان الخمينى يقوم بدور زعيم المعارضة، تحول فجأة إلى مؤتمن على حكم البلاد بأكملها.

وكانت علاقة بازرجان السياسية بالخمينى على درجة كبيرة من الصعوبة ، «وترجع صعوبتها زمنيًا إلى الفترة التى كان الخمينى فيها لايزال فى باريس، وكنت أحثه على اتباع استراتيجية تدريجية فى كفاحنا ضد الشاه». وكان بازرجان يريد

الإطاحة بالشاه عن طريق تعبئة الجماهير بدءاً بالمدارس والجامعات وامتداداً إلى المؤسسات الحكومية والجيش. ولو لم يكن هؤلاء على وعى بقيمة الحرية والديمقراطية وأقحمت الثورة عليها إقحاماً، لأدت الفوضى والاضطرابات إلى مولد دكتاتور جديد.

وكان الخمينى – حسب قول بازرجان – يعارض التدرج لإيمانه بأن الوقت كان ملائماً آنذاك للقيام بثورة شعبية وبأن الفرصة لو ضاعت لكان ذلك خطأ جسيماً. إلا أنه – أى بازرجان – اقترب من وجهة نظر الخمينى فى كثير من النقاط، واعترف رئيس الوزراء المؤقت بأنهم لو كانوا صبروا قليلاً لما واجهوا الاضطرابات التى شهدتها البلاد. واعترف بازرجان بأن الموقف إبان ولايته كان مضطرباً.

وفى لقاء مهم مع الصحفى الإيطالى أوريانا ڤالاتشى، وصف بازرجان سرعة الثورة وحدتها بأنهما أكبر أسباب المصاعب التى برزت فيما بعد. وبعد أن تداعت سلطات الحكومة المركزية تماماً، أصبح من العسير قيام حكومة ثيوقراطية لها سلطة شرعية. وحالت اللجان الثورية دون تمكين الحكومة المؤقتة من تدعيم مركزها. فمن ناحية، كانت إعادة جهاز الأمن القديم موضع سخط لأنه كان يذكّر بالنظام السابق، ومن ناحية أخرى، كان «الباسداران» وكذلك المدنيون المسلحون الذين شملتهم اللجان الثورية عاجزين عن الحفاظ ولو على قدر يسير من النظام والقانون.

وكان يبدو أن النظام الجديد يعتمد فى نهضته على مدى دقته فى تحديد المصادر التى تشكل تهديداً لكيانه وعلى مدى فعاليته فى تحييدها، ولكن سرعان ما نسيت الحكومة المؤقتة مدى ما تشكله هذه المسألة من خطورة.

وكانت فلول القوات المسلحة المنحلة هى أول المصادر التى شكلت أكبر تهديد للنظام الثورى الفتى. وأحس النظام الجديد بخوف وارتياب شديدين من قيام حركة عسكرية على غرار انقلاب ١٩٥٣ الذى تكفلت به وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. فهب النظام لتطهير قيادة الجيش بشكل حاسم، إلا أنه واجه مشكلتين ملحتين فى أعقاب إعدام عدة مئات من ضباط الجيش والشرطة وإحالة الآلاف منهم إلى التقاعد.(٦) وكانت أولى هاتين المشكلتين الحاجة إلى الحفاظ على قدر من النظام فى ظروف شديدة التقلب كان سببها توزيع آلاف من قطع السلاح فى الأيام الأخيرة من العصيان

المسلح. وبعد بضع محاولات مترددة لاستعادة هذه الأسلحة، قرر النظام تشكيل الميليشيا التى عرفت فيما بعد باسم «پاسداران انقلاب» أى «حراس الثورة»، وكان قوام هذه الميليشيا من الثائرين على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية. وأصبح هذا الجيش الغوغائى الذى بلغ عدده فى بادئ الأمر ثلاثين ألف رجل الجيش الوحيد الذى يحظى بثقة الحكومة. أما القوات المسلحة التقليدية فانخفض حجمها إلى ما يقرب من ربع ما كان عليه قبل الثورة، وتحولت إلى حقل للتلقين الفكرى المنظم من قبل الملالى الشيعة الذين عملوا كمفوضين سياسيين. وظلت السلطات الثورية وفصائل ضباط الجيش الجديد للجمهورية الإسلامية لا تثق فى فعاليتها وولائها.

أما المسألة الثانية التى وضعت القوات المسلحة فى مقدمة الاهتمامات السياسية لإيران بعد الثورة بقليل فكانت نشوب الثورات بين الأقليات العرقية الانفصالية فى أنحاء البلاد، وكان أخطر هذه الثورات تلك التى نشبت بين التركمان فى جرجان والعرب الإيرانيين بإقليم خوزستان، والتمرد الخطير فى كردستان. وبعد مضى خمسة أشهر فى الحكم، اكتشف النظام أن الميليشيا الغوغائية والقوات المسلحة التقليدية المنزوعة القوة نجحتا فى قمع حركات التمرد المتفرقة فى جرجان وخوزستان، فى حين لم تفلح جهودهما فى كردستان. ولم يؤثر التهديد المتكرر باتخاذ أعنف الإجراءات التأديبية بل إعدام عدد من الضباط عقاباً على تمردهم وهروبهم من الخدمة بعد تولى الخمينى لمنصب القائد الأعلى فى ذروة العصيان الكردى فى يوليو. وكانت المعارضة الكردية تطالب بمنحها فرصة أكبر تتجاوز فكرة الحكم الذاتى العرقى.

وكان مما شغل النظام الجديد أيضاً ترسيخ دعائم سلطته فى الحكم. وفى أبريل، أجرى استفتاء حول قيام الجمهورية الإسلامية لتحل محل النظام الملكى المخلوع، وكانت نتيجته التأييد الساحق.[٧] وأدى أسلوب الاستفتاء وخياراته إلى وقوع انشقاق فى صفوف المطالبين بالسلطة من العلمانيين. فكانت الجماعات اليسارية ترتاب فى مصطلح «جمهورية إسلامية» وكانت تفضل عليه مصطلحات أخرى مثل «جمهورية إسلامية ديمقراطية» أو «جمهورية ديمقراطية شعبية»، إلا أن الرفض القاطع الذى أبداه الخمينى تجاه أية تسمية تقل عن «جمهورية إسلامية» دفع هذه الجماعات إما إلى مقاطعة الاستفتاء أو تقبل الهزيمة النكراء.

ومن ناحية أخرى، كانت الجماعات العلمانية المعتدلة كالجبهة الوطنية وفرعها الجبهة الديمقراطية وبعض الجماعات الثورية الأولى تؤيد استبدال الجمهورية الإسلامية بالملكية القديمة؛ وكان هناك سببان لتأييدها هذا، أحدهما: تعهد الخميني بانتخاب مجلس تأسيسي لإعداد دستور جديد، والآخر: أسلوب الاستفتاء حيث كان هناك وعد بإجراء استفتاء عام آخر للتصديق النهائي على مسودة الدستور. وبعد ذلك بقليل، واجهت هذه الجماعات وغيرها من القوى العلمانية أزمة أخرى حين أعلن مجلس الثورة المسودة السرية للدستور.

وعزلت هذه القوى وتوارت حين أعلن الخميني معارضته لفكرة إجراء انتخابات عامة حول إنشاء مجلس تأسيسي يتألف من ثلاثمئة عضو يتم اختيارهم اتفاقًا لمراجعة المسودة وإقرارها، وأصر بدلاً من ذلك على انتخاب مجلس للخبراء يتكون من خمسة وسبعين عضواً للتصديق النهائي على المسودة.

وبات واضحًا لقوى المعارضة آنذاك أن الخميني قرر حرمانهم أية فرصة لاستعراض قوتهم السياسية المحدودة من خلال تمثيلهم في مجلس تأسيسي وحرمانهم أية امتيازات في مواد الدستور الجديد. والحقيقة أن السبب الجوهري لرفضه هذا وعيه بالشكوك التي ساورت القوى العلمانية تجاه الجوهر الديني للجمهورية المزمع إعلانها. إضافة إلى أنه كان يعلم أن تعبئة الجماهير من أجل إجراء استفتاء عام كان أسهل من السيطرة على انتخابات مباشرة متعددة المناطق لاختيار مجلس تأسيسي أكبر حجماً.

تركز الاستقطاب السياسي الإيراني منذ استفتاء أبريل على الخميني وسياساته، ولم يكن للتسميات الاصطلاحية كاليمين واليسار أي معنى إلا في الحديث عن درجة تأييده أو معارضته. ونجمت المعارضة في نتيجة الاستفتاء الأول إما عن غموض مصطلح «جمهورية إسلامية» أو عن ارتياب الجماعات اليسارية التقليدية في رفض الخميني لتضمين ألفاظ من قبيل «ديمقراطية» أو «جمهورية شعبية». وإذا عدنا إلى الوراء قليلاً، نجد أن المعارضة الوليدة ثبتت صحة تقويمها لتصورات الخميني عن المستقبل السياسي للبلاد.

وكانت للمعارضة الوليدة شكاوى عديدة من الخمينى، فنكص عن وعده بتشكيل مجلس تأسيسى منتخب كجزء متمم لعملية تأسيس الجمهورية الإسلامية الجديدة، بل أخذ أيضاً فى اتهام معارضيه بوضع العراقيل ومخالفة الإسلام. وزاد قلقهم بسبب السرية التى أحاطت بإعداد المسودة.

وعندما تم إعلان المسودة، أكد د. يد الله سحابى، وهو زميل مقرب لبازرجان ووزير الدولة المسؤول عن تغيير الدستور، مميزاتها الاجتماعية الليبرالية وسماتها الإسلامية الشيعية المعتدلة. وأثارت المسودة جدلاً ساخناً وحراً فى الصحافة التى لم تكن أصبحت بعد ضحية لرقابة الدولة والاتجاه الإسلامى. على أية حال تغير هذا الوضع فى أوائل يوليو حين أقر مجلس الثورة قانوناً جديداً للصحافة يتضمن العديد من القيود، وبذلك أصبحت حرية الصحافة والمجلس ثانى القضايا التى أثارت الرأى العام. كما أنه بإعلان المسودة النهائية خرجت كل الجماعات السياسية عن حيادها وتضاربها فى الرأى، فالحدث أكبر من أن يتم السكوت عليه ضمن المستجدات التى طرأت بعد الثورة. وأبرزت الأزمة الدستورية الشقاق المتصاعد فى صفوف القيادة الشيعية العليا، وهو شقاق يمثل علامة بارزة فى عودة القوى السياسية إلى الانحياز فى إيران الثورة.

الشقاق فى القيادة الشيعية

من الضرورى لفهم طبيعة الشقاق و حدته فى صفوف القيادة الشيعية أن نحلل الآراء المتباينة حول فكرة الإمامة.[٨] فهى فكرة تتعلق بسلطة رجال الدين الشيعة (مجتهدين) الذين اصطلح على تسميتهم بالعلماء. ويذهب أحد التفسيرات إلى أنه فى غياب الإمام الثانى عشر، الذى اختفى فى غيبة كبرى فى سنة ٩٤٠، تسند إلى المجتهد كل المهام الموكلة إلى الإمام، سواء من الناحية الروحية أو الدنيوية. من ثم يصبح المجتهد نائباً مفوضاً للإمام، خاصة إذا كان معترفاً بكونه المفتى (مرجع تقليد) الوحيد. وليست هناك معلومات تاريخية كافية لقياس مدى قبول هذا التفسير الخاص لعقيدة الإمامة؛ وذلك لأن درجة انتشار التشيع ورسوخه كانت متفاوتة. وعلى الرغم من

أن التشيع أعلن مذهبًا رسميًا لدولة إيران منذ سنة ١٥٠١ فى العهد الصفوى، فإن إيران لم تخضع لحكم رجال الدين الشيعة المؤمنين بعقيدة الإمامة بمعزل عن الشاه. وكانت اليمن حتى سنة ١٩٦٢ هى الدولة العربية الشيعية الوحيدة فى التاريخ الحديث تحت حكم الإمام يحيى. وتم منح لقب «الإمام» للخمينى لدى عودته إلى إيران فى فبراير ١٩٧٩ ، وهو لقب تستخدمه بعض الأقليات الشيعية بمدلول أقل مكانة منه لدى شيعة إيران. ومن الأمثلة على ذلك الإمام موسى الصدر فى لبنان والذى اختفى فى ظروف غامضة فى ليبيا فى سنة ١٩٧٨ ، مما حال دون حدوث تقارب بين الخمينى والعقيد القذافى.

وهناك تفسير أكثر تحديداً يرفض فكرة انتقال سلطة الإمام المختفى بكاملها إلى أى من المجتهدين، ويرتاب فى التفويض الزمنى لعلماء الشيعة. ويذهب ذلك التفسير إلى أن المهمة الأساسية لعلماء الشيعة هى حماية المذهب ودعمه روحيًا، أما المسائل الدنيوية فيمكن أن ينشغلوا بها اختيارياً ومن باب التطوع، أو عندما يكون هناك خطر واضح وماثل يشكل تهديداً لأسس المذهب الشيعى، وهو رأى له تفسيرات عديدة عند الشيعة؛ إذ يتفاوت تقدير هذا الخطر من شخص لآخر.

أما التطورات العقائدية الأخيرة التى طرأت على قادة الشيعة الإيرانيين، فحرى بنا أن نستشهد بآية الله بروجردى الذى ظل المصدر الوحيد للفتاوى حتى وفاته فى سنة ١٩٦٢. وكان بروجردى يفسر فكرة الإمامة تفسيراً دقيقًا، ولم يشارك مشاركة فعالة فى الأحداث السياسية التى شهدتها البلاد فى عهد مصدق ولا فى الأحداث التى تلت إعادة الشاه المخلوع إلى العرش فى سنة ١٩٥٣، بل كانت هذه الأنشطة السياسية متروكة لآيات الله الأقل درجة، وبالتحديد لأبى القاسم الكاشانى والخمينى الذى كان دائم السعى لتوجيه زملائه توجيهًا سياسيًا. وبوفاة بروجردى وبغياب الإجماع حول اختيار خليفة له، قام أربعة من كبار آيات الله بوظيفة «مدرس» وهو المعلم الدينى ومفسر التشريعات الشيعية. وتزامن ذلك مع بدء الشاه لسياسة الإصلاح الزراعى ومحاولاته لتغيير البلاد اجتماعيًا واقتصادياً. وفى غياب من يقوم بمهام آية الله العظمى (وهى أعلى درجة دينية عند الشيعة) انتهز زعماء الشيعة كالخمينى الفرصة لإضفاء صبغة سياسية على فكرة الإمامة، مما أدى إلى قيام الثورة الدينية الكبرى فى

يونيو ١٩٦٣ والتى نُفى الخميني على أثرها إلى تركيا فى البداية ثم إلى النجف بالعراق حيث يعيش حوالى ٢.٥ مليون شيعى. وبتحول الشاه إلى حاكم فاشى فى أوائل الستينيات، وبتدفق مفردات الغرب وخاصة التكنولوجيا والتعليم والثقافة الأمريكية على إيران، أصبحت عودة التوتر المتأصل بين السلطتين الدنيوية والروحية إلى الظهور مسألة وقت.

وهكذا بدأت الجماعات الإسلامية كالمجاهدين فى ممارسة نشاطها فى أواسط الستينيات. وفشلت المحاولات المتكررة لتهدئة زعماء الشيعة حيث اتخذ بعضهم موقفًا ثابتًا فى مواجهة الماديات وسائر المغريات. ونال شريعتمدارى فى إيران نفس الشهرة التى نالها بروجردى كعالم مستنير تقى. والحقيقة أن النشاط الثورى بدأ فى يناير ١٩٧٨ حين انتهكت قوات الأمن خلوة شريعتمدارى فى مدينة قم ، وأطلقت النار على اثنين من الطلاب الدينيين فأردتهما واعتقلت عددًا آخر منهم لرفضهم إنهاء صومهم احتجاجًا على مقال إخبارى نشر بموافقة الحكومة وتضمن إهانات موجهة للخمينى. وفى اليوم التالى لذكرى هؤلاء «الشهداء» وبموافقة شريعتمدارى، نشبت أول ثورة حقيقية ضد الشاه فى مدينة تبريز عاصمة إقليم أذربيجان فى أواخر فبراير. وفى الأيام الأخيرة من الثورة، انضم عدد آخر من زعماء الشيعة - وكان بعضهم أطلق سراحه لتوه - إلى الثورة على الشاه.

وبعد الإطاحة بالشاه، أبدى عدد من زعماء الشيعة آراء تختلف عن رأى الخمينى فيما يتعلق بالأساس الدستورى للجمهورية الإسلامية.[٩] وحتى قبل أن تبدأ إجراءات إعداد دستور جديد، طالب بعض آيات الله ممن كانوا أقل انغماسًا فى السياسة وممن أدركوا عزم الخمينى على احتكار السلطة لنفسه بإقرار دستور جديد. وكان من بينهم شريعتمدارى الذى اقترح بدلاً من الدستور الجديد أن يتم تنقيح وثائق ١٩٠٦، وحذف البنود الخاصة بالأسرة البهلوية وتعديل المواد التى تعظم من سطوة الشاه. ونص دستور ١٩٠٦، على تشكيل مجلس من خمسة أعضاء من «المجتهدين» لضمان توافق القوانين البرلمانية مع العقائد الشيعية.

وكان الخمينى يعارض هذه النقطة تمامًا. وكما عقد العزم على أن يكون النظام الجديد جمهورية إسلامية خالصة ومطلقة، فمارس أيضًا ضغوطه لإقرار دستور جديد تمامًا لترسيخ دعائم فكرته عن الحكم الدينى الشيعى، وحذر من أن الفشل فى ذلك سيعرّض «جمهوريتنا الإسلامية للخطر وسيكون بمثابة هزيمة للقرآن والإسلام».(١٠)

وأصبح الجدل حول الدستور القضية الأولى فى الاستقطاب السياسى فى أواخر ربيع ١٩٧٩ ، واستمرت قوى الخمينى فى تنفيذ مشروعها بخطى ثابتة، واشتبكت قوى المعارضة فى حرب خاسرة من أجل الحيلولة دون استكمال هذا المشروع.

إرساء دعائم الجمهورية

بعد التصديق على الاستفتاء الذى أجاز تأسيس جمهورية إسلامية، اتجه النظام الجديد إلى استكمال مراحل إعادة ترسيخ نفوذه. وكانت المهمة الأولى أمامه هى اتباع استراتيجية محددة فى إعداد الدستور الجديد، وهو ما كان ممكنًا بإحدى الطرق التالية:

(أ) تشكيل مجلس تأسيسى منتخب على المستوى القومى.

(ب) تشكيل لجنة خبراء من ممثلى كل الجماعات السياسية التى صوتت لصالح الجمهورية الإسلامية.

(جـ) تشكيل مجلس للخبراء أضيق نطاقًا يتم انتخابه على المستوى القومى.

وآثر الخمينى الطريقة الأخيرة لأنه كان يرى أن إجراء انتخابات قومية حول تشكيل مجلس تأسيسى يتكون من حوالى ثلاثمئة عضو فى ظل الظروف السائدة حينذاك لن يعطيه آلية تدعم العناصر الدينية. ومن ناحية أخرى، فإنه إذا اختار الطريقة الثانية فسيضطر إلى تعيين ممثلين عن الجماعات العلمانية التى أيدت كثرة منها قيام جمهورية إسلامية كفكرة رمزية لا كتفويض لإقامة ثيوقراطية شيعية. كما أن

اختيار مجلس مصغر للخبراء قد يؤدى إلى ادعاء هذا المجلس بأنه نيابى بل ديمقراطى دون أن يجازف بالخروج على فكرة الخمينى عن الثيوقراطية الشيعية.

وبمجرد أن ينتهى المجلس من إعداد مسودة الدستور الجديد، كان ينبغى حينئذ إجراء استفتاء جديد حوله. وتقرر أن تكون انتخابات الرئاسة ثالث خطوة قبل انتخابات المجلس التى تعقبها خامس وآخر خطوة، وهى تشكيل الحكومة.

إعداد الدستور

عين مجلس الثورة الذى لم يتم إعلان عضويته بأكملها لجنة فرعية برئاسة بهشتى لإعداد قانون بتشكيل مجلس للخبراء. وفى ٣٠ يونيو، تم إعلان القانون الانتخابى الذى يحكم مجلس الخبراء المزمع إنشاؤه. وورد فى مقدمة هذا القانون: «يجتمع المجلس لتقديم تقويمه النهائى للدستور بغرض إصدار الحكم النهائى على دستور الجمهورية الإسلامية الذى يتم إعداده على مراحل».[١١] وتحددت عضويته الكاملة بخمسة وسبعين عضواً وثلاثة أعضاء يمثلون الأقليات الرسمية. وانخفض سن الانتخاب إلى السادسة عشر. ومن بين المؤهلات التى اشترطت فى الناخبين ولاؤهم للنظام الجمهورى الإسلامى. وأجريت الانتخابات فى كل أنحاء البلاد فى يومى ٣ و ٤ أغسطس، وفيما عدا دائرتين انتخابيتين بكردستان حيث كان يتم الإعداد لحركة عصيان وشيكة، نجحت معظم الدوائر فى انتخاب ٧٣ عضواً. وبدأ المجلس مشاوراته بقاعة مجلس الشيوخ السابق فى ١٩ أغسطس، وأتم عمله فى ١٥ نوفمبر، أى فى موعده المحدد للإعداد للاستفتاء الذى يجرى فى ٢ و ٣ ديسمبر، وهو ثانى استفتاء منذ قيام الثورة.

وبإجراء انتخابات المجلس، أدرك الحزب الجمهورى الإسلامى قيمة العمل التنظيمى الناضج. وتمكن الحزب الجمهورى الإسلامى من حشد الناخبين لتأييد مرشحيه من خلال شبكتين ، شملت إحداهما الجمعيات الإسلامية والمصانع والإدارات الحكومية والقواعد العسكرية، وتكونت الأخرى من طلاب المدارس الثانوية بقم ومشهد. وتراءى له أيضاً أن يعين طلاب المدارس الدينية الصغار فى مدينة قم كائمة لصلاة

الجمعة بالقرى والنجوع النائية. وكان الحزب يتطلع إلى تحييد قوى كبار آيات الله من أمثال شريعتمدارى بآذربيجان وقمى بخراسان، وكان كلاهما بدأ فى إبداء تحفظات شديدة على مجلس الخبراء المزمع إنشاؤه فى مقابل مجلس تأسيسى ينتخب على المستوى القومى. وكان الهدف من تعيين هؤلاء الأئمة الصغار أن يلعبوا دوراً كبيراً فى إبقاء الحزب الجمهورى الإسلامى فى دائرة القوة حين بدأ يفقد تأييد مختلف الجماعات التى كانت انضمت إلى تحالف الخمينى ضد الشاه. ويشير تحليل تكوين المجلس إلى نجاحهم فى ذلك، مما كانت له فائدة كبرى فى الجولة التالية لانتخابات المجلس والرئاسة.

نشرت وزارة الداخلية بيانات عن الانتخابات أشارت فيها إلى أن أحد عشر مليونًا أو أكثر من نصف عدد من أدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء شاركوا فى الانتخابات. وكان حوالى ٥٠ بالمئة من أعضاء المجلس من رجال الدين الموالين لبهشتى، بينما كان ١٠ بالمئة من رجال الدين الأكثر شهرة من أمثال المرحوم آية الله محمد طالقانى الذى كان موقفه أقرب إلى موقف الجماعات العلمانية الموالية لبنى صدر وأنصار بازرجان. وكان ٢٠ بالمئة من العلمانيين ويدينون فى انتخابهم إلى بهشتى، وكانوا مغالين فى تأييدهم لإقامة دولة ثيوقراطية خالصة. أما العشرون بالمئة المتبقون فكانوا إما شخصيات عامة مستقلة أو من أنصار بنى صدر أو بازرجان الذى لم يكن عضواً بالمجلس باعتباره رئيساً للحكومة المؤقتة.

وفى مناقشة القضايا الجدلية كمسألة «ولاية الفقيه»، كانت جماعة بهشتى تستطيع عادة أن تحشد أغلبية تبلغ ٦٥ بالمئة. وكانت هذه الأغلبية تعمل فى تعاون وثيق مع حزب بهشتى فى مجلس الثورة، وكانت لجنته الفرعية الخاصة بالشئون الدستورية والتى كانت تتكون من بهشتى ورافسنجانى ومنتظرى أملت المسودة على المجلس حرفيًا. ولتسهيل إعداد دستور ثيوقراطى، تم استبعاد زعيم دينى له مكانته كآية الله طالقانى حتى يصبح منتظرى رئيساً للمجلس.

أما الجماعات السياسية المعروفة كالجبهة الوطنية وتنظيمى المجاهدين والفدائيين فكانت إما غائبة تمامًا أو يمثلها أنصارها الأقل شهرة ممن كان ينتظر منهم ألا يبدو

أية تحفظات بشأن الطابع الإسلامى للدستور الجديد. وانضم عدد من الشخصيات العلمانية كبنى صدر ود. يد الله سحابى -وهو من كبار حلفاء بازرجان - إلى طالقانى فى الإصرار على تضمين الوثيقة المستقلة الخاصة بالحقوق والحريات الديمقراطية. كما عملوا على تضمين الدستور بعض مزايا الدستور الفرنسى، مما أثار العديد من المشكلات كما سنرى فيما بعد. وبالنظر فى الدستور الجديد، يتضح انعكاس مفهوم الخمينى عن فكرة إقامة ثيوقراطية شيعية فى إيران وضوحًا تامًا.[١٢]

تحليل بعض مواد الدستور

يعد المبدأ الأول الأكثر تحديداً بين المبادئ العامة الأربعة عشر للدستور. فبعد تحديد النظام السياسى الإيرانى بأنه جمهورية إسلامية، يعترف بزعامة الخمينى للثورة ويصفه بأنه «مرجع التقليد» المجيد. وبذلك يكون الدستور منحه ما لم يتحقق له بإجماع آراء آيات الله الخمسة الكبار.[١٣]

ويحدد المبدأ الخامس ولاية الفقيه تحديداً لا ينطبق إلا على الخمينى. والأهم أن هذا المبدأ يقرر أنه فى غيبة الإمام المختفى، يتولى الفقيه كل حقوق الإمامة وسلطاتها، وإذا لم يكن هذا الشخص مقبولاً لدى أغلبية الشعب، يتولى مهامه حينئذ زعيم فرد أو مجلس للقيادة يتكون من ثلاثة إلى خمسة من رجال الدين يتم انتخابهم من قبل مجلس للخبراء ينتخب على المستوى الشعبى.

وهناك مبدأ عام آخر أزعج بعض الدول الإسلامية المجاورة، وهو المبدأ الحادى عشر الذى يفرض على الجمهورية الإسلامية الجديدة واجب القيام بدور داعية الوحدة الإسلامية بهدف توحيد الأمم الإسلامية سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا. ويعد هذا المبدأ بالإضافة إلى المبدأ الأول هما السبب الجوهرى للنزاع بين إيران الثورة والعراق وسائر دول الخليج العربى التى يضم بعضها أقليات شيعية كبيرة.

أما بالنسبة لفكرة حكم الشعب، فينص المبدأ الخامس على أن السلطة المطلقة لله، ولكنه يعترف بأن الله جعل الإنسان وليًا على نفسه، وأن هذا الحق الإلهى لا يُغتصب

أو يُستغل لتحقيق مآرب أية جماعة أو فرد بعينه. وتُستقى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية من سلطة الدولة و«تمارس تحت إشراف نائب الإمام وإمامة الشعب».

ولتدعيم سلطة الخمينى وإخلاصه للفكر الإسلامى، وضع الدستور ضوابط عديدة لإنشاء برلمان ذى مجلس تشريعى واحد يتم انتخابه على المستوى الشعبى، وذلك بمقتضى المادة ٩١ التى تنص على تشكيل مجلس للأمناء من اثنى عشر عضواً بغرض «حماية الشرائع الإسلامية والدستورية فى مواجهة التشريعات البرلمانية». ويتم انتخاب نصف المجلس من جانب القائد أو مجلس القيادة من بين رجال الدين «المثقفين العدول»، ويتم تعيين النصف الآخر من قبل مجلس القضاء الأعلى ويصدق على تعيينهم البرلمان وقضاته الإسلاميون.

وكانت الحيلة الماكرة التى أكدت تفوق المجلس على البرلمان النص على ألا يكون الأخير شرعيًا إلا إذا انتخب النصف الثانى من أعضاء الأول، وغياب أى من نصفى أعضاء المجلس يصيب المجلس الاستشارى القومى بالشلل باعتباره تجسيداً للسلطة الشرعية المنبثقة عن سيادة الشعب. كما منح المجلس عشرة أيام يؤكد فيها توافق التشريعات مع الشريعة الإسلامية والدستور. وإذا وجد فيها ما لا يجوز، يعاد إلى المجلس لتنقيحه وتقوم بمراجعته قضائيًا أغلبية رجال الدين بالمجلس إذا تعلق الأمر بالتشريع البرلمانى. أما إذا تعلق بدستوريته فتتم مراجعته من جانب أغلبية المجلس بأكمله. وبذلك قيدت سيادة الشعب المجلس بطريقتين، الأولى: برفض إعطاء المجلس حق منح ذاته سلطة شرعية، والأخرى: بالطعن فى شرعيته إما بوصفه بأنه غير إسلامى أو غير دستورى.

وورد النص الدستورى الخاص بالقيادة العليا للبلاد فى الباب الثامن من الدستور. ويتوسع هذا الباب فى شرح فكرة ولاية الفقيه الواردة فى الباب الخامس. كما ينص هذا الباب على امتيازات القيادة وواجباتها التى تشمل تعيين رجال الدين بمجلس الأمناء، وتعيين السلطة القضائية العليا وتولى القيادة العليا للقوات المسلحة، والإشراف على مجلس الدفاع القومى وسلطة إعلان الحرب والسلام والتصديق على

مرشحى الرئاسة ، وتنصيب الرئيس رسمياً بمجرد انتخابه وعزل الرئيس بعد الحصول على موافقة المحكمة العليا والمجلس.

وتنص المواد الخاصة بالسلطة التنفيذية على وضع الرئيس تحت إمرة القيادة العليا باعتباره مسؤولاً عن تطبيق الدستور والتنسيق بين السلطات الثلاث والإشراف على السلطة التنفيذية ما لم يتم تخويلها للقائد الأعلى. وكان من أسباب قلق الإيرانيين من غير الشيعة النص على أن يكون الرئيس شيعياً على مذهب الإمام الجعفرى الثانى عشر. وعلى أثر صدام خطير بين البالوتش السنّة والسجزيين (أهالى سيستان) الشيعة، وعد الخمينى بإجراء تعديل فى النص الدستورى الخاص بالمذهب الرسمى لدولة إيران يبيح ممارسة الشعائر الدينية وتطبيق التشريعات القضائية فى المناطق التى تضم أغلبيات من أهل السنّة.

وهناك نقطة جديدة تتعلق بالقوات المسلحة، وهى إحلال حرس الثورة محل قوات الأمن السابقة لتحقيق التوازن فى مواجهة الجيش الذى استمرت الشكوك فى ولائه. وكان عدم الانحياز السمة الأساسية للسياسة الخارجية، ولكن مع إمكانية الدفاع عن حقوق كل الشعوب الإسلامية.

ويتصل الباب الثالث بحقوق المواطنين، ويشتمل على العديد من المبادئ الليبرالية الرنانة ويعترف بالمساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق بصرف النظر عن الجنس أو اللون. وينص المبدأ ٢٠ على ضمان كل حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجنسين «طبقًا لأحكام الإسلام».

وينص المبدأ ٢٤ على حرية الصحافة فى التعبير عن الآراء ما لم تتناف مع أحكام الإسلام أو الحقوق العامة، ويبيح تكوين الأحزاب والجماعات السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الدينية الإسلامية أو الخاصة بالأقليات المعترف بها «بشرط ألا تعتدى على الاستقلال والحرية والوحدة الوطنية والأحكام الإسلامية وأسس الجمهورية الإسلامية».

من الواضح أن الحقوق التى ذكرناها حتى الآن مقيدة تماماً بالشرط الذى يحظر تناقضها مع الشريعة الإسلامية أو الحقوق العامة. وبناء على ذلك فالأقليات الدينية كالبهائية مثلاً غير معترف بها، كما لا يبيح هذا الشرط تكوين الأحزاب والجماعات المعارضة أو التى تختلف إيديولوجيتها عن الإيديولوجيا الوحيدة السائدة.

وفيما يتعلق بتنظيم مؤسسات الدولة، ينص المبدأ ٥٧ على الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، ولكنه يضعها تحت إشراف الفقيه، ويفوض للرئيس مهمة تنظيم العلاقة بينها. ولا يكون للسلطة التشريعية إلا مجلس استشارى واحد يتكون من ٢٧٠ عضواً يتم انتخابهم لفترات مدة كل منها أربع سنوات. ويتم انتخاب النواب الإضافيين لكل مئة وخمسين ألف نسمة بعد إجراء إحصاء سكانى كل عشر سنوات.

ويحظر المبدأ ٧٣ على المجلس سن التشريعات التى تتنافى مع أحكام الدين الرسمى ومبادئ الدستور، ويخول مجلس الأمناء مهمة تنفيذ هذا الشرط. ويعتبر مجلس الوزراء مسؤولاً أمام المجلس بمقتضى المبادئ ٨٧ و٨٨ و٨٩. وبناء على ذلك، لا يصبح مجلس الوزراء رسمياً إلا إذا حصل على ثقة المجلس. ويمكن لأعضاء المجلس أن يضعوا مجلس الوزراء بأكمله أو أحد أعضائه موضع الاتهام والمساءلة وأن يعزله بعد التصويت بسحب الثقة منه، ولا يعاد تنصيب مجلس الوزراء أو أحد أعضائه بعد عزله بقرار مباشر بسحب الثقة.

وكما أشرنا من قبل، يعد مجلس الأمناء من حيث فعالياته جهة عليا لها سلطات كبرى ونفوذ قوى فى شئون الدولة. وتستفيض المبادئ من ٩١ إلى ٩٩ فى شرح سلطاته وتكوينه. وأهم سلطاته هى المراجعة القضائية كما سبقت الإشارة. ولمجلس الخبراء سلطة عزل رئيس مجلس الأمناء أو أعضائه إذا ثبت تهاونهم فى أداء المهام الموكلة إليهم وفى حالة ثبوت فقدانهم لصلاحيات هذا المنصب. ويتم تحديد تفاصيل انتخاب مجلس الخبراء وتكوينه من قبل أغلبية رجال الدين فى أول مجلس للأمناء بعد موافقة قادة الثورة؛ وبالتالى فإن المجلس يقرر بنفسه أية تغييرات فى هذه الشروط .

وإذا قارنا هذا الدستور بالدستور الأول وصدر فى عام ١٩٠٦ ، يتبين أن الأخير كان على غرار نمط النظام الملكى الديمقراطى البلجيكى والبريطانى، فى حين يمثل الأول مزيجًا عجيبًا من مبادئ الجمهورية الفرنسية الخامسة والمبادئ الإسلامية الأصينة التى تضمنت كتابات الخمينى العديد منها، خاصة كتابه الحكومة الإسلامية.

فوض الفقيه والقائد الأعلى (رهبر) - اجتمعت الصفتان فى شخص واحد هو الخمينى - سلطات تتجاوز ما كان للشاه من سلطات إذا فسرنا دستور ١٩٠٦ تفسيرًا حرفيًا بفارق أن منصب الفقيه لا يورث بل يتم انتخابه عن طريق المجلس الذى حدد الخمينى تكوينه باعتباره زعيم الجمهورية الإسلامية.

أما العلاقة بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، فعلى الرغم من الاتفاق على الفصل بين سلطاتها فللسلطة التشريعية الحق فى عزل مجلس الوزراء فى حين أن مجلس الوزراء ليست له سلطة حل المجلس. ومع ذلك، ليس هناك حظر على تشكيل الأحزاب السياسية ضمن المجلس. ومن المعروف أن الحزب الجمهورى الإسلامى المهيمن على المجلس يهيمن كذلك على مجلس الوزراء، وهى مسألة توقفت عليها أزمة رئاسة بنى صدر.

وبعد سلطات الخمينى، يعهد الدستور بسلطات واسعة إلى مجلس الأمناء تمكنه من شل حركة المجلس والاعتراض على تشريعاته وحق رفض مرشحى الرئاسة أو الموافقة عليهم. وهكذا حكم الخمينى البلاد كحاكم منتخب يعاونه مجلس للأمناء ، وبصلاحيات واسعة فى كل فرع من أفرع الحكومة.

لا شك أن كل دستور يجب أن يمحص بالتطبيق والتجربة حتى يمكن تحديد مدى كفاءة مبادئه الأساسية أو ضرورة إعادة النظر فيها أو إدخال تعديلات عليها. وهو ما سنتناوله بالتحليل فيما بعد مع النظر فى بعض التجارب البارزة التى مرت بها الجمهورية الجديدة بعد مولدها بأشهر قلائل.

ويتعرض الدستور بشكله الحالى للمعارضة من جانب الأقليات الوطنية والعرقية والدينية والعلمانية ولأسباب شتى. ولا شك أن مواده الخاصة بالقائد الأعلى (رهبر)

وبالفقيه هى أشد ما يثير الخلاف والجدل حوله. فترى جماعات المعارضة الديمقراطية العلمانية أن منح هذه السلطات الحساسة للخمينى أو المجموعة التى تخلفه يتنافى مع مبدأ سيادة الشعب. كما يرون أنه يعهد إلى القيادة بسلطات دستورية تتجاوز كثيراً ما نص عليه دستور ١٩٠٦ الأصلى وملحقاته الأربعة التى أضيفت إليه. ويشير زعماء المعارضة من الشيعة ممن تساورهم نفس الشكوك إلى عيب جوهرى آخر فى الوثيقة، فهم يؤمنون بأن وضع القائد الأعلى الشيعى على قمة السلطة وباسم الشريعة الإلهية يعرضه ويعرض الإسلام معه لأخطاء سياسية لا تداويها الأفكار الدينية ولا العلمانية. ويمكن القول: إن كل سلطة أخرى مدرجة فى الدستور تكون مسؤولة أمام القائد الأعلى أو المجموعة التى تحل محله. فهو القائد الأعلى وليس لنفوذه حدود ثابتة؛ وهو ما قد يجر على الإسلام ومكانته أضراراً تفوق ما يؤدى إليه الإنكار الرسمى للنفوذ السياسى الفعلى لرجال الدين الشيعة.(١٤)

وهناك نقد ثالث يوجه إلى القيود المفروضة على الأقليات الوطنية الدينية والعرقية. ولإيضاح هذه النقطة نقول: إن هذه الأقليات غير الشيعية، كالأكراد مثلاً، يشعرون بنوع من الخطر المزدوج نتيجة لفرض أوضاع معينة عليهم بسبب مذهبهم السنّى، وإنكار حقهم فى الحكم الذاتى أو الاستقلال المحدود.

وفى أواخر أكتوبر، كانت المسودة الكاملة للدستور سبباً فى تكدير العلاقات بين الحكومة المؤقتة والخمينى ومجلس الثورة الواقع بين أغلبية تؤيد بهشتى وأقلية تشايع رئيس الوزراء بازرجان. وفى حين كانت الأحزاب والجماعات السياسية تتكالب على موطئ قدم فى صراع المبادئ والشخصيات، نشبت أزمة كبرى فى العلاقات الأمريكية الإيرانية حولت الأنظار كليةً عن عملية ترسيخ دعائم النظام الجديد. وسرعان ما تبين أن الأزمة على قدر كبير من الخطورة لا بسبب عودة نفس الأسلوب القديم وحسب، بل أيضاً بسبب اتحاد صفوف الجماعات الدينية التى كانت اتحدت مع الخمينى.

الهوامش

(١) Sepeher Zabih, Iran's Revolutionary Upheaval , San Francisco, 1979, pp. 39-45.

(٢) حديث مع پرويز راثين مراسل الأسوشيتد پرس في طهران، ١٥ يناير ١٩٨١.

(٣) حديث مع د. شاهپور بختيار و د. علي أميني في پاريس، ١٤ أبريل ١٩٨١. وكان شريعتمداري على وشك أن يوصى الشاه بتعيين د. أميني رئيسًا مؤقتًا للحكومة، إلا أن الشاه رفضه بسبب تجربة ١٩٦١ حيث أدت ضغوط الرئيس كيندي بغرض إجراء إصلاحات داخلية إلى تنصيب د. أميني. وكان بعض المقربين للشاه يرفضون إعادة تنصيبه بسبب تورطه في اتفاقية ١٩٥٤ النفطية مع اتحاد شركات النفط الغربية، مما أثار معارضة الجماعات الوطنية واليسارية.

(٤) تشير المعلومات الواردة في صحف كيهان وأيندكان واطلاعات بين ٢٥ فبراير و٣١ مايو ١٩٧٩ إلى أنه في أواخر فبراير، كان هناك ٢٣٧ لجنة من هذا النوع في طهران، وما يزيد عن ١٦٠٠ في بقية المدن، بإجمالي عضوية يبلغ ٢٢ ألفًا. ومع نهاية الربيع، تم دمج هذه اللجان بعد فصل عضويتها عن الحرس الثوري والفرق المسلحة التابعة للجان. وفي هذه العملية، تم طرد أنصار الجماعات العلمانية والتنظيمات الكبرى المسلحة. ثم بدأ تكريس هذه اللجان لكل الأغراض التنفيذية لأفرع الحزب الجمهوري الإسلامي. ويبلغ عدد هذه اللجان حاليًا عشرين لجنة.

(٥) ويرى بازرجان أيضًا أن السمة العشوائية غير المخططة لسيطرة رجال الدين ناجمة عن تفكك القوى العلمانية والفوضى التنظيمية السائدة بينها في التحالف المضاد للملكية. من حديث مع أوريانا فالاتشي، نشر في Iran Post بلوس أنجيليس، ٥ نوفمبر ١٩٧٩، ص١٢.

(٦) تشير المعلومات الواردة في الصحف التابعة للحكومة مثل كيهان وبامداد وجمهوري إسلامي – والأخيرة هي لسان الحزب الجمهوري الإسلامي، وفي النشرات الصادرة عن ضباط الجيش المنفيين مثل أرا (جيش تحرير إيران) إلى أن ما يتراوح بين ٤٨٥ و٦٠٠ قد تم إعدامهم بين ١٣ فبراير ١٩٧٩ و٥ يونيو ١٩٨٠. وفي يوليو، أدى الكشف عن محاولة انقلاب عسكري إلى إعدام ١٤٠ من ضباط الجيش والقوات الجوية. وأعرب بعضهم في محاكمته عن ولائهم لبختيار (من حديث مع د. بختيار، ١٤ أبريل ١٩٨١، پاريس).

(٧) ينص المبدأ الأول من الدستور الجديد على أن ٩٨.٢٪ من الناخبين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم – ويقدر عددهم بحوالي عشرين مليونًا – قد صوتوا بالموافقة. من «المتن الكامل لدستور إيران» الذي نشرته بالفارسية سفارة جمهورية إيران الإسلامية، ٢٠ نوفمبر ١٩٧٩ والاستشهادات التي تلت ذلك من ترجمة المؤلف.

(٨) للاطلاع على المزيد من تحليل هذه القضية انظر مقال جوزيف إلياس: «الآراء الخطأ عن المكانة القضائية لعلماء الدين الإيرانيين» فى , International Journai of Middle East Studies .vol. 10/1, Feb. 1979, pp. 9-25

(٩) كان المرحوم أية الله محمود طالقانى نموذجًا بارزًا وله أراء تقترب من أراء شريعتمدارى، وكانت علاقته بالخمينى ضعيفة للغاية منذ البداية. وباعتباره خصمًا شريفًا للشاه، كان يمثل فلسفة المرحوم أية الله نائينى. وهو صاحب مقالة معروفة عن الإسلام الشيعى حذر فيها المسلمين من نوعين من الاستبداد، الملكى والثيوقراطى. اميد إيران، أسبوعية، طهران، ٢١ أبريل ١٩٧٩.

(١٠) من رسالة مفتوحة إلى الخمينى كتبها د. حسين ميريان أستاذ التشيع ، وأحد المصادر الموثوقة فى ترجمة معانى القرآن، بامداد، يومية، طهران، ١٥ أكتوبر ١٩٧٩.

(١١) موجز القانون الذى نشر فى شاهد وهى دورية شهرية تصدرها سفارة جمهورية إيران الإسلامية بواشنطن، ٢٣ يوليو ١٩٧٩.

(١٢) بغضّ النظر عن فكرة ولاية الفقيه، فإن مواد الدستور التى تمنح مجلس الأمناء حق الاعتراض على تشريعات المجلس تعكس وجهات نظر الخمينى فيما يتصل بالحكم الثيوقراطى الشيعى كما وردت فى كتابه "الحكومة الإسلامية" .

(١٣) وهم حسب شهرتهم: شريعتمدارى أذربيجانى وخوى النجفى ، وجلبايجانى ، ومرعشى القمى ، وحسين القمى الخراسانى. ومما يذكر أن شهرة كبار أيات الله كانت ترجع لصيتهم والمعيار القابل للقياس مبلغ الهبة المدفوع لهم والمعروف باسم «سهم إمام» أى نصيب الإمام الذى يدفع للمدارس الدينية وجمعيات الصدقات التابعة للمساجد.

(١٤) كان شريعتمدارى صريحًا فى انتقاده للدستور قبل ثورة تبريز فى أواخر فبراير ١٩٧٩ أما بعد الاستفتاء وتحت ضغط الجماعات الموالية للخمينى فقد اختار الصمت عن النقد وعن الخوض فى كل القضايا السياسية. مقتطفات من تصريحاته المنشورة فى صحيفة انقلاب إسلامى، طهران ، ١٤ نوفمبر ١٩٧٩.

الفصل الثالث

أزمة الرهائن

إذا كان علينا أن نولى اهتمامًا إلى حالة الثورة قبل ٤ نوفمبر ١٩٧٩ لكى نتفهم أسباب الهجوم على السفارة الأمريكية، فمن المهم أيضًا أن نتعرف على تركيبة المهاجمين وقيادتهم ، وأن نمعن النظر فى السمات الرئيسية لتلك العملية، وهو ما لا سبيل إليه إلا بالرجوع إلى أحداث يونيو حين تم إعداد مسودة الدستور التى أثارت الجدل حولها .

١ - فجأة، تحول الدستور المقترح إلى مثار خلاف، وأدى فى النهاية إلى تفتت التحالف العريض للقوى الثورية المسؤولة عن الإطاحة بالشاه. والسبب فى ذلك أن الدستور كان يهدف إلى وضع كل السلطات فى يد حزب رجال الدين الشيعة الذى لقى تأييدًا غير مشروط من قبل الخمينى، وكان يمثله الحزب الجمهورى الإسلامى.

٢ - وفى التفكك التدريجى لذلك التحالف، كانت الجماعات التالية إما تنفصل تمامًا عن النظام أو اتباع أسلوب «الترقب والانتظار» إلى حين ثبوت دليل أقوى على اعتزام الخمينى تحقيق وجهة نظره فيما يتعلق بإقامة حكم ثيوقراطى شيعى خالص:

(أ) منظمة «فدائيان خلق» (فدائيو الشعب) : وهى تنظيم له سجل حافل بالنضال ضد الشاه، وشاركت فى حرب العصابات بالمدن منذ أوائل السبعينيات على الأقل. كما لعبت - وهو الأهم - دوراً خطيراً فى تحويل الاستيلاء السلمى على السلطة إلى تمرد مسلح دموى فيما بين ٢٠ يناير و١١ فبراير ١٩٧٩ .

(ب) منظمة «مجاهدين خلق» (مجاهدو الشعب): وهي تنظيم نو دوافع ثورية شديدة التأثير، ولاتزال تمثل اتجاهًا سياسيًا أفضل وصف له أنه إسلامي ماركسي غير شيوعي. وبغض النظر عن الإقصاء القسرى لهذه المنظمة المناضلة عن السلطة، فالسبب الأول فى انفصالها اختلاف مفهومها عن مفهوم النظام السياسى الجديد.

(جـ) الجماعات العلمانية: كالجبهة الوطنية والجبهة الديمقراطية القومية وحزب الاتحاد الإيراني والحزب الراديكالى، ويمثل الطبقات المتوسطة الدنيا والمتوسطة التى تلقت تعليمًا حديثًا. ويرجع انفصال هذه الجماعات عن القوى الموالية للخمينى إلى أسباب قريبة من تلك التى سبق ذكرها.

(ء) ولعل أخطر انفصال عن القوى الموالية للخمينى ذلك الذى حدث حين انقلب عدد من أبرز زعماء الشيعة ضده ، وكان الخمينى يدين لبعضهم بحياته. ومن أبرز هؤلاء الزعماء محمد كاظم شريعتمدارى الذى رفع الخمينى إلى أعلى مرتبة شيعية حتى يبقى الشاه على حياته فى أعقاب الثورة الدينية الفاشلة فى يونيو ١٩٦٣ . وكان دور شريعتمدارى رائدًا فى تعبئة الرأى العام ضد الشاه ابتداء من يناير ١٩٧٨ ، خاصة فى إقليم أذربيجان. وكان يمثل بالنسبة لكثرة من الإيرانيين القوة الدافعة الأولى للثورة.

وإلى جانب شريعتمدارى، كان هناك حسن القمى المشهدى والخوئى – ويقيم كلاهما بالنجف بالعراق– ومرعشى القمى. وكانوا جميعًا يعارضون الدستور الجديد بدرجات متفاوتة. وهكذا بات واضحًا أن الجمهورية الإسلامية واجهت عشية قيامها دستوريًا مستقبلاً يكتنفه الغموض الشديد، وهو أمر كان يحتاج إلى استفتاء آخر يؤكده.

انتعاش ذكريات ١٩٥٣

وقعت سلسلة من الأحداث بين سبتمبر ونوفمبر ١٩٧٩ على أثر الاضطرابات والأزمات الداخلية التى ثارت حول الدستور الجديد. قام رئيس الوزراء مهدى بازرجان ووزير خارجيته إبراهيم يزدى بزيارة إلى الجزائر بمناسبة الاحتفال بذكرى الاستقلال، ودارت مباحثات سرية بينهما وبين زبجنير بريجينسكى مستشار الرئيس كارتر لشئون الأمن القومى. وقبل عودتهما إلى طهران، أعربت التقارير الصحفية التى تعكس وجهات نظر اليساريين والمتشددين بالحكومة وملس الثورة عن قلقها ووجهت انتقادات مريرة للاجتماع المذكور مع المسئولين الأمريكيين. والحقيقة أن موقف رئيس الوزراء ازداد حرجًا بعد أن كان ضعف نتيجة لسمة الاعتدال التى تميزه بصورة عامة وآرائه عن الدستور.[١]

وبحلول الصيف، كان بازرجان وطد علاقته بكبار رجال الدين المعتدلين كما سبقت الإشارة فى نفس هذا الفصل. ولم يكن الود قائمًا بينه وبين الخمينى بسبب الاختلاف الجوهرى فى وجهات النظر والسياسة واتجاهات الثورة. وبعد فشله فى نيل رضا الخمينى ترك قبيل زيارته للجزائر رسالة غير مؤرخة مع الإمام بعزل العديد من المسئولين.

وكانت الساحة التى شهدت هذه الخلافات الجوهرية هى مجلس الثورة الذى أصبح منذ فبراير بمثابة المرتكز الأول لسلطة النظام الجديد. وبهذه الخلفية من الأحداث، يتبين أن زيارة رئيس الوزراء للجزائر استغلها عدد من خصومه لإقصائه عن السلطة. وكان الحدث الذى بلغ ذروته بالهجوم على السفارة قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالسماح للشاه السابق بدخول الولايات المتحدة لأسباب علاجية. وثبت بالوثائق فيما بعد أن الحكومة الأمريكية استشارت الحكومة الإيرانية بالفعل حول مخاطر السماح للشاه بدخول الولايات المتحدة. وأبلغ رئيس الوزراء الأمريكيين عن طريق وزير خارجيته بردود الفعل الخطيرة المرتقبة ، ولكنه أكد لواشنطن فى الوقت نفسه قدرته على حماية موظفى السفارة وعزمه على ذلك.[٢]

وفى ٢٤ أكتوبر، وهو يوم ميلاد الشاه، تصاعدت الأحداث بشكل بدا عشوائيًا وغير مدبر فى مجمله. وتبين فيما بعد أن احتلال السفارة كان مخططًا مرسومًا ومدبرًا بدقة تامة منذ أول هجوم على السفارة فى منتصف فبراير على الأقل. ولفهم منطق الجماعات المتطرفة التى دبرت للاستيلاء على السفارة أو أصرت على إطالة أمد الأزمة، لابد من التنويه إلى الخوف الشديد الذى انتاب النظام الإيرانى الجديد من مدى قدرته على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو خوف كان مبعثه ذكريات انقلاب ١٩٥٣. وزاد الأمر حرجًا بورود تقارير عن اشتراك هنرى كيسنجر وديفيد روكفلر فى السماح بدخول الشاه إلى الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن قوى التطرف شعرت بأن الولايات المتحدة كانت تعمل تنسيق الأحداث داخل إيران وخارجها بهدف تدمير النظام الثورى على الرغم من الضمانات المتكررة التى بذلها الرئيس كارتر.

وكانت أهم الفروق بين ١٩٥٣ و ١٩٧٩/٨ إما موضع تجاهل متعمد تمامًا، أو فشلت فى إقناع القوى المعتدلة بارتباطها الوثيق بالأحداث. وهكذا أصبح الهجوم على السفارة فجأة عاملاً موحدًا شبيهًا بالمعارضة المبكرة للشاه السابق. وفى كلتا الحالتين، كان الرئيس كارتر أصبح رمزًا لظلم الولايات المتحدة أو عزمها على إعادة النظام السابق. وفى ضوء الدور الموحد للتطرف ضد الأمريكى، يمكن الزعم بأنه حتى لو لم يتم السماح للشاه بدخول الولايات المتحدة، فإن المتطرفين من أنصار النظام كانوا سينفذون نفس هذه العملية أو ما شابهها.

ولكن لماذا انقضى أحد عشر يومًا بين السماح للشاه بالدخول وبين الهجوم على السفارة؟ ولماذا لم يحدث هجوم على سفارة المكسيك فى وقت أسبق؟ كل الدلائل تشير إلى حقيقة واحدة، هى أن مدبرى الحادث كانوا فى حاجة إلى وقت لكى يُحكموا خطتهم وإخراجها فى أكمل صورة. ومن المعروف الآن أن المسألة التى كان ينبغى حسمها قبل الهجوم هى مسألة الحكومة المؤقتة وتسليمها السلطة. وكانت قيادة الهجوم تحاول تقصى ردود فعل رئيس الوزراء ووزير خارجيته المعتدل نسبيًا إزاء الاحتلال الوشيك للسفارة. ولما كانت قيادة المهاجمين على علم بالخلافات السياسية والإيديولوجية الجوهرية بين الخمينى ورئيس الوزراء، فاستغرقت وقتًا فى تدارس ردها على رد فعل الحكومة. ولما كان بعض أعضاء مجلس الوزراء وما يزيد عن نصف

أعضاء مجلس الثورة يعارضون الحكومة المؤقتة معارضة صريحة، فكان من المنطقى أن يتأكد المهاجمون من أن الإمام سيقبل حينئذ استقالة رئيس الوزراء. أما مسألة الهجوم على سفارة المكسيك بسبب سماح حكومتها بدخول الشاه إلى المكسيك، فكان الرد الواضح أن المكسيك ليست لها نفس أهمية الولايات المتحدة ، وأن مثل هذا التصرف ما كان ليؤدى إلى النتائج المطلوبة التى تتطلع إليها الجماعات المتشددة.

يوم الأحد المشؤوم

كان يوم الأحد الرابع من نوفمبر ١٩٧٩ يومًا كئيبًا باردًا، وكانت وسائل الإعلام الحكومية أعلنت يومى الجمعة والسبت السابقين عن عقد اجتماع موسع بحرم جامعة طهران على بعد ميل ونصف الميل من منشآت السفارة الأمريكية. وتم تحديد أحد عشر مركزًا لتجمع الجماعات السياسية من كل الاتجاهات. وكان أحد هذه المراكز يقع بحى پل چوبى على مسافة ميل واحد من مبنى السفارة بنهاية شارع روزفلت (تغير اسمه بعد الثورة إلى شارع المناضلين) ، وآخر بحى تخت جمشيد (تغير اسمه إلى طالقانى على اسم أحد أبرز آيات الله) وتم تخصيصه لجماعة سياسية صغيرة تعرف باختصارها الفارسى «جاما» (حركة المناضلين المسلمين). وفى حوالى الحادية عشر صباحًا، احتشد ما يقرب من أربعمئة عضو من أعضاء جاما فى ذلك الموقع. وضم الحشد حوالى مئة وعشرين شابًا وفتاة مسلحين. وعندما تحركوا صوب شارع روزفلت فى طريقهم إلى جامعة طهران، قرروا المرور بالسفارة.

كانت السفارة فى ذلك الوقت «تحت حماية» فرقة صغيرة من الپاسداران والشرطة النظامية. وحين شنت المجموعة هجومها على السفارة، أبدى الحراس بقيادة ماشاالله خان الجزار مقاومة رمزية لأنها لم تتلق فى ذلك الوقت بلاغًا من قيادتها . كما لم يكن أحد فى الحكومة أو مجلس الثورة يعلم بنية احتلال السفارة. وقاوم الجنود الأمريكيون المهاجمين، وفى نفس الوقت وصلت مجموعة صغيرة من المهاجمين إلى منشآت السفارة من شارع أردلان بعد اقتحام العديد من المنازل المجاورة للسفارة. ونجحت المجموعتان معًا فى فرض سيطرة تامة على السفارة فى غضون ساعتين.

عودة إلى أحداث ١٩٧٦ و ١٩٧٨

تعود عملية احتلال السفارة فى تخطيطها إلى ثلاثة أشهر على الأقل قبل ٤ نوفمبر. ويمكن القول: إن هناك خطة مماثلة كانت دبرت فى السنوات الأخيرة من حكم الشاه فى سجن أوين، وشارك فى وضعها عدد من الشخصيات التى قدر لها أن تعتلى السلطة بعد انتصار الثورة.

كان أبطال هذا الحدث الدرامى هم د. حبيب الله بيمان وأحد رجال الدين المتطرفين وهو موسوى الخوئينى. وكان د. بيمان وهو العقل المدبر الحقيقى للعملية الناجحة للهجوم على السفارة اعتُقل ثلاث مرات فى سجون الشاه ثم أطلق سراحه، وكانت آخر مرة أطلق فيها سراحه بأوائل خريف ١٩٧٨. وكان انضم إلى «حركة المقاومة الوطنية» الموالية لمصدق بعد انقلاب ١٩٥٣. وفى سنة ١٩٦٠، تم اختياره فى لجنة قيادة الجبهة الوطنية الثانية. واعتقل لأول مرة فى سنة ١٩٥٧ حين ألقى القبض على عدد من قيادات «حركة المقاومة الوطنية» على يد السافاك الذى كان حديث النشأة حينذاك. ومنذ ذلك الحين، أصبح د. بيمان رفيق سجن للدكتور على شريعتى، وبدأ فى تقبل وجهات نظره عن الإمكانات السياسية للمذهب الشيعى. وبعد الثورة الدينية الفاشلة فى يونيو ١٩٦٣، ساعد فى تنظيم صفوف ما يعرف باسم جنبش آزادى ملت إيران (حركة التحرير الوطنية الإيرانية) التى كانت ذات إيديولوجيا إسلامية وتؤمن بحتمية الكفاح المسلح.[٣] وكان من زملائه فى السجن أيضًا المفكر الشهير محمد رجائى منظّر الفلسفة السياسية الشيعية وأول رئيس للوزراء وثانى رئيس لجمهورية إيران الإسلامية، ود. كاظم سامى من الجناح الراديكالى للجبهة الوطنية. وكان د. بيمان شكل فى داخل السجن لجنة سرية لتعقب المسجونين السياسيين الذين تعاونوا مع السافاك فى مقابل إطلاق سراحهم. ونجحت هذه اللجنة التى عرفت باسم طوفان فى استقطاب بعض المسجونين السياسيين ممن كانت ركائزهم الإيديولوجية موضع شك، وعقدت محنة السجن أواصر الصداقة والتقارب الإيديولوجى بين أفراد هذه المجموعة . ما خدم أهداف د. بيمان بعد انتصار الثورة.[٤]

وتشـيـر الدلائل إلى أن أنصـاره المسلحين كـانوا على علم بكل تفـاصـيل خطة السفارة، فقام عدد منهم فى أثناء فترة الاحتلال القصيرة للسفارة فى ١٤ فبراير باستكشاف المراكز الحساسة داخل السفارة كغرفة الشفرة ومركز الاتصالات ومساكن الحرس وغير ذلك، ثم وصلوا إلى هذه المراكز بسرعة وتمكنوا بالفعل من الحيلولة دون تدمير كل الوثائق والسجلات الخطيرة. ومما يذكر أنه لم يعرف هوية العقل المدبر لهذه العملية أو عدد منفذيها المسلحين الأصليين وتكوينهم إلا قلة قليلة. ومن الأسباب التى ساعدت على إحداث الارتباك أن الجماعات السياسية الأخرى حين علمت بالحادث غادر بعضها مكان التجمع بجامعة طهران، بينما اتخذ البعض الآخر طريقه إلى السفارة على الفور.

وكانت المشكلتان الملحتان الأخريان: النفاذ إلى وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة، واختيار اسم لمحتلى السفارة. وتم التغلب على المشكلة الأولى باختيار موسوى الخوئينى ناطقًا بلسان الجماعة وزعيمًا روحيًا لها. واتخذ موسوى مكانه بالطابق التاسع من مبنى الإذاعة والتليفزيون الحكومى بجوار مكتب صادق قطب زاده المدير العام للهيئة آنذاك. أما المشكلة الأخرى فحُلت باختيار عبارة «الطلاب السائرون على هدى الإمام»، ومنذ ذلك الحين، عرف محتجزو الرهائن الأمريكيين باسم «الطلاب المناضلون».

وبنفاذهم إلى وسائل الإعلام الحكومية ووسائل الاتصال الأمريكية الخاصة تمكنوا من تقديم نموذج للتطرف ضد الأمريكى يفوق فى حدته وتنظيمه كل المحاولات المماثلة التى تمت فى المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية. وأدت مهارتهم فى إذاعة الأحداث وحشد الجماهير خارج السفارة المحتلة وأساليبهم المعقدة فى استجواب الرهائن إلى اعتقاد بعض المراقبين منذ اللحظة الأولى وحتى آخر لحظة أن بعضًا من غير الإيرانيين يشاركون فى العملية.

وأكبر الظن أن الجماعة المذكورة كانت تابعة للجناح اليسارى من منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة جورج حبش. أما الآخرون فكانوا إيرانيين تلقوا تدريبهم بدول شيوعية ككوبا وألمانيا الشرقية، أو بدول عربية متطرفة بما فى ذلك معسكرات منظمة

التحرير الفلسطينية بسوريا ولبنان، إلا أن الأدلة التى توفرت للصحفيين الإيرانيين والأجانب فيما يتعلق بهوية هذه الجماعة لم تكن مؤكدة. على أية حال فإن ما كان مؤكداً هو:

١ – أنهم مئات من المقاتلين المدربين تدريباً عالياً ممن عادوا إلى إيران فى المرحلة الأخيرة من ثورة ١٩٧٩ .

٢ – قدرة من تلقوا تدريبهم بمعسكرات منظمة التحرير الفلسطينية أو الدول العربية المتطرفة على التحدث بالعربية بطلاقة.

٣. المشاركة المبكرة لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى الاحتفال بانتصار الثورة الإيرانية، وفى النزاع الأخير مع الحكومة المؤقتة حول بعض القضايا كثورة إقليم خوزستان أو مشكلة جزر الخليج العربى الثلاث. وكشفت الصحف الموالية للحكومة عن أن العناصر الأشد تطرفاً فى منظمة التحرير الفلسطينية عملت بنشاط على تحريض الإيرانيين العرب فى ذلك الإقليم الغنى بالنفط على المطالبة بالحكم الذاتى ، بل حق تقرير المصير لهذا الإقليم الذى يعرف أيضاً باسم «عربستان».(٥)

وبعد إخماد الثورة فى أبريل من نفس السنة، انضمت الجماعات الفلسطينية إلى القوى اليسارية الشيوعية فى العالم العربى فى إشادتها « بالروح النضالية الجديدة » التى دبت فى الجمهورية الإسلامية . والحقيقة أن الأدميرال أحمد مدنى حاكم إقليم خوزستان الذى عرف بوطنيته ومعاداته للملكية تعرض لحملة انتقادات منظمة من جانب الجماعات الموالية للسوفيت فى إيران. وبينما كانت هذه الجماعات تقدم خدماتها المدمرة لوحدة إيران الإقليمية، حاولت ترهيب الخمينى من عودة الجيش إلى الظهور. وتفاقمت هذه المسألة الأخيرة حتى تم إجبار الأدميرال بعد عدة أشهر على الخروج منفياً مع عدد من السياسيين الوطنيين على الرغم من أنه كان تم انتخابه ممثلاً فى المجلس عن كرمان بأغلبية ساحقة فى الأصوات .

الهيكل التنظيمى

كان المحتجزون أقاموا فى خلال أسبوع تنظيمًا دقيقًا للغاية لإدارة أنشطتهم المختلفة، فتولت خمس لجان الأمن والعلاقات العامة والدفاع والاستجواب والاتصالات. وتراوح عدد أفراد كل لجنة ما بين ثلاثة وخمسة أفراد. وكانت هذه اللجان ممثلة فى مجلس شورى يمثل أعلى سلطة مهيمنة على السفارة المحتلة والرهائن. ومن خلال هذا المجلس، تولى د. بيمان القيادة الفعلية للطلاب المناضلين فى المرحلة الأولى من أزمة الرهائن على الأقل.

وتشير كل التقديرات، بما فيها تلك التى وضعها من سبق احتجازهم كرهائن وتلقوا أسوأ معاملة، إلى أن لجنتى الأمن والاستجواب كانتا تتكونان من أشد المحتجزين تطرفًا وأكفأهم تدريبيًا، وتلتهما من حيث الأهمية لجنتا العلاقات العامة والاتصالات، وكانت وظيفتهما كناطقتين باسم المحتجِزين هى إصدار البيانات اليومية و«فضح» الوثائق المشبوهة التى زعموا العثور عليها. وكان الهدف من وراء ذلك تحطيم الثقة فى الشخصيات العلمانية المعتدلة واتخاذ وسيلة لكسب تأييد الرأى العام لقضيتهم.

ومن الأمثلة على نجاحهم فى تحقيق الهدف الأول فضحهم للوثائق التى تثبت تورط د. عباس هويدا أمير انتظام النائب المخلص لرئيس الوزراء الأسبق مهدى بازرجان وسفير إيران فى السويد فيما بعد. وعلى الرغم من سجله الثورى الحافل، تم اعتقاله لما يبدو أنه كان اتصالاً روتينيًا بالبعثة الدبلوماسية الأمريكية بستوكهلم. ويلاحظ أن الوثائق الشديدة الحساسية تم نقلها بالفعل من السفارة المحتلة، وأقرب الظن أن هذه الوثائق كانت فى حوزة د. بيمان وبعض من صفوة المدربين فى الخارج، وتم استخدامها فى خلال الأزمة من قبل بعض الصحف العربية المتطرفة التى تنتمى إلى منظمة التحرير الفلسطينية لإثبات الاتصال بين د. بيمان والقوى العربية المتطرفة.

على أية حال، بدأ المناضلون بعد إقامة الشبكة التنظيمية مباشرة فى استخدام تعبير «وكر الجواسيس» فى إشارة إلى السفارة المحتلة كوسيلة لتبرير عمل صارخ من أعمال الإرهاب الدولى. وبعد قبول الخمينى لاستقالة بازرجان، أصبح مجلس الثورة

الكيان الحاكم الأوحد، وظل كذلك حتى ٢٥ يناير ١٩٨٠ وانتخاب أبى الحسن بنى صدر رئيساً للجمهورية. وفى تلك الفترة، أعرب الإمام عن تأييده لتصرفات المناضلين وسياستهم تأييداً حذراً، وأخذ يستشهد بتصريحات المناضلين فى خطبه فى العديد من المناسبات كيوم عاشوراء ذكرى استشهاد الإمام الحسين و١١ فبراير ذكرى قيام الثورة، فيما اعتبر اعترافاً بشرعية عملهم.

احتلت أزمة الرهائن مكانة أكبر من سابقاتها المماثلة التى يبلغ عددها ٢٧٠٠ حادثة منذ الحرب العالمية الثانية (من واقع بيانات الإدارة الأمريكية)، بمعنى أن الجمهورية الإسلامية التى اعترف بها المجتمع الدولى كحكومة شرعية لإيران ورطت نفسها مع المحتجزين فى عملية احتجاز هيئة دبلوماسية وعسكرية ومدنية تابعة لسفارة أجنبية. وأدى هذا الدور الخطير إلى تعقيد المفاوضات الرامية لإيجاد حل للأزمة، بالإضافة إلى أنه كان من المستحيل اعتبار السلطات الإيرانية الحاكمة حكومة بالمعنى الحقيقى فى الفترة من ٥ نوفمبر إلى ٢٥ يناير. وفى حين جاء تأييد الخمينى «للطلاب السائرين على هدى الإمام» بعد وقوع الحادث، كان دور د. پيمان خطيراً منذ بدء الأزمة. ولكن ماذا كانت سياسته، وما الذى دفعه للقيام بهذه التصرفات؟ بدأ د. پيمان حياته السياسية كما سبقت الإشارة بتأييد الجبهة الوطنية ككثير من الشباب الإيرانى. وفى أوائل الستينيات، كان اقتنع بأن التشيع له دور سياسى كبير. وبعد احتلال السفارة الأمريكية بقليل، عرض د. پيمان آراءه السياسية فى عدد من المقالات والحوارات بوسائل الإعلام الإيرانية.(٦)

كان د. پيمان يؤمن بضرورة أن تتخذ الثورة مسار الدعوة إلى الاتحاد الإسلامى أو مساراً عالمياً، فالثورة عنده تنهزم لا محالة إذا حددت نفسها بحدودها الإقليمية: «إن دستورنا يطالبنا بأن نصدِّر ثورتنا، وإلا ستضطر الثورة إلى مهادنة الإمبريالية الأمريكية كما فعلت الثورتان الروسية والصينية».

ويرى د. پيمان أن السياسة الخارجية يجب أن تحددها العلاقات بين جماهير الشعب لا العلاقات بين الحكومات، وأنه ينبغى على الجماهير أن تقيم علاقات مباشرة مع الجماهير المضطهدة فى كل مكان كالفلسطينيين والزنوج الأمريكيين والأفارقة، ويجب أن يكون النظام السياسى الإسلامى شكلاً من أشكال اللا مركزية المطلقة مع

وضع شؤون كل مجتمع فى يد مجلس شعبى، ذلك أن نظام المجالس الشعبية أفضل ضمان ضد تضخم البيروقراطية والفاشية، كما يجب أن يكون الجيش جيشاً إسلامياً قوامه المتطوعون، وتديره المجالس الشعبية. أما بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة، فأعرب د. بيمان عن ارتيابه فى أن تهادن أمريكا الثورة الإسلامية؛ لذا أيد سياسة العداء التام تجاه الولايات المتحدة: «إن الإمبريالية لن تهادننا إلا إذا تخلينا عن المحتوى الثورى لحركتنا».

وفى علاقته بالطلاب المناضلين الذين يحتجزون الرهائن الأمريكيين، أنكر د. بيمان أنهم تحت قيادته وهاجم الجماعات الليبرالية لأنها حاولت أن تنسب عملية الطلاب المناضلين إلى فرد بعينه أو إلى إيديولوجيا واحدة محددة: «كان عملاً ضخماً لا قبل للعناصر الليبرالية أو الدينية الرجعية والانتهازيين أن تدرك فحواه».

وكان تنظيمه «حركة المجاهدين المسلمين» يرى أن القوى الدافعة للثورة لاتزال على قوتها ، وأن جماهير الشعب تكتلت ضد أى انحراف يصدر عن الشخصيات الأقل تورطاً ممن كانوا يؤيدون الخمينى لا عن غير اقتناع، بل لانتهازيتهم السياسية.

ووجد كثير من آراء د. بيمان صدى فى نفوس أنصاره حتى نهاية أزمة الرهائن. ولكن بمجرد إطلاق سراح الرهائن، تخلى د. بيمان عن اتهامه لحكومة رجائى بمهادنة الولايات المتحدة. والحقيقة أن قسوته فى انتقاد العنصر الدينى الليبرالى والشخصيات العلمانية كبنى صدر وضعته فى مأزق فيما يتعلق بحل الأزمة، فإذا شارك فى انتقاد التسوية سيصبح سائراً على نهج بنى صدر والعنصر الليبرالى الذى كان يهاجمه بقسوة. وإذا أيد حكومة رجائى، سيضطر إلى تأييد التسوية الناجمة عن مهادنة الولايات المتحدة.

والتزم تنظيمه الصمت لعدة أشهر حتى نشبت أزمة الرئاسة وألبت كلاً من رجائى وبهشتى ورفسنجانى على بنى صدر. ولم يُبد د. بيمان إبان تلك الأزمة أى شك فى تأييده للمتطرفين المتشددين لسبب مبدئى هو استمرارهم فى عدائهم للإمبريالية أى فى معاداتهم لأمريكا والليبرالية. وتؤكد كتابات د. بيمان اقتراب وجهات نظره من الماركسية فيما يتصل بالبنية الاقتصادية السياسية لإيران مع أنه لم يكن شيوعياً

أو مواليًا للسوفيت. وكان عداؤه لأمريكا همزة الوصل الكبرى بينه وبين الخمينى مع أنه طالما استخدم أفكاراً وتسميات إسلامية فى عرضه لآرائه المتطرفة.[٧] وكشف سلوكه فى مختلف مراحل الأزمة عن درجة من المرونة ميزته عن سائر الماركسيين الإسلاميين البارزين.

مراحل الأزمة

مرت أزمة الرهائن بمراحل عديدة بعد تأييد الخمينى لقضية الطلاب المناضلين، وفى كل من هذه المراحل، مارست بعض الجماعات الداخلية العديدة درجات متفاوتة من السيطرة على الأزمة. وتتفق معظم التقديرات الغربية لحل الأزمة على طبيعة المفاوضات المعقدة التى أدت إلى إبرام اتفاقية الجزائر فى ١٩ يناير ١٩٨١ [٨]، ولا ينقصها سوى البعد الإيرانى الداخلى لهذه المفاوضات خاصة مدى اهتمام الطلاب المناضلين أنفسهم. وعلينا فى سبيل ذلك أن نتفحص الأزمة الممتدة حسب الترتيب الزمنى فى إطار التطورات السياسية الداخلية فى البداية، ثم فى إطار المباحثات الدبلوماسية السرية التى دارت بين الحكومتين ووسطائهما.

المرحلة الأولى

أثارت السهولة التى تم بها الاستيلاء على السفارة وسرعة الطلاب المناضلين فى السيطرة على وسائل الإعلام الحكومية دهشة الكثيرين ومن بينهم الطلاب أنفسهم. واعترف فيما بعد عدد منهم ممن كانوا على صلة وثيقة بالدكتور پيمان أن هدفهم فى البداية كان مجرد اعتصام، وأن التأييد الحماسى الذى تلقوه من الحكومة والاهتمام الشديد الذى أبدته وسائل الإعلام الأجنبية خاصة الأمريكية لم يكن فى الحسبان.[٩] أما الأهداف المبدئية التى سعت إليها قيادة الطلاب التى تولاها حينئذ

د. حسين آيت وهو من كبار أنصار بهشتى وحزبه الجمهورى الإسلامى فيمكن إيجازها فيما يلى :

١ – ضرورة إسقاط الحكومة المؤقتة وإقناع الخمينى بعدم تنصيب رئيس جديد للوزراء، ما تحقق فى ٥ نوفمبر وأصبح مجلس الثورة الذى ضم بعض أعضاء وزارة بازرجان السلطة المطلقة . وتولى بنى صدر منصب وزير الخارجية المؤقت ولمدة قصيرة. وألح خصومه الكثيرون داخل مجلس الثورة وخارجه على الخمينى لمنعه من القيام برحلته إلى الأمم المتحدة على الرغم من الإعلان المسبق عن قيامه بها «لكى يستغل ساحة الأمم المتحدة فى إعلان شكاوى إيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية». وبعد ذلك بمدة وجيزة، حل محله صادق قطب زاده. وعلى الرغم من المخاوف التى أبداها بنى صدر من الاحتفاظ بالرهائن الأمريكيين ، فقرر ألا يبادر خصومه العداء علانية فى فترة انتخابات الرئاسة التى أولاها كل اهتمامه.

٢ – كان الهدف الآخر الذى رمت إليه القيادة ضمان الرحيل الفورى للشاه عن الولايات المتحدة. ومع أنهم كانوا يطالبون رسمياً بتسليم الشاه فكانوا يعلمون جيداً أن هذا أمر غير وارد، ومع ذلك واصلوا إصرارهم على أقصى مطلب على أمل أن يلبى لهم أدنى مطالبهم، وهو ترحيل الشاه عن الولايات المتحدة.

٣ – كان هناك هدف ثالث للقيادة تحقيق أقصى تعبئة شعبية لإقرار الدستور الذى أثار الجدل. وساوت وسائل الإعلام التى تمت السيطرة عليها تماماً بين تأييد الطلاب المناضلين وتأييد الدستور الجديد، فمن وقفوا فى وجه «الشيطان الأكبر» بوسعهم أن يعلنوا تأييدهم للدستور. وتحدد الاستفتاء حوله فى يومى ٢ و٣ ديسمبر، أى بعد يوم واحد من يوم عاشوراء وهو أقدس الاحتفالات الدينية عند الشيعة. وتحقق هذا الهدف أيضاً وتم ترهيب خصوم الدستور الجديد، وتُرجم الفوز الساحق فى الاستفتاء على أنه ثقة مزدوجة فى النظام السياسى المقترح من جانب الخمينى وتطرفه فى معاداة أمريكا، وهو التطرف الذى أثبته استمرار احتجاز الرهائن الأمريكيين.

وقد كان. فما أن اتضحت قيمة التعبئة الشعبية الضخمة لإقرار الدستور، أصر الخمينى على عدم حل الأزمة مادامت المؤسسات الدستورية المختلفة للجمهورية الإسلامية لم تتشكل بعد. وفى غضون الأسبوع من ١٠ إلى ١٧ ديسمبر، اتخذ الخمينى قراراً حاسماً بتأجيل حل تلك الأزمة إلى حين الانتهاء من انتخابات الرئاسة والانتخابات البرلمانية وتشكيل أولى حكومات الجمهورية الإسلامية. وكان لهذا القرار ميزة أخرى هى إعطاء الولايات المتحدة مصلحة مباشرة فى إتمام الإجراءات التأسيسية بصورة سلمية هادئة.(١٠)

٤ – كانت حماية وثائق السفارة وحرية إفشاء مضمونها هدفاً آخر من أهداف الطلاب المناضلين ومؤيديهم داخل مجلس الثورة. ويتعلق بعض هذه الوثائق بالمباحثات التى أجريت مع قادة الجيش الشاهنشاهى والتى شارك فيها بعض كبار معاونى الخمينى كبهشتى وطالقانى، وكان بعضها الآخر خاصاً بالاتصالات التى أجرتها السفارة الأمريكية مع بعض زعماء المعارضة العلمانيين كالجبهة الوطنية فى خريف ١٩٧٨. وأفادت المصادر الموثوقة بأن پيمان والخوئينى كانا أول من اطلع على هذه الوثائق ، واستغلا بعضها فى الضغط على بهشتى وسائر أعضاء مجلس الثورة لاتخاذ موقف متعنت فى مواجهة الولايات المتحدة. وفى يونيو ١٩٨١، هدد عدد من المجاهدين ممن اطلعوا على هذه الوثائق أو نسخوها بنشر فحواها إذا استمر الحزب الجمهورى الإسلامى فى معارضته للمجاهدين.(١١)

ومما يذكر أن بهشتى اعترف فى العديد من المناسبات بهذه الاتصالات، بما فيها تلك التى أجريت مع السفير سوليفان والجنرال الأمريكى روبرت هويسر. ومع أن بهشتى استطاع أن يحقق رغبته فى تفادى المزيد من سفك الدماء وتأمين نقل عدة مئات من المستشارين الأمريكيين إلى مكان آمن نسبياً بالعاصمة، فكان من الممكن أن يجنى من وراء تعامله مع المسؤولين الأمريكيين آثاراً مدمرة لكيانه.

وبتنصيب قطب زاده وزيراً للخارجية، أصبح الشخصية الأولى فى محاولة إيجاد حل للأزمة. وبالتعاون مع محام فرنسى يسارى هو كريستيان بوركيه، بدأ وزير الخارجية الإيرانى فى إجراء اتصالات سرية مع الولايات المتحدة ، بعد أن تأكد من

أن مجلس الثورة ليس له سلطة على الطلاب المناضلين ، وأن آية الله الخميني الوحيد الذين يستطيع أن يأمرهم بإطلاق سراح الرهائن أو أن يهيئ الظروف لذلك على الأقل.

ولما كانت المصادر الداخلية لا تؤثر في الخميني، فبرزت فكرة الاستعانة بالمصادر الخارجية بمعارضتها المزدوجة للشاه والولايات المتحدة. فطلبت الحكومة الإيرانية من الأمم المتحدة إجراء تحقيق في جرائم الشاه والولايات المتحدة. وأسقط هذا الطلب باعتراض الولايات المتحدة عليه، وهتف له في إيران باعتباره نصراً. وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم رفض الطلب ، وضيع على الإيرانيين فرصة ادعاء إحراز نصر.

ومما يذكر أن الخوئيني ود. بيمان لم يوافقا على خطة قطب زاده، إلا أنهما ركزا جهودهما بعد انتهاء انتخابات الرئاسة على استغلال أزمة الرهائن في التأثير على انتخابات المجلس النيابي. وأحرزا نصراً كبيراً حين وافق الخميني في ٢٣ فبراير على وجهة نظرهما ، وقرر أن مصير الرهائن أمر يقرره المجلس الذي لم يتم انتخابه بعد. وبهذا القرار، انتهت المرحلة الأولى من الأزمة. أما اعتراض الطلاب في بداية الأمر على دخول الشاه إلى الولايات المتحدة فأصبح عاملاً خطيراً في السياسة الداخلية الإيرانية فيما بعد. وأدى ضعف الولايات المتحدة إبان الأزمة إلى اقتناع الخميني بأنه طالما أن احتجاز الرهائن خدم أهداف نظامه فعليه ألا يتعجل حل الأزمة.(١٢)

كانت مكاسب المرحلة الأولى حاسمة. فتم إجبار رئيس وزراء علماني معتدل على ترك منصبه، وأعادت جهود التعبئة المتكررة بعض الجماعات السياسية المرتدة – خاصة اليسارية – إلى رشدها، وتم وأد كل المخططات الأمريكية الرامية إلى إعادة الشاه إلى العرش، وتم إقرار الدستور الجديد الذي أثار حوله زوبعة من الجدل، وفوق هذا وذاك، تكشف الضعف الأمريكي على الملأ، ومع ذلك ظلت الولايات المتحدة متمسكة بعلاقاتها الدبلوماسية مع إيران. واكتسب التطرف داخل البلاد وخارجها قوة دفع هائلة حتى اعتُبر الهجوم على السفارة آنذاك ثورة إيرانية ثانية في غضون عام واحد.

المرحلة الثانية

استمرت قضية احتجاز الرهائن فى إثارة الجدل داخل مجلس الثورة بعد أن أحال الخمينى حل الأزمة إلى المجلس النيابى الوشيك.[١٣] وكان مجلس الثورة ساحة لشجار مرير حيث كان بهشتى يؤيد الطلاب المناضلين بينما كان كل من بنى صدر وقطب زاده يمثلان الجناح المعتدل. وانقسم مجلس الثورة عدة مرات بنسبة ٧ إلى ٦ لصالح بهشتى. وكانت كفة الفئة العلمانية ترجح مرة كل حين، ولكن فى الأمور السطحية فقط. ومن تلك الحالات ما حدث فى يونيو حين عقد مؤتمر دولى فى طهران حول «جرائم الولايات المتحدة الأمريكية والشاه»، الذى حضره عدد كبير من حركات التحرير بدول العالم الثالث. ووجه رمزى كلارك المفوض الأمريكى العام السابق رسالة إلى هذا المؤتمر يدعوه فيها لإطلاق سراح الرهائن على الرغم من قوله «يعلم الله أن الإيرانيين لهم مبرراتهم فى رغبتهم فى الانتقام من أعوان الشاه الأمريكيين».

وشهدت الفترة منذ فبراير عدداً من التطورات الأخرى. ففى أبريل، قطعت الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وشددت العقوبات الاقتصادية التى كانت فرضتها من ذى قبل. وفى ٢٥ أبريل جردت حملة عسكرية فاشلة لتحرير الرهائن.[١٤] وعلى الرغم من فشل تلك الحملة فأوضحت للطلاب وللحكومة الإسلامية عدداً من الحقائق:

١ – بينت أنه حتى إذا كان الرئيس الأمريكى ضعيفًا ومترددًا فإنه يستطيع أن يشن عملية عسكرية ضد إيران، وأن الجيش الإيرانى عاجز عن حماية سماء البلاد أو اكتشاف طائرات الهليكوبتر وطائرات النقل التى تخترق الأجواء الإيرانية.

٢ – أثبتت تلك الحملة أيضًا خواء تهديدات الطلاب المناضلين، فأصغر عملية عسكرية تشنها الولايات المتحدة يمكن أن تنسف منشآت السفارة وتقتل الرهائن ومحتجزيهم.

٣ – بعد الحملة العسكرية الفاشلة كان لابد من تفريق الرهائن فى أنحاء إيران لتسهيل مهمة الحكومة فى تدبير عملية احتجازهم إذا كانت هذه نواياها.

٤ – بينت الحملة أن الرهائن لم يتعرضوا لأى أذى بدنى ، على الرغم من التهديدات المتكررة التى لم يأخذها مأخذ الجد إلا الرئيس الأمريكى المذعور.

كان لكل هذه التطورات مجتمعة تأثيرها على قيادة الطلاب المناضلين. فاحتمال وقوع الوثائق الأمريكية المشبوهة فى أيدى د. بيمان ورفاقه اليساريين المتطرفين أدى إلى تكدير علاقته ببهشتى تمامًا ، ولنفس الأسباب التى تم اكتشافها مبكرًا. فعهد بهشتى إلى الخوئينى مسؤولية الاتصال بمجلس الثورة وهيئة الإذاعة والتلفزيون ؛ لضمان عدم استهانة بيمان ورفاقه بأوامره. بالإضافة إلى أنه أكد فى الانتخابات البرلمانية أن الخوئينى ضمن مقعداً فى المجلس وأنه قد ينتخب نائبًا للتحدث بلسان المجلس.

أدت هذه الإجراءات إلى تآكل سلطات القيادة العلمانية للطلاب المناضلين تدريجيًا، فكان بيمان أيد منذ فترة إجراء محاكمة لبعض الرهائن على الأقل. إلا أن بهشتى الذى أعرب عن تأييده لهذا الإجراء عدة مرات من وراء الكواليس رأى أن أزمة الرهائن يمكن استغلالها فى الضغط على الولايات المتحدة للحصول على المزيد من المكاسب. ونظرًا لعمله مع المسؤولين الأمريكيين عن كثب فى آخر مراحل الغليان الثورى، فرأى أيضًا أن الطبيعة التكتيكية للأزمة تغيرت برحيل الشاه عن العالم الغربى. وكسياسى واقعى أكد أيضًا عجز الجيش الإيرانى عن مقاومة أية عملية عسكرية أمريكية مدبرة أخرى.

أدت وفاة الشاه بالقاهرة فى ٢٧ يوليو ١٩٨٠ وتنصيب رجائى رئيسًا للوزراء فى ٩ أغسطس إلى تعزيز موقف بهشتى تجاه الأزمة وإلى إقصاء العناصر الأشد تطرفًا فى القيادة الطلابية. وغادر السفارة عدد كبير من المجاهدين الذين كانوا شهدوا الإقصاء التدريجى لمنظمتهم عن مركز السلطة. وكان دخول بيمان إلى مبنى السفارة محدوداً؛ لأن أتباعه كانوا إما مكلفين بملازمة الرهائن خارج العاصمة أو رحلوا إلى بلداتهم وقراهم.

وانحل مجلس الثورة فى أعقاب انتخاب المجلس النيابى وتشكيل مجلس الوزراء برئاسة رجائى. وتم إقصاء كل من بنى صدر وقطب زاده عن أى تدخل مباشر فى أزمة

الرهائن. وكان بني صدر أصبح رئيسًا صوريًا بعد فرض رجائي من قبل المجلس الذى كان خاضعًا لسيطرة الحزب الجمهورى الإسلامي. كما فقد قطب زاده منصبه الوزارى دون الحصول على مقعد فى المجلس نتيجة لاعتراض الحزب الجمهورى الإسلامى.

وفى منتصف سبتمبر بات واضحًا أن الدور الخطير الذى لعبته أزمة الرهائن على المستوى المحلى تم بصورة مرضية. وتم تأسيس مؤسسات الجمهورية الإسلامية الجديدة حسب رغبة الخمينى، بينما تدهورت مكانة الأجنحة العلمانية الليبرالية بالجبهة الثورية بصورة واضحة.

وفى أوائل سبتمبر، أصبحت أزمة الرهائن هى الهم الأكبر لحكومة رجائى والمجلس،[١٥] وبات معلومًا أن هناك مفاوضات سرية تجرى أيضًا بحذى الخطوات المبدئية التى اتخذها المجلس لتشكيل لجنة لبحث الموضوع وصوغ شروط إطلاق سراح الرهائن. ومن خلال المساعى الحميدة التى قام بها جرهارت ريتسل سفير ألمانيا الغربية فى إيران، قام صادق طباطبائى شقيق زوجة أحمد الابن الأصغر للخمينى بإبلاغ الولايات المتحدة بالشروط الأربعة التى أوشك الخمينى على إعلانها لإطلاق سراح الرهائن. وبالطبع أصبح طلب تسليم الشاه غير ذى قيمة بعد وفاته، فطالب الخمينى بدلاً منه بما يلى : (١) إعادة ثروة الشعب التى نهبها الشاه . (٢) رفع العقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة على إيران. (٣) التعهد بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لإيران. (٤) تصديق المجلس على الشروط المذكورة.

وفى الوقت نفسه، تم اختيار الخوئيني رجل بهشتى رئيسًا للجنة البرلمانية المكونة من العناصر المتشددة المسئولة عن أزمة الرهائن. وبغزو العراق لإيران فى ٢٢ سبتمبر، أصبح حل الأزمة أمرًا مطلوبًا بصورة ملحة. وكان الجيش الإيرانى «الأمريكى التسليح» فى أمس الحاجة إلى قطع الغيار لسلاحه الجوى. فأصدر بنى صدر الذى تولى مسؤولية المجهود الحربى الإيرانى بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة على ضرورة أن يتضمن رفع العقوبات تسليم شحنات الأسلحة التى تبلغ قيمتها خمسمئة مليون دولار كان النظام السابق تعاقد عليها. إلا أن العناصر المتشددة بالمجلس عارضت هذا المطلب، فلم يكن من المتصور أن يتم الاعتراف للولايات المتحدة بأى فضل

فى حرب يؤمنون بأن الولايات المتحدة حرضت العراق على شنها ضد إيران. وأصبحت هذه القضية سبباً جديداً للنزاع بين بنى صدر والمجلس الخاضع لسيطرة بهشتى والحكومة بعد أن تم حل الأزمة فى ٢٠ يناير ١٩٨١ .

ومن النتائج المهمة للغزو العراقى لإيران تضاؤل حجم الطلاب المناضلين. فسارع خمسون منهم – ومن بينهم أنصار د. بيمان– إلى جبهة القتال ، وانضموا إلى قوات المقاومة غير النظامية بقيادة مصطفى شمران وزير الدفاع الأسبق وممثل الخمينى فى مجلس الدفاع الأعلى الذى تلقى تدريباً فلسطينياً.(١٦)

وانتهت هذه المرحلة بعد أن حققت أزمة الرهائن دورها السياسى الداخلى، وبدأت فى التحول إلى عقبة، بمعنى أن الأمر كان يبدو وكأن الحكومة الخاضعة لسيطرة العنصر الدينى والمجلس تحولا إلى رهينة للعداء ضد أمريكا نتيجة للحرب مع العراق. وهنا يكمن السبب فى طول المفاوضات التى نجحت فى حل الأزمة فى المرحلة الأخيرة.

المرحلة الثالثة

ظهر فى المرحلة الأخيرة من الأزمة زعيم ثورى جديد أخذ على عاتقه مهمة عقد اتفاق عن طريق الحكومة الجزائرية. وكان هذا الزعيم بهزاد نبوى الذى كان من ألد خصوم الشاه، وقضى من عمره ثمانى سنوات بالسجن، وتولى بعد الثورة منصب وزير الشؤون التنفيذية. وكان بهشتى من مؤيديه حيث كان نبوى من أكبر خصوم بني صدر ومن أنصار التحالف الثلاثى الناهض: بهشتى ورفسنجانى ورجائى.

كان هدف نبوى منذ البداية ضمان ألا تفسد العناصر اليسارية العلمانية من الطلاب المناضلين الصيغة النهائية للتسوية مهما كانت هذه الصيغة. وأيده فى ذلك بعض أعضاء الحزب الجمهورى الإسلامى من ذوى النفوذ فى داخل المجلس. وتعهد رفسنجانى رئيس المجلس بتأييد اضطلاع حكومة رجائى بمهمة إجراء المفاوضات حول الرهائن اضطلاعًا تامًا ، بل أكد أن العناصر اليسارية العلمانية كالدكتور بيمان لن يكون لها أى اتصال بالطلاب المناضلين. وأسندت إلى د. حسن آيت فيلسوف الحزب

مهمة تحييد أية معارضة مرتقبة لتسوية الأزمة داخل المجلس أو في صفوف الجماعات العلمانية المتشددة. ومنذ أن تم تفريق الرهائن في أبريل، تم إسناد دور للپاسداران في حراسة مبنى السفارة والفنادق والقواعد العسكرية بالمناطق الإقليمية التي تم نقل الرهائن إليها. وبات واضحًا أن الحكومة أصبحت مستعدة لاستخدام الپاسداران في القيام بمهمة احتجاز الرهائن إذا دعت الحاجة. ولم يكن مثل هذا الإجراء ممكنًا تحت قيادة بني صدر؛ حيث وافق مجلس الثورة في ٣١ مارس على إحالة أمرهم إلى المجلس، ما اعترض عليه الطلاب المناضلون.

وفي نفس الوقت استمرت المفاوضات السرية للتوفيق بين شروط الخميني الأربعة والولايات المتحدة. ففي ٩ سبتمبر، رتب السفير الألماني في واشنطن لعقد لقاء في بون بين صادق طباطبائي ووارن كرستوفر السكرتير المساعد لشؤون الشرق الأوسط. وفي منتصف سبتمبر، تم اللقاء وأكد طباطبائي لكرستوفر أن الموقف الأمريكي يبدو معقولاً في نظره وأنه سينقل توصياته البناءة إلى المسؤولين في طهران فور عودته.

ومع أن الحرب مع العراق قطعت مجرى الأحداث مؤقتًا، قدم طباطبائي تقريرًا إلى الخميني الذي طلب من رجائي بعد قليل أن يقوم بزيارة إلى الأمم المتحدة في نيويورك، وهي الزيارة التي كان منع بني صدر من القيام بها في المرحلة الأولى. وكان السبب المعلن لهذه الزيارة عرض شكوى إيران ضد العراق أمام مجلس الأمن. وشارك نبوي الذي رافق رجائي في رحلته في مفاوضات مستقلة مع ممثلي كل من الجزائر وباكستان وسوريا وإندونيسيا. وعرضت الحكومة الجزائرية القيام بدور الوسيط. وحثت الدول الأربع المسؤولين الإيرانيين على إنهاء الأزمة في الفترة المتبقية خشية أن تأتي انتخابات الرئاسة الأمريكية التالية برئيس جمهوري متعنت.

وفي طريق عودته إلى طهران، سمع رجائي تحذيرات مماثلة في الجزائر، حيث كان توقف لفترة قصيرة. وفي لقاء قمة بين بهشتي ورجائي ورفسنجاني في ٣١ أكتوبر، تم اتخاذ بالتعجيل بإجراء المناقشة البرلمانية قبل ٤ نوفمبر موعد الانتخابات الأمريكية. وأكد كل من بهشتي ورفسنجاني على أن المجلس سيصدق على شروط

الخميني الأربعة. واضطلع نبوى بمهمة تحييد المعارضة اليسارية بين الطلاب المناضلين وكذلك بين الأحزاب العلمانية وبنى صدر بالطبع.

وفى ٢ نوفمبر، أقر المجلس حل الأزمة. وبعد يومين، أثبت الفوز الساحق الذى حققه ريجان أن إعلان الحل لم تعد له قيمة بالنسبة لمصير الرئيس كارتر. فاحتشدت الجموع الضخمة المعادية لأمريكا أمام السفارة الأمريكية فى ذكرى احتجاز الرهائن، وشاهدها ملايين من الناخبين الأمريكيين وهم فى طريقهم إلى أعمالهم وإلى صناديق الاقتراع، مما أيقظ فيهم الشعور بالمرارة تجاه عجز الحكومة الأمريكية عن حل الأزمة.

وفى تلك المرحلة، انقسم الإيرانيون الذين شاركوا فى تلك الأزمة إلى عدة فرق، فمن ناحية، مارس كل من نبوى وبهشتى ضغوطًا من أجل التعجيل بالحل لإيمانهما بأنه كلما طالت فترة احتجاز الرهائن زادت صعوبة ضمان الحصول على شروط مناسبة. وأقنعتهم عدة تصريحات أدلى بها الرئيس المنتخب ريجان بأنهم إذا انتظروا حتى توليه السلطة فقد يضطرون إلى إعادة التفاوض من نقطة الصفر على الأقل.

وعارضهما بنى صدر والجماعات العلمانية اليسارية والمجاهدون الذين كانوا يرون أن الشروط النهائية التى كانت بدأت فى التسرب إلى الصحافة الإيرانية ، التى كانت لاتزال تحظى بقدر من الحرية كانت أسوأ كثيرًا من تلك التى وضعها بنى صدر قبل عام.(١٧) وكان ذلك مرجعه بصفة خاصة أن الولايات المتحدة لم توافق ولو مبدئيًا على إعادة شحن قطع الغيار الحربية اللازمة للحرب مع العراق. وكان من الصعب على بنى صدر أن يستمر فى معارضته الطويلة لإطلاق سراح الرهائن، وكان التحالف الثلاثى "بهشتى، رفسنجانى، رجائى" يتسم بفرط الحساسية تجاه المشكلات الناجمة عن تلك الأزمة، وكان أكثر ما يزعجهم أن بعض الطلاب المناضلين فرضوا شروطًا خاصة لإطلاق سراح رهائنهم، بينما لم يكن هناك دليل يشير إلى إجراء د. پيمان أية اتصالات جديدة مع أنصاره. وكان نفس هؤلاء الطلاب لديهم تحفظات على حل الأزمة، ويصرون على وضع جدول زمنى لإطلاق سراح الرهائن.

أما الخمينى، فكان اقتنع حينذاك بأن الانتصار الحاسم تحقق على «الشيطان الأكبر»، لكنه كان الذى أوحى إلى الطلاب المناضلين بالشرط الذى يمنع إطلاق سراح

الرهائن تحت أى ظرف إلا بعد ترك كارتر لمنصبه رسميًا. واقتنع الخمينى سواء عن سذاجة أو لعدائه الشخصى لكارتر بذريعة الطلاب المناضلين ، التى بلغته عن طريق نبوى بأن التعجيل بإطلاق سراح الرهائن معناه خوف الشعب الإيرانى من الرئيس الجمهورى، وأصروا على ألا ينال كارتر فرحة إطلاق سراح الرهائن طالما ظل فى السلطة.

على أى الأحوال، مرت الفترة الفاصلة بين يوم الاقتراع ويوم تولى المنصب رسميًا فى مفاوضات شاقة حول كل خطوة يضطر عندها الإيرانيون إلى تخفيف مطالبهم. فطلبوا فى البداية مبلغ ٢٤ مليار دولار لتغطية أرصدتهم المجمدة، وطالبوا بممتلكات الشاه السابق وأسرته. وفى أوائل يناير، تم خفض المبلغ إلى ٩.٥ مليار دولار، مما أدى إلى إسراع وارن كرستوفر بالطيران إلى الجزائر حيث تم التوصل بعد ثلاثة عشر يومًا من المفاوضات المستمرة إلى اتفاقية نهائية فى صيغة إعلان من الحكومة الجزائرية ، وتوقعها الولايات المتحدة وإيران.

وفى ١٦ يناير، قامت إيران بسداد ديونها غير المدفوعة للبنوك الغربية والتى بلغت ٣.٦٧ مليار دولار، وأطلقت الولايات المتحدة بمقتضى شروط الاتفاقية مبلغ ٨ مليار دولار من الأرصدة الإيرانية المجمدة، ولكن بعد اقتطاع مبلغ ٥.١ مليار لسداد ديون إيران للبنوك الأمريكية والأوروبية.

قطعت أزمة الرهائن المطولة عملية تكوين المؤسسات الدستورية للجمهورية الإسلامية مؤقتًا ولم تستأنف إلا فى أواخر يناير، إلا أن الفرع التشريعى من الحكومة ورئيس وزرائها كانا تورطا صراحة فى تلك الأزمة كما سبقت الإشارة. وسنحاول فى الفصل التالى أن نلقى الضوء على التطور التأسيسى للجمهورية وانتخابات الرئاسة وتشكيل أول مجلس للوزراء.

الهوامش

(١) حديث مع أوريانا فالاتشى نيويورك تايمز و ميزان، طهران، ١٢ أكتوبر ١٩٧٩ .

(٢) شهادة عباس أمير انتظام فى محاكمته أمام إحدى المحاكم الثورية، أبريل ١٩٨١، صحيفة انقلاب إسلامى، ١٤ أبريل ١٩٨١.

(٣) عن صحيفتى أمت و اطلاعات ١٢ ديسمبر ١٩٧٩.

(٤) حديث مع پرويز راثين مراسل الأسوشيتد پرس فى طهران، نيويورك، ١١ يناير ١٩٨٠.

(٥) عن صحيفتى جمهورى إسلامى و كيهان ١٧ أكتوبر ١٩٧٩.

(٦) اطلاعات ٢١ ديسمبر ١٩٧٩.

(٧) ومن أعماله التى حققت انتشاراً كبيراً أصول سوسياليزم مردم إيران (مبادئ الاشتراكية الشعبية الإيرانيـة)، طهـران، ١٩٧٩، و كار، مالكيـت وسرمايه در إسـلام (العمـل والملكـية ورأس المال فى الإسلام).

(٨) من أفضل الشروح المتاحة «أمريكا فى الأسر»، نيويورك، مجلة تايمز، ١٤ مايو ١٩٨١.

(٩) حديث مع محمد زنجنة وعباس رادمهر فى باريس، ٢٢ أبريل ١٩٨١ (وهى ثانى الأسماء المستعارة التى اشترطا استخدامها لإجراء الحديث، وكان أولها تلك التى اتخذاها حين شاركا فى احتلال السفارة).

(١٠) هكذا شهد بنى صدر الرئيس الأول المخـلوع فى مؤتـمره الصـحفى بباريس، لومـوند، ٢٨ يوليو ١٩٨١.

(١١) صحيفة مجاهد، وهى صحيفة فارسية سرية ناطقة بلسان المجاهدين، ١٢ أبريل ١٩٨١.

(١٢) حذر بعض المتخصصين الإيرانيين من إضفاء مظاهر الضعف والعجز على الخمينى لأنه يعتبر ذلك إشارة إلى ضعفه الشخصى كما فسر هو نفسه ضـعف الشاه إبان كفاحه ضده. تايم، نـيويورك، ١٢ ديسمبر ١٩٧٩.

(١٣) ورد ما يلى فى بيان الخمينى:

«كان احتلال وكر الجواسيس أحد مظاهر المطالبة بتسليم الشاه وثروة الشعب المنهوبة. وحين يجتمع نواب الشعب بمجلس الشورى الإسلامى فى المستقبل القريب سيترك لنواب الشعب قرار إطلاق سراح الرهائن والشروط والمزايا التى يريدونها فى المقابل» كيهان، طهران، ٢٤ فبراير ١٩٨٠.

(١٤) للمزيد عن عملية الإنقاذ انظر مقال درو ميدلتن بعنوان «اللجوء إلى الطريق العسكرى» بصحيفة نيويورك تايمز، طهران، ١٤ مايو ١٩٨١.

(١٥) فى ٢ يوليو ١٩٨٠، كتب ١٨٥ عضواً من أعضاء الكونجرس الأمريكى إلى رئيس المجلس يطالبون بإطلاق سراح الرهائن. وكتب فى رده عليهم قائمة مطولة من أخطاء الولايات المتحدة ومفاسدها فى إيران وغيرها من دول الشرق الأوسط، وطالب بضرورة أن يقوم الكونجرس بالتحقيق فى هذه الجرائم حتى يتمهد الطريق نحو الحل .Islamic Revolution, Falls Church, Virginia, Sept., 1980.

(١٦) قتل شمران فى أوائل يونيو بكردستان فى ظروف غامضة، وزعمت جماعات المنفى بفرنسا والتى كانت على اتصال وثيق بالحزب الديمقراطى الكردى أنه كان يجرى اتصالات مع بنى صدر والجيش، وأن وفاته تمت بمخطط رسمه عملاء الحزب الجمهورى الإسلامى استعداداً لحسم الموقف مع بنى صدر . Iran Post , Los Angeles, 28 June., 1981

(١٧) عن صحيفة ميزان وهى صحيفة مهدى بازرجان. ونشرت سلسلة من التحليلات المطولة للاتفاقية، مما أثار غضب الحزب الحاكم وأدى إلى إغلاق الصحيفة لعدة أسابيع من ٢١ فبراير إلى ١٢ مارس ١٩٨١. وكان بازرجان يعكس وجهات نظر الجبهة الوطنية التى لم تكن تعارض مجلس الخبراء وحسب، بل طالبت أيضاً بتأجيل الاستفتاء على الدستور فى ذروة أزمة الرهائن. اطلاعات، طهران، ٢١ نوفمبر ١٩٨٠.

الفصل الرابع

الرئاسة والمجلس

كانت الخطوة التالية لإرساء دعائم الجمهورية الإسلامية بعد إقرار الدستور هى إجراء انتخابات الرئاسة. ولم يكن الخمينى حتى أواخر ديسمبر قرر بعد ما إذا كان ينبغى البدء بانتخابات الرئاسة أم بالانتخابات البرلمانية. وكان واضحًا أن مجلس الثورة منقسم على نفسه حول هذه النقطة، ولم يكن معلومًا ما إذا كان الخمينى يحبذ اختيار أحد رجال الدين رئيسًا للجمهورية أم لا. وكان بهشتى وباهُنَر ورفسنجانى يطالبون جميعًا بإجراء انتخابات الرئاسة التى عقد كل منهم أمله على الفوز بها. ومن ناحية أخرى، فالخمينى إذا حبذ أن يكون الرئيس من غير رجال الدين فإن هؤلاء سيطالبون بضرورة إجراء انتخابات المجلس النيابى قبل انتخابات الرئاسة، فكانوا يخشون أن يستغل الرئيس العلمانى المنتخب من قبل الشعب نفوذه فى التأثير فى انتخابات المجلس بدعمه لأنصاره فى مختلف الدوائر الانتخابية.

يشير تحليل مشاورات مجلس الثورة وتكوين أعضائه إلى أن الأعضاء اتخذوا مواقف متباينة فى هذا الصدد. أولاً ، كان أنصار رئيس الوزراء السابق مهدى بازرجان يرون أن إيران فى حاجة إلى رئيس علمانى بأسرع وقت ممكن، وأن أزمة الرهائن والغزو السوفيتى لأفغانستان يحتمان التعجيل بتنصيب الرئيس الجديد، بل كانوا يرون أيضًا أنه إذا لم تُجر الانتخابات فورًا، فعلى مجلس الثورة أن يقوم بنفسه بتعيين مجلس للوزراء وأن يتولى أمينه بهشتى رئاسة مجلس الوزراء.(١)

ومما يذكر أن إيران لم يكن لها مجلس وزارى ولا رئيس للوزراء منذ أن قدمت الحكومة المؤقتة استقالتها فى ٥ نوفمبر، وكان ما يقرب من ٤٠ بالمئة من أعضائها

أعضاء بمجلس الثورة فى الوقت نفسه، ومنهم رئيس الوزراء المؤقت المستقيل مهدى بازرجان نفسه.

وكانت هذه الفئة التى تستند إلى تأييد ثلاثة أعضاء أو أربعة من أعضاء مجلس الثورة ذى الخمسة عشر عضواً لا تبالى أى الانتخابات يتم أولاً.

ومن المواقف الأخرى موقف بهشتى وأنصاره الخمسة أو الستة بمجلس الثورة. وبينما لم يكن ثم شىء يرضيه أكثر من أن يصبح رئيساً للجمهورية، فعارض الفكرة بشدة وحبذ بدلاً منها إجراء انتخابات المجلس مبكراً، إلى جانب أنه لم يكن يعلم ما إذا كان الخمينى سيوافق على تعيين رئيس من رجال الدين أم لا. على أى، كان بهشتى يتمتع بقدر كافٍ من السلطات بوصفه أميناً لمجلس الثورة ورئيساً لقضاة المحكمة العليا بعد تصديق الدستور. وآثر بهشتى ألا يعلن ترجيحه لأسبقية إحدى الانتخابات على الأخرى ورفض تقديم أية نصيحة للخمينى فى هذا الصدد.

وكان ثم موقف ثالث اتخذه بنى صدر وثلاثة آخرون من أعضاء المجلس منهم د. حسن حبيبى الذى تولى رئاسة المجلس بعد أزمة الرهائن. وكما كان الحال فى عدد من القرارات الخطيرة التى اتخذت بصدد أزمة الرهائن، كان هؤلاء الثلاثة مترددين فى تأييد أحد حزبى بهشتى وبازرجان. أما مسألة أى الانتخابات ينبغى إجراؤها أولاً، فاتفقت هذه الفئة مع بنى صدر على ضرورة إجراء انتخابات الرئاسة أولاً. وكان الأسهل أن يتم انتخاب رئيس واحد من مجموعة واحدة من المرشحين، مما كان سيؤدى إلى تماسك الوحدة الوطنية التى تجلت إبان الاستفتاء على الدستور.

وتشير كل التقديرات إلى أن بنى صدر لعب دوره بحذر بالغ. ففى أواخر ديسمبر، أكد أحمد بن الخمينى لبنى صدر أن أباه لا يريد للزعماء الدينيين أن يحتكروا كل السلطات القضائية، بل إنه يعارض تعيين من يراه فى لهفة على المنصب. وآثر الخمينى أن يكون هو «السياسة العليا» فى هذه المسألة، ومن ثم أصر على أن يتخذ مجلس الثورة القرار ثم يتقدم إليه للتصديق عليه. وما أن صار مؤكداً أن الخمينى يفضل العلمانيين لهذا المنصب حتى سارع حزب بهشتى إلى المطالبة بضرورة إجراء انتخابات الرئاسة قبل انتخابات المجلس. وإذا لم يكن هناك رجل دين يمكن ترشيحه لرئاسة

الجمهورية، فكان بهشتى على يقين من إمكانية العثور على شخصيات علمانية عديدة تصلح للمنصب من بين من كانوا موضع ثقة العناصر الدينية المتشددة وعلى وفاق معهم. وفى نفس اللحظة التى أعلن فيها عن موعد إجراء انتخابات الرئاسة فى ٢٥ يناير، أعلن الحزب الجمهورى الإسلامى أنه لن يؤيد أى مرشح لا ينتمى إلى الحزب. ومع بدء حملة الانتخابات، اتخذت الأحزاب التوجهات التالية:

– أولاً: قام الحزب الجمهورى الإسلامى بترشيح أحد أعضاء مجلس قيادته وهو جلال الدين فارسى، إلا أنه سحب ترشيحه له حين علم أن أباه من أصل أفغانى، ورشح بدلاً منه د. حسن حبيبى الذى كان عضواً ثم ناطقًا بلسان مجلس الثورة.

– ثانيًا: أعلن أنصار بازرجان ومن بينهم الجبهة الوطنية وشريحة متميزة من كبار تجار البازار ترشيحهم للأدميرال السابق أحمد مدنى الذى شغل عدداً من المناصب المهمة فى حكومة بازرجان.

– ثالثًا: أعلن الزعماء الدينيون غير المؤيدين لبهشتى والحزب الجمهورى الإسلامى، وكذلك القوى العلمانية التى كانت تنتقد بازرجان وعدد من أقرب معاونى الخمينى كابنه أحمد وزوج ابنته آية الله إشراقى انضمامهم إلى القوى التى ترشح بنى صدر. ورشح المجاهدون زعيمهم مسعود رجوى إلا أنهم أجبروا على سحب ترشيحهم على أثر اعتراض الحزب الجمهورى الإسلامى والعناصر الدينية المتشددة بدعوى أنه مادامت المنظمة قاطعت الاستفتاء على الدستور، فإنه لا يجوز لزعيمها أن يتقلد أعلى منصب تنفيذى نص عليه الدستور[٢] ، وأعلنت قائمة أخرى تضم عدداً كبيراً من المرشحين، مما خلق انطباعًا بأن انتخابات الرئاسة تتطلب جولة حاسمة أخرى لأنه كان يبدو من المستبعد أن يفوز أحد المرشحين بنسبة ٥٠ بالمئة من الأصوات فى الجولة الأولى من الانتخابات.

أعلنت وزارة الداخلية أن ٦٥ بالمئة من مجموع الناخبين المؤهلين للتصويت شاركوا فى الانتخابات وأن المشاركة فى الانتخابات فى كل أنحاء البلاد كانت متكافئة فيما عدا كردستان التى قاطعت الانتخابات بصورة جزئية. وكان إجمالى عدد الأصوات ١٤ مليونًا منها ١٠,٧ ملايين لبنى صدر وأكثر من مليونين للأدميرال مدنى،

أما د. حسن حبيبى مرشح الحزب الجمهورى الإسلامى ففاز بحوالى ٧٠٠,٠٠٠ صوت.[٣]

وبانتخاب بنى صدر رئيساً للجمهورية، ركز الحزب الجمهورى الإسلامى جهوده على انتخابات تشكيل المجلس. وفى الفترة الفاصلة بين الانتخابات، اكتسب الزعماء الدينيون بالحزب الجمهورى الإسلامى كبهشتى وأردبيلى ومهدوى القانى مكانة بارزة فى السلطة القضائية والحكومة القائمة. وتم تعيين بهشتى رئيساً لقضاة المحكمة العليا، وشغل أردبيلى منصب المدعى العام، وعين الآخرون بمجلس الأمناء. وكانت هذه التعيينات أكبر تعويض هزيمة مرشح الحزب الجمهورى الإسلامى لرئاسة الجمهورية، فوضعت السلطات القضائية والدستورية فى يد الحزب الجمهورى. وسيطر مهدوى القانى ورفسنجانى سيطرة فعلية على انتخابات المجلس الذى خطط الحزب الجمهورى الإسلامى للسيطرة على الحكومة من خلاله، وبالتالى فلا يمثل الرئيس الجديد إلا رمزاً للدولة كما الحال فى النظم السياسية الأوروبية فى كل من إيطاليا وألمانيا.

انتخابات المجلس

صدق مجلس الثورة فى شهر مارس على نظام أغلبية الاقتراع المزدوج لانتخابات المجلس ونص القانون على ما يلى:

«يتم انتخاب أعضاء المجلس الاستشارى القومى بأغلبية مطلقة نسبتها ٥٠ بالمئة أو أكثر من مجموع الأصوات. وإذا لم تتحقق هذه الأغلبية فى الجولة الأولى فى الدوائر المفردة أو المركبة تجرى جولة ثانية. وتجرى هذه الجولة الثانية بين المرشحين الذين لم يفوزوا بأغلبية مطلقة توازى ضعف الأصوات التى فاز بها النواب فى كل دائرة. وفى هذه الجولة يمكن الاكتفاء بأغلبية نسبية».[٤]

ولقى هذا القانون معارضة شديدة من قبل الجماعات السياسية التى كانت استبعدت من مجلس الخبراء أو التى قاطعت الاستفتاء على الدستور. وكانت هذه الجماعات السياسية تحبذ التمثيل النسبى الذى يمكنهم من خلاله أن ينالوا بعض

التمثيل البرلمانى على الأقل. وكانوا يخشون ألا يفوز أى من مرشحيهم - إن أمكن ترشيحهم - بأغلبية مطلقة فى الجولة الأولى فى ظل نظام أغلبية الاقتراع المزدوج، وقد ينضم الحزب الجمهورى الإسلامى فى الجولة الثانية إلى تكتلات انتخابية مع الأحزاب الصغيرة وضد مرشحيهم. واجتمع المجاهدون وهم الحزب التقدمى المتشدد وشخصيات الجبهة الوطنية كالدكتور على زصفر حاج سيد جوادى وعبدالكريم لاهيجى على انتقاد تصرفات مجلس الثورة.(٥)

أما كبار زعماء الشيعة فلم يزعجوا أنفسهم بمعارضة القانون الانتخابى، فسبق أن أعلنوا اعتراضهم على بعض مواد الدستور الإسلامى المتعلقة بانتخابات تشكيل المجلس النيابى.

وبالإضافة إلى النظام الانتخابى الذى وضع عمداً لمساعدة الجماعات التابعة للنظام، أعلنت أيضًا عملية معقدة للتصفية بين المرشحين. وفى الأسابيع الأربعة للتصفية بين المرشحين فى كل أنحاء البلاد، قام الحزب الجمهورى الإسلامى بحملة مكثفة لنزع الثقة من المرشحين الذين فازوا بتأييد محلى قوى يهدد نجاح مرشحيه.

وانخدع من عرفوا بالطلاب السائرين على هدى الإمام أو محتجزى الرهائن الأمريكيين فاتهم هؤلاء الطلاب عدداً من الشخصيات التى تنتمى إلى جبهة الوطنية بتهمة الاتصال بالولايات المتحدة عن طريق السفارة وإن اقتصر هذا الاتصال على الاستعلام عن تأشيرات الطلاب أو عن المعاهد العلمية الأمريكية.

وإذا لم تنجح هذه الجهود فى إجبار المرشح على الانسحاب فإنه يمكن لأغلبية المجلس أن تستخدم نفوذها لرفض أوراق اعتماد الأعضاء المنتخبين باعتبارهم «أفراداً غير مرغوب فيهم». وتم اللجوء إلى هذه الطريقة فى عدد من الانتخابات الحيوية كما سنرى فيما بعد.

وكانت هناك طريقة ثالثة لاحتفاظ الحزب الجمهورى بسيطرته، وتتلخص فى إرجاء الانتخابات فى الدوائر التى يحتمل أن تحقق المعارضة فيها الفوز؛ والذريعة هى «انعدام الأمن». ويرى وزير الداخلية المؤقت والعضو القوى بمجلس الثورة هاشمى

رفسنجانى الذى كان مسؤولاً عن هذه الانتخابات والذى كوفئ بانتخابه أول رئيس للمجلس أن هذه الطريقة حققت النتائج المرجوة.

وأجريت المرحلة الأولى من الانتخابات فى مارس لانتخاب ٢٢٨ نائبًا من العدد الذى نص عليه الدستور وهو ٢٧٠ نائبًا. ولم يحقق النسبة المطلوبة وهى ٥٠ بالمئة من الأصوات سوى ٤٠ بالمئة من هؤلاء النواب. وأعلنت وزارة الداخلية أن عدد من أدلوا بأصواتهم فى هذه الانتخابات بلغ ٦.١ مليون ناخب. وبدلاً من إجراء الجولة الثانية بعد أسبوعين، طلبت الوزارة من مجلس الثورة تأجيلها لمدة شهرين. وأجريت الجولة الثانية فى يوليو وتم انتخاب الستين بالمئة الباقين من عدد ٢٢٨ نائبًا.(٦)

ولا حاجة بنا للقول بأن هذه الفرصة استغلت لتكوين ائتلاف انتخابى مع الأحزاب الصغيرة الموالية للحزب الجمهورى الإسلامى لضمان فوز مرشحى الحزب فى الجولة الثانية.

وهكذا تكون المجلس الذى اجتمع فى أوائل أغسطس من الفئات التالية:

١ - ١٣١ مقعداً للحزب الجمهورى الإسلامى، ٦٠ بالمئة منها لرجال الدين الذين تتراوح مراتبهم بين «حجة الإسلام» و «آية الله»، و٤٠ بالمئة من العلمانيين من الطبقة المتوسطة الدنيا وتجار البازار. وكان لهذه الفئة تأثير فى انتخاب رفسنجانى رئيسًا للمجلس على الرغم من اعتراض سائر النواب الذين اتهموه بأنه لعب دورًا كبيرًا فى ضمان أغلبية الحزب الجمهورى الإسلامى فى المجلس باعتباره وزيرًا للداخلية فى ذلك الوقت.

٢ - كانت الفئة الثانية تتألف ممن عرفوا «بالمنفردين» أى المستقلين، وكانت تمثل العنصر الدينى الأكثر تقدمية والذى كان يؤيد الجبهة الوطنية فيما مضى ويعارض بعض مواد الدستور الجديد معارضة معتدلة. وكان عددهم يتراوح فى البداية بين ٦٨ و٧٤ عضواً. واتضح تضامنهم وضوحًا جليًا فى عدد من القضايا التى واجهت المجلس بعد افتتاحه مباشرة.

٣ - وهناك فئة ثالثة تكتلت مع حركة بازرجان لتحرير إيران، وكانت تتكون من ١٥ إلى ٢٣ عضواً ، كان نصفهم يشغل مناصب وزراء ونواب وزراء فى حكومة بازرجان المؤقتة. وكانت هذه الفئة تمثل القوى العلمانية والمعتدلة فى المجلس وتفخر بانضمامها إلى جبهة مصدق الوطنية فى أوائل الستينيات. ومع أن بازرجان كانت له عدة تحفظات على بنى صدر، أصبحت جماعته بالمجلس على وفاق مع الرئيس حين اشتبك مع حزب بهشتى الجمهورى فى معركة تلو الأخرى. وهناك حقيقتان ينبغى ذكرهما فيما يتعلق بالمجلس، الأولى: هى أن الفئتين الأخريين لم تعقدا تحالفًا تكتيكيًا حول القضايا المهمة أمام اللجنة التشريعية، والثانية: أن قوتهم العددية تغيرت بصورة مفاجئة تمامًا ولأسباب عديدة بمجرد أن بدأ المجلس فى العمل. ويعود بعض هذه الأسباب إلى ممارسة النواب المنتمين للحكومة كوزراء بدون انتخاب خلفاء لهم فى الانتخابات الفرعية حسبما نص الدستور.

وكان العامل الثانى رفض أغلبية الحزب الجمهورى الإسلامى لأوراق اعتماد النواب لأسباب مريبة فى الغالب. فتم رفض ثلاثة من النواب النشطين أولهم خسرو القشقائى وهو من زعماء قبيلة قشقائى ومن خصوم الشاه القدامى، واتهم بالإقطاع وملكية الأراضى والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتضامن الطلاب المناضلون مع الجماعات اليسارية التابعة للسوفيت فى حملة عنيفة لنزع الثقة منه وقاموا بتحريض المجلس على طرده. وكان ثانى النواب النشطين الذين طردوا من المجلس الأدميرال أحمد مدنى وهو أحد خصوم الشاه المخلوع وكان يشغل منصب قائد البحرية ومحافظ إقليم خوزستان، وهو الذى أخمد ثورة الإيرانيين العرب فى ذلك الإقليم فى الأشهر الأولى من حكم الخمينى، وكان يلى بنى صدر فى المعركة الانتخابية على الرئاسة، واشتهر بالنزاهة والفضل والخبرة الإدارية، وأزرته بلدته كرمان فى تحقيق فوز ساحق لولا أن دبر الحزب الجمهورى الإسلامى مكيدة رفض أوراق اعتماده استنادًا إلى تورطه المزعوم فى شراء أصوات الناخبين فى دائرته، فانقلب على الخمينى ورحل إلى ألمانيا حيث عمل مع بعض زملائه المنفيين ضد النظام الجديد .

وكان أبو الفضل القاسمى ممثل المجلس التنفيذى للجبهة الوطنية ثالث النواب البارزين الذين رفضت أوراق اعتمادهم. وكان يبدو أن الحزب الجمهورى الإسلامى

يريد عزل النواب الذين كان لهم أنصار كثيرون فى دوائرهم أو من عرفوا بتوجهاتهم العلمانية ومجافاتهم للتشدد. وصدر الحكم فيما بعد بإعدام القاسمى بتهمة «ممارسة أنشطة مؤيدة لأمريكا».

واتخذت الحرب مع العراق ذريعة لعدم إجراء الانتخابات الفرعية. ولكن حتى لو كانت هذه الانتخابات أجريت فى موعدها، فإن قصف مقار الحزب الجمهورى الإسلامى فى شهر يونيو والذى راح ضحيته عشرون نائبًا بالإضافة إلى الاغتيالات الفردية لأربعة آخرين من أعضاء الحزب الجمهورى الإسلامى، كل ذلك أدى إلى انخفاض عضوية المجلس إلى ما دون المئتين. ومع ذلك أدى تزايد انسحاب المستقلين والارتداد على جماعة بازرجان إلى استمرار هيمنة الحزب الجمهورى الإسلامى على المجلس.

الحزب الجمهورى الإسلامى فى المجلس

يعد الحزب الجمهورى الإسلامى حزبًا غير معروف فى إيران على الرغم من أنه يشكل أغلبية المجلس. وأسسه تسعة من رجال الدين وأنصار الخمينى من العلمانيين بعد التصديق على استفتاء على تأسيس الجمهورية الإسلامية فى أول أبريل ١٩٧٩. وكان زعماؤه الآخرون إلى جانب بهشتى هم آية الله محمد رضا مهدوى القانى الذى تولى رئاسة الوزراء مؤقتًا بعد اغتيال باهنر فى أغسطس، وعلى أكبر هاشمى رفسنجانى رئيس المجلس، والمرحوم حجة الإسلام على قدوسى المدعى العام لمحاكم الثورة، والمرحوم حجة الإسلام محمد جواد باهنر ثانى رئيس للوزراء فى الجمهورية الإسلامية.

وكان أول فوز ساحق يحققه الحزب الجمهورى الإسلامى فى انتخابات مجلس الخبراء الذى أسندت إليه مهمة إعداد الدستور. وأصيب الحزب بانتكاسة من جراء انتخاب بنى صدر رئيسًا للجمهورية. وعوض الحزب نكسته هذه بفرضه محمد رجائى فى منصب رئيس الوزراء على الرغم من اعتراض بنى صدر.

ولا يعد هذا الحزب تنظيماً سياسيًا دينيًا، بل تحالف للجمعيات الإسلامية التى نشأت فى كل أرجاء إيران تحت قيادة مجلس مركزى مكون من ثلاثين عضواً، قُتل عشرة منهم فى الهجوم المسلح وعمليات الاغتيال التى شنتها الجماعات المسلحة المعادية للنظام فى يونيو ويوليو فقط. ومع ذلك خطط الحزب بقيادة بهشتى للانتشار فى كل المؤسسات بما فى ذلك المؤسسات الحكومية والجيش والجامعات والمصانع والمدارس، إلى جانب القيام بعمليات تطهير واسعة النطاق ضد معارضيه.

ومع بدء انعقاد جلسات المجلس، تمكنت ثلاث فئات من انتزاع الاعتراف بها داخل الحزب الجمهورى الإسلامى، الأولى: أنصار بهشتى، والثانية: أنصار د. حسن آيت فيلسوف الحزب، والأخيرة: أنصار آية الله موسوى الأردبيلى المدعى العام السابق، الذى حل محله بهشتى فى رئاسة المحكمة العليا بعد وفاته على أثر قصف مقار الحزب الجمهورى الإسلامى فى نهاية شهر يونيو.(٧)

وأبدت هذه الفئات معارضتها بدرجات متفاوتة فى عدد من القضايا، أولها: قضية التعاون مع الشخصيات الوطنية العلمانية كبازرجان. فكان موقف بهشتى ثابتًا على رفض هذا التعاون بينما تطلعت فئة آية الله الأردبيلى إلى التعاون مع كل الجماعات الإسلامية حتى تلك التى تتخذ سبيل التشدد فى التوجهات القومية. ومن ناحية أخرى كرست جماعة د. حسن آيت نفسها للعمل سراً على خلع بنى صدر ولم تعر التفاتًا إلى جماعة بازرجان التى لم تزد عن أقلية بالمجلس.

ثانيًا: مسألة السياسة الاقتصادية التى تتبعها الجمهورية الإسلامية. فكان حزب د. آيت يرجح تأميم الصناعات والخدمات ويعارض المشروعات الحرة والاستثمارات الخاصة حتى الصغيرة منها، وذلك على عكس الفئتين الأخريين اللتين آمنتا بأن امتلاك الدولة وسيطرتها التامة على كل وسائل الإنتاج يؤدى بالضرورة إلى تدمير الطبقة المتوسطة فى إيران وهى الطبقة البرجوازية المستقلة ذات المهارات. ومع ذلك لم تكن الأولوية آنذاك لمسألة السياسة الاقتصادية السليمة ، فكانت قضايا ترسيخ دعائم السلطة والعلاقات مع الولايات المتحدة والحرب مع العراق تشكل ضغوطًا أكبر.

أما القضية الثالثة التى انقسمت حولها فئات الحزب الجمهورى الإسلامى الحاكم فهى مسألة السياسة الخارجية. فالتزم بهشتى وأنصاره بشعار «لا شرق ولا غرب»، فى حين ذهب الآخرون إلى أن الخصومة العمياء والعداء المطلق للغرب يؤدى إلى زيادة عزلة إيران على المستوى الدولى. وكانت جماعة الأردبيلى ترى أن معارضة تصرفات السوفيت فى أفغانستان، والموقف المريب الذى تتخذه موسكو من الحرب العراقية الإيرانية يجب أن يكون أكثر وضوحًا وحسمًا، وذلك فى محاولة لإقناع الآخرين بعدم تحيز إيران لأى طرف.

وبخلاف تلك القضايا التى أحدثت انقسامًا فى صفوف الحزب، كانت كل الفئات تتفق على ثلاثة أهداف، هى: المعارضة العامة للإمبريالية الأمريكية، ومكافحة التغريب الذى استقدمه الشاه، والولاء لشخص آية الله الخمينى.

وعلى الرغم من تحقيق الحزب للشرعية الدستورية فى انتخابات المجلس، فإنه لم يكن سوى حزب برلمانى. وكان الحزب دائم السعى لدعم القاعدة الجماهيرية التى يستند إليها بعدة طرق، أولاً: باعتماده على الپاسداران الذين ظلوا على ولائهم للحزب مادام الحزب يمثل الخمينى، ثانيًا: باعتماده على أنصار حزب الله المكون من فقراء المدينة والعاطلين والمشردين. وتحالف الپاسداران مع أنصار حزب الله عدة مرات لقمع المظاهرات المعارضة للحزب الجمهورى الإسلامى. وكان الأسلوب المعتاد أن يقوم حزب الله بإيقاع الفوضى فى صفوف التجمع أو المسيرة التى تخرج للاحتجاج، فيتدخل الپاسداران لفرض النظام. وبهذا التدخل يكون الپاسداران آزروا حزب الله وفرقوا تجمعات المعارضة بالقوة فى آن. وكانت الأداة الثالثة التى فرض الحزب الجمهورى الإسلامى بها سيطرته هى شيوخ القرى أو الملالى الذين يمثلون قواعد الدعاية للحزب. ويقوم هؤلاء الملالى بتنسيق أنشطتهم مع أنشطة اللجان الثورية المحلية وهى من بقايا أوائل العهد الثورى، ودورها إحياء جهود ترسيخ دعائم النظام الجديد.

وهكذا انتصر الحزب الجمهورى الإسلامى فى كل معاركه داخل البرلمان وخارجه. وتكمن قوة الحزب الأساسية فى ارتكازه على الطبقات الدنيا بفضل ارتباطه الوثيق بالخمينى. أما نقطة ضعفه الكبرى فهى معاناته لعدة معوقات أساسية هى: (١) أن

سلطته تعتمد على الخمينى إلى حد كبير. (٢) معاناته باعتباره الحزب الحاكم من اتهامه بالفساد والتزييف كما حدث فى تاريخ إيران الحديثة حيث جرت محاولات أخرى لفرض الأحزاب. (٣) أن الحزب يحاول تجاهل الجماعات السياسية القومية والعلمانية التى لا يمكن إنكار دورها فى نجاح الثورة. وبذلك أصبح الحزب عرضة للاتهام بالاحتكار والتسلط.

ولكن هل يمكن أن تؤدى هذه المعوقات إلى تعجيز الحزب خارج المجلس؟ هذا ما سنراه فيما بعد. أما ما لا شك فيه فإن سيطرة الحزب على المجلس - وعلى الحكومة من خلاله - أحكمت تماماً.

على أية حال، افتتح المجلس جلساته فى يوم الأحد ١٩ يوليو، وكان عدد نوابه ٢٠٦، بينما تغيب حوالى أربعون نائبًا عن كردستان وفارس وخوزستان، ويرجع تغيبهم إما لمعارضتهم للحكومة المركزية أو لرفض وزير الداخلية التصديق على انتخابهم.[٨]

وكان أول انتصار حققه الحزب الجمهورى الإسلامى انتخاب رفسنجانى رئيسًا للمجلس بأغلبية ١٤٦ صوتًا من مجموع الأصوات البالغ عددها ١٩٦. وحقق ثانى انتصاراته حين صوتت نفس الأغلبية بعد عدة أيام لصالح تغيير اسم البرلمان من المجلس الاستشارى القومى إلى المجلس الإسلامى. ولقى اقتراح تغيير الاسم معارضة شديدة من جانب حزب بازرجان وبعض النواب المستقلين، إلا أنه لقى تأييد الأغلبية بدعوى أنه يمثل محوًا تامًا لآثار الماضى. وعلى الرغم من تأكيد الدستور على الاحتفاظ بالاسم التقليدى للمجلس نجح الحزب الجمهورى الإسلامى فى حذف لفظ «القومى» باعتباره «علمانيًا» و «غربيًا فى الأصل».

المعارضة والمجلس

أدى إتمام انتخابات المجلس وانتصار الحزب الجمهورى الإسلامى إلى زيادة إقصاء جماعات المعارضة. وصدرت أعلى الأصوات المعارضة عن جماعة «مجاهدين»، التى أعلنت فى تحليل مفصل عدم اعترافها بالنتائج خاصة التى أحرزت فى طهران.

وأوضح أحد تحليلات النتائج أن الحزب الجمهورى الإسلامى فاز بـ ٢٥ مقعداً فى المناطق الأقل كثافة فى عدد السكان بمجموع ٥٠٦ آلاف صوت، فى حين لم يفز المجاهدون بأى تمثيل على الرغم من فوز زعيمهم مسعود رجوى بعدد ٥٣٠ ألف صوت فى الجولة الأولى من الانتخابات فى طهران، وبالتالى فأصبح مؤهلاً لدخول الجولة الثانية.

وأوضحت البيانات الأخرى التى أعلنها المجاهدون أن الحزب الجمهورى الإسلامى فاز فى الجولة الأولى التى عكست القوة النسبية للمرشحين بصورة أدق بـ ٤١ مقعداً بمجموع ٩٠٦ آلاف صوت، فى حين أنهم لم يفوزوا بأى مقعد ولو أن اثنين من المرشحين المستقلين الذين يساندهم المجاهدون تمكنا من الفوز فى الانتخابات. وحصل حزب رجوى - حسب قوله هو نفسه وعلى الرغم من كل العراقيل التى وضعت فى طريقه - على ١٣ بالمئة المجموع الكلى للأصوات وبالتالى فاز بـ ٢٥ مقعداً ، أو نفس النسبة من مجموع النواب الذين تم انتخابهم فى الجولتين.[٩]

كان الخلاف بين المجاهدين وسائر الفئات بما فى ذلك جماعة «فدائيان خلق» وحزب توده الشيوعى مشهداً مألوفًا فى المجلس، وكانت كل الأحزاب التى تعارض نظام أغلبية الاقتراع المزدوج تعلم أن قدرتها على ترجمة أصواتها إلى مقاعد برلمانية ستنهار، فكانت هذه الأحزاب تؤثر نظام التمثيل النسبى كما سبقت الإشارة. وبمجرد انتهاء الانتخابات، أخذت فى تقدير نصيبها من المقاعد بالنسبة إلى نصيبها من الأصوات، واتهمت الحزب الجمهورى الإسلامى بالاحتيال الانتخابى. ولم يكن هذا الاتهام غريبًا على دول كفرنسا إبان الجمهورية الخامسة. وكان الحزب الجمهورى الإسلامى شكل ائتلافًا كبيراً مع ما يعرف بـ «العنصر الدينى النشط» وجماعة «همنام»، وهما من أنصار حركة التحرير بقيادة بازرجان. وتمكن هذا الائتلاف من السيطرة على الجولة الثانية من الانتخابات بنفس الصورة التى سيطرت بها أحزاب الوسط واليسار غير الشيوعى فى الجمهورية الخامسة فى فرنسا.

وليس هدفنا هنا أن نلقى ظلالاً من الشك على شكاوى أحزاب المعارضة من سوء الانتخابات فى الجمهورية الإسلامية، وإنما الغرض بيان أن نظام أغلبية الاقتراع

المزدوج يتيح الفرصة للأحزاب التابعة للحكومة، وضد اليسارية بتمكينها من خفض حجم المعارضة أو الحيلولة دون تمثيلها بنفس القدر من التأييد الذى تلقاه على المستوى الشعبى.(١٠)

وكان المجاهدون استخدموا نفس هذه الذريعة فى انتخابات الرئاسة فى يناير ١٩٨٠. وعلى الرغم من طرد زعيمهم مسعود رجوى كمرشح للرئاسة، فإن المنظمة لم تسع إلى إشاعة الفوضى أو إفساد نظام الانتخابات، بل عملت على كشف مساعى الجمهورية الإسلامية المتعمدة لإقصاء الجماعات العلمانية واليسارية. وأصدرت المنظمة بيانًا أعلنت فيه أن الفرق بين مجموع الأصوات الذى بلغ ٢٠.٤ مليونًا فى الاستفتاء على تأسيس الجمهورية الإسلامية، ومجموع الأصوات الذى بلغ ١٤ مليونًا فى انتخابات الرئاسة يشير إلى التحول المطرد للناخبين عن النظام.

واستخدمت جماعات المعارضة الأخرى ذرائع وطعونًا مماثلة ضد الانتخابات. على كلٍّ ، كانت معارضة المجاهدين هى الأهم، فأثبتوا أنهم أكثر جبهات المعارضة نظامًا وعددًا ورفضوا الاعتراف بشرعية المجلس، ما لم تفعله جماعات أخرى كحزب توده.(١١)

مجلس الوزراء الأول

كان الجميع يعلمون أن أول معركة بين الحزب ورئيس الجمهورية ستدور حول قضية تشكيل أول مجلس للوزراء، حتى أشد أنصار الحزب تفاؤلاً. ويتطرق الفصل السابع ضمن تناوله لمسألة تنازل بنى صدر عن الحكم إلى بعض القضايا الدستورية والإيديولوجية الملحة بما يوضح أبعاد الصراع بين المجلس والرئاسة. أما ما ينبغى ذكره هنا فإن النزاع لم يكن يبدو خطيراً فى البداية. فحين أثار التلميح إلى ترشيح الأدميرال مدنى عاصفة من الاعتراض الدينى داخل المجلس وخارجه أعلن بنى صدر أنه مضطر إلى البحث عن «إدارى» أو علمانى متشدد لتولى المنصب. وبعد بحث مضنٍ، رشح على أكبر ميرسالم رئيس الإدارة المدنية، ولقى ترشيحه معارضة من جانب كل

من ائتلاف بهشتى الذى رأى أنه ليس «إداريًا» كفئًا والنواب العلمانيين والتقدميين الذين رأوا أنه يفتقر إلى الخبرة وغير مؤهل للمنصب.

وبعد أن فشل هذا الترشيح، قدم الحزب الجمهورى الإسلامى توصيته إلى الرئيس بترشيح محمد على رجائى، وأكد الحزب أن رجائى بصفته عضواً بالمجلس عن العاصمة لن يجد صعوبة فى الحصول على التصويت بالثقة لصالحه. وكان رجائى قبل ترشيح المجلس له يشغل منصب وزير التعليم فى حكومة بازرجان المؤقتة. ولقى تعيينه معارضة شديدة من جانب بنى صدر الذى كان له الحق كرئيس للجمهورية فى أن يرفض ترشيحه. وكان بنى صدر وصف رجائى بأنه عنيد وضحل وغير أهل للمنصب [١٢] إلا أن رجائى كان فى حمى بهشتى. ولما كان الحزب الجمهورى الإسلامى يهيمن على المجلس وسبق له أن اعترض على ترشيح اثنين من مرشحيه، فوافق الرئيس على رجائى على أمل أن يتمكن من تشكيل مجلس وزراء كفء.

لم يكن سجل رجائى كمعارض للشاه حافلاً، فلم يعتقل سوى مرتين، الأولى: فى الستينيات حيث سجن لعدة أشهر. والأخرى: فى سنة ١٩٧٤. وفى المرة الثانية أصبح معروفًا لدى عدد من خصوم الشاه من رجال الدين كآية الله محمد طالقانى. وكان يعمل مدرسًا للرياضيات بالمدارس الثانوية. واتخذ خطًا متشدداً بعد الثورة. ومع أنه شغل منصبًا فى حكومة بازرجان فقد انتقد الحكومة المؤقتة بعد توليه رئاسة الوزراء فى أغسطس ١٩٨٠. أما من الناحية الإيديولوجية فكان معاديًا لأمريكا والرأسمالية، وفى تقديمه لمجلس وزرائه إلى المجلس، اتخذ من إعادة توزيع الثروات هدفًا أساسيًا لحكومته. وفى الصراع العنيف على السلطة بين بنى صدر وبهشتى اتخذ رجائى دور التابع للأخير.

ومن القضايا الكبرى التى ثار النزاع حولها بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء رفض ٧ من ٢١ مرشحًا لمجلس الوزراء. وظل عدد من المناصب شاغراً ، منها منصب وزير الخارجية حتى تاريخ تركه لمنصبه فى شهر يونيو. وحين عجز المجلس عن إجبار الرئيس دستوريًا على قبول مرشحيه، صوت لصالح تولى رجائى لهذه المناصب كرد على بنى صدر.

كان الوزراء الذين عملوا فى حكومته حتى تاريخ ترشيحه لرئاسة الجمهورية خلفًا لبنى صدر الذى تم طرده فى يونيو يمثلون مزيجًا من البشر؛ فكان بعضهم على درجة عالية من حسن الإدارة والخبرة كآية الله مهدوى القانى وزير الداخلية، بينما افتقر بعضهم الآخر لأية حنكة أو كفاءة مثل تُندجويان وزير النفط الذى أسرته القوات العراقية بالقرب من عبدان فى أكتوبر ١٩٨٠. وكان ٦٠ بالمئة منهم أعضاء بالحزب الجمهورى الإسلامى، وكانت البقية مساعدين سابقين لبهشتى ورفسنجانى، إلا أنهم كانوا جميعًا نوى خبرة فى المعارضة النشطة للشاه. والحقيقة أنه كلما طال أمد معارضة الشخص للشاه زادت فرصة احتفاظه بمنصب فى الحكومة، خاصة إذا تخللت المعارضة فترة من الاعتقال.

ومع ذلك نجح اثنان من الوزراء ، وهما القانى وبهزاد نبوى وزير الداخلية فى اكتساب شهرة كإداريين وسياسيين قديرين. فتولى الأول مسؤولية الأمن ومناصب أخرى فى الجمهورية. أما الأخير فانفرد بمهمة إنهاء مفاوضات الرهائن وعمل فى خدمة خلفاء رجائى كخبير بالنواحى السياسية منذ يونيو ١٩٨١، وتولى مسؤولية تنسيق العمليات الأمنية ضد التنظيمات المسلحة المناهضة للنظام.

ومن نافلة القول: إن بنى صدر حاول فى عدة مناسبات أن يقنع الخمينى بتغيير الحكومة بعرضه لبعض الحالات المستعصية من سوء الإدارة بل الفساد المالى. وبنشوب الحرب مع العراق، شعر الرئيس بضرورة تشكيل حكومة من نوى الكفاءة والخبرة، إلا أن الخمينى تعلل بأنه ليس من الحكمة تغيير الحكومة فى أثناء الحرب خشية أن يفسر العدو «البعثى الهمجى» الأمر كدليل على الضعف.[١٣]

الهوامش

(١) وبعد عزله بقليل، هاجم بازرجان هذا الاقتراح بحدة قائلاً، إن المجلس لم يكن يمثل كل القوى المؤتلفة في التحالف الثوري. ورأى أنصار بهشتي أن هذه مؤامرة لإضعاف مكانته من خلال التأكيد على أنه سيتولى رئاسة الحكومة المؤقتة الثانية ، وهو عاجز عن تكريس كل طاقاته لانتخابات المجلس الوشيكة. ميزان، طهران، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٠ و جمهوري إسلامي، ١١ ديسمبر ١٩٨٠.

(٢) دلل المجاهدون على زيف هذه الحجة بإشارتهم إلى الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة الذي لم يمنع المرشحين الشيوعيين من خوض المعركة الانتخابية سواء للرئاسة أو البرلمان، على الرغم من معارضة الحزب الشيوعي لهذا الدستور. مجاهدين، طهران، ٣ يناير ١٩٨٠.

(٣) كيهان، ٢٦ يناير ١٩٨٠. ومما يذكر أن الصحافة الأمريكية بالغت في أهمية انتصار بني صدر في الانتخابات ؛ اعتقاداً منها بأنه كسياسي معتدل سيعجل بحل أزمة الرهائن. وحذرت الناشر الأمريكي من هذه الخدعة مشيراً إلى أن الانتخابات ليست سوى مباراة بين أعوان الخميني المقربين، وليست انتخابات حرة تعبر عن القوى النسبية لمختلف الجماعات والشخصيات السياسية Transcript of MacNeil-Lehrer Report (Public Broadcasting Service) , Washington DC. 25 January 1980.

(٤) ورد النص بصحيفة جمهوري إسلامي، طهران، ٥ فبراير ١٩٨٠.

(٥) أصدرت كل من صحف مجاهدين و جبهة ملي و رنجبر بيانات مطولة عن تنظيماتها الخاصة ودافعت بكل قوة عن التمثيل النسبي. ٢١-٢٨ مارس ١٩٨٠.

(٦) في نهاية يونيو أعلنت وزارة الداخلية انتخاب ٢٤٢ نائبًا من العدد الدستوري البالغ ٢٧٠ نائبًا، تم انتخاب ٩٧ منهم في الجولة الأولى و١٤٥ في الجولة الثانية، وتأجيل الانتخابات بسبب المشكلات الداخلية في ٢٤ دائرة انتخبت في مجموعها ٢٨ نائبًا، وبطلان بعض نتائج الجولة الأولى بسبب الاعتراض الشديد على انتهاك قانون الانتخابات. وكانت معظم هذه الدوائر في كردستان وأذربيجان الغربية ؛ حيث تضعف سلطة الحكومة المركزية إبان صحوة العصيان الكردي الذي حدث في صيف ١٩٧٩. وأعطت معظم الدوائر أغلبية الخمسين بالمئة المطلوبة في الجولة الأولى للحزب الديمقراطي الكردي (كومله) .

(٧) Younes Parsa Benab, Iran in Transition : "The Present Struggle for Power", Review of Iran's Politics, Economy and History. Washington DC. No. 1, Spring 1981.

(٨) بدأت الجلسة بتلاوة بعض آيات القرآن، ورسالة من الخمينى ينصح فيها المجلس بسن التشريعات بما يتطابق مع الشريعة الإسلامية. اطلاعات، ١٩ يوليو ١٩٨١.

(٩) منظمة مجاهدى خلق الإيرانية (وهى نشرة شهرية بالانجليزية ظلت تصدر فى أوروبا حتى يونيو ١٩٨١) انظر العدد ٥ (مايو ١٩٨٠).

(١٠) بتحليل كل انتخابات تمت منذ مولد الجمهورية الخامسة فى فرنسا فى عام ١٩٥٨، يتضح مدى معاناة أحزاب اليمين واليسار المتشدد فى ظل هذا النوع من النظم الانتخابية.

(١١) «مضمون الجمهورية الإسلامية» منظمة مجاهدى خلق، ج١، العددان ٤ و٥ (أبريل ومايو ١٩٨٠) وهو تحليل مفصل يشير إلى الاتساع المطرد للهوة بين توقعات المجاهدين فى إيران الجديدة وما تحقق فى الواقع فى الجمهورية الإسلامية.

(١٢) ميزان، ٥ أغسطس ١٩٨٠.

(١٣) فى يوم ٣١ أكتوبر، التقى بنى صدر بالخمينى وطلب منه عزل حكومة رجائى «لأن افتقارها إلى الكفاءة يشكل خطراً داهماً على إيران فى أثناء الغزو العراقى». وكعادته لم يبد الخمينى أى رد. وبعد عدة أسابيع، أعلن أنه لن تكون هناك تغييرات فى الحكومة طالما ظلت الحرب قائمة، ضارباً بذلك بطلب بنى صدر عرض الحائط. "Iran Post", No. 6, 13 December 1980.

الفصل الخامس

بعث المعارضة

لم يكن حل أزمة الرهائن بشيراً بعودة الاستقرار إلى البلاد. وإذا كان ثم شيء حدث فهو أن حل أزمة دولية دفع بالقضايا المحلية إلى بؤرة السياسة. وانتهت الأزمة الخارجية الكبرى التى كانت تمنع القوى السياسية من معارضة الحكومة. ولم تحُل الحرب الطويلة مع العراق دون استمرار القوى السياسية المحلية فى صراعها على السلطة والنفوذ، بل على مجرد البقاء أحياناً.

وفى أثناء الاستعداد للاحتفال بالذكرى الثانية للثورة، واجهت الجمهورية الإسلامية مشكلات لا حصر لها فى جهودها لتثبيت شرعيتها. وفى رأس السنة الإيرانية فى ٢٠ مارس ١٩٨١، أعلن الخمينى أن العام الجديد عام «النظام والاستقرار» . وبعد نصف العام ، كانت الجمهورية الإسلامية أبعد ما تكون عن هذين الهدفين ، وكانت كثافة أنشطة جماعات المعارضة المختلفة ومداها من أسباب الاضطرابات المستمرة فى إيران ومن نتائجها فى آن.

أشرنا فى الفصول السابقة تظلم جماعات المعارضة من سياسات الجمهورية الإسلامية وخططها، ويتحتم علينا الآن أن نتناول المعارضة التى تفجرت بشكل متصاعد ضد النظام. ونبدأ بإلقاء نظرة على الجماعات والشخصيات الدينية، ثم نتناول بعد ذلك عمليات الانشقاق العلمانية والعرقية والفكرية .

انشقاق شريعتمدارى

حرى بنا أن نذكر أن سياسات الجماعات المختلفة وأنشطتها تتسم دوماً بالتداخل والتشابك. فللعنصر الكردى اعتراضات سياسية ودينية على النظام، وقد يكون للآذريين المؤيدين لشريعتمدارى اعتراضات على النظام لأسباب سياسية وعرقية أيضاً.

ولا شك أن معارضة شريعتمدارى لجمهورية الخمينى الإسلامية كانت أكثر أشكال المعارضة وجلباً للمتاعب بالنسبة للخميني، وذلك لما له من مكانة دينية رفيعة. وعلى الرغم من دوره النشط فى تعبئة المعارضة ضد الشاه، كان يؤمن بأن رجال الدين لا ينبغى أن يتدخلوا فى السياسة طالما أن الخطر الأكبر الذى يتهدد الدين زال بخروج الشاه.

كان شريعتمدارى يدعو رجال الدين دائماً أن «عودوا إلى مساجدكم وحلقاتكم العلمية، ودعوا السياسة لرجال الدولة المحترفين».[١] ويعد شريعتمدارى من كبار آيات الله الذين انتقدوا النظام وموقفه من أزمة الرهائن، وكان يرى أنه لا ينبغى تصعيد الموقف إلى أزمة دولية كبرى.

وفى منتصف ديسمبر، شكل أنصاره حركة ضخمة للمعارضة داخل حزب الشعب الجمهورى الإسلامى وخارجه واحتلوا مبنى التلفزيون المحلى بتبريز مرتين. وكاد شريعتمدارى أن يعلن خصومته للخمينى صراحة. وتفاقم الموقف بإطلاق الپاسداران النار على أحد أفراد الحرس الشخصى لشريعتمدارى فى مدينة قم، فثار ما يقرب من نصف مليون من أنصار شريعتمدارى على حكومة طهران وطردوا الحاكم العام وسائر مسؤولى المدينة. وازداد الموقف تعقيداً بإعلان القوات الجوية لتضامنها مع جماهير المدينة.[٢] وأثارت ثورة تبريز قلق الخمينى، فأرسل وفداً إلى قم برئاسة هاشمى رفسنجانى وزير الداخلية المؤقت ويرفقته ثلاثة من أعضاء مجلس الثورة للاعتذار لشريعتمدارى. وحصل شريعتمدارى زعيم الآذريين على تعهد بألا يتولى المناصب الحكومية فى ذلك الإقليم إلا الآذريون وبعد موافقة زعيمهم الدينى، وحصلت الحكومة فى المقابل على تعهد من شريعتمدارى بأن يطلب من أنصاره الكف عن التظاهر.

وطار وفد من الحكومة وممثلى الخمينى وعلى رأسه بنى صدر إلى تبريز للإعداد لعقد اجتماع شاركت فيه كل الأحزاب اليسارية كحزب توده و «فدائيان خلق» و «مجاهدين خلق»، وعاد الپاسداران إلى احتلال مبنى التلفزيون والمنشآت الحكومية من جديد. ولما كان شريعتمدارى أمر أنصاره بأن يتفرقوا، فتمكنت القوات التابعة للخمينى من استعادة السيطرة على تبريز.

وبعد زوال الخطر، وفى حركة مفاجئة، أصدر الخمينى أوامره باتخاذ إجراءات انتقامية مشددة ضد أنصار شريعتمدارى، فوضع الإقليم تحت سيطرة آية الله أسد الله مدنى وهو من أقرب معاونى الخمينى. وكان أسد الله هذا من آذربيجان، فاضطر زعماء حزب الشعب الجمهورى الإسلامى إلى حل الحزب، واحتل الپاسداران والجماعات اليسارية المسلحة مكاتبه بتبريز والمدن الأخرى، بدعوى أن قادة الحزب كانوا على رأس حركة عصيان ضد الجمهورية الإسلامية. وفى غضون شهرين، تم إعدام أربعة وخمسين من قيادات حزب الشعب الجمهورى الإسلامى ونفى المئات إلى طهران والمناطق النائية. وأمر شريعتمدارى بحل الحزب يأسًا ومن أجل إنقاذ حياة أنصاره. وبحلول شهر يناير تلاشى ذلك الحزب الضخم الذى حظى بتأييد تجار البازار والطبقات المتوسطة فى الإقليم والتجمعات الآذرية فى كل مكان، وكان يمثل ما يقرب من تسعة ملايين مواطن.

وعندما استنفد شريعتمدارى كل الوسائل المشروعة لممارسة نفوذه السياسى، بدأ فى إصدار البيانات وتولى أنصاره مهمة نشرها فى كل من قم وآذربيجان مسقط رأسه. وفى أحد تصريحاته تعقيبًا على استفتاء الدستور، ردد وجهات نظر الجماعات العلمانية كالجبهة الوطنية ، حيث أكد على ضرورة حذف مواد الدستور التى تلغى حقوق سيادة الشعب[٣] . وبعبارة أدق، كان يرى أن منح مجلس الأمناء حق الاعتراض على تشريعات المجلس يتعارض وسيادة الشعب؛ فنواب المجلس هم وحدهم الذين انتخبوا لممارسة هذه السلطة السيادية.

ومما يذكر أن بعض الجماعات اليسارية التى أعلنت انضمامها إلى الخمينى فى ديسمبر ١٩٧٩ ويناير ١٩٨٠ لسحق معارضة أنصار شريعتمدارى تحولت هى

نفسها بعد قليل إلى ضحية لانتقام الخميني. وكانت كل من منظمتي «مجاهدين» و «فدائيان» تسعى إلى استقطاب التأييد الشعبي لشريعتمداري إلى صفها، إلا أن الشيخ المسن آية الله شريعتمداري أبى عليهما ذلك. وإذا نحينا المعارضة السياسية المبكرة جانبًا، نجد أن هاتين الجماعتين تضامنتا من قبل في حملة آثمة لتصوير شريعتمداري كشريك للشاه، وكانت أداتهما في ذلك بعض وثائق السافاك التي تشير إلى جهود شريعتمداري للوساطة لدى السلطات للعفو عن رفاقه الآذريين.(٤)

وفي الربيع والصيف حين انضمت القوى العلمانية واحدة تلو الأخرى إلى صفوف المعارضة، رفض شريعتمداري الإدلاء بأية تصريحات عامة. وترى المصادر المنفية المقربة إليه أنه لا يريد أن يناقض نفسه بالانضمام السياسي الفعال إلى صفوف المعارضة إيمانًا منه بأن النظام الثيوقراطي سيعاني إن عاجلاً أو آجلاً نتائج أخطائه المميتة، بل إن هناك اعتقادًا بأن الپاسداران يمارسون أقوى سيطرة عليه وأن الرقابة التي يمارسها آية الله منتظري أمين مدينة قم على الهبات الدينية التي يقدمها شريعتمداري لمعهده العلمي أدت إلى تضاؤل أعداد الطلاب الذين يدينون له بالولاء. وزادت صعوبة اتصاله بمسقط رأسه آذربيجان منذ أن عمل هؤلاء الطلاب كعيون لآيات الله الذين دخلوا في نزاع مع السلطات الحاكمة.

وارتفعت أصوات أخرى بين صفوف رجال الدين الشيعة المعارضين للخميني تنتقد نظامه باطراد ودون كلل. ويبدو أنه كلما زاد جموح النظام الثيوقراطي في جهوده لإحكام سيطرته على السلطة، اتسعت الهوة بين رجال الدين الحاكمين وخصومهم من رجال الدين. وأثارت البيانات المتلاحقة والخطب الشعبية والتصريحات التي أدلى بها الخصوم الدينيون قلق الخميني، حتى أنه في أبريل ١٩٨١ خالف العرف السائد بعدم الاعتداء على الرفاق من آيات الله وأصدر إنذارًا حادًا لهم من استمرارهم في معارضته، وأشار إلى المركزين الدينيين قم ومشهد، وحذر من أن هذين المركزين تورطا في أنشطة هدامة ، وأنه سيحث الشعب على تحديد هوية المسؤولين عنها حتى يتسنى إحالتهم إلى محاكم الثورة الإسلامية لاتخاذ الإجراءات القضائية ضدهم. وعلى الرغم من عدم ذكر أية أسماء فقد كان مقصده كبيري آيات الله شريعتمداري المقيم في قم والقمي المقيم في مشهد.(٥)

العنصر الدينى فى مشهد

أجبر شريعتمدارى على الصمت، أما آية الله القمى فانضم فى مارس ١٩٨١ إلى آية الله الشيرازى ثانى رجال الدين مكانة بمشهد فى شن هجوم حاد على رفاقهما من رجال الدين المتشددين. وبعد شهر واحد من اتهام الجمهورية الإسلامية بالانحراف، أصدر الزعيمان الدينيان الكبيران بيانًا آخر هاجما فيه الخمينى هجوماً مباشراً، واتهما المسؤولين الحكوميين بالانحراف عن جادة الإسلام وقالا فى بيانهما المشترك: «إن التعذيب والمحاكمات التعسفية ومصادرة الممتلكات الخاصة كلها ضد مبادئ الإسلام» و «إن كل القائمين على المحاكم الإسلامية من الفاسدين وغلاظ القلوب».(٦)

وكان القمى الذى قضى أربع عشرة سنة بالمنفى فى عهد الشاه يحث رجال الدين على عدم تركيز السلطة فى أيديهم، فالسلطة عنده تقترن بالمسؤولية والحساب، وكان يرى أن الدور الأساسى لرجال الدين الشيعة قيادة المجتمع الإسلامى أخلاقيًا وروحيًا. وأدلى الشيرازى بتصريح لوكالة الأنباء الفرنسية قال فيه: إن هناك انفجاراً هائلاً فى انتظار البلاد نتيجة لنزوع الدوائر الحاكمة إلى احتكار السلطة ومقاومة كل معارضة بوصفها خيانة عظمى.

ومما يذكر أن مشهد كانت لها مكانة دينية تفوق مكانة قم منذ ما قبل الثورة، وذلك باعتبارها مثوى الإمام الرضا وهو الإمام الثامن عند الشيعة، ويحج إلى ضريحه سنويًا من ثلاثة إلى أربعة ملايين شيعى. وبعد الثورة، بذل الخمينى جهوده لإعطاء قم مكانة أعلى من مكانة مشهد بتجاهله لنصائح آيتى الله الكبيرين بها وتعيينه لطالب دينى صغير إمامًا للجمعة فى المدينة.

وكان من الواضح أن الخمينى على علم بالدور الكبير الذى قام به العنصر الدينى فى تلك المدينة فى تعبئة المقاومة ضد الشاه. وكان الأمر الذى أصدره العمدة فى سنة ١٩٧٨ بإخلاء المنطقة المحيطة بضريح الإمام الرضا أبعد رجال الدين فى مشهد ممن كانوا هدفًا لمحاولات الشاه لاستقطابهم. وكانت خطة الخمينى تجاه المعارضة الدينية فى مشهد كغيرها من المدن ترتكز على الحيلولة دون ظهور مراكز قوى تنافسه.

رجال الدين المنشقون الآخرون

كان هؤلاء الذين ذكرناهم هم أشهر العناصر الدينية فى أقدس مركزين للشيعة فى إيران، وكان هناك زعماء آخرون ينتقدون النظام فى العديد من جوانبه وتصرفاته التى اعتبروها منافية للإسلام ولو أنها لا تتناقض مع مبادئه الجوهرية، ومن أبرز هؤلاء آية الله الزنجانى وهو الشيخ الوطنى الذى ساند جبهة مصدق الوطنية حتى النهاية وأعلن إدانته للنظام فى يناير ١٩٨١ واتهمه باتباع سياسات تتنافى مع تعاليم الإسلام.[٧] وأيده فى معظم انتقاداته عدد من رجال الدين المعارضين للنظام، وهى تعكس فى مجملها وجهات نظر المعارضة الدينية.

وفى استعراضه للأحداث السياسية منذ ١٩٧٩، اتهم الزنجانى النظام بإقصاء عدد كبير من أقدم المناضلين ضد دكتاتورية الشاه عن المشاركة فى الحياة السياسية، بل حاول الفاسدون والمتسلطون فيه حسب رأى الزنجانى أن يحصروا الفتوى والاجتهاد والسلطة الدينية فى شخص بعينه. وقال الزنجانى إن الإسلام لا يقر بوجود زعيم شيعى يقوم بدور البابا ، أو بوجود مجلس للأمناء يشبه مجلس الكرادلة كما فى الكهنوت الكاثوليكى. كما اتهم المتشددين بمحاكاة ثورة أكتوبر الروسية، وقال: إن الثورة الإسلامية ينبغى أن تستلهم السوابق التاريخية الأصيلة كثورة النبى (ص). وفى معرض انتقاده لبطش النظام فى معاقبة المسؤولين الحكوميين السابقين دعا آية الله الزنجانى إلى الاقتداء بالرسول (ص) وبالإمام على رضى الله عنه؛ حيث كانا مثالاً للرحمة والمعاملة الإنسانية فى مواقفهما من المنحرفين والمغلوبين على أمرهم. وفى استعراضه لتاريخ النظام الجديد ذى العامين، استشهد آية الله الزنجانى بالنقاط التالية كأخطاء جسيمة أساءت للتشيع وعرّضت الأمة الإسلامية للخطر:

١ – العقاب العام لكل مسؤولى النظام السابق، مع أن كثرة منهم كانوا يعملون لصالح البلاد.

٢ – تعيين عدد كبير من صغار الطلاب بالمدارس الدينية قضاة دينيين، واختيار جاهل غير كفء لتولى منصب المدعى العام للثورة فأنكر على المتهم حقه فى توكيل

محامٍ يتولى الدفاع عنه وفى استئناف الحكم الصادر ضده مما يعد استخفافًا بأهم أسس العدالة، وصدور العديد من الأحكام بالدعارة والشذوذ والسرقة تعسفًا ودون سند قانونى.

٣ – الاعتداء على حقوق الملكية.

ويتساءل الزنجانى «وهل فى الإسلام ما يجيز مصادرة ممتلكات المتهم وأهله؟ إن الإسلام يأمر بإعادة الممتلكات المسروقة أو التى أسىء استخدامها إلى صاحبها لا إلى الخزانة العامة كما يفعل النظام».

وذكر الزنجانى العديد من الأخطاء السياسية والاجتماعية، إلا أن أشد انتقاداته حدة انصبت على عملية إعداد الدستور ووثيقة الدستور نفسها، واعترف بأنه لم يدلِ بصوته لصالح المجلس وأنه كانت لديه شكوك جادة فيما يتعلق بولاية الفقيه، وركز على نقطتين أساسيتين فى اعتراضه، أولاهما : جو الخوف الذى أشاعه قادة حزب الله، والأخرى: الزعم بأن ولاية الفقيه يجب أن يُعهد بها إلى أعلى سلطة لترجمة مواد الدستور والتشريعات إلى واقع، وهو فى الإسلام حق يمكن أن يتولاه أى قاضٍ دينى مؤهل، ولا ينحصر فى شخص بعينه كما يعتقد أنصار الخمينى المتشددون. وبعبارة أدق، فإن هذه الفكرة تعنى قدرة القضاة الدينيين الشيعة الأكفاء وحقهم فى إصدار الفتاوى والأحكام القضائية والتوجيهات فيما يتصل بالأمور الدينية التى تعرض للناس. ويرى الزنجانى وأنصاره أن هذا لا يعنى ممارسة السلطة السياسية الكاملة كنص الدستور، ووجه الزنجانى انتقاداً لأنصار الخمينى لقمعهم من يعارض تفسيرهم الخاص لهذه الفكرة. وإذا افترضنا قبول دعوة ولاية الفقيه كقبولنا لشرعية خلافة الإمام على رضى الله عنه، فهل يصح قمع المعارضة وإلغاؤها؟ وهل عارض على مشاركة خصومه فى المجتمع الإسلامى؟ ولم ير آية الله الزنجانى وسائر آيات الله أى اختلاف بين الدكتاتورية التى يمارسها رجال الدين المتشددون ودكتاتورية الشاه المخلوع. ففى ظل النظام القديم – كما يرى الزنجانى – أجبر الشعب على قبول «الثورة البيضاء» وعلى الولاء للنظام الملكى وحزب رستاخيز، أما الآن فالولاء المطلوب

للثورة الدينية ومجلس الخبراء وما يعرف بخط الإمام، واستبدل شعار «الله، القرآن، الخمينى» بشعار «الله، الشاه، الوطن».

ومن السمات التى ميزت انتقادات زعماء الشيعة كالزنجانى أنها تتصل بالحالة العامة للشعب أكثر من تركيزها على القضايا الدينية، كما أن الحالة الاقتصادية المتدهورة واضطراب النظام التعليمى فى البلاد تثير قلقهم بنفس القدر. وتعزى الأزمة الاقتصادية إلى الإجراءات الكثيرة التى تخالف تعاليم الإسلام كفرض الضرائب على الميراث ومصادرة الأراضى والرحلات الجوية التى تقوم بها فئة الإداريين. وشجعت وعود الحكومة بتوفير المساكن والمرافق مجاناً للفلاحين الفقراء على هجرة مئات الآلاف من المزارعين إلى المدينة وتحولهم إلى مستهلكين بعد أن كانوا منتجين.

وبدلاً من إصلاح العلاقة بين العامل وصاحب العمل، تم تأميم الصناعات، واتخذت الأفكار الماركسية عن الاستغلال وسيلة لطرد حتى الدرجة الثانية من المديرين القائمين على إدارة المصانع فى البلاد، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الصناعى بنسبة تتراوح بين ٥٠ و٦٠ بالمئة.

وإضافة إلى ذلك، سمح النظام باستمرار مراكز القوى المتعددة التى كان ظهورها أمراً محتوماً ولا سبيل لتفاديه فى الأيام الأولى من الثورة. وعلى الرغم من وجود الدستور، كان الصراع العنيف على السلطة مع المناضلين السائرين على خطى الإمام كمدعين للسلطة سبباً فى قيام ما يشبه الدويلات العديدة داخل الجمهورية الإسلامية.

وهل أحرز النظام الجديد أى تقدم فى مجال السياسة الخارجية؟ إن من الأخطاء الجوهرية للثورة عزمها على تصدير الثورة واتباع سياسة انعزالية، وكانت النتيجة أن اتجهت الدول المستاءة المجاورة لإيران إلى تحريض الأقليات العرقية التى تعيش على أطراف الدولة على العصيان، مما شكل تهديداً خطيراً لوحدة إيران الإقليمية.

ونذكر من آيات الله أيضاً بهاء الدين المحلاتى الذى هاجم الجمهورية الإسلامية جهاراً فى الذكرى الثانية للثورة. فهو يرى أن النظام حاد تماماً عن الهدف الأصلى للثورة.[٨] ويكمن الخطر القاتل فى رأى المحلاتى فى أن النظام البهلوى الجائر أن

الإيرانيين أصبحوا يعانون الظلم باسم الإسلام ، ويشهدون تكرار نفس أخطاء النظام السابق الذى لم يكن يرفع لواء الإسلام. وكان المحلاتى من أبرز معارضى مفهوم العدالة الثورية الذى كان يطبق على خصوم النظام بمصادرة أملاكهم باسم «قوانين يجيزها الشرع». فرسمت هذه الأخطاء فى رأيه صورة منفرة عن الإسلام الذى عرف بالإنسانية والمحبة والعدل والمنطق والرحمة. وطالب المحلاتى رفاقه باستعادة سيطرتهم على مقدراتهم عن طريق وحدة العمل والهدف والعودة إلى تعاليم الإسلام الحقيقية حتى ينجو الوطن من مخاطر الزلل والانهيار.

كان هؤلاء نموذجًا لرجال الدين الذين أبوا الاندماج فى الحياة السياسية ، ولكنهم كانوا يرون أن من واجبهم أن يحذروا أنصارهم من التصرفات التى تتنافى وتعاليم الإسلام التى يقدم عليها نظام الخمينى. واختار عدد منهم المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية ، ولكنهم سرعان ما وجدوا أنفسهم تحت سيطرة الحزب الجمهورى ومناوراته. وكان آية الله لاهوتى من جيلان بإقليم قزوين، والشيخ على الطهرانى من خراسان من الفئة الثانية التى اتضح انسلاخها عن الخمينى فى الصراع بين بنى صدر والحزب الجمهورى الإسلامى.

وفى حديث لصحيفة ليبراسيون الفرنسية، وصف الطهرانى الحزب الجمهورى الإسلامى بأنه «سافاك آخر»، وقال إن أغلبية كبار آيات الله المحافظين وذوى الشعبية الكبيرة يعتبرون النظام الحالى فاسداً ومستبداً.(٩) ويرى الطهرانى أن العنصر الدينى الشيعى ككل ساخط على الأوضاع الراهنة؛ فهم يرون أن النظام ليس إسلاميًا ، وأن قادته شوهوا وجه الإسلام فى عيون العالم. أما بالنسبة للسبب الذى دفع بعض رجال الدين لنصرته على الرغم من ذلك فيشير الطهرانى إلى أن الحزب الجمهورى الإسلامى لا يمثل سوى أقلية ضئيلة من رجال الدين الشيعة بزعامة بهشتى، وهؤلاء ليسوا من الفئة المتعلمة بالمعنى الحقيقى، وكان انضمامهم إلى الثورة بغرض الاستيلاء على السلطة باسم الإسلام، أما معظم كبار العلماء أو رجال الدين الشيعة الذين نالوا قسطًا وافرًا من التعليم فكانوا ينتقدون النظام ولكنهم إلا قليلاً منهم التزموا الصمت ونأوا بأنفسهم عن الخمينى.

أما عن علاقته الشخصية بالخميني يقول طهراني: «قلت للإمام: إن الحزب الجمهوري الإسلامي يعد بمثابة ساڤاك جديد؛ فموازنته أكبر من موازنة الساڤاك، والجرائم التي يرتكبها تفوق ما ارتكب الساڤاك عدداً، وللحزب الجمهوري معتقلاته الخاصة التي يمارس فيها عمليات تعذيب أفضت إلى وفاة العديد من الأفراد، وإن قادة الحزب يحتكرون كل السلطات ويتولون المراكز العليا في كل الهيئات القائمة بالبلاد، وإن هؤلاء القادة يستغلون نفوذهم في فرض سيطرتهم على المدارس والجامعات والبازار تماماً كما كان الحال في عهد الشاه المخلوع».

وبالنسبة للعلاقة بين رجال الدين والحزب الجمهوري الإسلامي، أكد طهراني على أنهم لا يؤيدون الحزب لا في قم ولا في مشهد، ولا يزيد عدد من يؤيدونه في قم عن أربعة عشر طالباً دينياً، ومعظمهم ليسوا طلاباً حقيقيين أو علماء دينيين. أما الطلاب الحقيقيون بقم – وعددهم حوالي ثلاثمئة – فيعارضون الحزب. وحين سأل بعضاً منهم: لم لا تبدون اعتراضكم؟ قالوا إن الحزب سيستخدم رجاله ضدهم إن فعلوا. وحتى الطلاب الأربعة عشر المؤيدون للحزب في قم أبدى بعضهم استياءه مؤخراً بانضمامه إلى آية الله گلبايجاني المعروف بتحفظه ومعارضته للحزب الجمهوري الإسلامي.

كان بهشتي قبل وفاته يحكم سيطرته على رجال الدين التابعين للنظام والمنخرطين فيما عرف بالدوائر المقاتلة، وعلى الطلاب الدينيين بقم . أما الآن فيبدو أن هذا الدور انتقل إلى علي خاميني الذي نجا من محاولة اغتيال لتوليه منصب السكرتير العام الثالث لحزب الجمهوري الإسلامي بعد اغتيال بهشتي وباهنر في يونيو وأغسطس ١٩٨١ على التوالي. وتم انتخابه في أوائل أكتوبر ليصبح ثالث رئيس للجمهورية الإسلامية، وكانت له سلطات توازي ما كان لرفسنجاني رئيس المجلس.

ولم تكن المعارضة قاصرة على الانتقاد الشفهي. فهب الأكراد بدءاً من صيف ١٩٧٩ وبعض التنظيمات المسلحة في أوائل صيف ١٩٨١ للكفاح المسلح ضد الجمهورية الإسلامية.

المعارضة الكردية

عقب سقوط النظام السابق ونتيجة لعجز الحكومة المركزية عن مد سيطرتها عبر البلاد، بدأت الأقليات العرقية فى تحدى النظام الجديد. وعندما بدأ مجلس الخبراء فى إعداد الدستور، بدا واضحًا أن هذا الدستور لن يولى اعتبارًا للعلاقة الدينية مع السنّة ولا لمطالبة الأقليات العرقية بنوع من الحكم الذاتى، وأن الجمهورية الإسلامية ستكون مركزية كما كان النظام البهلوى.

وأبدى الأكراد مقاومة عنيدة للحكومة المركزية وظلوا - دون سائر الأقليات العرقية الإيرانية - على تمسكهم بالمطالبة بالحكم الذاتى. وبعد الثورة بقليل، تحولت مدينة ساننداج بوسط كردستان إلى مسرح للمصادمات الطفيفة مع قوات الأمن، فسارع د. عبدالرحمن قاسملو زعيم الحزب الديمقراطى الكردى أكبر الأحزاب وأفضلها تنظيمًا إلى قم لإبلاغ الخمينى بمطالب الأكراد. وكان آية الله الخمينى يحاول أن يحافظ على وحدة الإسلام ولكنه رفض التورط فى مشكلة الحكم الذاتى على الرغم من اعترافه بمعاناة الأكراد تحت حكم الشاه. فعقد قاسملو - وكان التقى بالخمينى من قبل بفرنسا - آماله على المعاونين العلمانيين للخمينى كبنى صدر وبازرجان.[١٠]

وفى أغسطس ١٩٧٩، أعدت الحكومة عدتها وأصدرت أمرًا لوحدات الجيش والحرس الوطنى حديث التكوين باستعادة سيطرة الحكومة على المدن والقرى الكردية، إلا أن القوتين المتحدتين - الجيش والحرس الوطنى - كانت إحداهما راغبة عن القتال، بينما كانت الأخرى رديئة التدريب؛ ما أدى إلى هزيمتها على يد الأكراد. وما إن انسحب القوتان حتى بدأت مباحثات إقرار السلام. وأدت هذه الهزيمة إلى إرباك الخمينى، خاصة أنه سبق أن أعلن الجهاد على الأكراد من قبل. وعندما أدرك أن الحل العسكرى غير مجدٍ أذاع بيانًا دعا فيه إلى حل الموقف سلميًا.

وسعى عدد من الزعماء العلمانيين والدينيين للتوسط لحل النزاع، وكان من بينهم آية الله طالقانى والشيخ على طهرانى وبنى صدر قبل انتخابه رئيسًا للجمهورية وبعده. وفى كل مرة كان يتم التوصل إلى حل سلمى معقول، كان الخمينى يماطل ويضع

العراقيل على أمل أن تستعيد القوات المسلحة قوتها وتفرض حلاً عسكرياً. واتهم طهرانى الحزب الجمهورى الإسلامى بتقويض مجهودات وساطته التى بدأت قبيل هجوم أغسطس ١٩٧٩. وذكر طهرانى أن الحزب الجمهورى الإسلامى كان يحرض الإمام على رفض مشروع الحكم الذاتى ذى النقاط الست، وعلى استخدام الغزو العراقى الوشيك ذريعة لاختراق الجيش لمنطقة كردستان فى طريقه إلى الحدود العراقية الإيرانية.

وكان الأكراد يسيطرون على ما يقرب من ٨٠ بالمئة من منطقتهم، وأدركوا هذه الخديعة، فنشب قتال ضارٍ قرر الحزب الديمقراطى الكردى على أثره إخلاء المدن الكبرى والتقهقر صوب القرى الجبلية الحصينة. واقترح بنى صدر إجراء استفتاء حول مسألة الحكم الذاتى، بينما رأى كل من طالقانى والشيخ طهرانى ضرورة أن تبدى الحكومة استعدادها لإنهاء الحرب، ثم تجرى استفتاء حول الحكم الذاتى أو الاستقلال. وبلغت آراء الأخيرين الخمينى عن طريق ابنه أحمد الذى قال : إن أباه لا يعتقد أن الأكراد سيقبلون حلاً كهذا. وكان الخمينى يؤمن بأن الأكراد إذا ما حصلوا على استقلالهم فإن الولايات المتحدة ستزرع إسرائيل أخرى بالمنطقة لضرب إيران والدول الإسلامية الأخرى. وأبدى زعماء الأكراد تأكيدات عديدة لتهدئة مخاوفه من تلك الناحية.

مؤتمر الحزب الديمقراطى الكردى فى أبريل ١٩٨٠

عقد الحزب الديمقراطى الكردى مؤتمره الرابع فى أواخر أبريل ١٩٨٠ بمدينة مهاباد، وأعلن تأييده للثورة الإسلامية بزعامة الخمينى وناشد أعضاءه الحفاظ على وحدة إيران الإقليمية، وناشد رئيس الجمهورية أيضاً منع العناصر المعادية للأكراد داخل الجيش وبين أفراد الحرس الثورى من التحريض على إراقة الدماء وعلى القتال بين الإخوة. وأعرب المؤتمر عن موافقته على مقترحات بنى صدر عن «حق الجماهير فى تقرير مصير شؤونها الداخلية وحرية التعبير، وحق استخدام وسائل الإعلام وضرورة

الحد من مركزية المؤسسات الإدارية والاقتصادية. وشملت المطالب الست التى أقرها مبدئيًا عدد من الوسطاء ويني صدر كرئيس للجمهورية النقاط التالية:

١ - إقرار حق الحكم الذاتى لكل الطوائف العرقية فى الدستور.

٢ - ضرورة ضم كردستان لكل السكان الأكراد بالمنطقة.

٣ - تمكين الأكراد من حل مشكلاتهم الخاصة بأنفسهم باستثناء العلاقات الخارجية والدفاع والخطط طويلة الأجل.

٤ - تولى لجنة تنفيذية كردية منتخبة إدارة المنطقة كوحدة مستقلة.

٥ - ترك مهمة الحفاظ على الأمن الداخلى للأكراد.

٦ - الاعتراف باللغة الكردية إلى جانب الفارسية فى المراسلات الرسمية.[١١]

ولم يوافق معاونو الخمينى المقربون على الحلول التى عرضها المؤتمر. واقتنع الشيخ طهرانى الذى كان حاول التوسط لحل النزاع بأنه «طالما ظل الحزب الجمهورى الإسلامى فى السلطة لن تصل الجمهورية الإسلامية إلى تسوية لخلافاتها مع الأكراد، ويمكن للجيش أن يواصل الحرب ، وستتقهقر القوات الكردية إلى الجبال حسب المبدأ التقليدى لهذا النمط من الحروب، وستستمر إراقة دماء الأبرياء العزل طالما فشلت الحكومة فى إدراك أن الحل العسكرى غير ممكن فى ظل الظروف القائمة».[١٢]

وفى أبريل ١٩٨١، قدم قاسملو وصفًا دقيقًا للأحداث الأخيرة فى كردستان. وكان الجيش - حسب قوله - استأنف الحرب ضد شعبه فى مارس ١٩٨٠، ووجهت القوات المسلحة أربعًا من وحداتها التسع لقتال الأكراد، بينما وجهت ثلاثًا منها للمواجهة مع العراق منذ سبتمبر ١٩٨٠، إضافة إلى الجرائم الوحشية التى ارتكبها أربعون ألفًا من أفراد الحرس الثورى المكلفون بالمنطقة الكردية، وكانت القوات الجوية قبل الغزو العراقى مباشرةً بدأت قصف مهاباد بالقنابل لمدة شهر، ورفض الأكراد إخلاء المدينة على الرغم من انسحابهم من كل المدن الكبرى الأخرى. وقدر الحزب الديمقراطى الكردى خسائره فى الأرواح منذ مارس ١٩٨٠ بما يزيد عن عشرة آلاف بين قتيل

وجريح، وأكد الحزب أن معظمهم من المدنيين وأن قواته غير النظامية لم تصب بهزيمة عسكرية بعد.

ويقول السكرتير العام للحزب إن المدن الأربع أشنويه وبوكان في الشمال، ونوسود ونودوشه في الجنوب ، وتبلغ مساحتها مجتمعة مئة ألف كيلومتر مربع من كردستان، وهي مساحة توازي مساحة لبنان عشر مرات كانت تحت سيطرة الأكراد. واستولت الحكومة على مدن كبرى كسانندج وكرمانشاه وساغز ومهاباد، إلا أن سيطرتها على الأخيرة كانت ضعيفة فضلاً عن أن كل الطرق الاستراتيجية المؤدية إلى هذه المدن كانت إما مهددة أو تحت سيطرة الأكراد. ولم يؤد هجوم الشتاء إلى تغيير كبير في الموقف العسكري، إلا أن الحزب الديمقراطي الكردي اعترف بمعاناته نقص الوقود وقلة الإمدادات والخدمات الطبية.

الحكم الذاتي لا الاستقلال

في أبريل ١٩٨١، حاول الحزب الديمقراطي الكردي أن يعيد تنسيق مواقفه في أثناء الحرب العراقية الإيرانية الطويلة. وأنكر د. قاسملو أن يكون لحزبه وشعبه أهداف انفصالية[١٢] ، وفي دحضه لهذا الاتهام قال: إنه وشعبه يعتبرون أنفسهم إيرانيين ويريدون أن يظلوا كذلك.

«إننا لا نتطلع إلى الاستقلال عن إيران، وحزبنا يسمى حزب إيران الديمقراطي الكردي، والهدف الأسمى لحزبنا الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي للأكراد. ونقصد بالديمقراطية المشاركة السياسية الكاملة للجماهير الإيرانية والحرية للأحزاب السياسية وللصحافة والثقافة حتى يضمن الشعب تكافؤ الفرص في إطار الدستور الديمقراطي ويشعر بالانتماء لبلاده. وتعتمد الديمقراطية في مفهومنا لها على مبدأين أساسيين: الحرية الشعبية والعدالة الاجتماعية» .

أما بالنسبة للحكم الذاتي الذي يتطلعون إليه لكردستان فيضيف قاسملو أنه لا يعني بأي حال الاستقلال عن إيران، بل يعني أن يكون لكردستان نظامها الإداري

الخاص ولمدارسها الحق فى تعليم الأطفال لغتهم وثقافتهم المحلية، وأن يكون الأمن الداخلى بيد الأكراد أنفسهم. وهذا الحكم الذاتى يسمح لهم بتطوير مناطقهم الجرداء. وكانت مناطقهم هذه ضحية لسياسة التفرقة العنصرية التى اتبعتها الحكومة المركزية متجاهلة ستة ملايين كردى. ويظل الجيش والعملة القومية والسياسة الخارجية تحت سيطرة الحكومة المركزية وممثليها. «وهكذا يتبين أننا لا نتطلع للاستقلال. ويعتنق حزبنا هذه المبادئ منذ ستة وثلاثين عامًا فى برنامجه وسيظل مؤمنًا بها للأبد».

أما بالنسبة لمسألة إقصائهم عن النظام الإسلامى يقول زعيم الحزب الديمقراطى الكردى:

«ناضل الخمينى ضد الشاه الذى حرم إيران الديمقراطية والأكراد الحكم الذاتى. لكننا نرى الخمينى يفعل نفس الشيء. إذن فنحن نعارض نظامه قدر معارضتنا لنظام الشاه» .

وبانتصار الثورة، ظن الحزب الكردى أن إيران بدأت عهدًا جديدًا من الحرية الشعبية والعدالة الاجتماعية. إلا أن الأكراد شعروا بأن الزعماء الدينيين احتكروا السلطة السياسية، أما الطبقات الدنيا فازدادت فقرًا: «طبقة الأثرياء الذين كانوا يزدادون ثراء استبدلت بها سلطة جديدة تستغل ثروات البلاد».

كان للأقليات العرقية دور خطير فى إسقاط نظام الشاه، وكان دورها لا يقل عن دور الأحزاب السياسية العلمانية التى أُسقطت بعد انتصار الثورة. وتضم هذه الأقليات الأكراد والعرب والآذريين والبَلوتش بنسبة ستين بالمئة من مجموع الشعب الإيرانى. واعترف الخمينى نفسه بدورهم فى نجاح الثورة، وأعلن قاسملو قائلاً:

«أثنى الخمينى على نضال الأكراد ضد الشاه من منفاه بفرنسا فى أحرج مراحل الثورة. ومع ذلك فما أن انتهت الثورة حتى اتجه رجال الدين المتشددون إلى احتكار الفضل الذى حققته جماهير الشعب فى الإطاحة بالشاه، ولم ينضم هؤلاء إلى النضال ضد الشاه إلا مؤخرًا، فى حين أننا نحن الأكراد كنا نناضل منذ سنوات طويلة» .

أبدى الحزب الديمقراطى الكردى شكواه أيضًا من تمييز المسلمين الشيعة فى المعاملة ، ويرى الحزب أنها غير عادلة بالنسبة لمسلمى إيران من غير الشيعة:

« ... فللشيعى الحق فى تولى منصب رئيس الجمهورية ورئاسة الوزراء وسائر المناصب الحكومية العليا، أما السنّة فمواطنون من الدرجة الثانية. كنا نعارض الشاه لاستبداده ودكتاتوريته، والخمينى مثله؛ فمجلس الأمناء يهيمن على الدستور والخمينى نفسه يهيمن على مجلس الأمناء. فأين الحكومة الإسلامية التى قامت على أساس الوحدة الإسلامية؟!» .

ويؤكد الحزب الديمقراطى الكردى أنه أبدى مرونة كافية فى محادثاته مع النظام، وكان آية الله نورى – وهو من رجال الدين التقدميين – طلب من الأكراد فى مارس ١٩٨٠ الكف عن استخدام مصطلح «خود مختاري» (حق تقرير المصير)، ووافقه الأكراد على طلبه ووافقوا كذلك على مصطلح «الحكم الذاتى الإسلامى» شريطة اعتراف الحكومة باللا مركزية لنفسها وبالحكم الذاتى للأكراد وغيرهم من الأقليات العرقية.

وفطن الحزب إلى ما يوجه إليه من اتهام باليسارية والارتباط بالاتحاد السوفيتى، فأكد مرارًا وتكرارًا معارضة الحزب لكلا القوتين العظميين، وأعرب عن أمانيه فى إيران غير منحازة، وأكد قاسملو أن الادعاءات التى راجت عن تفاهمنا مع الاتحاد السوفيتى لا أساس لها من الصحة.

«إن لنا مع السوفييت حدودًا طولها خمسون كيلومترًا يعيش فيها مئتا ألف كردى أغلبهم فى أرمينيا. ونحن نتعاطف مع الأكراد ونهتم بهم أينما كانوا، ولكننا فى الوقت نفسه حزب إيرانى والسوفييت أصدقاء لنا ونحن فى حاجة إلى تأييدهم السياسى والسياسى فقط، وليست هناك قوة أجنبية تدعمنا» .

وباندلاع الحرب بين إيران والعراق ، واجه الأكراد مشكلة أخرى، فكيف ينأون بأنفسهم عن أن يصبحوا رهنًا لأى من الطرفين؟

«نحن ضد هذه الحرب، ويجب أن تتوقف لأنها ليست فى صالح أى من الطرفين. ونحن كأكراد إيرانيين لا يمكن أن نؤيد الغزو العراقى واحتلال التراب الإيرانى، ولكننا فى الوقت نفسه نؤمن بأن إيران تتحمل جزءًا من المسؤولية عن نشوب هذه الحرب؛ فنحن جميعًا نعلم كيف هدد الخمينى بتصدير الثورة وإلى العراق خاصة».

ومنذ بداية الحرب أعلن الحزب الديمقراطى الكردى عن استعداده للدفاع عن وحدة إيران الإقليمية، بشرط أن تتوقف الحكومة عن قصف مدنهم وقراهم بالقنابل:

كما قلنا:«هناك أربع وحدات من الجيش تحارب ضدنا، بينما هناك ثلاث وحدات فقط تحارب العراق. وكان الخمينى نفسه قال: إن الحرب ضد العراق حرب جديدة بينما الحرب ضد الأكراد مستمرة لسنوات طويلة».

وفى هذه الظروف لم يطلب الحزب الديمقراطى الكردى دعمًا من العراق:

«إن شرطنا الأول لقبول أى عون خارجى ألا نسلم أنفسنا لمن يمنحنا هذا العون كما حدث فى حالة مصطفى البرزانى عدة مرات. والعون الخارجى عامل إيجابى بالطبع، لكن عون شعبنا أهم بكثير. وذلك السبب فى عدم قبولنا للدعم الخارجى من دول تستعبد أقلياتها الكردية» .

العلاقات بالقوى الأخرى المعارِضة للخمينى

بعد نشوب الحرب فى أغسطس، تلقى الحزب الديمقراطى الكردى تأييدًا من الجماعات العلمانية اليسارية والجماعات المعتدلة، وأعلنت منظمة «مجاهدين» ومن بعدها حزب «أقلية الفدائيين» تضامنهما مع الحزب الديمقراطى الكردى، واتخذوا جميعًا موقفًا معارضًا للسياسة التى تنتهجها الجمهورية الإسلامية، وحذوا حذو «مجاهدين» فى مقاطعة الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية. وأبدى الحزب الديمقراطى الكردى حماسًا لقبول تأييد منظمة «مجاهدين» بشكل خاص؛ لكونها منظمة إسلامية شيعية تقدمية ذات تاريخ حافل فى الكفاح ضد الشاه. وانضم الحزب الديمقراطى

الكردى إلى منظمة «مجاهدين» فى إصدار بيان مشترك يحدد عدداً من وجهات النظر تجاه الحكومة الدينية ، ويدعو إلى قيام جمهورية لا مركزية تقوم على القاعدة الشعبية. وبعد عزل بنى صدر ورحيله إلى فرنسا ومع مسعود رجوى زعيم «مجاهدين»، كان الحزب الديمقراطى سباقًا إلى قبول دعوتهما لتشكيل «مجلس قومى للمقاومة». كما أقر الحزب الميثاق السياسى الذى وقعه كل من بنى صدر ورجوى كتجسيد لأفكارهما عن إيران ما بعد الخمينى.

ومن بين الجماعات العلمانية الأخرى التى سارعت إلى تأييد الحزب الديمقراطى الكردى «الجبهة الديمقراطية الوطنية» ومنظمة «بيكر» التروتسكية. ومع ذلك لا يمكن القول بأن كل اليسار كان يؤيده؛ فحزب توده الذى كان يؤيد الجمهورية الإسلامية، سواء عن اقتناع أو عن جبن، كان يعارض الحزب الديمقراطى الكردى على طول الخط. وكان حزب «أغلبية الفدائيين» أيضاً يعارض الحزب الديمقراطى الكردى، بل شارك فى الحرب ضد المتمردين الأكراد فى الأيام الأخيرة.

لم ير الحزب الديمقراطى الكردى أية خطورة فى معارضة الجماعات اليسارية الموالية للحكومة، واستطاع أن يبرهن فى عدة مناسبات منذ الثورة على أنه يرتكز على قاعدة شعبية عريضة من التأييد فى كردستان، ومن ثم حقق الحزب الديمقراطى الكردى نسبة تأييد بلغت مئة بالمئة فى مهاباد و٩٥ بالمئة فى بيرانشهر فى انتخابات المجلس التى أجريت فى ربيع ١٩٨٠، وحقق نسبة ٥٧ بالمئة من الأصوات فى بوكان التى نفذ إليها عبر أنشطة حزب «الكادحين»[١٤] الماوى.

من الواضح أن الأكراد أكراد أولاً، أما تقبلهم للإيديولوجيا المقدمة فيأتى فى المقام الثانى. ويعتمد بقاؤهم على تقديرهم السليم للقوة النسبية للقوى السياسية الموجودة فى البلاد. وفى إيران الخمينى استغلوا الفرصة التى أتاحها ضعف الحكومة المركزية، ويواجهون المشكلات الناجمة عن عوامل معينة كالغزو العراقى والنزعة القومية الإيرانية الكامنة والقوية فى الوقت نفسه.

وكان موقف الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى يتبع موقف الحكومة المركزية تبعية مباشرة. وسبق أن ألمحنا إلى تصريحاتهم ومواقفهم من إرساء دعائم الجمهورية

الإسلامية. وكانت الجماعة الوحيدة التى انشقت على الخمينى تتألف من المفكرين العلمانيين الذين فزعوا مما يسمى «بثورة الخمينى الثقافية».

المستنيرون وثورة الخمينى الثقافية

كشف النظام الأحزاب والشخصيات السياسية العلمانية واحدة تلو الأخرى نتيجة لتوحد قوى المتشددين، فى الوقت الذى تمت فيه انتخابات المجلس فى يونيو ١٩٨٠. وكانت القوى العلمانية تتطلع إلى بقاء بنى صدر رئيسًا للجمهورية لأن هذه القوى كانت تظن أن بقاءه فى منصبه سيحمى الجماعات العلمانية والشخصيات التى تلقت تعليمها فى الغرب. وبدأ الخمينى حملته المنظمة على «الفكر الغربى» بإغلاق الجامعات وبدء ما عرف بالثورة الثقافية الإسلامية فى خريف ١٩٧٩. وكان هجومه على الجامعات عنيفًا باعتبارها «بؤر الانحطاط الأخلاقى الغربى»: «فإذا كان كل ما تفعله تربية الشباب على الفكر الشيوعى والغربى، فلتظل مغلقة، فلسنا فى حاجة لها».(١٥) وأبدى الخمينى - كما أبدى الشاه من قبله - تحاملاً شديدًا على الفكر العقلانى لأنه كان يعلم أن الجامعات فى كل مكان مرتع خصب للراديكالية والفعالية السياسية، لكنه - وعلى عكس الشاه - لم يقدر الخدمات التقنية التى تقدمها الجامعات لتصنيع إيران وتحديثها.

وكانت الجامعات تقوم فى الأصل على أساس علمانى ولا تقبل الإسلام الشيعى دواء لكل الأدواء كما يرى الخمينى. ومن ثم انقلب عليها حين أحس بالأمان بعض الشىء، وحط من دور الطلاب فى إسقاط الشاه وسخر علنًا من تصورهم لإيران ديمقراطية حرة، متجاهلاً تمجيده وثناءه السابقين على دورهم هذا: «فجرنا الثورة من أجل الإسلام لا من أجل القومية أو الديمقراطية، وراح شهداؤنا فداء للإسلام ولا شىء غيره».

وبعد عامين، فقد المفكرون المعادون للشاه كل أمل فى إمكانية التعايش مع الخمينى. وفى الذكرى الثانية لقيام الثورة، أصدر ثمانية وثلاثون من الكتّاب والأدباء

والمعلمين والقضاة ممن يمثلون أكفأ العناصر فى تخصصاتهم وممن جاهدوا بكل شجاعة ضد الشاه إعلان مبادئ.[١٦] ونظرًا لقيمة هذا الإعلان فى تصوير أوضاع كل القوى العلمانية فى إيران، فإنه يستحق منا وقفة تأمل.

يبدأ الإعلان برثاء لفقدان عامين كان يمكن أن يشهدا تحقيق الأهداف الثورية المعادية للاستبداد والإمبريالية، وتعبئة للجماهير لتأييد إقامة مجتمع حر مستقل. وبدلاً من ذلك، انتهكت حقوق الشعب الإنسانية والاجتماعية لدرجة أن مجرد إطلالة سريعة على إيران المعاصرة من شأنها أن تقنع أى إنسان بفشل الأهداف الجوهرية التى قامت من أجلها الثورة. فالسلطات كلها فى يد جماعة تنكر على الجماهير قدرتها على ممارسة السيادة الشعبية. وتم رفض المطلب الشعبى لإقامة مجلس دائم، وأقيم بدلاً منه مجلس للخبراء يمثل نفس الزمرة التى كانت السلطة بيدها بالفعل. كما تحول المجلس القومى إلى اتحاد خاص بطرده للمرشحين ممن لم يكن لهم أى ذنب سوى رفض سيطرة الطبقات الحاكمة الجديدة. والأدهى من كل ذلك كبت الحريات الفردية والشعبية والضغط على المجلس، بل إن مؤيدى النظام المسلحين احتلوا مكاتب الصحف وجماعات المعارضة.

وفى سبيل تحقيق ذلك، تم التخلص من كل هيئات التحرير وفرضت الرقابة الكاملة باسم الإسلام أولاً ثم بدعوى الحرب على العراق فيما بعد. وفى الوقت نفسه اغتصبت حقوق العمال وتحولت الاتحادات الإسلامية إلى أسلحة فى يد جهات الأمن الحكومية، وتم فصل عشرات الآلاف من المعلمين وأساتذة الجامعات والموظفين والعمال بدعوى التطهير الإيديولوجى، وألغيت الحقوق الإنسانية والاجتماعية للمرأة، ومن ثم أصبح نصف الشعب فى المواجهة: «إن سجون الشاه القديمة اكتظت اليوم بالمناضلين الشجعان فى سبيل الحرية والعدل، ويجرى الآن تعذيب بعضهم».

أما فى مجال السياسة الخارجية فحقق النظام فشلاً ذريعًا؛ فعجز عن حل مشكلات إيران الخارجية وجر البلاد إلى حرب إجبارية أدت إلى تدمير معامل تكرير النفط الحيوية ، وإلى احتلال أجزاء من الأرض وتشريد أكثر من مليونى مواطن وقتل آلاف من المدنيين الأبرياء.

وينهى المفكرون تحليلهم القاتم للعام الأول من عامى النظام الثورى بتنبيه المواطنين «إلى الخطر الماحق الذى يهدد بلادنا» ، وبمناشدة «كل القوى التقدمية أن توحد صفوفها حتى تتحقق الأهداف الديمقراطية والمعادية للإمبريالية لحركتنا الثورية».

كان الموقعون على الإعلان يمثلون الوسط ويسار الوسط فى الساحة السياسية فى إيران. وانتقدوا كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى على السواء وبحدة. ومع ذلك لم يكن يبدو أن دعوتهم الجادة للعمل الموحد تركت أثراً كبيراً . وبعد عدة أشهر انضم عدد منهم إلى بنى صدر إبان أزمة رئاسته. وحين لوح الخمينى بقبضة حديدية فى تعامله مع بنى صدر، اقتنع هؤلاء العقلانيون بأن السبل التقليدية لإصدار البيانات والإعلانات ضد الدكتاتورية الجديدة لا تجدى نفعًا، ففر عدد منهم من إيران خوفًا على حياته، ولجأ بعض آخر إلى «مجاهدى خلق» طلبًا للحماية حين سحقت الموجة الأولى من حكومة الرعب الجديدة المنشقين حين نزلوا إلى الشوارع احتجاجًا على عزل بنى صدر. وكان الشاعر الشهير سعيد سلطانبور الذى أعدم فى أواخر يونيو الوحيد من بين الثمانية والثلاثين الموقعين على الإعلان الذى لقى هذا المصير. وحين تتكشف وثائق هذه المرحلة من الاضطراب فى إيران فلا شك أن النظام سيكتشف عدداً آخر منهم ليصبحوا ضحايا لمعاداة العقلانية.(١٧)

ومما يذكر أن عداء الخمينى للغرب كان له أسباب عملية، ففى ربيع ١٩٨٠، كان نظامه يشهد تحول الجامعات إلى معاقل لمقاومة التشدد الإسلامى. ومنذ أن قرر عدم السماح لأى من القوى المستقلة بمنافسته على ولاء الشعب، تبين أن الجامعات سرعان ما ستنضم إلى الجماعات العلمانية فى قائمة المعارضين للنظام الدينى وبالتالى للتنظيمات الثورية.

وفى أبريل وقعت مصادمات خطيرة بين الجماعات المتشددة والتنظيمات الطلابية العلمانية ، ومن بينهم جماعة «مجاهدين» و «بيكر» والجبهة الديمقراطية الوطنية. وبدلاً من أن يحملوا الشعارات المؤيدة للخمينى والمعادية لأمريكا، حملوا شعارات «الموت أو الحرية» و «عودة الثورة إلى مجراها».

وتم فى الوقت نفسه وضع مقررات مدرسية جديدة ، وخضعت كتب التاريخ والأدب لعملية مراجعة خاصة وتعاد حالياً كتابتها ، بحيث تمجد كل ما هو إسلامى فى تاريخ إيران الحديث وتتجاهل كل ما هو غير إسلامى بل تدحضه. ومن أمثلة المقررات المدرسية الجديدة كتاب الأدب الفارسي للصف السادس الابتدائي، ويبدأ الكتاب بأناشيد ثورية وقصائد ترفع الخمينى إلى مستوى فوق البشر. ومن هذه القصائد ما يبدأ بجملة «يا خمينى أنت نور الله»، وتصفه قصيدة أخرى بأنه «مخلّص المقهورين»، وثالثة بعنوان «يجب إعدام الشاه الأمريكى». وتم فى هذه المقررات تجاهل الدور الذى قامت به الشخصيات العلمانية المحدثة فى الأدب الفارسى، وتم حذف أسماء شعراء الملاحم كالفردوسى وفرّخى باعتبار أنهم يتملقون الملوك. وحذف اسم الفردوسى من اسم الجامعة التى تحمل اسمه بمشهد واستبدل به اسم المدينة التى تقع بها . كما صدرت التعليمات لجامعة پهلوى بشيراز بحذف اسم «پهلوى» من اسمها .

ومع ذلك لم يحقق ما عرف «بالثورة الثقافية» نجاحًا كبيراً . وفى ربيع ١٩٨١ انضم بضعة آلاف من الطلاب الموقوفين عن الدراسة إلى حركة معارضة المتشددين. أما أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والذين كان تم طردهم من مناصبهم فإما غادروا البلاد أو تحولوا إلى عناصر فعالة فى مختلف جماعات المعارضة. وكان أشد ما يثير قلق الطلاب فى البلاد أن الطلاب الإيرانيين الدارسين بالخارج استمروا فى تلقى مقرراتهم الحكومية لاستكمال دراستهم. ولما كان هؤلاء الطلاب ينتمون إلى أسر موسرة، احتج الطلاب الموقوفون عن الدراسة على التفرقة الواضحة ضدهم باعتباره نكوصًا عن مبدأ المساواة فى الحقوق بين المستضعفين الذين يدعى النظام الدفاع عنهم. وحتى صيف ١٩٨١ لم تلح فى الأفق أية دلائل على النية فى إعادة فتح الجامعات. وفيما عدا المعاهد الطبية حيث سمح لها بإتمام مناهجها الدراسية المحددة بست سنوات، لم تكن هناك أية نية لإعادة فتح أى من الجامعات.

وكانت بداية الكفاح المسلح ضد النظام فى يونيو من العوامل التى صعدت من شكوك السلطات المتشددة تجاه الحكمة من إعادة فتح الجامعات. وكانت مجموعات

الطلاب المؤيدين لجماعة «مجاهدين» فى الخارج ، والمجموعات المنضمة إلى اتحاد الطلاب الإيرانيين بأوروبا وأمريكا - وهو اتحاد عريق فى معاداة الشاه - تمارس أنشطة معادية للنظام. وفى يوليو وأغسطس، حين احتل الطلاب المؤيدون لجماعة «مجاهدين» ما لا يقل عن خمسين سفارة وقنصلية بأنحاء العالم، ومن بينها قسم رعاية المصالح الإيرانية بسفارة الجزائر بواشنطن، أصدرت حكومة طهران أمراً بتحديد هوية هؤلاء الطلاب واتخاذ الإجراءات ضد أسرهم. وجازف هؤلاء الطلاب بحوالاتهم النقدية بالعملة المحلية والتى استمر إرسالها إليهم حتى فى ذروة أزمة الرهائن.

تميز موقف الخمينى من الجامعات والطلاب المنشقين بنفس الإصرار العنيد الذى أبداه تجاه سائر المنشقين، فبمناسبة بدء العام الدراسى الجديد فى الثانى والعشرين من سبتمبر، أصدر أمراً جديداً إلى تلاميذ المدارس بكل إيران يدعوهم فيه صراحةً إلى تطهير مدارسهم من العناصر السياسية غير الإسلامية:

«إن واجبكم المقدس الدفاع بقلوبكم وعقولكم عن قدسية المدارس ضد التخريب الذى تمارسه القوى غير الإسلامية والمعادية للثورة، فعليكم أن تلفظوا المعلمين بل التلاميذ اليساريين والمنشقين من بينكم وبالقوة».

وهكذا نرى أن ثورة الخمينى الثقافية خربت أكثر مما بنت. وأخفقت اللجنة السباعية التى تم تشكيلها فى صيف ١٩٨٠ فى اجتذاب التعاون الصادق من جانب الكليات التى لم تتعرض لطرد أعضاء التدريس بها لتحقيق هدف اللجنة، وهو مراجعة المناهج الدراسية الجامعية وتنقيحها. والسبب الجوهرى أن الحزب الجمهورى الإسلامى أيضاً لم يتمكن من حسم أمر مادة المناهج، باستثناء بعض المواد كالتاريخ والأدب والدين واللغة العربية، وهى المواد التى تدرّس بالمدارس الإعدادية والثانوية بمقتضى الدستور.

لا شك أن أكبر المستفيدين من معاداة الخمينى للفكر العقلانى أحزاب اليسار، التى استغلت فرصة حرمان الطلاب من استكمال دراستهم ومعاناتهم البطالة وقامت

بحملة لتجنيدهم. أما العقلانيون ممن لم يؤيدوا أياً من هذه الأحزاب اليسارية فلم يكن بوسعهم سوى التحالف مع بعض الشخصيات كبازرجان الذى استخدم صحيفته «ميزان» فى الإنذار بسرعة زوال الحريات والديمقراطية.(١٨) ولكن ما الأحزاب التى تمثل اليسار؟ ولماذا عارض بعضها الخمينى بينما ناصره بعضها الآخر؟ هذان سؤالان نجيب عليهما فى الفصل التالى.

الهوامش

(١) إعلامية، ١٢ ديسمبر ١٩٧٩ ، وردت فى فرياد آزادى، العدد ٨، ١٩ ديسمبر، لندن.

(٢) Transcript, McNeil-Lehrer Report PBS. Washington D. C., 15 Dec. 1979.

وأيضاً فى فرياد آزادى، العدد ٨.

(٣) وردت فى شاهد، واشنطن، ٢٠ ديسمبر ١٩٧٩.

(٤) وردت بعض الأمثلة فى مردم (لسان حزب توده، ٢٨ أبريل ١٩٧٩) و كار (منظمات فدائيان خلق، ١٢ مايو ١٩٧٩). وكان ساڤاما (اختصار المسمى الفارسى لجهاز الأمن والمخابرات الجديد الذى احتفظ ببعض كوادر سلفه الساڤاك) الذى أمد هذه الصحف بمثل هذه الوثائق.

(٥) جمهورى إسلامى (لسان الحزب الجمهورى الإسلامى) طهران، ٢١ أبريل ١٩٨١.

(٦) صدر بيانهم المشترك فى ١٢ أبريل ١٩٨١ وحقق انتشاراً كبيراً على يد الجماعات الإيرانية المنفية فى أوروبا.

(٧) آية الله زنجانى. «الجوانب غير الإسلامية فى النظام الإسلامى». پيام، لندن، العدد ٣ (٢٩ يناير ١٩٨١).

(٨) إعلامية، ١١ فبراير ١٩٨١ وتتولى أرا (جيش التحرير الإيرانى) أمر نشرها فى باريس.

(٩) Libération, Paris, 26 Juin 1981.

(١٠) انقلاب إسلامى (صحيفة بنى صدر)، طهران، ١٢ مايو ١٩٧٩.

(١١) تقرير مجلس الشيوخ بصحيفة كيهان، ١٨ أبريل ١٩٨٠.

(١٢) Libération, Paris, 26 Juin 1981.

(١٣) تقارير عن القتال الدائر بكردستان عن Iran Times واشنطن، ١٧ أبريل ١٩٨١، وعن Iran Post لوس أنجليس، ٢١ أبريل ١٩٨١، الحديث الصحفى مع قاسملو عن المصادر الإيرانية فى باريس وتاريخه ٢٥ أبريل ١٩٨١.

(١٤) وردت الأرقام على لسان د. قاسملو: Iran Post ٢٥ أبريل ١٩٨١.

(١٥) مقتطفات مهمة من خطاب الخمينى (وكالة پارس، وأعاد تقديمها اتحاد الطلاب الإيرانيين بالولايات المتحدة) العدد ٣ (١٩ يناير ١٩٨٠)، Iran Post لوس أنجليس، ٢٠ فبراير ١٩٨١.

(١٦) كان ٥٠٪ من الموقعين كتّابًا وشعراء، والنسبة الباقية من أساتذة الجامعات عن مختلف التخصصات.

(١٧) اتهمته محكمة الثورة بتزعم منظمات بيكر فى تمردها على الجمهورية الإسلامية. كيهان، طهران، ٣٠ يونيو ١٩٨١.

(١٨) فى الثالث من مارس، نشرت ميزان نص برقية مرسلة إلى اللجنة التى عهد إليها الخمينى بالتحقيق فى ادعاءات التعذيب الموجهة من جمعية مراقبة تنفيذ الدستور (تعرف اختصاراً باسم «أغام»). وقبل ذلك بيومين كان بازرجان وجه نقداً حاداً لمشروع قانون «حرية الأنشطة الحزبية والنقابية» ، الذى قدم إلى المجلس باعتباره يتناقض مع الحريات الأساسية: «إن من بأيديهم السلطة لا يؤمنون إيمانًا صادقًا بالحرية، بل يرون أن الآراء التى تخالفهم ضارة ومعادية للإسلام». انقلاب إسلامى، طهران، ١ مارس ١٩٨١.

الفصل السادس

اليسار والجمهورية الإسلامية

لعبت أحزاب اليسار دورًا مهمًا فى التطور السياسى فى إيران إبان الاضطرابات الثورية التى دامت عامًا، وبعد سقوط الشاه مباشرةً، واستأنف بعضها ، كحزب توده، أنشطته السياسية بعد توقف دام قرابة خمسة وعشرين عامًا. أما الحركتان الأخريان اللتان طفتا إلى السطح بعد أن ظلتا تعملان فى الخفاء منذ أواسط الستينيات، فتنافستا علانية من أجل الحصول على نصيب من السلطة السياسية فى إيران الثورة. إلا أن انهيار التحالف الثورى بعد عدة أشهر من انتصار الثورة سرعان ما أدى إلى اضطراب الأحزاب اليسارية. وكان بعضها سريعًا فى تكيفه مع ظهور سلطة الخمينى الدينية، بينما اضطر بعض آخر إلى معارضتها بأسلوب معتدل فى البداية ثم انتهج سبيل العنف. أما من حيث الحنكة السياسية والتنظيمية فقد تفوقت الحركتان.

«مجاهدين خلق»

أثارت هذه التنظيمات جدلاً واسع النطاق منذ بدأت معارضتها المسلحة ضد نظام الخمينى فى يونيو ١٩٨١. ويدور هذا الجدل النقدى - سواء إبان حكم الشاه أو تحت سلطة الخمينى - حول الاتجاهات الإيديولوجية لهذه التنظيمات وما تضمنته برامجها السياسية. وكان السافاك فى عهد الشاه يصفها بأنها «ماركسية إسلامية». أما بعد الثورة فاعتبرها الخمينى من «المنافقين» ، ولكن بالمعنى الدينى أى من خانوا

النبى (ص) فى فجر الإسلام. وإذا أردنا أن نقف على طبيعة «المجاهدين» فعلينا أن نمعن النظر فى أدبياتهم قبل الثورة وبعدها ، وأن نطلع على سجلات محاكمة بعض قادتها فى عهد الشاه.

فى يناير ١٩٧٩ وفى أواخر أيام حكم الشاه، أصدرت الحركة بيانًا من ثمانية عشر بندًا تحت عنوان «برنامج الحد الأدنى من التوقعات».[١] وكان هذا البيان بمثابة تقرير شامل عن القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأدخل المجاهدون عليه تعديلات عديدة فيما بعد، إلا أنه كان واضحًا أن المجاهدين بذلوا ما بوسعهم للتوفيق بين المفاهيم الماركسية الأساسية والعقائد والتعاليم الشيعية. ويكشف البيان الكثير عن توجهاتهم الإيديولوجية. وإذا قارنا التصريحات الأخيرة للمجاهدين بهذا البرنامج، يتبين لنا الكثير عن طبيعة هذا التنظيم؛ إذ توضح التباعد التدريجى للحركة عن التوجه الدينى، ذلك التباعد الذى نجم عن خصومة الخمينى ومعاونيه من المتشددين للمجاهدين. كما تبين هذه المقارنة أنه ما إن أعلنت الحركة الحرب على الخمينى فى يونيو ١٩٨١ حتى أخذت فى التخلى عن العناصر الماركسية فى برنامج عملها تدريجيًا؛ وذلك لأنها كانت تتطلع إلى اجتذاب تعاطف المستنيرين من مسلمى إيران والجماعات القومية غير اليسارية ، ممن كانت الحركة فى حاجة لدعمهم للقيام بثورة شعبية ضخمة على الجمهورية الإسلامية.

يولى «برنامج الحد الأدنى من التوقعات» أول اهتماماته إلى السياسة الاقتصادية مطالبًا بثلاثة إجراءات محددة:

١ - ضرورة السيطرة على كل الاستثمارات الأجنبية؛ لأن هذه الأموال كانت السبب فى بؤس عمالنا، إضافة إلى ضرب مشروعاتنا الوطنية.

(أ) ضرورة إغلاق المصارف الأجنبية الإمبريالية التى نهبت ثروات الشعب.

(ب) ضرورة عودة المشروعات والمنشآت والأعمال الزراعية الأجنبية إلى ملكية الشعب ، وأن يتولى إدارتها مجلس (من العمال، والموظفين الدينيين ، وأحد ممثلى الحكومة) والهدف إعادة بناء نظام عادل يقوم على أسس إسلامية، ويتحرك صوب توحيد الكلمة على أشلاء المشروعات الأجنبية.

٢ – ضرورة مد السيطرة الوطنية إلى كل الموارد الطبيعية القومية وأولها النفط، وإلغاء كل الاتفاقات الاستعمارية المشينة فى هذا المجال. إذ ورد فى القرآن الكريم أن الموارد الطبيعية والثروات العامة تدخل ضمن فكرة «الأنفال» أو المصلحة العامة، فاستخدام هذه الموارد فى سبيل الله ورسوله يعنى توجيهها للصالح العام ، بحيث لا يتميز فرد على الجماعة ويتحرر الجميع من القيود التى تكبل الفضيلة.

٣ – ضرورة تجنب المشروعات الاستثمارية الضخمة التى تطغى على الصناعات الوطنية الصغيرة والمتوسطة، وإعطاء الأولوية للزراعة على الصناعة وإلا استحال قيام اقتصاد سليم متوازن، وتوجيه التقنيين والبيروقراطيين إيديولجياً.[٢]

من الواضح أن هذه النقطة الأخيرة تؤدى إلى نمو رأسمالى غير متوازن؛ حيث يقوم تحويل الملكية على أساس الطبقة لا الاحتياج. وإلى جانب الأثر السيىء على الاقتصاد نفسه، فإن هذا النوع من الاتجاهات يؤدى بالضرورة إلى اعتماد متجدد على المعسكر الرأسمالى.

تضمنت خطبة الإمام على بن أبى طالب رقم ١٥ فى نهج البلاغة عبارة صريحة عن موضوع النمو الاقتصادى المتوازن، الذى يجب أن يقوم على تحريك الشعب لا على توجيه الاقتصاد إلى الزراعة كنمو طفيلى للعالم الرأسمالى. ويتحقق النمو الاقتصادى السليم حين يتحرك المجتمع نحو إزالة كل صور التمييز الطبقى كعزل العمال والفلاحين فى ظل ظروف استغلالية.

ثم يقدم البرنامج بياناً مهماً عن الجيش:

«يجب بناء جيش شعبى. فالنمو الاقتصادى الشعبى السليم الذى تعطى الأولوية فيه لرفاهية المضطهدين لا مكان فيه لجيش هش مضطرب فاخر السلاح. فتكريس الموارد لإضفاء واجهة خادعة على الجيش يؤدى إلى الاضطراب تماماً ، كالنمو العشوائى فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى» .

إن النظام السياسى الذى ينقصه التأييد الشعبى يضطر إلى الاحتفاظ بجيش مجهز بأسلحة متطورة ومعقدة ويتخذ صورة احترافية زائفة تفصله عن الجماهير بانهماكه فى مواجهة التهديدات الخارجية وقمع حركات العصيان الداخلى.

جيش كهذا لا بديل له عن بناء ملحق إضافى لأسلحته وإغفال الجانب الإنسانى فى تكوينه، ويقوده قدره إلى الاندماج فى التعقيدات العسكرية الإمبريالية ويصبح معتمداً على المنطق الإمبريالى (لإمداده بالأسلحة المتطورة) وعلى هيئة استشارية إمبريالية.

جيش كهذا لا يكون على اتصال مباشر إلا بالسلطة الإدارية الحاكمة ، ويرتكز على قاعدة تقع وراء حدود الأرض التى يتبعها ظاهرياً. ومن السخف أن نتوقع من جيش كهذا أن يستجيب لحركة شعبية أو أن تكون أفعاله شعبية.

إن تجربتنا المريرة مع الجيش الإمبراطورى فى السنوات الخمسين الماضية تعد دليلاً واضحاً على حقيقة زعمنا هذا؛ لذا فإننا ندعو إلى بناء جيش من الشعب، جيش يقاتل فى سبيل الأشياء التى يؤمن بها الشعب ومن أجل مصالح الشعب بكافة طوائفه، لا جيش أجير من المرتزقة لا يحارب إلا فى سبيل المال ودافعه الوحيد الحصول على الأجر».

ونأتى الآن إلى السمات التى تميز الجيش الشعبى:

(أ) لا وجود للطاعة العمياء فى الجيش الشعبى، فالإيديولوجيا والنهج السياسى السليم القائم على الوعى السياسى يشكلان القوة الهادية فى جيش كهذا.

(ب) إن الجيش الشعبى جيش وطنى، فى خدمة الدفاع عن البلاد وحماية مصالح الشعب ضد الأطماع الأجنبية.

(جـ) الجيش الشعبى وحدة متكاملة فى حقوقه، حين تتوافر فيه الصفات السابقة، ولا يسمح بوجود أية امتيازات فى صفوفه بين فرد مجند وضابط

صف وضابط، جميعهم يأكلون من طعام واحد لا يتميز أحدهم على الآخر فى الرواتب أو التسهيلات، وتتم الترقيات فيه عن طريق التشاور مع هيئة الجنود والضباط، ويتم الحفاظ على وحدته من خلال دعوة عامة يفهمها الجميع إلى ضرورة إقرار النظام.

والجيش الذى تتوافر فيه هذه الدرجة من العلاقات البنيوية يكون على أوثق الصلات بالجماهير. والحقيقة أن النموذج الأصلى لهذا النوع من الجيوش كان الجيش النموذجى فى صدر الإسلام. فكان يتألف من جنود وضباط ليس لهم دافع سوى الجهاد فى سبيل الله والناس. ويمكن للعلاقات الداخلية والخارجية بين أفراد الجيش بقيادة النبى (ص) والإمام على أن تكون نموذجًا يحتذى، لمن يتطلعون إلى بناء جيش يهدف إلى القيام بدوره باسم الإسلام. يقول الإمام على فى خطابه إلى أحد القواد: كن حذراً وودوداً مع مرؤوسيك وقاسيًا على الظالمين والمتكبرين".

وهناك نقاط محددة أخرى تتعلق بالجيش الشعبى المقترح:

(هـ) الخدمة فى الجيش الشعبى ليست إجبارية.

(و) لا يخضع الجيش الشعبى لسيطرة المستشارين الأجانب، ولا يحتاج إلى خدمات المستشارين الإمبرياليين.

(ز) لا يشارك الجيش الشعبى فى حروب إمبريالية غير عادلة أو فى صراعات ضد ثورية - كسحق من يناضلون فى سبيل الحرية، ويكون هذا الجيش فى خدمة كل الحركات الثورية كالحركة الفلسطينية.

أما بالنسبة لمشكلة الحريات والحقوق السياسية للمرأة والأقليات العرقية، فيعبر المجاهدون عن تقدميتهم حين قرروا ضمان الحريات العامة للصحافة وأنشطة الأحزاب السياسية وحرية عقد الاجتماعات السياسية بصرف النظر عن العقيدة أو المبادئ

الإيديولوجية، ويمقتضى النص القرآنى: فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ (الزمر ١٧-١٨).

إن من عقائدنا الإسلامية الوطيدة أنه مادامت الإيديولوجيات والآراء المختلفة تقوم على الحق وتخلص فى سعيها نحو العدل والمساواة، فلا خوف من أن تصبح هدفًا وموضوعًا للجدال. وبالطبع ينبغى أن يكون واضحًا أن هناك حدودًا فاصلة بين الحرية والديمقراطية الثورية والليبرالية والرأسمالية غير المسؤولة، وهى تفرقة لا سبيل لتجاهلها فى أى نظام ثورى. يقول تعالى فى كتابه العزيز: وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ (الإسراء ٣٦).

وإذا عدنا إلى سيرة الرسول الكريم (ص) والإمام على، فى رأى المجاهدين، لن نجد ما ينم عن ممارسة أى منهما للضغوط أو القيود على آراء خصومه:

«كان الإمام على يؤكد دائمًا أنه لن يكون البادئ باستلال سيفه ، أو الدخول فى صراع ضد آراء أحد مهما بادره خصومه العداء فى إبداء آرائهم. وظل الإمام جعفر الصادق – سادس الأئمة عند الشيعة – جالسًا لعدة ساعات أمام خصومه فى العقيدة وهم يخطبون فيه ويعنفونه، ومع ذلك لم يفقد صبره أو يخرج عن وقاره أو يتخذ إجراء مذريًا تجاههم. وإذا كنا نؤمن إيمانًا حقًا بأن الإسلام أسمى نهج، فلم إذن نخشى الرأى والفكر الآخر؟!» .

أما بالنسبة لحقوق المرأة ، فعبر المجاهدون خير تعبير عن تقدمية الإسلام حين أعلنوا المساواة المطلقة ومنع استغلالها أو التعصب ضدها:

«وكلها أمور تعد جزءًا لا يتجزأ من رؤية الإسلام التوحيدية الثابتة. ومن نافلة القول: إن الأجور المتساوية نظير العمل المتساوى، إلى جانب الميزات الخاصة للعاملات من النساء نظرًا لاحتياجاتهن الخاصة، من أعمق مبادئ الدفاع الإسلامى عن حقوق أخواتنا الكادحات».

وصدق المجاهدون فى توقعهم حدوث اضطرابات بين الأقليات العرقية، فقرروا أن يتخذوا من محو الظلم المزدوج الذى وقع على الشعوب الإقليمية والعرقية مبدأ أساسيًا آخر لهم:

«يجب أن تنال شعوب الأقاليم المختلفة حقوقها السياسية ؛ كى تتمتع بحرية التعبير عن ثقافاتها فى إطار الوحدة الكلية والتضامن والسيادة العليا للدولة. ونحن نؤمن بأن الطريقة التى تجابه بها مشكلة «القوميات» تحدد الأسلوب الذى نقوّم به مدى الأصالة والشرعية الثورية التى يتصف بها أى نظام حكم وحدوى شعبى حقيقى» .

وبالعودة إلى عصر الإمام على، يلاحظ المجاهدون أنه «لم يكن هناك أى هدف أو إجراء يهدف إلى الاستغلال أو السيطرة أو الاضطهاد العنصرى». وإذا دخل التوجه الوحدوى حيز التنفيذ فإن أى صراع بين الطوائف العرقية (العرب والفرس والأكراد وغيرهم) سيحل نفسه بالانجذاب إلى الوحدة التى تجمع بينهم.

وعلى عكس هذا التوجه الوحدوى، هناك اتجاه طبقى يعمل على خلق حالة عداء وخصومة وصراع حاقد. ويؤكد المجاهدون على الصلة الجوهرية بين الروح القومية التقدمية والثورية للأكراد، والروح القومية لشعب إيران ككل:

«إذا تعارضت المصلحة العرقية والإقليمية الكردية مع الكفاح القومى ضد الإمبريالية فى الدولة ككل، فالمستفيدون الوحيدون الإمبرياليون وأعداء الثورة. من ثم ينبغى على الأكراد المخلصين المشاركين فى النضال أن يكونوا على وعى، وأن يرفقوا طموحهم نحو تأكيد الهوية الكردية بإدانة مشددة لأى اتجاه يهدف إلى الانفصالية».

كما حدد البيان السياسة الواجب اتباعها مع العمال والفلاحين:

«يجب حذف كل القوانين والتشريعات المناهضة للعمال ، وسن قوانين عمالية جديدة على أساس وجهات نظر العمال أنفسهم. فيجب توفير المساكن للعمال، وتحويل إدارة بنك الخدمات العمالية وسائر البنوك العمالية ورؤوس الأموال إلى العمال أنفسهم،

ووقف اقتطاع الحكومة لجزء من أجور العمال، ويجب الإنفاق على مصالح العمال (من صحة ومعاشات وإصابة عمل وغير ذلك) من عوائد النفط. كما يجب أن تؤول إدارة المصانع إلى مجلس إدارة من ممثلى المجالس العمالية وبعض العناصر الدينية وممثلى أصحاب الأعمال. ويجب تحويل العمل التعاقدى إلى عمل ثابت (بكل ما له من مميزات وضمانات)، ويجب أن يكون للعمال نصيب من أرباح المصنع، ويجب ألا يتم تحميل ديون الهيئات الحكومية للنظام السابق على الفلاحين المطحونين، ويجب أن تعود الأراضى التى اغتصبتها مؤسسات النظام السابق إلى الملاك الزراعيين، ويجب توفير التقنيات الأساسية والقروض بدون فوائد للفلاحين، وألا يخضع الفلاح المنتج والعامل لضريبة الأرض أو ضريبة المحاصيل، ويجب بذل جهود منظمة لتوفير الظروف الضرورية لإنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية والشعبية، وينبغى تجنب كل أشكال التدخل الأجنبى ، واستيراد المحاصيل الزراعية من الخارج، ويجب توفير المساكن للفلاحين بإنشاء مجمعات سكنية ملائمة كمانع لهجرة الفلاحين إلى الحضر».

ويحدد برنامج «الحد الأدنى من التوقعات» الأهداف التالية فى مجال الشؤون الخارجية:

«١. يجب مقاطعة حكومتى إسرائيل وروديسيا السابقة واتحاد جنوب أفريقيا العنصرى مقاطعة سياسية واقتصادية كاملة، وفى الوقت نفسه يجب مد يد العون لحركات التحرير فى أنحاء العالم، باتخاذ موقف محدد وقاطع فى دعم قضايا الحرية».

«٢. على إيران أن تنسحب من كل الاتفاقات الإمبريالية المهيمنة، سواء المعلن منها والسرى، العسكرى منها والسياسى، وأن تنضم إلى رابطة دول عدم الانحياز» .

ولم تنجح الحركة فى كسب التأييد الشعبى لهذا البرنامج؛ لأنها حرمت فرصة المشاركة فى الانتخابات والأنشطة الفعالة بين أبريل ١٩٧٩ وأبريل ١٩٨١. وسبق أن تناولنا فى الفصول السابقة بعض شكاوى الحركة ضد الجمهورية الإسلامية، ولم يتم تصعيد شكاواها إلى درجة الهجوم المباشر على الخمينى إلا فى مارس. وكان هجومها يتركز على الحزب الجمهورى الإسلامى الذى كان يَعتقد أن الإطاحة بلسان الحركة هو السبيل الوحيد للخلاص.[٣]

على أى. بدأ المجاهدون بين أبريل ويونيو نشاطهم المعلن ضد الخمينى، وكانت ذروة هذا النشاط – كما سنرى فى تحليلنا اللاحق لعزل بنى صدر – أحداث الشغب الدامية فى الشوارع فى ٢٠ يونيو ١٩٨١ احتجاجًا على اتهام بنى صدر.

المجاهدون فى المنفى

بعد شهر واحد من خطط مسعود رجوى، وهو عضو بارز فى قيادة الحركة، للرحلة المثيرة لبنى صدر وعدد من ضباط السلاح الجوى إلى باريس. وأوضح رجوى الذى كان نجا بحياته من بطش السافاك أنه لم يقرر ذلك إلا حين بدأ النظام فى البطش بالحركة فى أحداث ٢٠ يونيو الدامية، ففى خضم هذه الأحداث ألقى القبض على عشرين فتاة يحمين رفاقهن من المجاهدين الزاحفين وأعدمن على الفور. وكان المجاهدون يعتقدون أن قوات الأمن ستحجم عن إطلاق النار، أو القسوة فى التعامل مع خط دفاعى نسائى من المجاهدات كما حدث فى التظاهرات والتجمعات المعادية للشاه. إلا أن المعاملة الوحشية التى تعرضت لها المجاهدات بعد إلقاء القبض عليهن أقنعت المجاهدين بأن حراس الثورة لن تأخذهم شفقة ولا رحمة بخصوم الخمينى. وطلب بنى صدر، الذى كان يحظى بقبول المجاهدين كرئيس منتخب شعبيًا، من رجوى قبل مغادرته إيران أن يشكل «المجلس الوطنى للمقاومة» ومجلسًا للوزراء لإدارة شؤون البلاد بعد إسقاط النظام مباشرةً.

أما ما أقنع رجوى أخيرًا بضرورة مغادرة البلاد فكان إعدام محمد رضا سعادتى أحد قادة المجاهدين وكان يقضى عقوبة بالسجن لمدة عشر سنوات. فكانت إعادة محاكمته وإعدامه فى ٢٧ يوليو أكبر دافع للمجاهدين لعدم المخاطرة بإلقاء القبض على رجوى. وصرح بنفسه للصحافة الأجنبية بقوله: «قررنا أن نغادر إيران مؤقتًا حتى نتمكن من توسيع نشاط المجلس الوطنى للمقاومة ، وأن نكون صدى لصوت شعبنا النبيل وقضيته فى العالم أجمع».[٤]

ولكن ألا يضعف غيابه من زعامته الشخصية ، ويحد من الفعالية السياسية للمجاهدين؟ لم يكن رجوى يعتقد ذلك، فلم تكن حركتهم قائمة على الزعامة الفردية، وكانت الكوادر القيادية تعرف ما تفعل وتقر بضرورة تلك الخطوة لصالح البلاد وحماية حركتهم الثورية. وهناك أدلة على تأييدهم لذلك؛ ففى غياب رجوى، كثف المجاهدون قتالهم المنهك ضد النظام، وبلغ قتالهم ذروته بضرب مقر رئيس الوزراء فى ٣٠ أغسطس بالقنابل وراح ضحيته رجائى وباهنر.

وعلى مدار ستة عشر عاماً من حرب العصابات ضد نظام الشاه فى البداية ثم ضد الجمهورية الإسلامية انتظم المجاهدون فى خليتين تنظيميتين، تتولى قيادتهما شخصيات معروفة شعبياً يساندهم مئات الآلاف من الأنصار والمتعاطفين. وإلى جانب تلك الشبكة هناك خلايا ظلية للقادة السريين، فكان كل منهم مسؤولاً عن لجنة قومية قوامها خمسة عشر عضواً وعضويتها على درجة عالية من السرية وتتغير قياداتها بشكل دورى منتظم.

واتخذ هذا التنظيم السرى قرارين خطيرين فى بداية النظام الثورى، أولهما: رفض تسليم أسلحتهم التى زادت بصورة فعلية خلال معركة الشوارع التى استمرت يومين ٩-١١ فبراير، والآخر: الاحتفاظ بسرية خليتهم الظلية وعدم الاعتراف إلا بالتنظيم الأكبر المعلن. وظهر قادة المجموعة الثانية ممن كانوا مطلقى السراح، كرجوى وسعادتى ومقدم وخيابانى، كسياسيين شرعيين، بل حاولوا أحياناً أن يضمنوا لأنفسهم تمثيلاً فى دوائر النظام الجديد ومؤسساته. وحين أعلن المجاهدون الحرب على الجمهورية الإسلامية فى يونيو ١٩٨١ بعد رفضهم لمطلب الخمينى بنزع أسلحتهم، عادت الحركة إلى الأسلوب الذى كانت تتبع فى عهد الشاه، ولكن بخبرة أكبر فى حرب العصابات. وانتشر أنصارها حسب قول رجوى فى كل مجال من مجالات الحياة الإيرانية ، ومن دلائل ذلك مشاركة عدد من ضباط سلاح الجو فى الإعداد لمغادرة بنى صدر ورجوى لإيران.

ولا سبيل حتى الآن لتحديد مدى مسؤولية المجاهدين عن الانفجارين المدمرين فى يونيو وأغسطس. وفى أعقاب تفجير مراكز قيادة الحزب الجمهورى الإسلامى

في يونيو، رفض رجوى الادعاء بمسؤوليتهم عن الحادث، ولكنه أكد أن حركة المقاومة منتشرة وتحظى بتأييد شعبي واسع النطاق.

وبعد انفجار أغسطس أبدى قادة المجاهدين تحفظات في ادعاء مسؤوليتهم عنه، إلا أن عدداً من المراقبين المطلعين كانوا على يقين من مسؤولية الحركة عن الحادث. ويذكر أن المجاهدين يؤمنون بعدالة قضيتهم وبنجاحها في النهاية. وفي أوائل سبتمبر، ادعى بني صدر أنه كان أمر المجاهدين ألا يغتالوا الخميني؛ لأنهم لم يتمنوا أن يجعلوا منه شهيداً. والحقيقة أن ما يثير الحيرة لماذا لا تجرى محاولة لإقصاء الخميني؟ هذا أمر محير حتى بالنسبة لمن يؤمنون تماماً بقدرة المجاهدين على دس عملائهم الأكفاء في أعمق معاقل النظام المتشدد. وأعلنت عدة تقارير حدوث محاولات عديدة لهذا الغرض في صيف ١٩٨١ والحقيقة أن الخميني، وعلى خلاف كل من بهشتي ورجائي وباهنر، لا يغادر مقره بحي شميران بشمال طهران، ما يجعل الوصول إليه أمراً عسيراً.

ويحرص المجاهدون على تأكيد إعراضهم عن اللجوء إلى العنف الذي فرض عليهم حسب قول رجوى حين حرمهم الخميني كل الوسائل المشروعة للنشاط السياسي، كحرية الصحافة وحرية الاجتماعات السياسية والتمثيل في المؤسسات المنتخبة: «إن العنف والقنابل والإرهاب لن يحلوا مشكلة إيران، وإرهاب الخميني الذي دفع الشعب إلى المقاومة المسلحة».

وهناك سؤال: ما الفلسفة السياسية التي يعتنقها المجاهدون حتى ينضموا إلى الكفاح المسلح الذي يهدف إلى إسقاط الجمهورية الإسلامية؟ أصبح المجاهدون أكثر تمسكاً بإيديولوجيتهم السياسية منذ عزل بني صدر. وأدلى رجوى بتصريح للصحف الأجنبية قال فيه: إن ميثاق الحرية والاستقلال الموقع مع بني صدر تضمن الأهداف الجوهرية لحركته:(٥)

«أولاً نحن نريد الحرية لكل الأحزاب السياسية، ونعارض الاعتقال السياسي والإعدام لأسباب سياسية، وندافع باسم روح الإسلام الحقة عن الحرية والأخوة، ووضع حد لكل وسائل القمع والرقابة والظلم».

وأثار ادعاء الخميني بأنه يمثل كل العنصر الديني الشيعي أو غالبيته شكوك المجاهدين فسحبوا اعترافهم بالخميني كنائب للإمام المختفي:

«إن الزمرة الطفيلية التابعة للخميني ما هي إلا أقلية ضئيلة. فالعنصر الديني الإيراني طال ما وقف عبر التاريخ إلى جانب جماهير الشعب المحرومة ولم يرهبهم بالهراوات والحراب. ونحن على صلة وثيقة بالعناصر الدينية المخلصة، ومعظمهم إما في السجون أو محددة إقامتهم في منازلهم».

ويركز المجاهدون جهودهم على تجنيد ضباط الجيش، ويرى رجوي أن حرس الثورة سيظل على ولائه للخميني طالما ظل حيًا لأنهم يدينون له بوجودهم. والجيش من ناحية أخرى لديه بضع أسباب واهية للولاء لآية الله، بل إنه عقب كل حادث عنف ضد الحكومة يصدر بيانًا يعرب فيه عن ولائه «لإمام الأمة الشيعية». ولما كان الجيش يمثل المجتمع الإيراني كله، فليس من المستبعد أن يحقق المجاهدون بين صفوفه تأييداً يوازي ما تحقق لهم بين صفوف المجتمع كله. ومن الواضح أن موقف بعض أفراد القوات المسلحة في المعركة الفاصلة بين المجاهدين والپاسداران (حرس الثورة) قلبت التوازن لصالح المجاهدين.

ومع أن المجاهدين ومعهم أنصار بني صدر والقوى العلمانية يمكن أن يشكلوا الآن أغلبية من الإيرانيين الوسطيين سياسيًا، فمن المستبعد أن تنتقل السلطة إلى التحالف المذكور انتقالاً سلميًا طالما ظل الخميني على رأس السلطة ومن خلفه الپاسداران. وربما كان المجاهدون أول من اعترفوا بتلك الحقيقة نظرًا لأن هناك جهوداً تبذل للتشكيك في قيادة الخميني، ويصر المجاهدون على تصوير أنفسهم وكأنهم الشهداء الوحيدون في الثورة الجديدة في سبيل الحرية والاستقلال، ويستفيدون من العقوبات الرهيبة التي ينزلها نظام الخميني بخصومه في الدعاية لأنفسهم. ويصورون الخميني حالياً على أنه «أسوأ من هتلر» ، ويزعم رجوي أن الشاه بالنسبة للخميني كان «رجلاً نبيلاً». قال رجوي في أواسط أغسطس:[٦]

«قتل الخميني من أفراد الشعب عدداً يوازي ما قتل الشاه طوال عهده، وهناك حوالي عشرة آلاف من المجاهدين في السجون، بينما لم يزد عدد المعتقلين السياسيين في أسوأ فترات عهد الشاه عن أربعة أو خمسة آلاف».

حركة «فدائيان خلق» (فدائيو الشعب)

كانت الحركة الأخرى الأكثر ماركسية «جماعات المناضلين التى نذرت نفسها للشعب» والمعروفة باسم «فدائيان» (الفدائيون). شنت هذه الجماعة كمثيلاتها من الحركات الدينية حرب عصابات طويلة ضد الشاه، وشاركت بصورة فعالة فى الهجوم النهائى على الجيش وجهاز الدولة فى فبراير ١٩٧٩ .

وفى حين انقلب مجاهدو خلق على الجمهورية الإسلامية تدريجيًا وبصورة منتظمة، رأت حركة "فدائيان" أن اتخاذ موقف محايد من السلطة الدينية الشيعية أمر صعب بل مستحيل. وبعد الثورة مباشرةً، واجهت فدائيان مشكلة، فماذا تفعل إزاء حكومة بازرجان؟ وصفت الجماعة هذه الحكومة - كنظام برجوازى قومى - بأنها ليست ثورية بدرجة كافية ، وتضم عددًا من الشخصيات المحافظة، وبعد تفكير مضنٍ قررت أن تتخذ موقفًا محايدًا تجاه الحكومة؛ خوفًا من أن تؤدى معارضتها لها إلى احتكار الجماعات الدينية للسلطة. ومع ذلك لم تؤيد فدائيان الجمهورية الإسلامية فى استفتاء أبريل كما فعل حزب توده، بل ركزت على دفع حكومة بازرجان إلى منح امتيازات جديدة للطبقة العمالية، إلا أن الحكومة رفضت مطالبهم التى شملت ضمن بنودها تمثيل الطبقة العاملة فى مجلس الثورة، ما أثار غضب "فدائيان" على الحكومة فى يوليو ١٩٧٩.

وأثارت القضايا العقائدية المهمة قلق الكوادر القيادية للحركة، فأعلنت فى أبريل ١٩٧٩ قرار عزل أشرف دهقانى من الحركة ومجلس قيادتها. وبعد أسبوع واحد، أدلى دهقانى بحديث صحفى، ذكر فيه أسباب عزله وأهمها رفضه الكفاح المسلح. ومنذ هجومها على «الجيش العام» فى سنة ١٩٦٦ أقرت فدائيان تعاليم مسعود أحمدزاده كما وردت فى كتابه الشهير "الكفاح المسلح: التكتيك والاستراتيجية".[(٧)]

الموضوع الرئيس لهذا الكتاب قيام الطبقة البرجوازية الحاكمة بتأسيس أشد النظم السياسية استبدادًا، نظام جعل من الكفاح المسلح أمرًا لا مفر منه باعتباره أقصى أشكال الجهود السياسية؛ لذا تصدرت الحركة الجهود الرامية إلى نقل السلطة

إلى الخمينى عن طريق التمرد والعصيان والثورة. وبعد نجاح الثورة، بدأت الجماعات اليسارية الأخرى - خاصة حزب توده - فى انتقاد فرضية أحمدزاده، واتهمته بالانحراف عن الإيديولوجيا الماركسية، وبأنه مناوئ للماركسية اللينينية. وفى أعقاب الاضطهاد العنيف الذى تعرضت له الحركة فى سنة ١٩٧٦ كما يقول د. دهقانى، استبدلت بالقيادة الأصلية كوادر جديدة لم تكن تقدر قطعية «مبدأ الكفاح المسلح» تقديراً تاماً.

والحقيقة أن نجاح الثورة جعل تطبيق تلك الفرضية أمراً صعباً، فمن ناحية، أكدت الجماعات الشيوعية التقليدية كحزب توده أن هذه الفرضية فات أوانها وأصابها التقادم فى فترة ما بعد الثورة، واتهم من كانوا يتطلعون إلى استمرار الكفاح المسلح بما وصفه لينن «بالانتهازية اليسارية» بعد استيلاء البلاشفة على السلطة.

ومن ناحية أخرى، اتهم دهقانى القيادة الجديدة بممارسة التفرقة ضد المسجونين الذين أطلق سراحهم مؤخرا ممن لم يتعهدوا برفض «مبدأ الكفاح المسلح». ويرى دهقانى أن نظام الخمينى يقوم على نفس القاعدة الطبقية التى قام عليها نظام الشاه، بفارق أن البرجوازية البيروقراطية فى عهد الشاه كانت تسيطر على السلطة، أما الآن فالبرجوازية كلها فى السلطة. ويوحى الدفاع الذى يبديه النظام الجديد عن ملكية الأراضى بأنه لا يمثل مصلحة البرجوازية الصغيرة.

كان الكفاح المسلح مشروعاً لسببين، أولهما: إعداد الجماهير للدفاع عن الثورة، والآخر: الحيلولة دون تدخل القوى الإمبريالية عسكرياً فى إيران. وكان دهقانى لايزال غير مؤمن بممارسة الكفاح المسلح ضد الخمينى، بل يركز هجومه على قيادة الحركة وعلى حزب توده. إلا أن لغته الطنانة لم تقنع سوى مجموعة ضئيلة حذت حذوه، وأخذت تدعى أنها التنظيم الشيوعى الحقيقى الوحيد منذ طرد دهقانى من حركة "فدائيان". وعندما بدأ المجاهدون كفاحهم المسلح ضد النظام فى يونيو ١٩٨١ - كما سنرى فيما بعد - أصبح حزب دهقانى رفيق سلاح لهم.[٨]

وإذا عدنا إلى رد فعل الحكومة المؤقتة، نجد أنها على الرغم من تفرقتها بين حزب دهقانى وحركة "فدائيان" الكبرى، قررت إدانة الحركة ككل، فاتهمهم رئيس الوزراء

بمعارضة الحكومة، واعتدت الجماعات المسلحة التابعة للخميني على مكاتب "فدائيان" بطهران وحرم الجامعات الإقليمية. وبعد فترة وجيزة، نشبت حركات تمرد بين الأقليات العرقية في كردستان والتركمان في جُنْبَد قابوس، وكانت مسألة تأييد الأقليات العرقية من أسباب الانشقاق الخطير في صفوف "فدائيان" كما سنرى فيما بعد. وفي سبتمبر وأكتوبر، أصبحت حركة فدائيان تعاني الفوضى والتخبط في سياساتها تجاه الحكومة المؤقتة والخميني نفسه.(٩)

على أيٍّ، كان احتلال السفارة الأمريكية في نوفمبر، وتصاعد التطرف ضد الولايات المتحدة سببًا في توقف الخصومة مؤقتًا بين الجماعات المتشاحنة. وكانت حركة "فدائيان" التي لم تكن على علم مسبق باحتجاز الرهائن ولم تشارك في هذه العملية تطالب بمحاكمة الرهائن وأصرت على رفض أية فكرة لإيجاد حل سلمي للأزمة. وحين امتدت الأزمة إلى الربيع والصيف، وجدت فدائيان نفسها أول المستهدفين فيما عرف بالثورة الثقافية. وحينئذ، أدى الانشقاق الفكري حول قضايا السياسة الداخلية والخارجية الكبرى إلى تمزيق الحركة إلى عدة أحزاب.

الشقاق الحزبي

تركز الشقاق الحزبي الأول حول «فرضية الكفاح المسلح» التي كان من المخطط لها أن تبدأ بمجرد نشوب حركات التمرد العرقية، فهل يجب أن تتسع وتتحول إلى ثورة قومية؟ وماذا عن القواعد الطبقية للثورات العرقية؟ وهل يمكن لجماعة ماركسية أصيلة أن تساند تنظيمًا غير ماركسي كالحزب الديمقراطي الكردي مثلاً؟ ومما زاد من حرج الموقف الذي يواجهه الماركسيون أن بعض ملاك الأراضي في كردستان ممن وزعت ممتلكاتهم على الفلاحين في عهد الشاه بدأت تعود لأصحابها في تلك الفترة بالقوة. وكان الدور الحقيقي لدهقاني غامضًا إلى حد ما، وما يمكن الجزم به أنه في ذروة ثورة الأكراد في صيف ١٩٨٠ انضم حوالي ٣٠ بالمئة من الكوادر المسلحة والنشطة بالحركة إلى إشرف دهقاني، وأعلنوا تأييدهم للحزب الديمقراطي الكردي، وانضم عدة مئات منهم للحزب في القتال ضد حرس الثورة والجيش

النظامى الإيرانى حول بعض المراكز الكردية كمهاباد وبوكان ومهران، واتخذت هذه الأقلية اسم «سازمان» (المنظمة) كتعريف محدد لها، واستمرت فى معارضتها للأغلبية حول قضية كردستان وأيضًا حول موقف الحركة من النظام، ومن حزب توده الذى يلقى مساندة السوفييت.

ومن ناحية أخرى كانت الأغلبية تعارض ثورة الأكراد وسائر الثورات العرقية ضد النظام الإسلامى الذى «واصل دوره كمعقل لمعاداة الإمبريالية على الرغم من عيوبه العديدة». وبعد اقتحام السفارة الأمريكية حازوا التأييد فى دعواهم بأن احتلال «وكر الجاسوسية الأمريكى»، ورفض التسوية مع «الشيطان الأكبر» زاد من جدارة النظام بتأييدهم.

وفى يناير ١٩٨١، عقدت جماعة الأغلبية اجتماعًا مشتركًا مع حزب توده، وضعت فيه شروط وحدة العمل مع ذلك الحزب. واستنكر الاجتماع وجهة النظر التى ترى أن الاتحاد السوفيتى قوة إمبريالية، وتعهد المجتمعون بحفظ كيان الجماعة المستقل مع استعدادها لوضع برنامج عمل مشترك «فى نفس اللحظة التى يشعر فيها بتعرض الثورة لخطر مهادنة الإمبريالية الأمريكية». ولم يتفق المجتمعون مع بعض من جماعة الأغلبية حول بعض النقاط، فكان البعض يرى أنه إذا كانت هناك أهداف وسياسات متطابقة مع حزب توده، فلم لا ينضم إليهم؟ وأبدى البعض اعتراضه على الاستمرار فى تأييد النظام الإسلامى لمجرد أنه معادٍ لأمريكا. وكان آخرون لايزالون يرون أن الاتحاد السوفييتى أخطأ فى عدد من القضايا الدولية المهمة، وأنه لا ينبغى على مجموعة الأغلبية من حركة "فدائيان" أن تؤيده بصورة عمياء ولو أنه أفضل من الإمبريالية الغربية بكثير.

وفى مارس، أصدرت هذه الجماعة بيانًا أطلقت فيه على نفسها اسم «الجناح الأيسر من أغلبية "فدائيان" ورددت بعض التحفظات التى سبق ذكرها. وعلى الرغم من عدم توافر المعلومات الموثوقة عن القوة العددية للمجموعات الثلاث لحركة "فدائيان" فهناك تحليل للإحصاءات الحكومية للهجمات والاعتقالات وحالات الإعدام منذ بداية الكفاح المسلح فى يونيو يشير إلى أن مجموعة الأغلبية صارت أقلية، أى أن الجناح

الثانى أعطى لجماعة أشرف دهقانى أغلبية عددية، بالإضافة إلى الجناح الأيسر من جماعة الأغلبية».

وهذان الجناحان يصعب التمييز بينهما حاليًا؛ لأن كليهما يصرا على استخدام نفس المسمى الأصلى للحركة. وفى يوليو، قررت جماعة الأغلبية إسقاط عبارة «الجماعات القتالية» من اسمها؛ تحاشيًا للسلطات الأمنية والعقاب الصارم الذى كان ينتظر جماعة المجاهدين وجماعة دهقانى من "فدائيان"، وأصبحت هذه الجماعة منذ ذلك الحين تعرف باسم "فدائيان خلق" (فدائيو الشعب).

أما حجم التأييد الشعبى لمختلف جماعات فدائيان فأمر يصعب تحديده. ولا شك أنهم كانوا يستطيعون فى بداية عهد الثورة أن يجندوا ما يقرب من مئة ألف جندى مدرب. وفى ذروة أزمة الرهائن كانوا لايزالون قادرين على تعبئة عدد كهذا من المؤيدين النشطين لينضموا إلى التظاهرات الجماهيرية أمام سفارة الولايات المتحدة المحتلة.

ويرى بعض المعلقين أن الحركة التى تستطيع تجنيد عدد كهذا لابد أن لها خمسة أمثاله من المؤيدين. كما أن هناك رأيًا يرى أن التأييد العددى لكل جماعة فى العاصمة يمثل ٣٠ بالمئة من مجموع المؤيدين بأرجاء البلاد. من ثم ربما كان لفدائيان ثلاثة ملايين من الأنصار فى إيران كلها. وربما كانت هذه التقديرات مبالغًا فيها، إلا أن كل الأدلة تشير إلى أن "فدائيان" تأتى بعد المجاهدين فى حجم المؤيدين حتى فى بداية الشقاق المتوالى فى قياداتها. وهذه الجماعة لا تعانى شقاقًا داخليًا وحسب، بل إن اتحادها مع حزب توده وتأييد جماعة الأغلبية فيها لنظام الخمينى أديا إلى إضعاف ما لها من تأييد سياسى فى أنحاء البلاد.

وبانضمام الجماعات القتالية الأخرى إلى النظام المسلح فى أواخر يونيو ١٩٨١، أعلنت جماعة الأقلية من "فدائيان" معارضتها الحاسمة للنظام واتهمته بالرجعية والظلم، ونشرت صحيفة كار الناطقة بلسان المجموعة سلسلة من الافتتاحيات تشرح فيها موقفها الإيديولوجى من الجمهورية الإسلامية.[١٠] ومنها مقال بعنوان «إلى أين تتجه الجمهورية الإسلامية؟» يدين النظام ويتهمه ببدء التخطيط للقضاء على القوى

الثورية منذ ما بعد الثورة بأشهر قليلة حين هاجم كردستان. وحمّل المقال الخميني مسؤولية الوحشية التى تعرضت لها المعارضة ووصفه بأنه:

«حول الثورة عن مسارها وقادها إلى المأزق الراهن. فهو زعيم للدهماء يصدر الفتاوى الدينية لذبح المناضلين الثوريين، ويحرض الجماهير على التجسس على أهلهم وإخوانهم».

ويؤكد المقال أنه كلما زاد الإرهاب زاد إيمان الشعب بيأس النظام. «فالنظام يقطع على نفسه خط الرجعة عن طريقه المهلك بتحطيمه لكل الجسور من ورائه، وتورطه فى صراع حاسم وخطير لن يختلف فى خروجه منه عن أى نظام سياسى استبدادى ووحشى آخر».

وفى تحليل لتحول الخمينى «من زعيم إلى سفاح»، هناك مقال آخر يعدد الانحرافات التالية لآية الله:

١ - النكوص عن تعهده بتشكيل مجلس تأسيسى ورد فى قرار تعيين مهدى بازرجان رئيساً للوزراء، وآثر أن يؤسس بدلاً منه مجلساً للخبراء يتبع أهواءه.

٢ - بدلاً من تشجيع الجماهير فى ذروة الاضطرابات الثورية على الوقوف أمام الجيش، رفع شعار «الجيش إخوة لنا» وحال دون القضاء على دعامة الدكتاتورية.

٣ - فى اللحظة التى تولى فيها الخمينى السلطة انصرف عن الجماهير بإصداره أمراً بإنهاء الإضراب قبل أن تتحقق المطالب الاجتماعية والسياسية للمضربين. وقام بحماية البرجوازية من السقوط الحاسم بإعلانه «أسلمة الجيش» وتشكيل الحكومة المؤقتة.

٤ - كشفت الثورة الكردية عن اللون الحقيقى لنظامه، حين أصدر فتواه المشينة بفرض الجهاد ضد الجماهير الكردية، وأعاد تشكيل السافاك ولكن من قادة حراس الثورة وأتباع حزب الله.

٥ - تولى بصفته القائد الأعلى قيادة القمع الدموى للقوى الثورية، ومنها شباب المدارس الثانوية والنساء والعمال والأقليات العرقية، ذلك القمع الذى تحول به إلى قاتل مؤثرًا ذلك على أن يكون زعيمًا جماهيريًا.

ولم تقتصر الجماعة على الإدانة العامة لنظام الخمينى، فأيدت الكفاح المسلح ضده، بل وضعت خطة عمل تضمنت تعليمات محددة لأنصارها.

وبعد استعراضها لأحداث ثلاثة أشهر من الكفاح المسلح، نشرت صحيفة كار مجموعة الوصايا التالية فى سبتمبر ١٩٨١ :

١ - كن على أوثق صلة بالعمال والكادحين وهيئهم للكفاح السياسى والاقتصادى، واقنعهم بأنهم إذا أرادوا تحقيق النصر الثورى فى الكفاح الوشيك فعليهم أن يلجأوا إلى السلاح.

٢ - شكل خلايا المقاومة أو الفرق القتالية مع الرفاق ممن يمكن الوثوق فى إخلاصهم الثورى وروحهم النضالية، واجمع معلومات دقيقة عن هوية سلطات الأمن ومقارها والمعتقلات وكبار شخصيات الحزب ممن ينبغى إقصاؤهم لما اقترفوه من جرائم فى حق الجماهير.

٣ - تعرّف بدقة على إمدادات العدو وترسانات أسلحته ووسائل اتصاله ومصادر تمويله حتى يمكن مصادرتها فى اللحظة المناسبة.

٤ - ابذل كل ما بوسعك لنشر أكبر قدر من منشورات الحركة بين العمال والفلاحين.

٥ - نظرًا لإعلان العدو الحرب على المعارضة، فالدفاع عن النفس واجب يتطلب التدريب وحيازة الأسلحة الحديثة.

٦ - اجمع الأسلحة واحفظها فى أماكن آمنة.

٧ - تدارس كتابات أشهر قادة حروب العصابات كالجنرال جياپ الڤيتنامى.

٨ – تجنب إهدار الطاقة والقوة البشريتين بعدم توجيه سوى ضربات منظمة ودقيقة للعدو.[١١]

أما جماعة الأغلبية فاتخذت موقفًا مختلفًا تمامًا، فلم تمتنع عن الانضمام إلى الكفاح المسلح الرامي إلى الإطاحة بالنظام وحسب، بل بذلت كل جهدها لتشويه صورة كل من الأقلية والمجاهدين. وفى بيان أصدرته فى يونيو اتهمت الحركة الولايات المتحدة بالتآمر على الجمهورية الإسلامية وانتقدت أيضًا بعض سياسات النظام الحاكم. وترى جماعة الأغلبية أن عدم وجود برنامج اقتصادى اجتماعى متماسك وثابت لمكافحة الإمبريالية والتبعية الاقتصادية وافتقاد التمييز الواعى بين أصدقاء الثورة وأعدائها على الصعيدين القومى والدولى تركا الباب مفتوحًا للمحاولات المتكررة من جانب الإمبريالية والدول المعادية للثورة للتآمر على الثورة.

ووجهت أغلبية "فدائيان" انتقادات للتصرفات الاحتكارية والمتعصبة للحزب الجمهورى الإسلامى، مما أدى إلى تفكك صفوف القوى التقدمية المعادية للإمبريالية، ولاتزال هذه الأخطاء تشد من أزر العناصر اليسارية من القوى الشعبية حتى صارت تعتبر الجمهورية الإسلامية أكبر عدو يجب الإطاحة به.

ونظرت أغلبية "فدائيان" إلى عزل بنى صدر بعين الرضا؛ لأنه كان يمثل البرجوازية ويتطلع إلى تشكيل حكومة «معتدلة»، كما اتهمت المجاهدين وأقلية "فدائيان" بالتأييد الخطأ لبنى صدر وإطلاق العنان لأحداث ٢٠ يونيو الدامية احتجاجًا على إدانته، وأدى تباعًا إلى تقوية أيدى العناصر المتعصبة فى الجمهورية الإسلامية، فشنت حملة إعدامات فى الصيف «دون مراعاة للدستور».

ونوجز فنقول إن أغلبية "فدائيان" تصور منافسيها الإيديولوجيين كيساريين متطرفين فى يساريتهم بصورة صبيانية، بينما تتهم قيادة الحزب الجمهورى الإسلامى بالميول المتعصبة لاحتكار السلطة، ولم تكن الحلول التى عرضت مرضية بالنسبة للطلاب اليساريين التابعين للسوفييت فى إيران. أما اتحاد القوى الثورية التقدمية والكفاح ضد الطبقة البرجوازية والتبعية الاقتصادية والتحالف مع الجبهة الثورية العالمية – أى دول المعسكر السوفييتى – فكلها أمور مؤكدة بالنسبة لها.

فى ذكرى اغتيال رجائى وباهنر، وفى أواخر أغسطس، أصدرت أغلبية "فدائيان" بيانًا آخر أعربت فيه عن أسفها لمقتل قادة الجمهورية الإسلامية، وضمنته ثلاثة مطالب محددة:

١ - إيقاف عمليات الإعدام العاجلة التى تتم دون مراعاة الدستور، وضرورة انتهاج سياسة توجيهية إرشادية تجاه مؤيدى الجماعات المنحرفة ، مع إقصاء القادة الموجهين عن أنصارهم المضللين.

٢ - على الجمهورية الإسلامية أن تتخذ موقفًا لا هوادة فيه من القاعدة الاجتماعية المعادية للثورة، وهى طبقة ملاك الأراضى والرأسماليين تحديداً.

٣ - ضرورة إقلاع النظام فوراً عن توجهاته المتعصبة من تشكيل جبهة متحدة معادية للإمبريالية، خاصة مع الدول الاشتراكية.(١٢)

ومما يذكر أن الجمهورية الإسلامية تجاهلت هذه المطالب تمامًا، كما رفضتها الجماعات السياسية المشاركة فى الكفاح المسلح ضد النظام. فوجدت الأغلبية نفسها على هامش التيارات السياسية الإيرانية الكبرى وبشكل مطرد، فالحكومة والمعارضة كلتاهما لا تعيرانها التفاتًا. والحقيقة أن اثنين من قادة "فدائيان"- وهما فرُّخ نجهدار ومصطفى مدنى - نجحا فى يونيو ١٩٨٠ - أى قبل وقوع الشقاق - فى إقناع بهشتى بتشكيل جبهة ضد الإمبريالية، ولكن سرعان ما أشاح الحزب الجمهورى الإسلامى بوجهه عنهما مؤكدًا أن تأييدهما ليس مرغوبًا ولا ضروريًا.

حزب توده

إن حزب توده الذى يرعاه السوفييت يستحق اهتمامًا أكبر ضمن المجموعات السياسية التابعة للخمينى، فهو ليس مجرد حزب سياسى جيد التنظيم معتاد على العمل فى الخفاء إضافة إلى الوجود الشرعى، بل يمكن له أيضًا أن يلعب دوراً لا يتكافأ مع قوته العددية فى أى ظرف خطير غير متوقع.

وظل الحزب كما سبقت الإشارة ثابتًا على تأييده للخميني، فهو يؤيد النظام مع أن النظام في المقابل لا يسمح له بأن يكوّن نوعًا من التنظيمات السياسية شبه الشرعية، ولم يفز أي من مرشحيه في أية انتخابات على الرغم من انضمامه إلى الحزب الجمهوري الإسلامي في كل اقتراعات الجولات الثانية لضمان فوز مرشحي الحزب الجمهوري، ولاتزال منشوراته محظورة قانونًا ومراكز قيادته محتلة وأعضاؤه عرضة للمضايقات.

بذل توده بعض الجهد لتبرير مساندته النظام، وهناك سببان جوهريان لذلك التأييد: عداء الخميني للولايات المتحدة، وتعاطف الحزب مع المستضعفين (أو البروليتاريا). وهما سببان وجيهان بالنسبة لأنصار مبادئ الحزب، أما بالنسبة للمطلعين من الإيرانيين فالسبب الأول خدمة الحزب لمصالح السوفييت.

ولم يتضح ذلك في أي وقت منذ ١٩٧٩. قدر اتضاحه في أعقاب الغزو السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩. فعلى الرغم من انضمام وسائل الإعلام التابعة للخميني والتنظيمات السياسية في حملة دعاية جماعية ضد السوفييت، أيد توده ومعه أغلبية "فدائيان" إجراءات موسكو واتهما المجاهدين الأفغان بالعمالة للإمبريالية الأمريكية، وبالعمل من داخل باكستان على تقويض دعائم حكومة حزب خلق الشعبي التقدمي في كابل.[١٣] وتمكن حزب توده – كما فعل في ذروة أزمة الرهائن – من استغلال الحدث دون عناء كبير في إقناع أنصاره بأن أي انتقاد خطير للاتحاد السوفيتي يمكن أن يفيد «الشيطان الأكبر» – أي الولايات المتحدة – فائدة كبيرة.

وما أن خفت صدمة الاحتلال السوفيتي للجارة أفغانستان حتى بدأ حزب توده في مساعدة العناصر الماركسية داخل قيادات الطلاب المناضلين في السفارة الأمريكية؛ لشن هجوم منظم يهدف إلى تشويه صورة أعوان الخميني من أصحاب أعلى الأصوات المعادية للإجراء السوفيتي، وتم تحديد بعض الشخصيات كقطب زاده وبازرجان وبني صدر باعتبارهم عناصر معادية للاتحاد السوفيتي وميالة للولايات المتحدة. وقام الطلاب المناضلون بنشر بعض الوثائق الأمريكية التي ضبطت بهدف كشف العداء للسوفييت لدى بعض المعاونين العلمانيين لكل من بازرجان وبني صدر.

وكانت دعوة هؤلاء الثلاثة منذ البداية إلى إقرار حل سلمى وفورى لأزمة الرهائن جعلت اتهامات توده لهم أكثر ثبوتًا وأدعى للتصديق.

ولا شك أن حل الحزب باعتباره «مزعجًا» ليس بهذه البساطة، ولا ينبغى أن نتصور أن قوته لاتزال على نفس المستوى الذى كانت عليه فى الحقبة التالية للحرب العالمية الثانية. وبالتحليل الدقيق لنشاطه وفعاليته منذ ١٩٧٨، نخرج بنتيجتين مهمتين، أولاهما : أن الحزب مستمر فى تبعيته للسوفييت وتلقيه التوجيهات من موسكو. ونجح الحزب بالفعل فى الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٥٣ فى تحويل تلك التبعية إلى شىء نافع ولكن لم يكن الاتحاد السوفيتى آنذاك فى نفس الوضع الذى كان فيه فى تلك الفترة، ولا كانت التطورات السياسية الإيرانية الأخيرة شبيهة بما كانت عليه فى تلك الفترة أيضًا.[١٤] فالاتحاد السوفيتى يواجه الآن تحديات من النظم الشيوعية المنافسة فى يوغسلافيا والصين، إضافة إلى أنه تمكن من التعايش مع إيران ما قبل الثورة، بل كان يساند الشاه مساندة كاملة وأحيانًا على حساب حياة بعض مسؤولى حزب توده التعس ممن اتخذوا من الأراضى السوفيتية ملاذًا لهم. والحقيقة التى لا مراء فيها أن الاتحاد السوفيتى لم ينضم إلى صفوف معارضة الشاه إلا بعد أن اقتنع تمامًا بأن الشاه هالك لا محالة. أما حزب توده فمن الثابت أنه لم يكن له دور يذكر فى إثارة الاضطرابات الثورية التى أطاحت بالعرش البهلوى.

وثانى العوائق التى تقلق الحزب أنه لم يعد يتمتع باحتكار تمثيل اليسار إيديولوجيًا فى إيران كما كان من قبل، فهناك جماعات سياسية مختلفة تعتنق الإيديولوجيا الماركسية، بل تمتزج الماركسية فيها أحيانًا بالتعاليم الإسلامية وأحيانًا أخرى بالتروتسكية والماوية. وكان فقدان ذلك الاحتكار خسارة جسيمة بالنسبة لحزب توده التابع للسوفييت؛ لأنه يجر فى أثره معاناة كبيرة للجماعات اليسارية المختلفة عن توده، سواء على يد الشاه أو نظام الخمينى. والحقيقة أنه فى حين عجز حزب توده تمامًا تقريبًا عن الاحتفاظ بتنظيم خفى داخل البلاد بين أعوام ١٩٦٣ و ١٩٧٨، أحرزت الجماعات اليسارية الأخرى نجاحًا ملحوظًا فى تكوين الشبكات السرية. ونستشهد بأحد زعماء المجاهدين إذ يقول: «بينما كان قادة توده يتمتعون بالأمان فى منفاهم

بالاتحاد السوفيتى أو دول أوروبا الشرقية، كان المجاهدون وفدائيان يواجهون فرق الإعدام وغرف التعذيب التابعة للسافاك».

وزادت هاتان العقبتان من إحساس الحزب بالعجز عن القيام بإصلاح تنظيمى ذاتى ناجح. كما أن العقلانيين من أنصار الحزب كانوا يتقبلون دعوة الحزب بصورة تقليدية ، وجدوا فى جماعات «المجاهدين» و «بيكر» و «الكادحين» المنافسة جاذبية أكبر كتنظيمات ثورية حقيقية. وساعد كبر سن قادة توده وغيابهم الطويل عن إيران على فقدان الحزب لجاذبيته فى مواجهة المنافسين.

وحاول الحزب مؤخرًا أن يعوض فقدانه للقاعدة الشعبية العريضة بتقوية تنظيمه وتدريب كوادره على حرب العصابات. وكما ذكرنا من قبل فالحزب ثابت على تأييده لنظام بابرك كارمل الذى يسانده السوفييت فى أفغانستان. وعندما خرج الحزب الأكثر تطرفًا من حزب خلق الأفغانى من السلطة ساعده حزب توده تنظيميًا وماليًا. وعندما رفع ذلك الحزب المسمى برچم (العلَم) إلى السلطة على يد الجيش الروسى الغازى وجد حزب توده رفاقه الشيوعيين التابعين للاتحاد السوفيتى وقد اعتلوا السلطة فى جارتهم أفغانستان المتحدثة بالفارسية. وأخذ حزب توده منذ ذلك الحين كجهاز مخابرات لنظام بابرك كارمل. فتنتقل عن طريقه أخبار خطط الجماعات السياسية المعادية للسوفييت وأنشطة عدة آلاف من المواطنين الأفغان فى إيران، وتصل هذه الأخبار بانتظام إلى السلطات الحكومية فى كابل، وتعد وحدة اللغة والعرق من العوامل التى تسهل عملية تدفق عملاء توده إلى الأراضى الأفغانية عبر نقاط الحدود الضعيفة بالمناطق التى تسيطر عليها القوات الحكومية. كما شارك الحزب فى تكوين شبكة من التنظيمات الموالية للحكومة من بين اللاجئين الأفغان بمناطق كخراسان وسيستان. وفى يونيو قرر الحزب قبول دعوة كانت معلقة من الرئيس كارمل لإرسال عدة مئات من أعضاء توده للتدريب العسكرى[١٥] ، يكونون دعامة للنظام القوى فى كابل، وحين تسنح الظروف تتم إعادتهم لإيران. ويبدو أن نشوب حرب العصابات على نظام الخمينى أقنعت قادة الحزب بأن إتاحة فرقة صغيرة من العصابات للحزب يمكن أن تدعم موقفه فى المساومة فى أى ظرف خطير، وتزيد فرص النجاح فى ذلك بشكل خاص إذا اختلت موازين

القوى المقاتلة والمدافعة عن النظام ، إلى الحد الذى يمكن فيه تجنيد الطرفين لمساندة حزب توده وكوادره المسلحة.

وجد حزب توده أن موقفه حاليًا لا يلقى أية مساندة بين الجماعات الإيرانية المنشقة، ويصر على أن الحكومة الإسلامية تعادى الإمبريالية والإقطاع والرأسمالية، ولكنه فى حيرة من تفسير طرد الپاسداران للفلاحين فى جرجان وكردستان من الأراضى التى كانت صودرت من كبار الملاك الإقطاعيين.

ويرى الحزب نوعين من الإسلام، أحدهما: للفقراء والمحرومين، والآخر: للبرجوازية. ولكنه لا ينكر أن الجمهورية الإسلامية تؤمن بوحدة الإسلام، وأن الحزب الجمهورى الإسلامى يضم فى قيادته عدداً من العناصر البرجوازية. واضطر توده إلى الاعتراف بأنه يعانى بعض المتاعب مع المتشددين من الشيعة، ولكنه يحاول التغلب عليها بالتفرقة بين التناقضات الأساسية وما يسمى بالتناقضات الثانوية. وتعد الأحكام الدينية التى تفرض على المرأة القيود من التناقضات الثانوية، ولا تبلغ حد أن تكون سبباً للارتداد عن النظام.

ومن ناحية أخرى، يخلط المجاهدون – فى رأى توده – بين التناقضات الأساسية والتناقضات الثانوية، وينسون أهم شيء ألا وهو المضمون الثورى للنظام. كما يتأرجح الحزب بين تأييد المطالب المهمة للمجاهدين وفدائيان ورفضها، ومنها حل الجيش. وأشار أحد المتحدثين بلسان الحزب مؤخراً إلى أنهم إذا كانوا لايزالون يؤمنون بضرورة بناء جيش جديد فهناك عوامل أخرى ينبغى أن تؤخذ فى الحسبان، فعلى سبيل المثال ليس كل من بالقوات المسلحة مارقًا على الثورة. كما أن الجنود وصغار الضباط تغيروا، وأنشئ حرس الثورة وضعفت قدرة الجيش على القيام بانقلاب عسكرى فى حالة وجود ما يزيد على ثلاثمئة ألف قطعة سلاح خفيف بحوزة الشعب.(١٦)

ولا يخفى حزب توده تعاطفه مع الاتحاد السوفيتى، وبينما يهلل الحزب لكل إجراء يتخذ ضد الولايات المتحدة الأمريكية، فهو لا يتفق مع الحكومة فى اعتبارها الاتحاد

السوڤيتي والولايات المتحدة شيئًا واحدًا، ويأمل الحزب أن يعدل قادة الحكومة عن موقفهم في هذا الصدد.

واتخذت كل الجماعات المشار إليها في هذا الفصل مواقف متباينة حين تفاقمت أزمة الرئاسة في أواخر الربيع، وأطلق العنان للكفاح المسلح ضد النظام في أعقاب عزل بني صدر في الرابع والعشرين من يونيو ١٩٨١.

الهوامش

(١) مجاهد (لسان جماعة «مجاهدين خلق» الإيرانية) لندن، مايو ١٩٨٠، جـ١، العدد ٥، ص ٢٥، وأيضًا «الدفاع الأخير للمجاهد الشهيد على ميهندوست»، وهى نشرة أصدرها اتحاد الطلاب المسلمين بالولايات المتحدة، لونج بيتش، مارس ١٩٨١. وورد تصريح مهم فى دفاع ميهندوست قال فيه: «نحن نتفق حول هدف واحد مع الماركسيين الثوريين، وهذا الهدف التخلص من الاستغلال. ولتحقيق هذا الهدف شرعنا فى النضال باستراتيجية مشتركة ضد عدو مشترك»، ص١٦، ١٧.

(٢) وتلقى نشرات المتشددين مسؤولية التوجهات الماركسية للمجاهدين على القوى العلمانية التى سيطرت على الحركة منذ ١٩٧٤. وتشير السجلات الحكومية إلى أن القوى العلمانية نجحت فى صراعها على الزعامة فى اغتيال اثنين من المتدينين من أعضاء القيادة فى سنة ١٩٧٤ وهما ماجد شريف ومرتضى لباف. وفى أبريل ١٩٧٥ اتخذت اثنتان من نشرات المجاهدين نهجًا ماديًا جدليًا فى تناولهما للقضايا السياسية والاجتماعية. وانفصل بعض الأعضاء الماركسيين ممن عجزوا عن تجنيد العناصر الدينية عن الحركة ليكونوا جماعة تروتسكية تعرف باسم «راه كارجر» (نهج العمال). وفى خريف ١٩٧٨، كونوا جماعة أكبر هى «جماعة النضال من أجل تحرير الطبقة العمالية»، وأصدروا صحيفة أسبوعية تسمى بيكر كلسان ناطق لهم. وهذه الجماعة التى عارضت إعادة الأسلحة المصادرة وحرضت المقاتلين فى الشوارع على إخفائها ريثما يمكن تخزينها بأماكن آمنة. انظر الفصل الثامن حيث وردت به الأدوار التى لعبتها هذه الجماعة وغيرها من الميليشيات فى الكفاح المسلح المستمر.

(٣) مجاهد، طهران، ٥ مارس ١٩٨١. ونشر فى نفس العدد بيان اتحاد القضاة المسلمين - وهى جماعة موالية للمجاهدين - وهاجم الحديث التلفزيونى الذى أدلى به بهشتى وقسّم فيه الأحزاب إلى أربع مجموعات. وقال اتحاد القضاة: إن التحليل أوضح عزم بهشتى جعل الحزب الجمهورى الإسلامى الحزب المسيطر الوحيد، والدليل على ذلك البيان الذى يحظر على الأحزاب السياسية القيام بأية أنشطة دعائية لصالح المناهج الفكرية «المنحرفة» والمعادية للإسلام، ولعدم إيمانهم بفكرة ولاية الفقيه فرضت عليهم عقوبات صارمة.

(٤) لوموند، باريس، ٢٨ يوليو ١٩٨١.

(٥) نشر النص فى ١٢ أغسطس ١٩٨١ وقام بنشره اتحاد الطلاب المسلمين وهى جماعة موالية للمجاهدين ولها أفرع بكل أنحاء أوربا والولايات المتحدة.

(٦) مجاهد (سرية) ١٧ أغسطس ١٩٨١.

(٧) ويضم هذا الكتاب بعض آراء ماو وشى جيفارا حول حرب العصابات.

(٨) «مصاحبه با رفيق أشرف دهقانى» (حوار مع الرفيق أشرف دهقانى)، نشرة سرية أصدرتها أقلية "فدائيان".

(٩) كيهان، ١٨ مايو ١٩٧٩.

(١٠) كار، العدد ١٢٦، ٩ سبتمبر ١٩٨١.

(١١) كار، العدد ١٢٧، ١٧ سبتمبر ١٩٨١.

(١٢) اتحاد الطلاب الإيرانيين بالولايات المتحدة (موالٍ لأغلبية فدائيان) بيركلى، كاليفورنيا، ١ سبتمبر ١٩٨١.

(١٣) مردم، طهران، ٧ يناير ١٩٨١.

(١٤) للمزيد انظر كتاب المؤلف بعنوان The Communist Movement in Iran (The University of California Press, Berkeley and Los Angeles, 1966).

(١٥) حوار مع مسئولى أرا (حزب التحرير الإيرانى) باريس، ٢٢ أبريل ١٩٨١.

(١٦) حديث مع كشرونى عضو اللجنة المركزية لحزب توده، Newsfront International ٢٨ أكتوبر ١٩٨١.

الفصل السابع

تنحي بني صدر

كان انتخاب بنى صدر كأول رئيس للحزب الجمهورى الإسلامى مقترنًا منذ بدايته بتوترات وشكوك عديدة كما سبقت الإشارة، وحرى بنا أن نذكر أيضًا خصائص الدستور الجديد التى أدمجت مقومات فصل السلطة مع مقومات تكتل الأفرع التنفيذية والتشريعية من الحكومة.

وإذا نحينا جانبًا فكرة ولاية الفقيه والسلطة غير المحدودة التى منحها إياها الدستور الجديد، نجد أن دستور الجمهورية الإسلامية اقتبس من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الكثير مما يتعلق بتنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما يعزى فى المقام الأول للخلفيات التعليمية الفرنسية لعدد من الأعضاء العلمانيين بمجلس الخبراء خاصة أبو الحسن بنى صدر نفسه.

تتمثل السلطة التنفيذية فى فرنسا منذ سنة ١٩٦٥ فى رئيس يتم انتخابه بتصويت شعبى فى انتخابات على مستوى الأمة ، وطبقًا لتعديلات الدستور الأصلى الذى تمت الموافقة عليه فى استفتاء أجرى قبل ذلك بثلاث سنوات. وتم انتخاب رئيس الجمهورية بنظام الأغلبية فى اقتراع مزدوج لضمان أن يمثل شاغل المنصب ما لا يقل عن نسبة ٥٠ بالمئة من الناخبين.

وللرؤساء فى كلا النظامين أن يحققوا جمهوراً من الناخبين أكبر منه فى الدوائر البرلمانية، وكذلك الأمر فى إيران حيث لم تكن الأحزاب السياسية الجيدة التنظيم مسؤولة عن الدوائر الانتخابية. وهناك فروق مهمة بين التقاليد العريقة الراسخة للحرية

والديمقراطية فى فرنسا وغيابها فى إيران. ولا نهدف من وراء هذا الطرح إلا إلى تحديد مصدر الغموض واللبس فيما يتعلق برئاسة الجمهورية الإسلامية.

يدل تحليل مهام المنصب وأعبائه على أنها مقتبسة أيضًا من النظام الفرنسى. ومن أهم بنودها اقتسام السلطة التنفيذية مع رئيس وزراء مسؤول مباشرةً أمام البرلمان، على عكس رئيس الجمهورية. وعلى الرغم من القاعدة الشعبية العريضة التى حظى بها وتوليه لمنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أدرك بنى صدر منذ انتخابه رئيسًا للجمهورية أن مستقبل منصبه مرهون بالمجلس واختياره لرئيس الوزراء. ومع أن الدستور خوله حق اختيار رئيس وزرائه والتصديق على مجلس وزرائه، فإن سلطة التحديد والاختيار ليست نهائية ويجب أن تتم بموافقة المجلس؛ نظرًا لأنها تتطلب اقتراعًا برلمانيًا بالثقة.

وكان بنى صدر حاول قبل انتخابات المجلس أن يحدد رئيس وزراء مؤقت ليقدمه للمجلس؛ للتصديق عليه حين يستكمل النصاب اللازم من أعضائه. ووافق الخمينى مبدئيًا على هذا العرض، إلا أن المعارضة التى أبداها بعض أعضاء مجلس الثورة حالت دون تنفيذه. ومنذ أن فشل بنى صدر فى تنظيم صفوف أنصاره فى مرحلتى الانتخابات البرلمانية بات واضحًا أن بنى صدر سيجرى أول اختبارات قوته أمام العناصر المتشددة بالحزب الجمهورى الإسلامى حول مسألة تشكيل أول حكومة فى ظل الدستور.

وفى هذه الانتخابات، تلقت بعض الشخصيات العلمانية الموالية لبازرجان تأييد بنى صدر، وعارض هؤلاء النواب عزل بنى صدر معارضة حقيقية إبان الأزمة التى احتدمت بعد ثمانية عشر شهرًا. ولكن لم يكن كل الأعضاء العلمانيين بالمجلس يؤيدون الرئيس من بداية الصراع، فكان بعضهم - كرجائى وأيت - متحالفًا مع الحزب الجمهورى الإسلامى، بل يعترض أيضًا على السلطات التى منحها الدستور للرئيس. وأدرك بعض آخر منهم - كمعين فر وبازرجان نفسه - الميول الاحتكارية للحزب الجمهورى الإسلامى، ومع ذلك كانوا يولون اهتمامًا كبيرًا لتعزيز سلطة المجلس أمام سلطات الرئيس. وفى سبيل ذلك تمسكوا بالمفهوم الديمقراطى للتمثيل والمسؤولية، ذلك المفهوم الذى يعنى ضرورة أن يكون رئيس الحكومة من اختيار المجلس ومسؤولاً أمامه.

ويؤكد بنى صدر نفسه أن هذه المسائل القانونية كانت مجرد ذرائع، فالأعضاء المؤثرون داخل مجلس قيادة الحزب الجمهورى الإسلامى يتآمرون على الرئيس منذ يونيو ١٩٨٠، وكانت صحيفته الثورة الإسلامية نشرت نص الحوار المسجل بين الدكتور حسن آيت المنظّر الدينى للحزب وأحد قادة الطلاب المناضلين، كشف فيه آيت عن دور الحزب فى الثورة الثقافية الوشيكة وإغلاق الجامعات، واتهم بنى صدر بموالاة الولايات المتحدة بدليل بذله كل جهد فى سبيل ضمان الإفراج عن الرهائن. كما كشف الحوار عن جهود الحزب الجمهورى الإسلامى فى مجلس الخبراء بهدف خفض سلطات الرئيس إلى أدنى حد وجعله مجرد رئيس تنفيذى رمزى. وكشف آيت عن الاستراتيجية التدريجية التى وضعت لإجبار بنى صدر على التنحى، واتبُعت هذه الاستراتيجية حرفياً، فتم تعيين رجائى رئيساً للوزراء، وما أعقب ذلك من منازعات بين المجلس ورئيس الوزراء من ناحية ورئيس الجمهورية من ناحية أخرى.(١)

كان موقف بنى صدر من مسألة اقتسام السلطة التنفيذية بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة يتعارض تماماً مع موقف المجلس، مع أن أعضاءه لم تكن لهم سياسة واحدة لضمان الهيمنة على السلطة التشريعية فى تلك المرحلة الحرجة. أما ما لا سبيل لإنكاره فهو الدور الخطير الذى لعبه هذا الغموض الدستورى فى إيجاد التوتر بين الرئيس والحزب الجمهورى الإسلامى وفى عزل الأول فى النهاية.

وإذا عدنا إلى رئيس الوزراء نجد أن عدداً من أنصار بنى صدر الذين ازداد عددهم بعد نجاح الحزب الجمهورى الإسلامى فى احتكار السلطة يرجعون عزله إلى فشله فى تحويل انتصاره الساحق إلى حزب سياسى منظم. إلا أن بنى صدر لم يكن بوسعه أن يتخذ تلك الخطوة لعدة أسباب؛ فبينما كان الخمينى يحبذ انتخابه لأنه كان يريد أن يحد من سيطرة رفاقه من الزعماء الدينيين على كل المؤسسات المهمة بالدولة، كان بنى صدر يستند إلى تحالف انتخابى مختلف العناصر وشديد التفكك سرعان ما تهاوى فور انتهاء عملية الانتخابات. كما لم تكن هناك فرصة لإعادة تنظيم صفوف جماعات الناخبين ، كما يحدث عادةً فى نظام أغلبية الاقتراع المزدوج حين تفشل الجولة الأولى فى حسم الموقف، وبالتالى كان فوز بنى صدر يرجع إلى التأييد التلقائى لعدد كبير من الناخبين «المستقلين» الذين لم يكن من المتوقع أن يدرجوا أسماءهم فى

قائمة حزب سياسي يرعاه الرئيس. ويبدو أنه كان يحاول أن يسمو على الأحزاب والحزبية وأن يحتكم إلى أكبر قطاع ممكن من الشعب.

التنظيمات السياسية والرئيس:

لم تكن التنظيمات السياسية خارج الحزب الجمهورى الإسلامى فى وضع أفضل للالتفاف حول الرئيس، ولو أن بعضها فعل ذلك فى أواخر أيام ولايته حيث اعتُبر رمزًا لمعارضة الحكومة الاستبدادية المتزمتة. وكانت أكثر الجماعات منطقية فى انضمامها إلى الرئيس «الحزب الجمهورى للشعب المسلم» و «الجبهة الوطنية» وفرعها «الجبهة الديمقراطية الوطنية» و «مجاهدين خلق» وبعض فرق «فدائيان خلق» و «حركة بازرجان لتحرير إيران» و «الحزب الديمقراطى الكردى».

وفى النهاية واجهت كل من هذه الجماعات عقبات إيديولوجية وعملية، بالإضافة إلى المخاوف الشديدة من منح بنى صدر تأييدًا منظمًا وثابتًا. من ثم اضطر «الحزب الجمهورى للشعب المسلم» وأنصاره الأقوياء فى آذربيجان مثلاً إلى حل نفسه فى أعقاب ثورة ١٩٧٩ فى تبريز.[٢] والحقيقة أن بنى صدر الذى كان يتوق حينئذ إلى تعبئة كل العناصر الموالية للخمينى فى حملته الانتخابية كان لعب دورًا خطيرًا فى قمع الثورة وإعادة سيطرة الحكومة المركزية التى كانت حينذاك فى يد مجلس الثورة بأذربيجان. وهيأ الجو السياسى المشحون الذى أحاط بأزمة الرهائن الفرصة لأنصار الخمينى لقمع «الحزب الجمهورى للشعب المسلم» باتهام أية معارضة للحكومة بأنها أداة فى يد الولايات المتحدة. وبذلك تم القضاء على هذا التنظيم السياسى المهم والضخم دون هوادة حتى صار عاجزًا عن إعادة تنظيم صفوفه والالتفاف حول بنى صدر؛ نظرًا لدور الأخير فى إخماد ثورة تبريز. إلى جانب ذلك كان آية الله شريعتمدارى – الذى كان القوة الموجهة «للحزب الجمهورى للشعب المسلم» – اعتزل الحياة السياسية ورفض أن يجيز عودة نشاط الحزب، فضلاً عن تأييده للرئيس المحاصر.

وعانت كل من «الجبهة الوطنية» و «الجبهة الوطنية الديمقراطية» الكثير على يد بنى صدر ومجلس الثورة الذى كان عضواً فيه ثم رئيساً له بعد انتخابه. وكان قدامى قادة «الجبهة الوطنية» ينظرون بعين الشك إلى التأييد المبكر الذى أولاه بنى صدر للجبهة وجهوده لمطابقة سياسته مع سياسة مؤسسها مصدق. ولما كانوا قبلوا زعامة الخمينى قبل انتصار الثورة ثم طُردوا من السلطة بعد ذلك بقليل، فإنهم لم يغفروا لبنى صدر «خيانته» للثقة ، حيث كان له دور فى الحصول على تأييد الجبهة للخمينى فى خريف ١٩٧٨.

أما التنظيمان العسكريان «مجاهدين» و «فدائيان» فأبديا مخاوفهما تجاه الجمهورية الإسلامية كما سبق أن ذكرنا، وأنكر عليهما أى نصيب من السلطة على الرغم من جهودهما التى لا تنكر فى الإطاحة بالنظام البهلوى فاعتبرا أن الدستور الجديد وظهور الحزب الجمهورى الإسلامى كنظام احتكارى جديد ذى حزب واحد عيباً إيديولوجياً جسيماً.

وتم فرض قيود مشددة على هذين التنظيمين عندما دفعت أزمة الرهائن بالتهديد الأمريكى إلى مقدمة السياسة الإيرانية، ثم عاودا الظهور فى صورة المدافعين عن تحدى الولايات المتحدة وبالتالى كمؤيدين للجمهورية الإسلامية، سواء عن اقتناع أو من منطلق النفعية السياسية. وأدى رفض الخمينى لترشيح مسعود رجوى زعيم المجاهدين لرئاسة الجمهورية بسبب مقاطعة التنظيم لاستفتاء تأييد الدستور إلى تحول المجاهدين إلى المعارضة السافرة. ومع أن هذا التنظيم خرج فى النهاية لتأييد بنى صدر فإنه لم يتمكن من الانضمام إليه فى صيغة ائتلافية منظمة إبان الحملة الانتخابية للمجلس النيابى.

أما "فدائيان" فسبقت أن أشرنا إلى الشقاقات التى وقعت فى صفوفهم فى صيف ١٩٨٠ وربيع ١٩٨١ فى الفصل السادس من هذا الكتاب. ويهمنا أن نكرر أن حزب أغلبية فدائيان المؤيد للجمهورية الإسلامية تماماً كحزب توده المرتبط بالاتحاد السوفيتى ما كان ليتخلى عن الخمينى من أجل رئيس أيد ضمن ما أيد مسألة معاداة الجمهورية الإسلامية للاتحاد السوفيتى. وكانت أقلية فدائيان أقرب إلى المجاهدين من

أى تنظيم سياسى آخر فيما يتعلق بموقفها من بنى صدر. وبتكثيف الحزب الجمهورى الإسلامى لضغوطه على الرئيس وتحويله الجمهورية الوليدة إلى نظام شبه ثيوقراطى ذى حزب واحد، زاد تعاطف أقلية فدائيان مع بنى صدر، وفى النهاية انضموا إلى المجاهدين فى تأييد الرئيس المعزول لا عن اقتناع إيديولوجى، بل لضرورة تكتيكية.

وأخيراً لابد أن نذكر موقف بازرجان والحزب الديمقراطى الكردى من هذه الأزمة. كان بازرجان إبان توليه منصبه فى نزاع دائم مع بنى صدر الذى كان يوجه انتقاداته دائمًا إلى الحكومة المؤقتة لافتقارها إلى الحماس الثورى باعتباره عضواً راديكاليًا بمجلس الثورة. وعلى الرغم من تشابه خلفيتهما السياسية والتعليمية كان من الواضح لبازرجان أن بنى صدر اتخذ جانب الدينيين بمجلس الثورة لإسقاط حكومته. ولكن عندما عزل من منصبه وانتخب نائبًا بالمجلس عن مدينة طهران فيما بعد، عاد التضامن الطبيعى بينهما حيث أدت معاداة الحزب الجمهورى الإسلامى داخل المجلس وخارجه إلى تجميع كل السياسيين العلمانيين فى جبهة واحدة. والحقيقة أن بازرجان وبعض حلفائه المقربين بالمجلس أبدوا معارضة صريحة لجهود الحزب الجمهورى الإسلامى لعزل بنى صدر. ومع ذلك كانت ذكريات الحكومة المؤقتة فى أذهان بازرجان وحركته لتحرير إيران أقوى من أن تسمح بقيام تحالف رسمى مع الرئيس فى ذلك الوقت.[٢]

أما الحزب الديمقراطى الكردى فلم تكن لديه مثل هذه العقبات التى تحول دون تأييد بنى صدر. ووجد الدكتور عبدالرحمن قاسملو زعيم الحزب أن بنى صدر أكثر الأطراف قبولاً للحل السلمى لقضية الحكم الذاتى الكردى. فمارس بنى صدر فى العديد من المناسبات ضغوطًا على مجلس الثورة لإيقاف الخصومة مع الحزب الكردى الساعى للحكم الذاتى. ولكنه حين تولى رئاسة الجمهورية وجد أن التأييد الصريح للحزب الديمقراطى الكردى تحفه المخاطر إلى أقصى حد؛ لأنه قد يعطى الحزب الجمهورى الإسلامى دليلاً على تشجيع الرئيس للأقليات العرقية الانفصالية التى يمكن أن تهدد وحدة أراضى إيران. وزاد الموقف تعقيداً بالغزو العراقى فى سبتمبر ١٩٨٠. ولما كان بنى صدر القائد الأعلى للقوات المسلحة والمسؤول عن الدفاع عن البلاد بما فيها الأقاليم التى يتطلع الحزب الديمقراطى الكردى إلى تحقيق الحكم الذاتى عليها، فإنه لم يتمكن من إبداء أدنى إيماءة تنم عن تعاطفه مع ذلك الحزب.

وهكذا بدأ بنى صدر فى التحفظ فى علاقاته بالحزب الديمقراطى الكردى إلى أن عزل من منصبه. ولم يكن الحزب مع ذلك متحفظًا فى تأييده للرئيس المحاصر. وفى النهاية، كان الحزب الديمقراطى الكردى وأقلية فدائيان ومجاهدين هم من آووا بنى صدر فى عدد من «الديار الآمنة» بطهران ولاذوا به إلى جبال كردستان. ولصرف انتباه قوات الأمن الحكومية، نشرت هذه الجماعات شائعة مفادها أن بنى صدر لاذ بكردستان بالفعل فور عزله من منصبه.

يبين التحليل السابق أن تأسيس تنظيم سياسى جيد التنظيم ربما كان يفوق قدرة الرئيس سواء قبل انتخابات المجلس أو بعدها، وبناء على ذلك كان ينبغى البحث عن سبب هزيمته على يد الحزب الجمهورى الإسلامى فى عوامل أخرى. وتناولنا لتونا بعض الشروط الدستورية الخاصة بإيلاء السلطة التنفيذية للمؤسستين، أما النتائج العملية لهذه المسألة فلايزال الوقت مبكرًا لظهورها.

حق الرئيس فى اختيار المسؤولين

بمجرد افتتاح المجلس رسميًا، حاول الرئيس أن يمارس حقه الدستورى فى اختيار رئيس الوزراء أسوة بنظيره الفرنسى فى الجمهورية الفرنسية الخامسة، أى أن يعين رئيس الوزراء الذى يتلقى بدوره موافقة المجلس ثم يقوم بتقديم أعضاء حكومته للرئيس للتصديق عليهم. وتتمثل الخطوة الأخيرة فى تصويت المجلس بالثقة فى الحكومة وبرنامجها.

ولم تحظ الشخصيتان اللتان اختارهما الرئيس فى البداية – وهما الأدميرال أحمد مدنى وهو ضابط معروف بعدائه للشاه، وموسى كلانترى مدير إدارة الخدمات المدنية – بقبول الحزب الجمهورى الإسلامى الذى كان يسيطر على أغلبية فعالة بالمجلس. وكان تفسير الحزب الجمهورى الإسلامى للنصوص الدستورية الخاصة بهذه المسألة أقرب للحياة النيابية للجمهورية الفرنسية الخامسة، فرأى ضرورة إجراء اقتراع ثقة بالمجلس فى رئيس الوزراء ومجلس وزرائه، بما يعادل السيطرة التشريعية

للسلطة التنفيذية أو على الأقل ما يتركز منها فى منصب رئيس الوزراء. وأصرت قيادة الحزب الجمهورى الإسلامى على تميزها الدستورى بسيطرتها على التحدث بلسان المجلس ممثلاً فى شخص على أكبر هاشمى رفسنجانى، بل على قمة السلطة القضائية ممثلة فى شخص محمد بهشتى. وأبلغت قيادة الحزب الرئيس بأن منطق الاقتراع البرلمانى بالثقة يقتضى موافقة المجلس المسبقة على اختيار رئيس الوزراء وأعضاء حكومته. ومنذ أن سيطر الحزب الجمهورى الإسلامى على المجلس أصبحت هذه الذريعة تعنى أن يتولى الحزب اختيار رئيس الوزراء وتعيينه ، وإلا رفض المجلس كل مرشح يختاره بنى صدر.

وأدى هذا النزاع إلى تعطيل تشكيل الحكومة لمدة تربو عن الشهرين. وفى النهاية، وافق الرئيس على تعيين محمد رجائى بعد مناقشة علنية لكفاءته ومؤهلاته لرئاسة الحكومة. وهكذا كان اختيار رجائى بمثابة انتصار لوجهة نظر الحزب الجمهورى الإسلامى فيما يتعلق بكيفية تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما كان انتصاراً شخصياً لكل من بهشتى ورفسنجانى فى صراعهما مع بنى صدر.

أما الخمينى فكان يسعى للقيام بدور الحكم النزيه المجرد عن الأهواء. والحقيقة أنه رفض أيضًا حيلة بنى صدر حين اقترح تعيين أحمد – نجل الإمام – رئيسًا للوزراء؛ إذ لم يكن الخمينى يحبذ تعيين رجل دين لا فى منصب رئيس الجمهورية ولا فى منصب رئيس الوزراء؛ أولاً: لأن سيطرة رجال الدين على المجلس كانت حقيقة واقعة بالفعل، وثانيًا: لأنه كان يريد أن يتجنب تركيز سلطات كبيرة فى يد أى حزب دينى خشية أن يؤدى ذلك إلى تهديد سطوته وهيمنته الشخصية. من ثم اقتصر دور الخمينى إبان الأزمة على توجيه ملحوظات عامة إلى مساعديه المتخاصمين، يحثهم فيها على تسوية خلافاتهم وإتمام تشكيل الحكومة مما يساعد على حل أزمة الرهائن.[٤]

ولم تؤد نداءات الخمينى لأية نتيجة، فظل الرئيس حتى انتهاء مدة ولايته يرفض التصديق على ترشيح عدد من الوزراء ونواب الوزراء ومن بينهم وزير الخارجية، وانقلب هذا الرفض عليه حين اقتنع الخمينى أخيراً بضرورة عزله.[٥]

الحرب والأزمة التأسيسية

تعزز موقف الرئيس إلى حد كبير على أثر غزو القوات العراقية لإيران فى الثانى والعشرين من سبتمبر ١٩٨٠، فتولى بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة مهمة الإشراف على الجهود الدفاعية للقوات المسلحة التابعة للجمهورية الإسلامية. وساعد وجوده على الجبهة وتقريره اليومى فى صحيفة انقلاب إسلامى والمعروف باسم «التقرير الدورى للرئيس» على تحسين صورته كرئيس قومى ووطنى شاب يحظى بالثقة التامة لدى الإمام.

وعندما استمرت الحرب وفشلت القوات الإيرانية الدفاعية فى إجلاء القوات العراقية من كل المناطق المحتلة، بدأ الرئيس فى مواجهة سلسلة من الانتقادات؛ فأدى غيابه الدائم عن العاصمة إلى ترك الساحة السياسية خالية أمام خصومه، فاستغلوا الذرائع الكيدية فى الإيقاع بين الخمينى وبنى صدر، وحذروا من أن الحرب إذا سارت على ما يرام فربما يستخدم الرئيس علاقاته الوثيقة بالقوات المسلحة فى تحدى الحزب الجمهورى الإسلامى والمجلس؛ مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة لا سبيل للتنبؤ بها على وضع الخمينى نفسه. وعندما دخلت الحرب طريقًا مسدوداً ثبت عجز الرئيس عن القيام بالمهمة الوحيدة التى أولاها له الإمام بحسن نية.

ومن المشكلات التى واجهت الرئيس أنه إذا ألقى تبعة نقص قطع الغيار على أزمة الرهائن الأمريكيين المستمرة سيوجه إليه الاتهام بالتهاون مع الولايات المتحدة التى اتهمتها الحكومة بتحريض العراق على مهاجمة إيران. وادعت الحكومة والمجلس اللذان يسيطر عليهما الحزب الجمهورى الإسلامى أنهما ينفذان تعليمات الخمينى بشأن مشكلة الرهائن الأمريكيين، وأن الرئيس لا ينبغى أن يتدخل فى هذه المشكلة بإثارة مشكلة قطع الغيار اللازمة للأسلحة الإيرانية الأمريكية الصنع فى معظمها. كما أخذت الجماعات السياسية الموالية للسوفييت - كحزب توده وأغلبية فدائيان - فى المطالبة بالتقارب مع الاتحاد السوفيتى وسائر الدول الاشتراكية والثورية للحصول على الأسلحة. والحقيقة أن هذه الجهود التى شملت كوريا الشمالية وليبيا واستخدام

المجال الجوى لعدد من دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى نفسه أدت إلى إمداد القوات الإيرانية المدافعة ببعض قطع الغيار فى ذروة الحرب فى أكتوبر ١٩٨٠.(٦)

أما تفسير عدم كفاءة الجيش الإيرانى بنقص قطع الغيار أو بغيره من الأسباب فهذا شىء آخر. المهم أن قيادة الرئيس للمجهود الحربى والتى اعتبرها البعض دعمًا كبيرًا له فى نزاعه مع الحكومة التى يسيطر عليها الحزب الجمهورى الإسلامى لم تدعم موقفه السياسى، وذلك لعجز الجيش عن تحرير الأراضى التى احتلتها القوات العراقية.

نهاية أزمة الرهائن

دخلت العلاقات بين الرئيس وخصومه فى الحكومة مرحلة جديدة فى أعقاب حل أزمة الرهائن فى ٢٠ يناير ١٩٨١. وعلت الانتقادات كما سبق أن أشرنا إلى الاتفاق النهائى على إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين من جانب خصوم الحكومة والمجلس اللذين كانا تحت سيطرة الحزب الجمهورى الإسلامى، وتزعم الرئيس بنفسه الحملة على الاتفاق وألقى بالمسئولية عن عجز الحكومة المؤقتة وسذاجتها على الاتفاق «الذى أخفق فى تحقيق ما كان يمكن لنا أن نحققه فى بداية الأزمة».(٧) وهنا أيضًا اتخذ خصوم بنى صدر فى الحزب الجمهورى الإسلامى من انتقاداته أداة جديدة ضده وأشاروا إلى أن المجلس والحكومة كانا ينفذان رغبة الإمام، وصدق المجلس على الحل التفاوضى باعتباره الممثل المنتخب للشعب فى إطار صيغة الخمينى، ومعارضته تعنى إما أن الإمام أخطأ حين أسند مهمة حل الأزمة للمجلس، أو - وهو أسوأ - أن إطاره المقترح لحل الأزمة لم يكن يتفق ومصالح إيران. وفند بنى صدر هذه المزاعم وكشف عن الخسائر التى منيت بها البلاد نتيجة لإطالة أمد الأزمة، وأبدى ارتيابه فى قدرة حكومة رجائى على التفاوض.

واصل الخمينى صمته الغامض تجاه أبعاد النزاع المختلفة بين بنى صدر والحزب الجمهورى الإسلامى مؤثرًا دوره كحكم نهائى أعلى. وفى ذكرى مصدق فى مارس

١٩٨١، لاحت أزمة جديدة بعثت الروح فى هذا النزاع؛ حيث تدخل بعض الغوغاء المأجورين من قبل الحزب الجمهورى الإسلامى ممن عرفوا باسم «حزب الله» (!) وأوقعوا الفوضى فى اجتماع عقده بنى صدر وأنصار الزعيم القومى الراحل، فأصدر الرئيس أمراً للشرطة ولأنصاره بمقاومتهم وصدهم. وتم إلقاء القبض على بعضهم وقدموا للشعب كأعضاء باللجان الثورية المختلفة التى يسيطر عليها الحزب الجمهورى الإسلامى. وكما عزز هذا الحادث من موقف بنى صدر بين الجماعات العلمانية والقومية، أمد خصومه أيضاً بسلاح آخر ضده، فاتهموه بإثارة الشغب بإصداره الأمر للجماهير باعتقال مدنيين «أبرياء».

واستدعى المدعى العام فى ذلك الوقت وهو آية الله موسوى أردبيلى قانى جرحى الحادث للمثول أمامه كشهود على التصرفات غير المشروعة للرئيس، وطالب بعض أعضاء الحزب الجمهورى الإسلامى من المتحمسين داخل المجلس بإدانة الرئيس. وبعد ذلك الحادث بفترة وجيزة، اتخذ الخمينى الإجراء الأخير الوحيد للاحتفاظ بدوره كحكم أعلى، وبدلاً من الانحياز إلى أى من الأطراف المتنازعة أمر بتشكيل لجنة مصالحة تتألف من ثلاثة أفراد، أحدهم: بنى صدر، والثانى: يمثل بهشتى ورفسنجانى، والثالث: نائباً عن شخصه. وكانت مهمة اللجنة التحقيق فى شكاوى وتظلمات المتنازعين الثلاثة الكبار وإبلاغ الخمينى بالنتائج. وأعلن الخمينى أنه سيقبل قرار الأغلبية كحل نهائى للنزاع.

وأمر الخمينى أيضاً بفرض حظر على التصريحات العلنية فيما يتعلق بكل النزاعات بين الرئيس وخصومه من القادة؛ وذلك لتهدئة الرأى العام المستاء من القادة المتنازعين. ودفعه إلى اتخاذ هذا الإجراء قادة الحزب الجمهورى الإسلامى وبهشتى ورفسنجانى تحديداً؛ حيث نبها الخمينى إلى علاقة بنى صدر الوطيدة بالجيش والقوى العلمانية التى كانت تتجه إلى اتخاذ جانبه فى عملية الاستقطاب المتنامية. ورأى الإمام فى تشكيل حرس خاص للرئيس فى أعقاب حادثة مارس فى ذكرى الدكتور مصدق بينة واضحة جديدة على التكتل الجديد ضد الحزب الجمهورى الإسلامى.

لجنة المصالحة

رشح الحزب الجمهورى الإسلامى يزيدى، وهو عضو بارز معادٍ للعلمانية بالمجلس لتمثيل كل من بهشتى ورفسنجانى، ورشح بنى صدر آية الله إشراقى زوج ابنة الخمينى والمعروف باعتداله النسبى. إذ لم يلق ترشيحه الأولى لأحمد نجل الإمام الخمينى ترحيباً لدى الخمينى الذى فسر الاقتراح على أنه محاولة أخرى من جانب بنى صدر لتوريط أقاربه فى نزاعاته السياسية والشخصية المستمرة.

واختار الخمينى آية الله موسوى أردبيلى لتمثيله. وهكذا أعطى الدينيين السيطرة التامة على اللجنة، ولو أن إشراقى لم يكن على تعاون وثيق مع الحزب الجمهورى الإسلامى.

وبينما كانت اللجنة تسعى للتوصل إلى جذور الخلافات بين بنى صدر والحزب الجمهورى الإسلامى، كان المناخ السياسى فى البلاد فى حالة تغير متزايد، فكانت الحكومة بدأت سياسة قمع الجماعات المنشقة، فتمت مصادرة العشرات من النشرات تحت ذرائع مختلفة، فصودرت صحيفة بازرجان ميزان وصحيفة الجبهة الوطنية وأخيراً صحيفة بنى صدر انقلاب إسلامى.(٨) وأغار غوغاء حزب الله المأجورون (!) على مكاتب جماعات المعارضة، وأوقعوا الفوضى فى تجمعاتهم السلمية. وكان يبدو أن الحزب الجمهورى الإسلامى يسعى لتعزيز سيطرته وتحقيق هدفه فى تحويل إيران إلى دولة دينية ذات حزب واحد.

وجد بنى صدر نفسه فى مواجهة اضطهاد متصاعد وحرب عقيمة مع العراق لا يتحقق فيها النصر لأى من الطرفين، فبدأ يتحدى الحظر الذى فرضه الخمينى على الانتقاد العلنى بين الزعماء المتنازعين. وركز الرئيس فى أحاديثه إلى الصحافة الأجنبية وفى خطبه الموجهة إلى الجيش على موضوعين محددين، أحدهما: أن المتشددين يدفعون الجمهورية الإسلامية نحو نظام استبدادى جديد، والآخر: أن الحكومة عاجزة عن إعادة الاقتصاد الإيرانى إلى مساره الصحيح الذى بدونه لن تنجح جهود الحرب مع العراق، وأعرب عن استيائه المرير من الحظر الذى فرضه الخمينى بينما يواصل

خصومه العديدون فى المجلس هجومهم عليه، أى على الرئيس. وجمعت لجنة المصالحة تصريحاته جمعًا دقيقًا مفصلاً واتهمته بمخالفتين صارختين، إحداهما تحدى الحظر الذى فرضه الخمينى على الانتقاد العلنى للحكومة، والأخرى: الاستمرار فى رفض التصديق على ترشيح باقى أعضاء الحكومة حسب طلب رئيس الوزراء.

وفى عدد من الرسائل المتبادلة بين اللجنة والرئيس اتهمها بنى صدر بالتحامل عليه ، وبالفشل فى إعطاء أهمية مساوية للتهم العديدة الموجهة لأعضاء الحكومة الخاضعين لسيطرة الحزب الجمهورى الإسلامى، ولكن يبدو أن الخمينى كان محجمًا عن الانحياز لصفوف خصوم الرئيس من القادة.

على كل، ربما كان الخطاب الانتقادى الحاد الذى ألقاه بنى صدر فى يونيو فى الموقع العسكرى فى شيراز - مركز إقليم فارْس الجنوبى - بالإضافة إلى البيان الذى وجهه المجاهدون للدعوة إلى المقاومة المسلحة ضد الحزب الجمهورى الإسلامى أديا معًا إلى إرغام الخمينى على التخلى عن موقفه المترفع كحكم أعلى، والدخول طرفًا فى النزاع إلى جانب المتشددين.

كان خطاب بنى صدر فى الموقع العسكرى بشيراز موجهًا إلى الخمينى بصفة خاصة. فالحقيقة أن الرئيس عزا إخفاق الجيش فى طرد العراقيين من الأراضى الإيرانية المحتلة إلى الحزب الجمهورى الإسلامى، وقال: إن الحل النهائى لأزمة الرهائن لا يرغم الولايات المتحدة على استئناف شحن قطع الغيار التى سددت إيران ثمنها، وكان هذا الشرط واحداً من الشروط التى كان أصر عليها قبل تشكيل حكومة رجائى وشروعها فى تحمل مسؤولية حل أزمة الرهائن: «جعلنا من المستحيل على قواتنا المسلحة أن تؤدى واجبها على أكمل وجه على جبهة القتال بقبول شروط فى يناير ١٩٨١ أقل مما كان يمكن تحقيقه قبل أبريل ١٩٨٠».[٩]

وبهذه البينة الأخيرة على «خيانة» بنى صدر، استطاع كل من بهشتى ورفسنجانى أخيراً من إقناع الخمينى بأن الوقت حان ليغير الإمام من موقفه كحكم أعلى غير سياسى، وأبلغه بهشتى محذراً: «إذا لم نتحرك على الفور فإن مستقبل الجمهورية الإسلامية سيتهدده خطر رهيب». وحذره معاونوه المقربون الآخرون نفس التحذيرات،

وكتب له إشراقى زوج ابنته استقالته من تمثيل بنى صدر فى لجنة المصالحة، وقال: إن الرئيس ميئوس منه وإنه لا يلتفت إلى نصحه له بالعودة إلى «حظيرة الإيمان».

كانت استراتيجية خصوم بنى صدر لعزله تتكون من النقاط التالية:

١ – أن توقع أغلبية نواب المجلس على التماس يطالب بإدراج عدم أهلية الرئيس لشغل هذا المنصب على جدول الأعمال.

٢ – أن يسن المجلس قانونًا يقضى بإجراء التحقيقات اللازمة.

٣ – أنه إذا اقترعت الأغلبية فى نهاية مناقشاتها على إعلان عدم أهليته، يقدم طلب إلى الإمام بعزل الرئيس من منصبه.(١٠)

وعلى الرغم من أن مشاورات المجلس كانت قرارًا اتخذ مسبقًا، فإن ثالوث "بهشتى – رفسنجانى – رجائى" الذى سبق أن دبر لعزل بنى صدر أصر على الدقة فى مراعاة الإجراءات المذكورة. واقترع المجلس على إجراءات اتهام الرئيس بالتقصير والخيانة، ومنحوه حق الدفاع عن نفسه من الاتهامات الموجهة إليه فى مدة تتراوح بين خمس ساعات وعشر، بينما لم يكن من حقه استجواب من اتهموه.

وقبل تنفيذ هذه الخطوات، أذاع بنى صدر بيانًا يدعو فيه الشعب لمقاومة «تأسيس دكتاتورية جائرة»، ولم يذكر أية أسماء فى ندائه هذا، ومع ذلك تم تفسير البيان بأنه دعوة للتمرد على النظام الإسلامى، وبالتالى على الخمينى نفسه ضمنًا. وحينئذ لم يكن الخمينى فى حاجة إلى تحريض من الثالوث المناهض لبنى صدر؛ فهذه الدعوة للمقاومة بالإضافة إلى تحذير الجيش من الحكومة كانت كافية لدفع الخمينى لعزل بنى صدر من القيادة العليا للقوات المسلحة، وفى الوقت نفسه لتحذير الجيش من اتباع سياسة التحزب والمشايعة. وفى بادرة تعلن الطاعة، أصدر نائب رئيس الأركان العامة – فلاحى – بيانًا جديدًا أعرب فيه عن ولاء القوات المسلحة للخمينى. وعندما رأى بنى صدر ما كُتب على الجدران فر هاربًا من طهران فور تصويت المجلس على إعلان بعدم أهليته للمنصب، وقبل أن يصدر الخمينى أمرًا رسميًا بعزله.

لم يخلُ عزل بنى صدر من عنف؛ ففى ٢٠ يونيو، وهو اليوم الذى بدأت فيه مشاورات المجلس حول اتهام الرئيس بالخيانة، خرجت تظاهرة ضخمة فى طهران تأييداً له وضد الحزب الجمهورى الإسلامى. وقام النظام بتفريق التظاهرة المؤيدة لبنى صدر بالقوة، مستعيناً فى ذلك بالپاسداران وأنصار حزب الله المسلحين بصورة تنذر بما ينتظر الحزب الجمهورى الإسلامى من مستقبل قاتم على يد المعارضة المنظمة. وتم إطلاق النار على مئة شخص من أفراد الشعب وألقى القبض على عدد أكبر. وتحركت العدالة السريعة لمحاكم الثورة من جديد، وفى غضون أسبوعين، أذاع راديو طهران ملخصاً للمحاكمة ونبأ إعدام مئة وخمسين آخرين بتهم «التمرد على الدولة، والفساد فى الأرض، ومحاربة الله». وكان أكثر من تلقوا تلك العقوبات من المجاهدين وپيكر التروتسكى وأقلية فدائيان. وتعرض الأعضاء المؤثرون فى البازار من مؤيدى الجبهة الوطنية وبنى صدر لاضطهاد شديد، وتم إعدام كريم دستمالچى واثنين آخرين من أبرز تجار البازار، ممن كان لهم سجل ناصع فى معارضة الشاه ونصرة رجال الدين ودعمهم ماليًا إبان نضالهم ضد الشاه.[١١]

وسعى النظام الخاضع لسيطرة الحزب الجمهورى الإسلامى إلى تفريغ البازار وإضعافه كقوة سياسية هائلة قبل أن يشرع فى العمل ضد الحزب، ونظراً لدراية الحزب الجمهورى الإسلامى التامة بالدور التعبوى الحيوى الذى لعبه البازار فى النضال ضد الشاه، سارع بالقضاء على أحد أشد خصومه خطورة وفى مهده.

رحيل بنى صدر: الهروب الكبير

لجأ الرئيس بعد عزله من قيادة القوات المسلحة بيومين إلى مكان ما ليختبئ به. وفى اليوم التالى الذى أصدر فيه الخمينى أمر عزله، أصدر آية الله قدوسى المدعى العام لمحاكم الثورة أمراً باعتقاله مع توجيه الوعيد لمن يساعدونه على الهرب.

وتمت عملية ترحيل بنى صدر بعون من زعيم المجاهدين مسعود رجوى وأنصار د. قاسملو زعيم الحزب الديمقراطى الكردى. وكانت قوات كلا التنظيمين جيدة التسليح

وذات خبرة وباع طويل فى العمليات السرية، ففروا بالرئيس من مكتبه بطهران، بينما كان حرس الثورة يراقب مقر الرئاسة ومنزل الرئيس بشمال طهران. وفى اليوم التالى، اتخذ الرئيس من قرية كردية قرب مهاباد ملاذاً له، حيث تولت حراسته فرق مشتركة من قوات المجاهدين والأكراد. ونظراً لأن معظم القرى الكردية بالمنطقة كانت بمنأى عن سطوة الجيش والپاسداران، كانت مهمة حماية بنى صدر وحرية حركته أيسر، وكانت المنطقة الكردية خاصة كثيراً ما تستخدم كمخرج غير مشروع من إيران منذ قيام الثورة؛ وذلك بسبب اضطراب الأوضاع فى غرب إيران.

وما إن شعر بنى صدر بالأمان فى مكمنه حتى شرع فى تنظيم صفوف القوى المناهضة للنظام الذى لم يعد الخمينى مستثنى منه. ودفع طرد بنى صدر بالخمينى أخيراً إلى بؤرة الصراع السياسى، وكانت الجماعات السياسية الثلاث التى كان بنى صدر على وفاق وتعاون معها - باستثناء المجاهدين - أقلية فدائيان والحزب الديمقراطى الكردى والجماعات الكردية التى تتطلع إلى الحكم الذاتى. وكان بنى صدر يتمنى أن يجتذب إلى صفوفه تجار البازار والقوى الوطنية التى اجتمعت تحت لواء الدكتور مصدق. ولم يكن بنى صدر يتوقع أو يرحب بتأييد الجماعات الإيرانية بالمنفى كأنصار شهبور بختيار آخر رؤساء الوزارات قبل الثورة، ود. على أمينى رجل الدولة المخضرم الذى تولى رئاسة الوزراء لمرة واحدة بأوائل الستينيات، والملكيين المطالبين بعودة رضا نجل الشاه السابق إلى العرش.

ولأسباب سياسية وعملية، كان بنى صدر حاسمًا فى تجنبه لأى اندماج مع الجماعات القتالية العديدة المؤيدة للملكية بالمنفى؛ لأن بنى صدر كان يسعى أولاً وقبل كل شيء إلى الحفاظ على صورة الثورة الإسلامية القومية الحقيقية، ويحب أن يبدو فى صورة ضحية للمتآمرين الذين حادوا عن المسار الأصلى للثورة. فى تصريح له من منفاه رداً على دعوة الخمينى له بتسليم نفسه والعودة إلى الجماعة، طلب بنى صدر السماح له ببضع ساعات على الهواء للدفاع عن نفسه، ولكشف فساد قادة الحزب الجمهورى الإسلامى «الذين سيلوذون بالفرار فور الكشف عن الوثائق التى تثبت فسادهم وخيانتهم».(١٢)

وفى حين استمر البحث عن بنى صدر دون كلل، كان المجاهدون وعدد من أنصارهم داخل السلاح الجوى والجيش يعدون لرحلة طيرانه إلى خارج البلاد بدقة متناهية. وقضى مسعود رجوى عدة أيام مع بنى صدر لتسوية الخلافات القائمة بينهما ولإعداد تخطيط جديد يبرم به بنى صدر والمجاهدون تكتلاً للمقاومة المسلحة ضد الدكتاتورية المتزمتة. واتفق بنى صدر ورجوى على أن وجودهما داخل البلاد لم يعد مأمونًا بعد أن نشط الحكم الإرهابى الجديد فى تعقب المنشقين، ولم تتورع محاكم الثورة عن إعدام المجاهدين المعروفين ممن ناضل بعضهم ضد الشاه بشجاعة فائقة.

وكان أشد ما أثار قلقهما إعدام محمد رضا سعادتى فى السابع والعشرين من يوليو، وهو عضو بقيادة المجاهدين وكان يقضى عقوبة بالسجن لمدة عشر سنوات بمعتقل إيڤين الشهير بطهران، وأعادت محكمة الثورة محاكمته بتهمة التواطؤ فى قتل مدير السجن، وتوجيهه من وراء القضبان للعمليات الإرهابية التى ينفذها المجاهدون. وكان إعدام سعادتى بالإضافة إلى استخدام عدة مئات من المجاهدين لحماية بنى صدر ورجوى سببين للتعجيل بتنفيذ خطط ترحيل الشخصيتين القياديتين عن البلاد.

وفى مساء ٢٨ يوليو ١٩٨١، أقلعت طائرة شحن بوينج ٧٠٧ تابعة للسلاح الجوى الإيرانى من الممر العسكرى لمطار مهرآباد بطهران، فى رحلة اعتيادية كان تم التخطيط لها قبل ذلك بأسبوعين، وعلى متنها تم تهريب بنى صدر ورجوى وبرفقتهما أحمد سلامتيان، وهو أحد أعضاء المجلس ومن أقدم أنصار الرئيس المخلوع. وبعد عشر ساعات من الطيران، أذن للطائرة بالهبوط خارج باريس ومنح كل من بنى صدر ورجوى حق اللجوء السياسى بشرط إيقاف كل أنشطتهما السياسية المعادية للخمينى على الأراضى الفرنسية.[١٣]

تدل تفاصيل هذا الهروب المثير على التغلغل الناجح لبعض عناصر المجاهدين داخل القوات المسلحة، خاصة العقيد بهزاد معزّى قائد السلاح الجوى الذى تولى قيادة الطائرة بنفسه. وفى فرنسا، كشف معزى عن عضويته بالتنظيم، وناشد زملاءه من الضباط الانضمام إلى تجمع المقاومة الوطنية الحديث التكوين تحت قيادة بنى صدر ورجوى. وكان معزى واثنان آخران من أفراد الطاقم لديهم أسباب شخصية للمخاطرة

بحياتهم فى سبيل ترحيل بنى صدر إلى المنفى، ففى أعقاب محاولة القيام بانقلاب عسكرى فى يوليو ١٩٨٠، توسط بنى صدر بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة للإفراج عنهم حتى يتسنى لهم المشاركة فى الحرب. وأبلى معزى بلاء حسنًا فى أكثر من ألف ساعة من طلعات الطيران القتالى.

كان رد الفعل متوقعًا من طهران؛ إذ احتشدت حشود ضخمة أمام مبنى السفارة الفرنسية للمطالبة بتسليم المتهم الهارب والتهديد بإجراء مماثل لإجراء نوفمبر ١٩٧٩، أى الهجوم على السفارة الأمريكية. فتم سحب ما يقرب من مئتى مواطن فرنسى من إيران وانضمت دولة أخرى من الدول الغربية إلى القائمة الرسمية لأعداء الجمهورية الإسلامية.

أما على المستوى الداخلى فكان رد الفعل الصادر عن النظام عمليًا؛ فتم تعطيل سلاح الجو الإيرانى وترك رابضًا على الأرض على الرغم من الحرب مع العراق، وتم عزل العقيد محمد فقورى قائد السلاح ووزير الدفاع، وبدأت حملة جديدة لتطهير القوات المسلحة. وأدى ثبوت الأدلة على ما للمجاهدين من تأييد داخل القوات المسلحة إلى انزعاج الدوائر الحاكمة العليا. وفى رد فعل مذعور لهذه الانتكاسة الأخيرة، أصدر الخمينى أمرًا لكل الإيرانيين بأن يكونوا عملاء لشبكة مخابراتية ضخمة، وتشكلت لجان الأمن الأهلية فى كل مكان بعد أن انتقد رفسنجانى عجز قوات الأمن التى كان يبدو أنها عاجزة تمامًا عن وضع حد لتصاعد حرب الميليشيات ضد الجمهورية الإسلامية.

وما إن غادر رعايا فرنسا إيران آمنين حتى رفع الحظر عن مختلف أنشطة بنى صدر السياسية فى فرنسا، فأصدر الرئيس السابق ميثاقًا سياسيًا بالاشتراك مع رجوى يدعو فيه كل الإيرانيين للانضمام إلى تجمع المقاومة الوطنية والعمل فى سبيل حرية الوطن واستقلاله.

وبينما انضم المنفيون الجدد إلى حملة كشف فساد النظام استمرت المقاومة المسلحة العنيفة له، تلك المقاومة التى نجمت عن الانتقام الدموى الذى بدأ فى العشرين من مارس، وكان يبدو أن عزل بنى صدر دفع إيران أخيرًا إلى حافة الحرب الأهلية.

الهوامش

(١) ورد النص بصحيفة انقلاب إسلامى، طهران، ١٧ يونيو ١٩٨٠، ومما يذكر أن الحزب الجمهورى الإسلامى لم ينكر ما ورد بهذا التقرير ولكنه أشار إلى أن الخطة لم تحظ بموافقة الحزب وأنها لا تعكس سوى وجهة نظر عضو واحد من أعضاء الحزب. واغتيل د. أيت بمنتصف أغسطس ١٩٨١ فى ذروة الكفاح المسلح ضد الحكومة.

(٢) انظر الفصل الخامس عن ثورة تبريز والحزب الجمهورى للشعب المسلم.

(٣) وفى هجوم حاد على الجمهورية الإسلامية، وجه رئيس الوزراء انتقادات إلى محاكم الثورة وحرس الثورة ، وشبه الفوضى السياسية وما ترتب عليها من انعدام القانون بالنظام القضائى فى عهد الشاه: «لم يكن الإيرانيون فى تاريخهم على هذه الدرجة من العجز وفقدان الطريق إلى العدالة».

(٤) مقتطفات من الخطب، ١٢ أغسطس ١٩٨٠.

(٥) أصدر مئة وعشرة من أعضاء ينتمون إلى الحزب الجمهورى الإسلامى بيانًا يتضمن «مخالفات» القسَم الذى حلفه الرئيس لدى توليه منصبه، وذلك لمطالبة المجلس بإعلان عدم أهلية بنى صدر للمنصب، جمهورى إسلامى، ٢٩ مارس ١٩٨١.

(٦) حديث مع مسئولى أرا، باريس، ١٨ فبراير ١٩٨١.

(٧) مقتطفات من الخطاب الذى ورد نصه فى انقلاب إسلامى، طهران، ٤ فبراير ١٩٨١. ومنذ مغادرة بنى صدر إلى باريس بدأت نشرة سرية فى الانتشار على نطاق واسع فى أوروبا وأميركا وتعكس وجهة نظره، وتسمى هذه النشرة خبرنامه (نشرة الأخبار).

(٨) رضا صدر، محرر ميزان الذى تولى منصب وزير التجارة فى وزارة بازرجان، وتم اعتقاله بتهمة إفشاء أسرار حربية، طهران، ١١ أبريل ١٩٨١.

(٩) ورد موجز الخطاب بصحيفة انقلاب إسلامى، ١٢ يونيو ١٩٨١.

(١٠) كيهان، ١٤ يونيو ١٩٨١.

(١١) انضموا أولاً إلى حركة بازرجان لتحرير إيران، ثم كونوا فيما بعد الاتحاد الإسلامى لتجار البازار.

(١٢) نشرة بنى صدر بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٨١ وتم توزيعها على نطاق واسع فى طهران، والتقطتها وكالات الأنباء الأجنبية ومنها وكالة الأنباء الفرنسية.

(١٣) قامت كل من لوموند و لوفيجارو فى باريس بتغطية هذا الحادث من ٢٦ يوليو إلى ١١ أغسطس ١٩٨١.

الفصل الثامن

النضال المسلح ضد النظام

أدى عزل بنى صدر إلى ظهور الخلافات الحادة بين النظام ومعارضيه حول طبيعة النظام السياسى الإيرانى ، ولكن هذا لا يعنى أن اللجوء إلى النضال المسلح أو أعمال العنف الفردية التى تعكس هذه الخلافات لم تبدأ إلا فى نهاية يونيو ١٩٨١ ، فكما ذكرنا فى فصل سابق بدأت عمليات العصيان المسلح من جانب الأقليات العرقية منذ ربيع ١٩٧٩ ، وبدأت معها فى نفس تلك الفترة تقريبًا عمليات محدودة للاغتيالات السياسية ، وهناك جماعة غامضة تسمى " فرقان " تعارض الجمهورية الإسلامية بسبب سيطرة الشيعة على النظام ادعت مسئوليتها عن عدد من الاغتيالات السياسية .

وأطلق الرصاص فى أبريل ١٩٧٩ على " محمد ولى قرانى " أول رئيس لأركان حرب القوات المسلحة الإسلامية وفى مايو كان " مرتضى مطهرى " – وهو عضو قيادى بالمجلس الثورى – ثانى ضحايا هذه الجماعة ، وفى نهاية نفس الشهر نجا " على أكبر هاشمى رافسنجانى " من الموت بأعجوبه على يد اثنين من أعضاء " فرقان " ، وفى يوليو تم اغتيال " تقى تركانى " وهو تاجر ثرى موال للخمينى ومؤسس أحد المعاهد الدينية فى طهران ، وفى ديسمبر تم اغتيال عالم دينى آخر هو " محمد مفتح " عميد كلية الإلهيات بطهران ومعه اثنان من الحراس (١) .

وقد أدت هذه الاغتيالات إلى رواج مختلف ألوان الشائعات وذلك لقلة ما يعرف عن هذه الجماعة ، واتفق بعض الإيرانيين المنفيين على أن بهشتى له يد فى إقصاء منافسيه الدينيين ، ورأى آخرون أن عملاء السافاك السابق هم الجناة ، بينما ظل غيرهم على اعتقاده أن أعضاء الحرس الملكى المنحل المعروف باسم " جاويدان " هم

الذين ارتكبوا هذه الجرائم ، وفى يناير ١٩٨٠ أعلنت الحكومة إلقاء القبض على " أكبر كَودرزى " كقائد لجماعة " فرقان " مع خمسة عشر من أتباعه ، وبعد عدة أشهر تم إعدام ثمانية من أعضاء الجماعة بعد أن اعترفوا بجرائمهم .

وبينما كانت أعمال العنف الفردية هذه تسهم فى تصعيد حالة التوتر والخوف فى العامين الأول من قيام الجمهورية الإسلامية إلا أنها لم تكن تعنى بداية نضال مسلح تنظيمى يهدف إلى الإطاحة بالنظام ، فمثل هذا النضال لا يمكن تصعيده إلا على يد أحد التنظيمات القتاليةالمتمرسة، وقد شرعت منظمة المجاهدين فى مثل هذا حين عزل بنى صدر ، أما الحكومة - من ناحية أخرى - فقد استمرت فى إدارة شئونها وكأن شيئًا ذا شأن لم يحدث وتولى ثالوث "بهشتى - رافسنجانى - رجائى" رئاسة الجمهورية كمجلس رئاسى حتى يتم انتخاب رئيس جديد فى غضون خمسين يومًا بمقتضى الدستور ، ولما أصر الخمينى على تقديم موعد الانتخابات أجريت فى ٢٥ يونيو وكان الموعد المقرر هو ٢٤ يوليو ، وقد أدارت وزارة الداخلية آلية تحديد واختيار المرشحين ، وتولى أعضاء مجلس الأمناء الاثنا عشر مهمة فحص أوراق اعتماد كل المرشحين والتصديق على ملاحيتهم لشغل المنصب .

وقد بدى فى لحظة من اللحظات أن عزل بنى صدر سيتبعه انتقال سلس للسلطة وأن الاضطرابات الدموية التى شهدتها الشوارع فى يوم السبت ٢٠ يونيو هى أقوى ردود أفعال عزل بنى صدر ، وكانت الدوائر الداخلية بالحزب تؤمن بأن الخمينى لن يسمح لبهشتى بتولى منصب الرئيس الجديد ، وإذا أصر على تعيين شخصية غير دينية فى ذلك الوقت فسيقع اختياره على مرشح من الحزب الجمهورى الإسلامى ، وفى اليوم التالى لعزل بنى صدر أعلن بهشتى أنه مستعد لتلبية الدعوة فور دعوته ، وعندما رفض الخمينى تلك الفكرة خرج الحزب الجمهورى الإسلامى يؤكد أن رجائى سيكون هو الرئيس المنتخب، وأن الحزب سيكون له أكثر من مرشح بحيث إنه إذا لم تقدم الجولة الأولى رئيسًا جديداً تصبح الجولة الثانية بين اثنين من مرشحى الحزب الجمهورى الإسلامى ممن تلقوا أعلى نسبة من الأصوات فى الجولة الأولى .

وكانت هناك مشكلات ضاغطة أخرى تشغل خاطر قيادة الحزب الجمهورى الإسلامى الآن بعد أن كسب معركة عزل بنى صدر ، وبناء على طلب بهشتى السكرتير العام للحزب دعيت اللجنة التنفيذية للحزب إلى اجتماع غيرعادى عقد فى مقر قيادة الحزب الجمهورى الإسلامى فى طهران فى ٢٨ يونيو ، ودعى إلى هذا الاجتماع الشديد السرية رئيس الوزراء ورئيس المجلس ومحافظ البنك المركزى ونواب المجلس عن الإقليم والوزراء ووكلاء الوزارات (٢) .

نسف قيادات الحزب الجمهورى الإسلامى :

تقرر أن يناقش الاجتماع عدداً من القضايا الهامة :

(أ) التحديد المسبق لمرشحيه للرئاسة ومرشيحه للانتخابات الفرعية فى مختلف الدوائر الانتخابية .

(ب) مناقشة أعمال العنف المتزايد التى استمرت بعد صدامات ٢٠ يونيو الدامية بشكل متقطع ولو على نطاق أضيق كثيراً .

(جـ) تحديد الموازنة السنوية وإيجاد حلول لسائر المشكلات الاقتصادية والمالية الملحة .

(د) إعداد تشريع خاص لأنشطة الأحزاب السياسية .

ومنذ أن أعلن المجاهدون المقاومة المسلحة ضد النظام فى يونيو أصبحت مشكلة كيفية مواجهة تحدى هذه المنظمة على رأس اهتمامات الحزب الجمهورى الإسلامى والحكومة ، وكانت لديهما أسباب وجيهة لإيلاء هذا التحدى اهتماما أكبر من معارضة الجماعات المعتدلة كالجبهة الوطنية أو الجماعات الكردية والجماعات العرقية الأخرى ؛ لأن المجاهدين منظمة قومية ذيقت مرارة معاركها، ولا يمكن اتهامها لا بتأييد إحدى القوتين العظميين ولا بالتواطؤ مع النظام السابق ، وكان بعض أعضاء قيادة الحزب الجمهورى الإسلامى على وعى تام بالدور الخطير الذى لعبه المجاهدون إبان سنوات النضال المسلح السرى ضد الشاه، وفى تحويل الحركة الثورية إلى عصيان مسلح

نظامى ضد الجيش وحكومة بختيار فى اليومين الأخيرين من الثورة ، وقد أدرك بعض الأعضاء القدامى - ومن بينهم بهشتى - أن الاضطهاد وحده لن يكون مجديًا ، وأن عليهم أن يفيدوا من المنظمة إلى حد ما بإحاطتها بهالة الشهادة كما فعلت القوى المناهضة للشاه ، إلا أن الحزب الجمهورى الإسلامى فضّل فكرة إضفاء صفة القانونية على عدد من الجماعات السياسية غير الحزب الجمهورى الإسلامى .

وهكذا يمكن إضفاء صفة الشرعية على أية جماعة سياسية قبلت الدستور واحترمته ورفضت أن ترفع السلاح فى وجه الجمهورية الإسلامية ، وأصبح من الممكن لهذه الجماعات أن تشكل تحالفًا ضخمًا مع الحزب الجمهورى الإسلامى - دون أن تنضم إليه - لتحقيق التوازن فى مقابل قوة المجاهدين وسائر الجماعات السياسية النشيطة فى معارضتها للجمهورية الإسلامية ، ولكن ما هى هذه الجماعات وإلى أى مدى ستكون فعالية تأييدها للنظام ؟ كان الاجتماع غير العادى للحزب الجمهورى الإسلامى مخصصًا لمناقشة وحسم هذه المسألة ، وقد تحدد بالفعل أنه لا ضرورة لأن تكون الجماعة إسلامية حتى تكتسب صفة الشرعية ، فأصبح من الممكن لكل من الجماعات الإسلامية وغير الإسلامية كشيوعى توده وأغلبية الفدائيين بل وحزب " بيكر " التروتسكى أو الكادحين الماويين أن تنضم إلى التحالف غير الرسمى المقترح ، وفى حوار مثير مع " أريك رولى " من صحيفة لوموند قال حجة الإسلام منتظرى بن آية الله والوريث الشرعى للخمينى: إن الحزب الجمهورى الإسلامى كان قد قرر مساندة عملية خلق جبهة مناهضة للإمبريالية تضم الجماعات المسلمة وغير المسلمة حتى وإن ضمت أتباع الماركسية؛ وذلك بهدف تحييد المؤامرة التى تحيكها الولايات المتحدة ضد النظام الثورى (٣) .

كانت بعض هذه الجماعات تدين بالولاء التام للسوفييت بصرف النظر عن افتقاد القاعدة الشعبية من التأييد ومنذ أن اتخذت الجمهورية الإسلامية مبدأ " لا شرق ولا غرب " كمبدأ أساسى فى سياستها الخارجية أصبح احتضانها لجماعات معينة كحزب حول هذه المشكلة ، فرأى الأفراد الأشد راديكالية كحسن آيت وجلال الدستور فارسى إمكانية عقد تحالف تكتيكى مع هذه الجماعات، ما دامت تنفذ الشرطين الأساسيين وهما: احترام الدستور، ورفض الاشتراك فى النضال المسلح ضد النظام ، أما العناصر الدينية المحافظة كرافسنجانى رئيس المجلس و د. شيبانى وهو أحد نواب

المجلس وكانت له صلات قديمة بحركة بارزجان لتحرير إيران فقد أبدوا شكوكهم فى قيمة مثل هذا التحالف الشكلى ، أما بهشتى فقد تكتم ما يعتمل بذهنه كالعادة ، وكان يريد للمجلس أن يجمع آراءه حول هذه المشكلة وغيرها من المشكلات الملحة .

لكن المجلس لم يقترب من تلك القضية لمناقشتها وحسمها ، ففى التاسعة والربع مساءً - وبينما كان بهشتى يلقى كلمة افتتاح المجلس ويتلو جدول الأعمال - وقع انفجار مروع دمر المبنى من أساسه وفى غضون دقائق لقى اثنا وسبعون شخصاً من قمة قيادات الحزب الجمهورى الإسلامى والحكومة حتفهم تحت أنقاض المبنى ، وهكذا وجهت ضربة قاصمة إلى قيادة الحزب الجمهورى الإسلامى ، وقد غاب من قائمة الكارثة رجائى ورافسنجانى وبهزاد نبوى الذى كان استدعى قبل الانفجار بدقائق معدودات ، وتغيب أيضًا حسن آيت وجلال الدين فارسى اللذان عرفا بتطرفهما فيما يتعلق بالسياسات الداخلية والدولية .

وبعد الانفجار مباشرة صدر الأمر إلى الباسداران لمحاصرة مواقع الجيش والقواعد الجوية بالعاصمة ؛ خوفًا من أن يكون الانفجار جزءًا من خطة مدبرة للإطاحة بالحكومة ، ولم تتوقف الإذاعة والتلفزيون عن إذاعة الأخبار حتى صباح اليوم التالى ، وذهبت الظنون والتخمينات كل مذهب عمن دبروا هذا الحادث ، وقد استخدم تقرير الحكومة المبدئى عبارة " كلاب الإمبريالية الأمريكية " المألوفة فى وصفه لمرتكبى الحادث ، وبعد يومين أشير إلى أحد أعضاء منظمة المجاهدين كان يعمل بالصيانة فى المنزل المجاور للمبنى كمسئول عن وضع العبوة الرهيبة فى مواجهة صالة الاجتماعات ، ومنذ ذلك الحين اتسع النطاق العددى لخصوم النظام اتساعًا كبيرًا ، حيث اشتركت مجموعات عديدة فى التخطيط لتدمير مركز قيادة الحزب الجمهورى الإسلامى ، ومن ثم تورطت منظمات " الجيش الملكى " العديدة سواء السرية أو الموجودة بالمنفى وعملاء " السافاك " السابق وأنصار حزب " بيكر " التروتسكى وحزب " الكادحين الماويين " وأقلية الفدائيين والمجاهدين والحزب الديمقراطى الكردى بل وحزب آيت وفارسى الأكثر تطرفًا داخل الكادر القيادى للحزب الجمهورى الإسلامى نفسة تورطت جميعًا فى تدبير ذلك الحادث .

وتشير قوة الانفجار والتسلل إلى المنزل المجاور للمبنى والمعرفة الدقيقة لتوقيت وتكوين الاجتماع غير العادى للحزب إلى تورط تنظيمات قتالية متمرسة كالمجاهدين وأقلية الفدائيين ، ومن ناحية أخرى كان حصول مرتكبى الحادث على مثل هذه العبوة الناسفة الرهيبة ودقة التوقيت من الأمور التى أدت ببعض المعلقين إلى الإشارة بأصبع الاتهام إلى ضباط الجيش المنشقين ومن بينهم أعضاء بالحرس الجمهورى ، وفى اليوم التالى للانفجار أصدر المدعى العام لمحكمة طهران الثورية أمرًا بتسريح كل الحرس بعد تسليم كل الأسلحة التى بحوزتهم تحت تهديد العقوبة بالإعدام [4] ، ويبدو أن التفاصيل الكاملة لهذه العملية لن تتكشف طالما ظلت جماعات المعارضة على سريتها ، ولو أن هناك أسبابًا عديدة تجعل اتهام المجاهدين أمرًا معقولاً ومقبولاً تمامًا .

أولاً - كانت المنظمة قد أعلنت بالفعل عزمها على بدء النضال المسلح ضد النظام قبل عزل بنى صدر مباشرة ، وكان العقاب الشديد الذى تعرض له أعضاؤها أثناء وبعد القتال الذى درات رحاه فى الشوارع يوم ٢٠ يونيو قد أمد المجاهدين بسبب إضافى لمعاداة الحزب الجمهورى الإسلامى .

ثانيًا - كان المجاهدون قد تبنوا قضية بنى صدر تمامًا ، فقد أخذوه خفية من مكتب الرئاسة ودبروا له مكانًا آمنا سواء فى طهران أو فى المنطقة الكردية ، وكانت محاولة القضاء على قيادات الحزب الجمهورى الإسلامى أشد عقوبة لخصوم الرئيس المخلوع .

ثالثًا - كان بعض قادة الحرس الثورى قد حصلوا - قبل الانفجار - على وثائق تدل على انعقاد اجتماع للمجاهدين لتدبير هذه المؤامرة ، وقال " أريك رولى " الذى كان على اتصال وثيق بقيادة النظام فى مقالة له بصحيفة " لوموند ": إنه كان قد اطلع على قائمة اغتيالات أعدتها منظمة المجاهدين وكانت تضم أسماء قائد الحرس الثورى فى طهران ، " وعلى خامينى " إمام الجمعة بمدينة طهران ، وبهشتى ورافسنجانى ومحمد منتظرى وآخرين .

على أية حال ، لم يكن القضاء على مجموعة كبيرة من أعضاء الحزب الجمهورى الإسلامى والقادة الحكوميين معناه سقوط الجمهورية الإسلامية رغم أنه قد زلزل

النظام من جذوره ، وقد بدأت الحكومة على الفور فى إنقاذ ما تبقى من الحزب الجمهورى الإسلامى ومن قيادة المجلس، وقد اقتنع الخمينى برأى العضوين الباقيين من الثالوث المعادى لبنى صدر - أى رافنسجانى ورجائى - فيما يتعلق بإحلال عناصر جديدة فى المناصب التى خلت باغتيال أصحابها ومتابعة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فيما يزيد عن خمسين دائرة انتخابية مدرجة ، وهكذا تم تعيين آية الله موسوى أردبيلى - المدعى العام - فى منصب رئيس المحكمة العليا بعد بهشتى الذى شغر أيضاً منصبه كسكرتير عام الحزب الجمهورى الإسلامى، وقد خلفه به رجل دين آخر هو محمد جواد باهنر وهو أحد مؤسسى الحزب ومن أتباع بهشتى ، وتولى وكلاء الوزارات مناصب الوزراء مؤقتًا فى أربعة وزارات اغتيل وزراؤها ، باختصار تم شغل الوظائف الشاغرة بالحزب والحكومة بسرعة واضحة ، وأصبح رجائى هو المرشح الرسمى عن الحزب الجمهورى الإسلامى لرئاسة الجمهورية .

وقد واكب هذه الإجراءات اضطهاد شديد لجماعات المعارضة وخاصة المجاهدين وبيكر وأقلية الفدائيين ، وتمت محاكمة وإعدام ما يقرب من مائة وعشرين عضواً من أعضاء هذه المنظمات فى أعقاب حادثة ٢٠ يونيو وعزل بنى صدر (٥) ، وبدأ عهد من الإرهاب ضد المعارضة المسلحة بعد أن أدين المجاهدون رسميًا بارتكاب حادث نسف مركز قيادة الحزب الجمهورى الإسلامى ، وفى غضون أسبوعين من هذا الحادث تم إعدام مائة آخرين من أعضاء جماعات المعارضة واعتقال عدة مئات غيرهم .

ولم تبد الجمهورية الإسلامية أى شعور بالندم أو الأسف على هذا الحكم الإرهابى ، وأعلن محمد منتظرى فى اليوم السابق على وفاته فى مركز قيادة الحزب الجمهورى الإسلامى أن عمليات إعدام هؤلاء الذين أعلنوا العصيان المسلح ضد الجمهورية لن تتوقف .

" ينبغى علينا أن ننشط وألا تأخذنا شفقة بهم وألا نولى اهتمامًا إلى الانتقادات الخارجية ، ويجب على الرأى العام العالمى أن يقدر موقفنا ، فإيران فى حالة ثورة ، فى حالة حرب ، ويحدق بها من كل جانب حلفاء الولايات المتحدة الذين يحاولون تدميرنا " .

وفى مقارنته بين حالة الثورة الإسلامية وحالة الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ قال منتظرى : " إن الثوار الفرنسيين حين واجههم موقف مماثل لموقفنا لم تأخذهم أية شفقة بأعدائهم ، وإلا لكانت الملكية قد ظلت قائمة فى فرنسا ولتغير مجرى التاريخ [٦] " ، وكانت وفاة منتظرى فى حادث نسف مقر الحزب الجمهورى الإسلامى ومعه واحد وسبعون آخرون من قادة الحكومة والمجلس هو الذى دفع النظام إلى الإفراط فى الظلم وإلى الإصرار على ترسيخ دعائم سلطته واحتكارها ، وكان واضحًا أن رجال الدين الذين استولوا على السلطة بالعنف كانوا مقتنعين وقادرين على استخدام العنف فى استعادة السيطرة على البلاد .

الانتخابات الجديدة :

بعد مرور عام على تفجير مقر الحزب الجمهورى الإسلامى كان يبدو أن النظام قد تغلب على الصدمة المبدئية لخسائره الفادحة ، وكان توقف التحركات المتلاحقة : كالإضرابات وإغلاق البازارات ومظاهرات المعارضة التى تشبه المرحلة الأخيرة من النضال ضد الشاه فى خريف ١٩٧٨ وعلى الجانب الآخر إجراءات عقابية رادعة ضد خصوم النظام المتطرفين قد أدى إلى شيوع شعور جديد بالثقة فى أن الجمهورية الإسلامية قد نجت من أعنف اختبار تعرضت له حتى ذلك الحين .

وتتابعت الإجراءات الدستورية لشغل المناصب الرئاسية والبرلمانية الشاغرة تتابعًا دقيقًا للغاية ، وقام مجلس الأمناء المكون من اثنى عشر رجل دين بالتصفية بين واحد وسبعين مرشحًا لرئاسة الجمهورية من بينهم د. نور الدين كيانورى السكرتير العام لحزب توده ، وكانوا جميعًا فى تحالف رسمى أو غير رسمى مع الحزب الجمهورى الإسلامى ، وتمت تصفيتهم إلى أربعة أعلن أنهم مؤهلون لشغل منصب رئيس الجمهورية ، وبالطبع كان رجائى على رأس هذه القائمة فقد ساد الاعتقاد بأنه " مكتبى " أو مؤمن بالتشديد الإسلامى للخمينى على الرغم من افتقاده للقاعدة الشعبية ورغم أنه ليس من رجال الدين ، وقد رأى الحزب الجمهورى الإسلامى أن الخمينى يحاول تجنب سيطرة رجال الدين على كل مواقع السلطة ومن ثم فقد وجد –

أى الحزب - فى رجائى شخصية المتشدد " غير المعمم " الذى ليست لديه أسباب لتحدى الحزب الجمهورى وسيطرته التامة على الجمهورية الإسلامية .

ولم تكن نتيجة هذه المجهودات الضخمة بعيدة عن التوقع ، فقد أعلن فوز رجائى بأغلبية ساحقة ، وقد شارك فى التصويت ٩٠ ٪ من مجموع الناخبين المؤهلين للانتخاب وفاز رجائى بثلاثة عشر مليون صوت أو ٨٨ ٪ من مجموع الأصوات، ومن ثم فقد اجتاز العشرة ملايين التى فاز بها بنى صدر فى انتخابه قبل تسعة عشر شهراً (٧) .

ومهما قيل عن عدالة ونزاهة هذه الانتخابات فقد اعتبرتها الجمهورية الإسلامية آخر خطوة فى طريق ترسيخ دعائم حكمها ، أما مقاطعة جماعات المعارضة للانتخابات وعمليات الهجوم المسلح التى شنتها منظمة المجاهدين على اللجان الانتخابية فرغم أنها قد أدت إلى مقتل خمسة عشر فرداً من أفراد الحرس الثورى إلا أنها لم تؤد إلى توقف سير الانتخابات ، ولم تؤد الرسالة السرية الأثيرية التى أرسلها بنى صدر من مكمنه لإدانة الانتخابات إلى نتائج خطيرة ، وقد تكتلت عوامل معينة كالاضطهاد والتهديد وفنون التعبئة التى استخدمتها الحكومة مراراً وتكراراً فى الماضى لتعطى فى النهاية نسبة تدعو إلى الدهشة من الأصوات حيث بلغت ٩٠ ٪ وانتصار مرشح الحزب الجمهورى الإسلامى بنسبة ٨٨ ٪ من الأصوات ، ولكن رغم ذلك كانت السلطات الحكومية على يقين من أن متاعبها مع جماعات المعارضة لم تنته ، وحتى فى يوم الانتخابات والأيام التى تلته كانت فرق إطلاق النار فى سجن إيفين الشهير وفى المدن الإيرانية الأخرى مستمرة فى إعدام معارضى الحكومة ، واستمر المجاهدون فى الهجوم على الحكم الإهاربى .

إلا أن الانتقام الدموى ضد هذه المنظمة الشعبية المعروفة قد أسكتها تماماً ، وكانت الانفجارات اليومية فى طهران والمدن الأخرى تؤكد للكثيرين أنه لا الحكم الإرهابى الجديد ولا احتكار المتشددين للسلطة يستطيع أن يقر النظام والسلام اللذين تحتاج الجمهورية الإسلامية إليهما ، ولم يكن عزل بنى صدر- الذى اعتبره الحزب الجمهورى الإسلامى ثورته الثالثة وبعده عصيان فبراير واحتجاز الرهائن فى نوفمبر- يدل على انتهاء أعمال العنف والشغب فى البلاد .

عودة التحالف بين القوى المعادية للخمينى :

تحول مركز المعارضة ضد النظام فى الوقت نفسه إلى مخابئ المجاهدين بالعاصمة ، حيث ضم كل من بنى صدر وزعيم المجاهدين مسعود رجوى القوى لتنظيم الحملة المضادة للحكومة ، وفى الفترة بين ١٧ و٢٠ يوليو ١٩٨١ أعلن تشكيل تجمع المقاومة الوطنية ، وفى الرسائل المتبادلة بينهما قبل رجاوى دعوة بنى صدر لرئاسة اللجنة التنفيذية لحركة المقاومة الجديدة، واعتبر بنى صدر نفسه الرئيس الشعبى المنتخب للبلاد ، وقد أعرب بنى صدر عن أسفه على إخفاقه فى الماضى فى فهم وتقدير الاتجاه المعادى للإمبريالية لدى المجاهدين، وناشد كل الإيرانيين المسلمين الحقيقيين والوطنيين الانضمام إلى مقاومة دكتاتورية القوى الرجعية ، وانتقد لأول مرة الخمينى واتهمه بالنكوص عن كثير من وعوده التى بذلها قبل الثورة ، يقول بنى صدر : " إن الخمينى قبل الثورة والخمينى الآن شخصيتان مختلفتان ، فقد فقد علاقته بالجماهير تدريجيًا وخضع لنفوذ رجال الدين الرجعيين المتعطشين للسلطة " (٨) .

وبإمعان النظر فى هذه التصريحات عن هذه التحالفات الجديدة تبرز نقاط عديدة أهمها أن قوى المعارضة – بصرف النظر عن الأقليات العرقية كالأكراد – قد اتخذت قاعدة للمقاومة فى داخل البلاد لأول مرة منذ قيام الثورة ، وقد نشطت عدة جماعات منفية خارج إيران من تركيا ومصر إلى مختلف دول أوربا الغربية والولايات المتحدة ، وكانت هذه الجماعات – سواء تلك التى خرجت من إيران مع انتصار الثورة أو تلك التى فرت من الخمينى حين تحول نظامه إلى نظام استبدادى – ذات تأثير خافت فى إثارة المعارضة داخل البلاد ، أما الآن فقد وجدت المعارضة أخيرًا مكانًا لها داخل الأراضى الإيرانية .

والأهم من ذلك هو أن منظمة المجاهدين بما لها من سجل حافل فى النضال ضد العرش قد حشدت كل طاقتها وخبرتها فى سبيل تدعيم تجميع المقاومة الوطنية

الجديد ، ولا ريب أن المجاهدين لم تكن المنظمة القتالية الوحيدة التى ناضلت ضد الشاه، ولكنها أضافت ثقلاً كبيراً إلى معارضة الخمينى؛ ويرجع ذلك فى جزء منه إلى خسائرها الفادحة فى الأرواح لمدة اثنى عشر عامًا من النضال ضد الشاه، وفى جزء آخر إلى الشقاقات التى مزقت صفوف منافستها الكبرى " فدائيين خلق " ،.ونستشهد بأحد زعماء المجاهدين إذ يقول :

" لقد أنهكنا قوى السافاك والجيش الإمبراطورى بما لا يزيد عن بضع مئات من أعضاء منظمتنا وبأقل سلاح ، والآن نحن قوة يحسب لها ألف حساب ، فلدينا عدة آلاف من المجاهدين ومئات الآلاف من الأنصار المخلصين فى أنحاء البلاد " (٩) .

بهذه الثقة والتأثير اللذين توحي بهما هذه التصريحات يدرك الإيرانيون الآن حقيقة أن المجاهدين يناضلون ضد عدو أشد جبروتا الآن ، إلا أن فرق الحرس الثورى الإسلامى كأداة وذراع للمحاكم الثورية، واللجان التى يستند إليها النظام فى بقائه تبدى وحشية فى معاملتها للمعارضة منذ أن احتكر رجال الدين السلطة ، وإذا كان من الصعب تحديد حصيلة النضال الوشيك إلا أن هناك بعض الشك فى أن يكون عنيفًا ودمويًا ككل ما شهدته إيران منذ ثورة ١٩٧٩ ، وبالتالى فهناك عدد من خصوم النظام المعتدلين يؤثرون الصمت حين يسود العنف .

والنقطة الأخيرة فيما يتعلق بالتحالف الجديد هى الجهود المنظمة لتوسيع قاعدته الشعبية إلى أقصى حد ممكن ، ولا يؤكد هذا التحالف على مواقفه المناهضة للإمبريالية وبالتالى للغرب فقط بل إنه كرس نفسه أيضًا لإقامة جمهورية إسلامية إنسانية وحقيقية ، ومن الواضح أن نواياه لا تتجه إلى إقصاء القوى الإسلامية بالبلاد ويبدو أن التحالف الجديد – سواء عن اقتناع أو لأسباب تكتيكية – ينشد نفس تلك الجماعات الموجودة داخل المجتمع الإيرانى، والتى استجابت استجابة فعالة لجهود التعبئة التى بذلها العنصر الدينى الثورى فى زمن الاضطرابات التى امتدت طوال عام كامل ١٩٧٨ – ١٩٧٩ .

الانفجار الثانى

أصبح انتصار ثالوث " رجائى - رافسنجانى - بهشتى " على بنى صدر أقصر عمراً عما كان يبدو فى البداية، فبعد تفجير مقر الحزب الجمهورى الإسلامى فى يونيو - كما ذكرنا سابقًا - سارع الخمينى إلى إحلال اثنين من أقرب معاونيه محل بهشتى ، فتولى آية الله أردبيلى - المدعى العام - منصب رئيس القضاة ، وتولى حجة الإسلام محمد جواد باهنر - وزير التعليم - منصب السكرتير العام للحزب .

وقد دلت هذه التعيينات على أن الخمينى قد قرر ألا يسلّم رئيس القضاه زمام السيطرة على الحزب الجمهورى الإسلامى ومن خلاله على المجلس ، ولكن بمجرد أن تم انتخاب رجائى رئيسًا للجمهورية قرر الخمينى أن يولى باهنر رئاسة الحكومة الجديدة باعتباره السكرتير العام الجديد للحزب ، وكان رئيس الوزراء الجديد من ضمن مجموعة المتشددين الإسلاميين الذين عملوا مع الخمينى منذ فبراير ١٩٧٩ ، وتم تعيينه عضواً بالمجلس الثورى السرى الذى حكم إيران لمدة تزيد عن عام ونصف العام بعد قيام الثورة ، ولما كان ملازمًا لبهشتى فقد انضم إلى الثالوث الأول المعادى لبنى صدر، والذى أجبره فى النهاية على التخلى عن الرئاسة فى يونيو ثم شرع فى إرهاب خصوم الحكومة الآخرين ، وكان باهنر قد تتلمذ على يد الخمينى حين كان طالبًا دينيًا فى قم ، وفى عام ١٩٦٢ ساعد فى تنظيم صفوف العناصر الدينية المعادية للشاه، والتى حرضت على قيام ثورة دينية دامية فى قم وطهران ، وفى أثناء المرحلة الحرجة من الثورة تولى مهمة تنظيم الاضطرابات ضد الشاه ثم انضم بعد ذلك إلى بهشتى فى إخضاع القوات المسلحة للسلطات الثورية ، وقد وضحت بصماته على دستور الجمهورية الإسلامية حين تم انتخابه عضواً بمجلس الخبراء وأصبح واحداً من أكبر المسئولين عن إعداد الدستور ، بالإضافة إلى أنه كان قد شارك فى حكومة بازرجان المؤقتة كنائب لوزير التعليم ثم وزيراً للتعليم منذ مارس ١٩٨١ (١٠) .

كان قرار تعيين باهنر رئيسًا للوزراء يعنى أيضًا أن إيران قد اقتربت أكثر وأكثر من فكرة حكومة الحزب الواحد ، وقد رحبت صحف المتشددين بتعيين باهنر كخطوة برلمانية حقيقية ، فما دام الحزب الجمهورى الإسلامى هو صاحب الأغلبية بالمجلس فهل

هناك ما هو أكثر منطقية و " ديمقراطية " من تعيين السكرتير العام لذلك الحزب كرئيس للوزراء ؛ لهذا فقد توقعت حكومة باهنر أنها لن تواجه أية متاعب مع المجلس ، وباختصار كان على السلطات التشريعية والتنفيذية أن تتحد فى ذلك الوقت لضمان سهولة تشغيل الآلية الحكومية (١١) .

ومن السمات الأخرى لتلك الخطوة التخلى عن دعوى الحكومة غير الدينية ، فقد تولى رئاسة الوزراء أحد رجال الدين الشيعة لأول مرة ، وتوقفت تجربة دمج الشخصيات الدينية والعلمانية ووجه الاهتمام إلى المؤسسات البرلمانية والوزارية ، ورغم أن رئيس الجمهورية الجديد لم يكن من رجال الدين إلا أنه أبدى خضوعًا لقيادة الحزب الجمهورى الإسلامى إلى درجة أنه يمكن اعتباره أحد أعضاء العصبة الدينية المتشددة التى أحكمت سيطرتها على البلاد تمامًا ، وهكذا ظهر ثالوث جديد أطرافه "رافسنجانى - رجائى - باهنر" ليعلن الشرعية الدستورية والاستمرارية السياسية للجمهورية الإسلامية رغم العراقيل التى تواجهها ، وفى يوم تنصيب رجائى كرئيس للجمهورية حذره الخمينى من أن الثلاثة عشر مليونًا من أفراد الشعب الذين أعطوه صوتهم سينقلبون عليه غداً إذا ما خطى خطوة حمقاء واحدة ، " سيصيحون قائلين " : الموت لرجائى " إذا أهملت تطبيق أحكام الإسلام ، وهذا هو طريق الثورة " .

وفى اليوم التالى لتقلده المنصب ناشد رجائى المجاهدين أن يلقوا السلاح ويعودوا إلى إسلامهم ، واستثار الشعور القومى لدى الإيرانيين حين ذكر كل فرد بأن القضية الكبرى مازالت هى الحرب، وأنه "مادام العدو جاثما فوق أرضنا يعمل القتل فى مواطنينا وأهلنا ويهدم ديارنا ويدمر اقتصادنا، وطالما كانت ثورتنا عرضة للخطر فستظل قضيتنا الكبرى هى الحرب "(١٢) .

وفى ١٣ أغسطس قدم باهنر مجلس وزرائه إلى المجلس ، وقد وعد من بين ما وعد بتطهير المجتمع الإيرانى من الحزبيين ، " لقد شكلنا حكومتنا للوقوف فى وجه الحزبيين وعدم السماح بأن يتحول المجتمع الإيرانى إلى مأوى للأحزاب الموالية للإمبريالية والصهيونية العالمية " ، ووعد باهنر - الذى كان قد اكتسب خبرته الإدارية من عمله فى مختلف المجالات منذ بدء النظام الثورى - بإعادة النظام والأمن إلى البلاد ، إلا أن

أعمال الشغب والعنف والنضال المسلح ضد مسئولى الجمهورية الإسلامية قد استمرت وبكامل قوتها .

وفى يوم الأحد ٣٠ أغسطس وجه خصوم النظام ضربتهم الثانية إليه ، ففى أثناء انعقاد مجلس الدفاع الأعلى بمكتب رئيس الوزراء فى وسط طهران وقع انفجار زلزل أركان المبنى وكانت نتيجته قتل رجائى وباهنر وإصابة الكولونيل وحيد دستكَردى قائد الشرطة الذى توفى بعد عدة أيام متأثراً بجراحه ، وفى غضون عدة دقائق تقلص الثالوث الجديد إلى شخص واحد ، وكان رافسنجانى - رئيس المجلس - والذى كان قد نجا بأعجوبة من حادث انفجار مقر الحزب الجمهورى الإسلامى فى يونيو متغيباً عن مكتب رئيس الوزراء حين انعقاد مجلس الدفاع الأعلى ، ووجهت الحكومة الاتهام إلى الزعيمين المنفيين البارزين بنى صدر وبختيار والمجاهدين أيضًا وأعلنت : " إن هؤلاء عملاء يعملون من أجل الولايات المتحدة والعراق ، وإن الشيطان الأكبر على وجه الخصوص لقادر على أية جريمة ضد الشعب المسلم فى إيران " (١٣) .

وكان الانتقام سريعًا كما كان متوقعًا ، ففى غضون أربع وعشرين ساعة من الانفجار تم إعدام أربعين شخصاً من بينهم ٢٣ مجاهداً ، وبهذا ارتفع مجموع عمليات الإعدام إلى ٨٠٠ منذ عزل بنى صدر فى ٢٤ يونيو ، وطالب مجلس القضاء الأعلى بالمزيد من الانتقام وحث المسئولين القضائيين على سرعة إنهاء حياة خونة الإسلام وأرض الإسلام بعد إلقاء نظرة سريعة على قضاياهم ، وقد تفاخر أحد تصريحات مجلس الوزراء قائلاً : إن سفينة الثورة مبحرة بكامل سرعتها فى بحار متلاطمة الأمواج ، وقائدها - الإمام الخمينى - هو نوح زماننا " ، وقد علت الصيحات التى تطالب بالانتقام وتصب اللعنات على الولايات المتحدة فى جنازة شيعتها جموع غفيرة من الجماهير، كدليل على استمرار شعبية الخمينى بين الفقراء والمحرومين ، ورغم عدم إعلان أية جماعة محددة مسئوليتها عن الانفجار إلا أنه كان واضحًا أنها " عملية داخلية "؛ لأن المبنى كان تحت حراسة مشددة ولم يكن مسموحًا بدخوله إلا لبعض أفراد الحرس الثورى أو الموظفين المدنيين العاملين بمكتب رئيس الوزراء .

وبصرف النظر عن المجاهدين حامت الشبهات أيضًا حول أقلية منظمة الفدائيين الماركسية و " بيكر " التروتسكى و " الكادحين " الماويين ، وكانت الدقة والتسلل الناجح إلى داخل المبنى من العوامل التى أدت إلى اتجاه الشبهات إلى الجيش ، ونظرًا لقدرة المجاهدين على تجنيد بعض ضباط الجيش فمن المحتمل أن تكون هذه العملية نتاج جهد مشترك بين الأعضاء العسكريين والمدنيين بمنظمة المجاهدين ، وكان الطيار الذى قاد الطائرة التى أقلت بنى صدر ومسعود رجاوى زعيم المجاهدين إلى باريس فى ٢٩ يوليو قد انضم إلى الجماعة مع اثنين من أفراد طاقمه [١٤] .

على أية حال أدى اغتيال رجائى وباهنر إلى ظهور ثالوث جديد ، فبمقتضى الدستور تولى السلطة مجلس للرئاسة يتكون من رئيس المجلس ورئيس القضاء ورئيس الوزراء ، وبوفاة باهنر أصبح المجلس قاصرًا على اثنين ، ولكن بالتحرك السريع الذى صار مألوفا تولى آية الله مهدوى قانى - وزير الداخلية - رئاسة الوزراء بالنيابة إلى حين انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال خمسين يومًا من شغور ذلك المنصب .

تولى على خامينى - الذى راح ضحية لعملية اغتيال مؤخرًا - السكرتارية العامة للحزب الجمهورى الإسلامى ، وكان الثالوث الجديد "رافسنجانى - قانى - أردبيلى" وهم أعضاء المجلس الرئاسى - يمثل السيطرة التامة للعنصر الدينى، رغم أن وزارة قانى - التى فازت بالثقة بعدد ١٧٨ صوتًا إلى ١٠ ، ٨ غياب - كانت تضم أغلبية من الشخصيات غير الدينية .

كان كثير من خصوم النظام يتمنون أن يؤدى هذا الانكماش فى قمة القيادات الحكومية إلى سقوط النظام ، وكان بنى صدر قبل أسبوع قد حدد خمسة من كبار القادة يؤدى إقصاؤهم إلى سقوط النظام ، وباغتيال رجائى وباهنر أصبح أطراف الثالوث الجديد يمثلون الثلاثة الباقين ممن وردت أسماؤهم فى قائمة بنى صدر .

ولكن أصبحت هذه التوقعات غير ذات موضوع أو سابقة لأوانها كغيرها من التوقعات التى أبديت فى أعقاب تفجير مقر الحزب الجمهورى الإسلامى فى يونيو ، فعلى الرغم من العقبات الضخمة التى اعترضت طريقها إلا أن الجاذبية الشخصية

للخمينى واستعداد كثير من الزعماء الدينيين للاضطلاع بالمهام الجسام - رغم التهديد الواضح لحياتهم - قد ساعدا على تخطى النظام للأزمة ، وقد أعرب الخمينى عن ثقته الكبرى فى بقاء النظام وأبدى عدم قلقه لموت رجائى وباهنر، وأعلن أنهما على الرغم من مكانتهما " إلا أننا لدينا صفٌ طويلٌ من المخلصين الذين يرتضون الاستشهاد فى سبيل الثورة" .

وبعد عدة أيام حين اغتيل آية الله على قدوسى المدعى العام للمحاكم الثورية تفاخر الخمينى بأن الجمهورية الإسلامية من أكثر الحكومات استقراراً فى العالم أجمع رغم الانفجارات والاغتيالات ، " هل هناك دولة أخرى يستبدل فيها رئيس الوزراء المغتال بهذه السرعة والهدوء كما حدث فى دولتنا الإسلامية فى أيام قلائل ؟ " (١٥) ، وكانت مجهودات الحكومة لتعزيز صفة الاستمرارية والكمال مصحوبة بتشديد مستمر ضد المنشقين .

وقد أعلن رافنسجانى - العضو القيادى بالثالوث - ضرورة إعدام كل المناهضين للثورة ، وردد " موسى نامجو " وزير الدفاع نفس هذه الآراء وقال : " إن جند الإسلام فى إيران لن يقر لهم قرار إلا بتحقيق انتصار الثورة " ، وقد كانت هذه التصريحات موضع اهتمام المحاكم الثورية والحرس الثورى ، فكل عمل من أعمال العنف تقوم به جماعات المعارضة تواجهه المحاكم الثورية برد فعل انتقامى فورى عنيف .

انتخابات أخرى :

كانت الجمهورية الإسلامية منشغلة أيضاً بدعم استمرارية مؤسساتها ، فبعد تنصيب " مهدوى قانى " كرئيس مؤقت للوزراء اجتمع الحزب الجمهورى وانتخب " على خامينى " سكرتيراً عامًا للحزب ، وقد تقرر أن يكون الرئيس وسكرتير الحزب شخصاً واحداً على عكس التحديد الحزبى والرئاسى المفضل فى المرة السابقة ، وتم تحديد يوم ٢ أكتوبر لانتخابات الرئاسة الجديدة ، بالإضافة إلى إجراء انتخابات فرعية فى عدد من الدوائر الانتخابية (١٦) .

وانسحب " مهدوى قانى " - بعد أن تم التصديق عليه بين المرشحين الأربعة - من المعركة الانتخابية قبل بدئها بفترة قصيرة وأعطى تأييده لخامينى ، وعلى الرغم من خبرته الإدارية القيمة إلا أنه منذ تركه للحزب الجمهورى الإسلامى، وصدر قرار دمج زعامة الحزب والرئاسة كان من المنطقى لمهدوى قانى أن ينسحب .

لم تكن نتائج الانتخابات هذه المرة تختلف كثيراً عن النتائج السابقة ، فقد أدى كل من التعبئة والتهديد مرة أخرى إلى نسبة ٩٠ ٪ من التأييد لمرشح الحزب الجمهورى الإسلامى وهو على خامينى ، ورغم أنه كان قد أعلن من قبل عن عزمه على استبقاء مهدوى قانى كرئيس للوزراء نراه بعد انتخابه يوصى بتعيين أحد أعضاء الحزب من المتشددين غير الدينيين بالمجلس لتولى ذلك المنصب ، وكان هذا المرشح - د. ولايتى - مرفوضًا من جانب المجلس، وقد فسر هذا على أنه دليل على وقوع الخلاف فى قيادة الحزب ، فقدم الرئيس مرشحه الثانى للمنصب وهو " حسين موسوى " الذى كان يشغل منصب وزير الخارجية لفترة قصيرة ، ولم يكن لهذا المرشح أية متاعب مع المجلس فى الاقتراع على منحه الثقة ، وكان لهذا المرشح الذى كان ثالث رئيس للوزراء منذ تشكيل البرلمان الإسلامى سجل حافل بالعمل فى خدمة الحزب الجمهورى؛ فقد كان واحداً من مؤسسيه غير الدينيين ومحرر صحيفته الرسمية " جمهورى إسلامى " ، والأهم من ذلك أنه أخ غير شقيق لخامينى مما حدا ببعض المراقبين إلى الاعتقاد بأن ترشيح ولايتى كان حيلة من جانب الرئيس لإكراه المجلس على قبول مرشحة الثالث بعد مهدوى قانى وولايتى .

ولعله ليس من قبيل المصادفة أن يكون كبار قادة الجمهورية - كرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس القضاة - جميعهم من أذربيجان ، ويرى عدد غير قليل من الإيرانيين غير الآذريين أن هناك سببًا محدداً لاختيار خامينى لكل هؤلاء الآذريين، وخاصة فى وقت استمرت فيه المقاومة المسلحة من جانب جماعات المعارضة وبكامل قوتها ، والسبب هو الرغبة فى استغلال الشعور بالعداء الذى أضمره الآذريون زمنًا طويلاً تجاه مواطنيهم المتحدثين بالفارسية ، وبوضع الآذريين على رأس الأفرع القضائية والتنفيذية من الحكومة - كما يرى ذلك الرأى - يمكّنهم الخمينى من الانتقام من الأغلبية غير الآذرية التى مارست التفرقة ضدهم حقبة طويلة .

على أية حال كان تنصيب موسوى معناه وضع السيطرة التامة على الأفرع الثلاثة من الحكومة فى يد الحزب الجمهورى الإسلامى من جديد ، وكان يبدو فى ذلك الوقت أن الخمينى قد تحول إلى تأييد الرأى المبدئى للمرحوم آية الله بهشتى الذى كان يرى أنه لا يكفى أن تكون " مكتبيًا " أو شيعيًا متزمتا من الناحية الإيديولوجية ، وكان لابد لكبار القادة الحكوميين من الانتماء إلى الحزب الجمهورى إذا واجهت السلطة الدينية الشيعية تحديًا يمس استقرارها من الداخل أو الخارج (١٧) .

إن الفشل الذريع فى إقصاء كبار زعماء الجمهورية الإسلامية وإضعاف سيطرة الخمينى على السلطة قد ترك آثارًا سلبية على جماعات المعارضة سواء فى داخل إيران أو خارجها ، وإننا إذا نظرنا إلى جماعات الإيرانيين المنفيين نرى أن الإجراءات العملية التى تتخذها هذه الجماعات لتحقيق وحدة الهدف والتنظيم - كوسيلة للتغلب على الشعور باليأس - لم تدخل حيز التنفيذ بعد .

الإيرانيون فى المنفى :

لم نوجه كثيرًا من الاهتمام إلى خصوم الجمهورية الإسلامية فى الخارج حتى تاريخ رحيل بنى صدر الرئيس المخلوع ومسعود رجاوى زعيم المجاهدين إلى باريس فى أواخر يوليو ١٩٨١ على فرض أن التحدى السياسى من داخل البلاد كان أشد خطورة على النظام من أنشطة الإيرانيين المنفيين ، على كل فمنذ أن لعبت تجربة الخمينى فى خريف ١٩٧٨ دورًا هامًا فى تعبئة القوى المعادية للشاه فإن احتمال قيام أحد الإيرانيين المنفيين بعمل كبير يحتاج منا نظرة أعمق .

لقد أدى سقوط الشاه إلى رحيل مالا يقل عن ثلاث موجات من المنفيين عن إيران فى حركة تشبه إلى حد ما رحيل القيصر الروسى الذى أدى إلى رحيل عدة موجات من اللاجئين السياسيين عن روسيا إلى دول أوربا وغيرها ، وقد رحلت الموجة الأولى أثناء المرحلة الأخيرة من الثورة فى شتاء ٧٨ - ١٩٧٩ وكانت تضم أقرب مساعدى الشاه ومن بينهم المسئولين المدنيين والعسكريين والأكاديميين والدبلوماسيين، وهؤلاء

إما غادروا إيران أو رفضوا العودة إليها بعد فبراير ، ولحق بهؤلاء أشخاص آخرون كالدكتور بختيار الذى كان قد تعاون مع الشاه لفترة قصيرة بين رحيل الشاه وسقوط آخر حكوماته ، وتلتها الموجة الثانية من المنفيين الإيرانيين عندما بدأ الخمينى فى حشد قوى الجماعات المتشددة ، وبدأت الجمهورية الإسلامية فى تأسيس نفسها كدولة ثيوقراطية ذات حزب واحد ، وكانت هناك بعض الشخصيات كحسن نزيه والأدميرال مدنى وبنى أحمد – وكلهم من معارضى الشاه – وبعض أعضاء الحكومة المؤقتة تحت رئاسة مهدى بازرجان قد فروا من البلاد وأفلتوا من قبضة مطارديهم فى اللحظة الأخيرة قبل قيامهم برحلاتهم السرية إلى الخارج ، وكانت هذه الموجة الثانية تتكون من السياسيين العلمانيين والليبراليين المحافظين الذين كانوا – كأتباع كرينسكى بعد الإطاحة بالقيصر الروسى – يؤمنون بأن الثورة يمكن وينبغى أن تؤدى إلى نظام دستورى ديمقراطى ، وكان هؤلاء الإيرانيون يرون أن المتزمتين الشيعة – كالبلشفيين فى روسيا منذ سبعة عقود – يسلبون الثورة أهدافها الديمقراطية الأصلية بوضع صياغة جديدة للنظام الاستبدادى .

وبدأت الموجة الثالثة من المنفيين الإيرانيين برحيل بنى صدر ورجاوى وبعض عناصر المجاهدين إلى فرنسا فى أواخر يوليو ١٩٨١ ، وقد أشرنا فى الفصول السابقة إلى أهداف واستراتيجيات المجاهدين وحلفائهم ، وهناك تنظيمات ونشرات عديدة سواء فى أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة وكندا تمثل هؤلاء المنفيين ، وقد اندمج بعضهم واتخذوا لأنفسهم أوطانا دائمة جديدة بعد أن فقدوا كل أمل فى العودة إلى إيران ، وأخذ بعض آخر فى السعى إلى تعبئة جهود رفاقهم المنفيين للعمل ضد الجمهورية الإسلامية [١٨] .

وغنى عن القول أن درجات نجاحهم وتفاؤلهم فيما يتعلق بالمستقبل تتناسب والاضطرابات التى تشهدها إيران ، فكلما أثبت نظام الخمينى تماسكه وصلابته فى مواجهة العقبات الضخمة زاد شعور هؤلاء المنفيين باليأس ، ومع ذلك فإنهم يحاولون فى الأوقات الحرجة التى تمر بها الثورة منذ قيامها ويتمنون مخلصين أن " يفعلوا بالخمينى ما فعله هو بالشاه من منفاه بباريس " ، ففى اليوم السابق للغزو السوفيتى لأفغانستان على سبيل المثال كان د. شاهبور بختيار آخر رئيس للوزراء قبل ولاية

الخمينى يتنبأ تنبؤ الواثق بسقوط خليفته خلال الشهرين اللاحقين ، وأعلن العنوان الرئيسى لصحيفة " فرياد آزادى " الأسبوعية الإيرانية التى تصدر فى لندن عن وجود وحدات عسكرية تحت قيادة الجنرال " باليزان " - وهو من مؤيدى الشاه - لتدريب القوات الكردية على ضرب مقر الإمام بمدينة قم ، ووضعت " آرا " (جيش تحرير إيران) خطة ذات سبع نقاط للإطاحة بالنظام الرجعى للخمينى و " رفاقه السلطويين الدينيين " ، وهناك جماعة للمعارضة تتكون من الضباط القوميين بالمنفى تطلق على نفسها اسم " نيمارا " (جيش التحرير الثورى الإيرانى) اتخذت خط بختيار وقالت: إن ثلاثى بخيتار وآية الله شريعتمدارى والجيش القومى سرعان ما سيخلص إيران من براثن الملالى الرجعيين .

وكان هناك إيرانيون آخرون بالمنفى يتساءلون ماذا تنتظر الولايات المتحدة حتى تتدخل عسكرياً فى إيران وقد بلغ شعورهم بالقلق إلى ذروته باغتيال " شهريار شفيق " ابن أخت الشاه المخلوع الذى كان منضماً إلى " آرا " ؟ وقد شاع أن الجنرال " حسين فردوست " أقرب مساعدى الشاه - الذى " خانه " ويتولى الآن رئاسة إدارة المخابرات والأمن القومى الإيرانى - قد طار إلى باريس للقيام بهذه المهمة .

وكان المؤلف قد قام بجولة مدتها أسبوعين فى آخر أيام عام ١٩٧٩ فى عواصم الدولة الأوروبية الغربية فوجد أن الاهتمام بالأحداث الإيرانية قد فاق الاهتمام بها فى الولايات المتحدة ، وهناك عوامل عديدة تفسر سبب اهتمام أوروبا الغربية بالأزمة الإيرانية ومنها القرب من الشرق الأوسط والتعامل التاريخى الممتد مع إيران والاعتماد على البترول وأنشطة الجماعات الإيرانية المنفية ، وقد ساعدت توقعات نشوب حرب عالمية شمولية نتيجة لعجز القوتين العظميين عن التوازن بين الأزمة الإيرانية والصراع الأفغانى على تعميق الشعور بالاهتمام القلق .

وهناك درجة من الأمانى غالبة على تفكير معظم الجماعات المنفية فيما يتعلق بإيران ، فيرى شاهبور بختيار المثقف الذى تلقى تعليمه بفرنسا حتمية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن هذا من شأنه أن يضعف نظام الخمينى ويدفع بقوى المعارضة - ومن بينها أتباع شريعتمدارى وأنصار الجماعات العلمانية كالجبهة الوطنية والجبهة

الديمقراطية الوطنية - إلى الانضمام إلى الجماعتين القتاليتين للإطاحة بنظامه، ولكن هل هناك دور للقوات المسلحة ؟ يرى بختيار أن الضباط الوطنيين - الذين كان يراسلهم - سينضمون بالتأكيد إلى هذا التحالف الجديد للقوى المناهضة للخميني ، أما بالنسبة للضباط المؤيدين للملكية فلم يكن متأكداً تماماً [١٩] .

ولكن إلى أي مدى تسانده الجماعات الإيرانية المنفية في سعيه للعودة إلى السلطة؟ ماهي علاقته بأسرة الشاه المخلوع أو معاونيه المقربين ؟ كان تنظيم بختيار قبل الغزو العراقي أفضل التنظيمات المنفية ماليًا وربما كان أقواها ، وكانت زيادة بختيار لبغداد قبيل الغزو وتصريحه الغامض الذي أدلى به عن الحرب من الأشياء التي استخدمها ضده خصومه الذين كانوا يعتقدون أنه قد اتخذ موقفًا غير وطني ، وقد خفت حدة هذه الانتقادات الموجهة إليه مع امتداد الحرب ، والحقيقة أن فشل أنصاره والجماعات القتالية في القيام بأي عمل حقيقي - كإقامة قاعدة في بعض بقاع كردستان أوشن غارات انتحارية على الساحل الإيراني - قد أدت أيضًا إلى تسرب اليأس إلى نفوسهم .

وهناك دواع أخرى للنزاع بين المنفيين الإيرانيين ، فعلى الرغم من وجود اتفاق عام بينهم على معاداة الخميني إلا أنهم قد انقسموا حول الاستراتيجية والتكتيك ، وهناك انتقاد عام توجهه جماعات المعارضة المنفية العلمانية والمعتدلة إلى بختيار وهو أنه لا يقبل الثورة كانتفاضة شعبية ضد الدكتاتورية ، فهو يصر على منح الإيرانيين حكومة ملكية دستورية محدودة ، ولكن هل يتخذ موقفه هذا لأسباب تكتيكية مقنَّعة لتجميع أنصار الشاه المخلوع في أضخم تحالف مناهض للخميني ؟ يصر بختيار على أن هذا مبدأ ، ويقول : " إنني ديمقراطي - اجتماعي حقيقي " ، " وأعتقد أن حق الاختيار الذي لا أؤيده أنا شخصيًا يجب أن يترك لشعبنا في استفتاء حر بالمعنى الحقيقي " .

وهل يقدر أنصار الشاه مجهوداته هذه ؟ ألا يستطيع بختيار أن يكفل نفس حرية الاختيار بتأييد نظام متعدد الأحزاب يتضمن حزبًا ملكيًا ؟ ، إنه غير واثق من السؤال الأول ، وليس له علاقة بأسرة الشاه السابق وتعوقه أنشطة بعض الشخصيات المنفية

فى فرنسا ، ويقول : " نعم لعله من الأفضل تأييد فكرة الحكم الملكى الدستورى فى ظل نظام سياسى متعدد الأحزاب" ، ولكن هل بختيار هو الرجل الذى يتزعم حركة سياسية لعزل الخمينى ؟ هناك خلافات كثيرة بين المنفيين الإيرانيين والمسئولين والعلماء الأوروبيين .

ترى الجماعات المؤيدة للملكية أن المرحلة الأولى من عملية عزل الخمينى تتطلب رجلاً قوياً وربما عسكرياً مستعداً لإراقة الدماء والمخاطرة بكل شيء ؛ لأن هذه الجماعات تؤمن بأن رجال الدين سواء داخل الحكومة أو خارجها لا يمكن عزلهم من السلطة إلا بالعنف ، أما المنفيون من غير الملكيين أو المناهضين للنظام الملكى فبينما يسلمون بأن رجال الدين الشيعة لا يعزلون بالطريق السلمى إلا أنهم لا يوافقون على اعتبار بختيار سياسياً يمكن أن يعود كقائد عسكرى قوى يستطيع عزل رجال الدين بالقوة ، ويتساءلون: وما الذى يجبر مثل هذا القائد على التنازل عن طواعية عن السلطة لسياسى مدنى ؟ لقد قام " رضا خان " والد الشاه المخلوع بانقلاب عسكرى بالتعاون مع السياسى المدنى " سيد ضيا " وبعد فترة قصيرة طرد " ضيا " وأصبح الشاه الجديد عام ١٩٢٥ .

ومع نهاية عام ١٩٨٠ وبوصول الموجة الثانية من المنفيين إلى أوروبا والولايات المتحدة وجد بختيار عدداً من المنافسين لهم قدر من الأهمية ، وقد اكتشف المؤلف من خلال أحاديثه الطويلة مع زعماء هذه الجماعات أن انتخاب الرئيس ريجان كان قد رفع معنويات الجماعات المحافظة والأشد تقليدية بينهم ، وقد اقتنع كثير منهم أن الولايات المتحدة ستساند بفعالية كل القوى المناهضة للخمينى فى المنفى بعد تخليص الرهائن مباشرة .

وفى أوائل ١٩٨٠ حاول د . على أمينى - وهو رجل الدولة القديم الذى كان قد تولى رئاسة الوزراء فى أوائل الستينيات حين كان الرئيس كيندى يمارس ضغوطه على الشاه من أجل إجراء الإصلاحات - أن يوحد صفوف جماعات المعارضة فى ظل حركة لتحرير إيران ، وكان يرى ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة للمصالحة الوطنية وقد أنكر د. على أمينى دوراً له وتنبأ بأن تفكك وانشقاق المعارضة المناهضة للخمينى سيؤدى

إلى فقدانها التام للفعالية [٢٠] ، لكن د. بختيار لا يرحب بتلك المبادرة ، ويرى أن تنظيمه أشد تماسكًا فى معارضته للخمينى ويتنبأ بسير الأحداث تحت الحكم الدينى للخمينى تنبؤا أقرب إلى الحقيقة: " فبينما كان الكثيرون من هؤلاء القادمين حديثًا إما يؤيدونه تمامًا يظلون على صمتهم فى حين ترتكب مختلف ألوان الجرائم ضد شعبنا " .

ولا يؤمن د. أمينى بكفاية فعالية المعارضة المدنية وحدها ، بل يرى ضرورة تحريك موجتين فى وقت واحد ، إحداهما من الجيش المناهض للخمينى والأخرى من المعارضة المدنية، تنطلقان بهدف التسلل التدريجى إلى داخل البلاد ، ويرى أن الولايات المتحدة ستبدأ بطريقة ما فى تقبل وتشجيع مثل هذا التحرك قبل فوات الأوان .

ولا تقتصر جماعات المعارضة بالطبع على تلك الموجودة بأوروبا الغربية، فلهذه الجماعات التى ذكرناها أفرع فى المدن الأمريكية الكبرى وخاصة واشنطن وهيوستون ونيويورك ولوس أنجيليس ، وهناك جماعة عسكرية تسمى (كانون سربازان إيران) " اتحاد جند إيران " تكونت حديثًا من الضباط الذين تلقوا تدريبهم فى البحرية الأمريكية وتوجد هذه الجماعة فى أرلنجتون والضواحى الأخرى من واشنطن ، وهى جماعة محترفة ومغالية فى قوميتها ولكنها – كغيرها من الجماعات الموجودة بأوروبا – لا تؤمن بالانضمام إلى أى حزب أو شخصية سياسية ، وفى خريف ١٩٨١ حين حاول ممثلو الجماعات العسكرية المنفية أن يصدروا بيانًا مشتركًا عن النضال المسلح ضد الخمينى لم توافق هذه الجماعة حتى على ما إذا كانوا سيطلقون على القوات المسلحة الإيرانية اسم " إمبريالية " أو " وطنية " .

على أية حال ففى أعقاب رحيل بنى صدر ورجاوى من إيران اضطر بعض هذه الجماعات إلى التحرك نحو وحدة القول والعمل ، وتولى الجنرال " بهرام آريانا " – وهو أحد المنفيين منذ ما قبل الخمينى وكان على خلاف خاص مع الشاه – قيادة جماعة " آزادجان " وسرعان ما اشتهر اسم هذه الجماعة بين المنفيين الإيرانيين بعد أن نجحت فى الاستيلاء على الطرد الإيرانى الفرنسى الصنع " تبرزين " فى منتصف أغسطس ، وكان الأدميرال " حبيب الله " الذى تولى قيادة العملية أحد أفراد الموجة الثانية من اللاجئين الذين انضموا إلى جماعة " آزادجان " ، وقد اتخذ شعار " للأفعال

صوت أعلى من الكلمات " ، وقد أوضح تسليم الطراد إلى السلطات الفرنسية وفى النهاية إلى السلطات الإيرانية أن العملية لم تكن جزءًا مكملاً لخطة موسعة تستهدف أضعاف مكانة الجمهورية الإسلامية ، وقد اختار تسعون بالمائة من أفراد طاقم الطراد العودة إلى إيران ولم يعلن ضباط القوات البحرية الإيرانية على متن الطراد ولاءهم لآزادجان .

وبوصول بنى صدر ورجاوى إلى فرنسا كان على العديد من الجماعات المنفية أن تحدد موقفها من اتجاهات الزعيمين ومما يسمى بـ " التحالف من أجل جمهورية إسلامية ديمقراطية مستقلة وحرة " ، وقد أعلن كل من د. بختيار والجماعات المؤيدة للنظام الملكى وجماعة آزادجان معارضتهم لبنى صدر " الذى لزم الهدوء فى المجلس الثورى، بينما كان المجلس يصدر أوامره لذبح الضباط أو المدنيين الشجعان " ، ومن ناحية أخرى يرى د. على أمينى ضرورة الترحيب بأى شخص يود المشاركة فى إسقاط الخمينى ، أما الجماعات الليبرالية والديمقراطية التى أبدت إعجابها بجرأة وإقدام المجاهدين وسائر الجماعات القتالية فى نضالها المسلح ضد الجمهورية الإسلامية فقد تساءلت : هل سيتم إرساء قواعد الحريات الديمقراطية فى البلاد إذا انتصرت هذه الجماعات ؟ ولا شك أن بعض أفراد هذه الجماعات العسكرية لا ينسون الدور الخطير الذى لعبته هذه الميليشيات فى عصيان ١٩٧٩ ولا يستطيعون أيضًا أن يتجاهلوا البرامج السياسية للمجاهدين وأقلية الفدائيين، والتى كانت تعترض على شكل الجيش القائم وتسعى إلى محاكاة بعض نماذج الجيوش الشعبية فى الدول الشيوعية ، وأخيرًا فإن قبول التحالف المذكور يجر فى أثره الاعتراف بإسلامية الجمهورية المقترحة مما لا يتفق وآراء القوى العلمانية .

وحرى بنا أن نذكر أيضًا التنظيمات الأخرى التى كرست نفسها للإطاحة بالنظام ، هناك " اتحاد براى آزادى " (الاتحاد من أجل الحرية) وهو يمثل القاعدة المؤيدة لبختيار فى أوروبا ، و " إيران آزاد " (إيران الحرة) وتتزعمها " آزاده شفيق " ابنة شقيقة الشاه السابق ولها صحيفة أسبوعية بنفس الاسم وتصدر بباريس، وهناك أعضاء آخرون من أسرة الشاه السابق أيضًا لهم أنشطة فى عدة أماكن متفرقة كنيويورك حيث مقر " أشرف بهلوى " ، والقاهرة حيث يقيم " رضا " ابن الشاه الذى

أعلن نفسه " رضا شاه الثانى " فى أكتوبر ١٩٨٠ حين بلغ الحادية والعشرين من عمره ، وهناك أيضًا " بنياد آزادى إيران " (منظمة الحرية الإيرانية) فى واشنطن وهى تناصر الأسرة الملكية السابقة أيضًا [٢١] .

واعترافًا بضعف الجماعات المنفية الناتج عن خلافاتها الإيديولوجية والسياسية أتت جهود المصالحة والتوفيق بين وجهات نظرها من عدة مصادر ، فقد حاول الرئيس السادات فى أثناء زيارته الرسمية لفرنسا فى أوائل ١٩٨١ التدخل للتقريب بين مختلف قوى المعارضة ، فالتقى ببختيار ليؤكد له أن الطريق مفتوح أمام أسرة الشاه لتنسيق جهودها مع جهود القوى الوطنية والديمقراطية للعمل ضد الجمهورية الإسلامية، وفى صيف ١٩٨١ حين اتخذ كل من بنى صدر ورجاوى من باريس مقرًا لهما حاول عدد من السياسيين اليساريين والعلمانيين الأوروبيين والعرب أن يقوموا بنفس هذه المهمة ، فذكّر أحمد بن بيللا - زعيم الثورة الجزائرية وأول رئيس للجزائر والذى كان قد أطلق سراحه حديثًا - زعيم المجاهدين كيف أن مختلف أحزاب جبهة الخلاص الوطنى الجزائرية قد أرجأت خلافاتها الخطيرة إلى ما بعد الاستقلال ، وكيف أنه يجب على القوى الثورية العلمانية الإيرانية أن تفعل نفس الشىء إذا أرادت لنفسها النجاح [٢٢] .

ومن المتفق عليه فى الوقت الحاضربين المنفيين الإيرانيين أن المنفيين لا يستطيعون تحقيق الكثير فى طريق الإطاحة بالنظام الإسلامى فى استقلال عن المعارضة الداخلية ، وبمجرد أن تنجح قوى المعارضة الداخلية فى ذلك فلا شك أن الجماعات المنفية ستسهم بنصيب على قدر نضالها وهى بالمنفى ، وخلاصة القول: إنه لا الوضع الداخلى الإيرانى الراهن ولا خلفية وتجارب الشخصيات المنفية المختلفة تشبه ما كان فى عام ١٩٧٨ بالقدر الذى يسمح لها بالإفراط فى التفاؤل فيما يتعلق بالقيام بعمل يشبه ما قام به الخمينى من منفاه بباريس .

وسنقدم فى الفصل الأخير من هذا الكتاب تكهنا عن الأزمة الراهنة واحتمالات قدرة النظام على البقاء وإمكانيات خصومه ، وتتعرض علاقات إيران بالعالم لتغيرات وتقلبات عديدة نتيجة للاضطرابات الداخلية التى ألقت بظلالها على السياسة الإيرانية

منذ ما بعد الثورة مباشرة ، وقد أدى قطع العلاقات الدبلوماسية وإلغاء المعاهدات والحرب والعزلة والبحث اليائس عن طريق حقيقى لعدم الانحياز إلى حدوث تحولات فى علاقات إيران الخارجية بالدول المجاورة والبعيدة على السواء .

الهوامش

(١) " مسح تاريخى للثورة الإيرانية " فى Jranian Revolution in Prespective الدراسات الإيرانية ، ج ١٣ ، الأعداد ١ - ٤ ، ١٩٨٠ ، ص ٣٢٧ - ٥٧ .

(٢) لوموند ، باريس ، ٣٠ يونيو ١٩٨١ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) تصريح لآية الله قدوسى ورد بصحيفة " جمهورى إسلامى " ، طهران ، ٣٠ يونيو ١٩٨١ .

(٥) يرجع الصدام المسلح بين الحرس الثورى والميليشيات المعارضة للحكومة إلى ٧ فبراير، ١٩٨١، حين احتشد فى طهران ما يقرب من خمسة آلاف عضو من أعضاء أقلية الفدائيين فى الذكرى الحادية عشر للهجوم على مركز " سياهكل "، وقد أعلنت الحكومة عن مقتل شخص واحد وإصابة خمسين، بينما أعلنت منظمة الفدائيين عن مقتل خمسة وإصابة ما يقرب من مائة شخص ، " جمهورى إسلامى و" كار "، طهران ، ٩ فبراير ١٩٨١ .

(٦) لوموند ، باريس ، ٣٠ يونيو ١٩٨١ .

(٧) كيهان طهران ، ٤ يوليو ١٩٨١ .

(٨) " انقلاب إسلامى " (وهى نسخة موجزة سرية) طهران ، ٢١ يوليو ١٩٨١ .

(٩) كان " موسى خيابانى " - الذى تولى قيادة منظمة المجاهدين بعد رحيل رجاوى وبنى صدر إلى باريس - هو الذى أدلى بهذه التصريحات ونشرتها صحيفة " مجاهد " السرية ، ٣١ يوليو و٥ أغسطس ١٩٨١ .

(١٠) عن صحيفة Newsletter واشنطن ، العدد ٣٢ ، ١ - ١٨ أغسطس ١٩٨١ (ويصدرها اتحاد الطلاب المسلمين) .

(١١) " جمهورى إسلامى " ، طهران ، ١٠ أغسطس ١٩٨١ .

(١٢) " Newsletter " واشنطن ، العدد ٣٢ ، ١ - ١٨ أغسطس ١٩٨١ .

(١٣) أذاع الراديو الحكومى نبأ وفاة الرئيس ورئيس الوزراء بعد مضى عشر ساعات على الانفجار .

(١٤) Mack Neil-fehrer-Report ، واشنطن ، ٣١ أغسطس ١٩٨١ .

(١٥) اطلاعات ، طهران ، ٤ سبتمبر ١٩٨١ وقبل عدة أيام كان حجة الإسلام عبد الكريم هاشمى نجاد عضو المجلس وقائد الحزب الجمهورى الإسلامى بخراسان قد اغتيل فى مشهد ، وكان هاشمى نجاد - كآية الله مدنى التبريزى الذى كان قد قتل فى سبتمبر - نائبًا للخمينى فى المنطقة الشمالية الشرقية ذات الأهمية الدينية ، " جمهورى إسلامى " ، ١ أكتوبر ١٩٨١ .

(١٦) تقدم عدد ٤٤ مرشحًا إلى مجلس الأمناء المكون من اثنى عشر عضواً ، وأعلن عن خمسة فقط كمؤهلين لشغل المنصب ، فكانوا - بصرف النظر عن خامينى - هم آية الله مهدوى قانى رئيس الوزراء المؤقت وعلى أكبر پرورش وزير التعليم ، و" حسن غفوري فرد" وزير الطاقة ، و" رضا رزفرى " وهو نائب سابق لوزير الداخلية ، كيهان ، طهران ، ٢٢ سبتمبر ١٩٨١ .

(١٧) وفاز " مير حسين موسوى " بمجموع أصوات ١١٥ إلى ٣٩ ، وغياب ٤٨ ، صحيفة اطلاعات ، طهران ، ١٨ أكتوبر ١٩٨١ .

(١٨) تشير أوثق المعلومات المتاحة - القائمة على الأحاديث والمصادر الشخصية فى القنصليات الأميريكية فى أوروبا - إلى أن ما يقرب من ١٧٥,٠٠٠ إيرانى قد لجأوا إلى مختلف دول أوروبا الغربية قبل الثورة بفترة قصيرة ولحق بهم آخرون، وهو نفس عدد الإيرانيين الذين كانوا قد استقروا بالولايات المتحدة فى العقد السابق على ١٩٧٨ ، ويبلغ العدد الإجمالى الآن إلى ما يقرب من ثلاثة ملايين إيرانى فى منفى شبه دائم .

(١٩) حديث فى باريس ، ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ .

(٢٠) حديث فى باريس ، ٢١ فبراير ١٩٨١ .

(٢١) اغتيل " على أكبر طباطبائى " - مدير القاعدة - فى ربيع ١٩٨٠ بواشطن على يد أعوان الخمينى الذين كانوا قد جندوا عدداً من المسلمين السود لهذا الغرض .

(٢٢) " خبرنامه " ، رسالة إخبارية من " انقلاب إسلامى " وتصدر بباريس ، ١٨ أكتوبر ١٩٨١ .

الفصل التاسع

الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعالم

أوجد انتصار الثورة فى إيران مناخًا جديدًا يستوجب تحديد الموقف الدولى الإيرانى. ومع أن الطبيعة المرنة والمتطرفة لتطوراتها الداخلية لا تمكن من التوصل إلى تحليل منطقى لعلاقات إيران مع العالم الخارجى، اضطرت الجمهورية الإسلامية إلى تبنى موقف سياسى من كل القضايا فى الأشهر الثلاثين التالية لقيامها. فكانت أزمة الرهائن والغزو السوفيتى لأفغانستان، والأهم الغزو العراقى لإيران، من القضايا ذات المدلولات السياسية المحلية العويصة التى ترغم النظام الثورى على اتخاذ موقف محدد فى سياسته الخارجية. وكان للعلاقات الأمريكية الإيرانية أثر فى غاية الخطورة على مكانة إيران فى العالم.

الولايات المتحدة والخمينى فى السلطة

تأثر موقف إيران من الولايات المتحدة بشكل واضح بالسياسة الأمريكية فى إيران فى فترة ما بعد الشاه. وسبق أن تحدثنا عن علاقة الولايات المتحدة بثورة إيران، وتوقفنا عند مختلف جوانب السياسة الأمريكية إبان أزمة الرهائن فى الفصل الذى أفردناه لهذه الأزمة. وما يهمنا هنا سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران الثورة قبل أزمة الرهائن وبعدها. وحرى بنا أن نذكر أن أزمة الرهائن كانت حدثًا عنيفًا استثنائيًا فى العلاقات بين البلدين، ولم يستدع فى حد ذاته إعادة النظر فى العلاقات بينهما. وبعد انتهائه أدى استعراض القوة الذى قام به الرئيس ريجان إلى وضع هذه العلاقات فى مناخ جديد.

أدى انتصار الثورة إلى وضع الولايات المتحدة فى مواجهة مفاهيم عديدة عن إيران يرجع كل منها إلى تفسير وفهم معين للثورة. فيفسر أحد هذه المفاهيم إسقاط الشاه بأنه هزيمة عنيفة للمصالح والأهداف الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة. وكانت النتيجة المنطقية لهذا التفسير التوصية بتبنى سياسة عكسية كما حدث فى أغسطس ١٩٥٣. ووجد هذا الموقف المتشدد أنصاراً له بين «قدامى» أعضاء البنتاجون ووكالة الاستخبارات المركزية وإدارة الدولة إضافة إلى الإيرانيين الذين كانت لهم مصلحة فى هذه السياسة، وتحديداً من كانوا يتطلعون إلى قطع فورى للعلاقات الدبلوماسية بعد الهجوم الأول على السفارة الأمريكية فى ١٤ فبراير ١٩٧٩ وإلى وضع نهاية للعلاقات العسكرية والاقتصادية، وكانوا بإيجاز يشعرون بأن "فقدان إيران" كـ "فقدان الصين" قبل ثلاثة عقود تقريباً يجب أن يقابل بسياسة عزل وإجراءات تأديبية ضد النظام الجديد، ما يساعد على إسقاطه فى نهاية الأمر. ولكن ألا يمكن لمثل هذه السياسة أن تكون فى صالح الاتحاد السوفيتى؟ ألم توضح التجارب الصينية والكوبية والمصرية أن العداء الفعال لأى نظام ثورى ينقلب فى التو لصالح السوفييت؟

ويرى أنصار اتخاذ موقف متشدد تجاه الخمينى أن السوفييت إما سيتخذون من إيران موقفاً يتسم بالتعقل والروية، أو سيحاولون القضاء على ثورتها. والسياسة السوفيتية الحذرة لا تثير قلق الولايات المتحدة، أما السياسة العدوانية فتعامل بشىء من العنف جربته الولايات المتحدة إبان أزمة الصواريخ الكوبية فى سنة ١٩٦٢. ويبدو أن هذا الاتجاه الفكرى ينظر إلى الثورة باعتبارها هزيمة للاتحاد السوفيتى وللولايات المتحدة على السواء، فالاتحاد السوفيتى كان مستفيداً من الاستقرار السياسى فى إيران وكانت له علاقات اقتصادية متبادلة مع حكومة الشاه.[1] كما اتخذ موقفاً عدائياً من النظام الشيعى المتشدد فى المناطق السوفيتية التى يسكنها مسلمون. ووجد هذا النهج الفكرى مصداقية له فى الهجوم على السفارة الأمريكية، وامتداد أمد أزمة الرهائن. وتشير كل الدلائل إلى أن نصيحة هؤلاء المتشددين لم تلق أى اهتمام من إدارة الرئيس كارتر.

وهناك مفهوم آخر عن الثورة الإيرانية، وهو مفهوم تفاؤلى فى جوهره، وفحواه أن الولايات المتحدة يجب أن ترحب بسقوط الشاه وأن تباركه خداعاً على الأقل، وهذه

نتيجة منطقية لسياسة حقوق الإنسان الأمريكية. وهناك اتفاق عام على نقطتين جوهريتين: فقدان الشاه لإصراره على البقاء فى الحكم، وتحقيق المعارضة المعادية له بعداً شعبياً عملاقاً فى أواخر فبراير ١٩٧٨. وكانت الولايات المتحدة ستجد نفسها فى موقف حرج إذا عارضت ثورة شعبية بعد صياحها مطالبة باحترام حقوق الإنسان. ألم يكن الحق السياسى فى تغيير النظام أحد أقدس هذه الحقوق حتى وإن اتخذ العنف سبيلاً؟ والأهم، ألم تكن الضغوط التى مارسها الغرب على كوبا ومصر مسؤولة عن تبنيهما لسياسة راديكالية فى فلك السوفييت؟ كما أن البراجماتية تملى على الولايات المتحدة السعى إلى التكيف مع النظام الجديد، أما صياحه بمعاداة الولايات المتحدة فينبغى اعتباره مجرد صخب للاستهلاك المحلى. ولم تكن هناك دواعٍ للشك فى احتمال تقبل الجمهورية الإسلامية للسيطرة السوفيتية، إضافة إلى أن التحالف العريض الذى هيأ للثورة فرص نجاحها يضم العديد من الجماعات الديمقراطية والقومية بل الماركسية المعادية للسوفييت أيضاً، ولم تكن إيران ١٩٧٩ تشبه بأى حال من الأحوال إيران ما بعد الحرب العالمية الثانية أو إيران مصدق حين حاول أحد الأحزاب الموالية للسوفييت استقطاب ولاء كثرة من الإيرانيين الملفوظين سياسياً، ومن ثم فإن الولايات المتحدة إذا حدت من أطماعها واكتفت بالحد الأدنى من هدف تأمين الخليج الغنى بالنفط إزاء التهديدات السوفيتية المباشرة أو غير المباشرة لاستطاعت أن تتعايش مع الجمهورية الإسلامية بصورة توحى بالأمل. وإذا أبدى النظام الجديد تجاهله لحقوق الإنسان التى ناصرتها إدارة كارتر، فإن الولايات المتحدة يمكن دائماً أن تعود إلى سياسة التدخل.

وأوشك موقف المنادين بالتسوية أن يسود قبيل أزمة الرهائن، ولم يقل الوجود الأمريكى فى إيران تدريجياً، بل إنه فى صيف ١٩٧٩ حين بدأت ثورات الأقليات تهدد وحدة إيران الإقليمية استأنفت الولايات المتحدة شحنها لبعض قطع الغيار الحربية التى كانت تقاضت ثمنها من النظام السابق. وأرسل ليدن ولويس برقية إلى واشنطن بتاريخ ٣٠ يوليو ، يقولان فيها: إن استعجال طلب ضباط الدفاع الإيرانيين يتعلق بالأحداث التى تشهدها كردستان.[٢] وكان المنادون بمهادنة الخمينى فى الولايات المتحدة يعتقدون أن استئناف المعونات العسكرية كان ما يبرره من المصالح الاستراتيجية

الأمريكية بغض النظر عن طبيعة النظام الإيراني أو معاداته للولايات المتحدة. ولما تذكر أنصار استئناف المعونة العسكرية لإيران أحداث إقامة السوفييت لجمهورية كردية بخوزستان الإيرانية في سنة ١٩٤٥ وإقامتهم لنظام مماثل في جارتها أذربيجان شعروا بأن التواني عن إرسال العون يمثل تشجيعًا للتفكك الإقليمي لإيران. ومع أن الحزب السياسي الكردي المسيطر كان «الحزب الديمقراطي الكردي» بزعامة الشيخ عز الدين الحسيني وعبدالرحمن قاسملو القوميين غير الشيوعيين، فإن إغراء الحكم الذاتي كان عارمًا حتى أوشكا على استجداء الدعم السوفيتي الفعال. وبالفعل تزعم حزب كومله في سنة ١٩٤٥ غازي محمد وهو زعيم قومي ديني تحول إلى عميل نشط للاتحاد السوفيتي، حين رأى أن التعاون مع «الجيش الأحمر» الغازي الوسيلة الوحيدة لإقامة جمهورية كردية مستقلة[٢] . موجز القول: إن المنادين بالمهادنة يعتقدون أن تجديد العلاقات العسكرية مع إيران ضروري لكبح جماح السوفييت في وقت كان النظام الجديد يواجه مشكلات خطيرة في الحفاظ على الوحدة الإقليمية.

وهناك موقف ثالث إزاء الجمهورية الإسلامية اتخذه من يرون ضرورة ترك إيران وشأنها. وينصح هؤلاء بإهمال إيران «إهمالاً مهذبًا» وعدم مبادرتها بعداء فعال أو مهادنتها بصورة متعمدة، وحددوا مخاطر اتخاذ أي من الموقفين السابقين؛ فمحاولة الإطاحة بالنظام الديني يؤدي ببساطة إلى «فقدان إيران»، ومهادنة الثورة تجر في أثرها التسليم بالمطالب المهينة، ما يسبب إضرارًا بالمصالح الأمريكية في مناطق أخرى. أما الإهمال المهذب فميزته أنه بمرور الوقت وبعد أن يهدأ الغليان الثوري ربما يرى النظام الإيراني أن إقامة علاقات سوية مع الولايات المتحدة في صالحه. ويسعى أنصار هذا الموقف أن يحدوا من الأهمية الاستراتيجية لإيران إلى حد كبير، ولو أنهم لا يجهرون بذلك. كما يرون أن ضياع النفط الإيراني لا يمثل كارثة على الغرب كما تنبأ البعض، وأن الاضطرابات الداخلية في إيران لم تجعل منها هدفًا سهلاً للاتحاد السوفيتي. كما أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقيم نظامًا كنظام الشاه في إيران مرة أخرى؛ ومن ثم فعليها أن تترك إيران تتدبر أمورها وأن تركز بدلاً منها على دول أخرى كالمملكة العربية السعودية وإمارات الخليج وتركيا ومصر، حيث يلقى الدعم الأمريكي ترحيبًا حارًا.

يشير جوهر هذا التحليل إلى أن فقدان الشاه، بل فقدان إيران وتركها للاتحاد السوفيتي كانت كلها احتمالات يجب على الولايات المتحدة أن تتعلم كيف ترقى لمستواها فى هدوء وبلا انفعالات، وإذا دعت الضرورة فلا مانع من التفاهم مع السوفييت حول التقسيم «القائم بالفعل» للبلاد إلى مناطق نفوذ اقتصادى، فالولايات المتحدة تعتبر هدفها الأدنى الخليج وشبه الجزيرة العربية لا إيران. وكانت هذه الفكرة أساس ما عرف بـ «بيان كارتر» الذى أعلن فى أعقاب الغزو السوفيتى لأفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩.

كان بعض أنصار مبدأ «الإهمال المهذب» متفائلين تمامًا فى نظرتهم؛ إذ يرون أن أسوأ الاحتمالات، أى هيمنة السوفييت على إيران، لن يتحقق فى الواقع. وهناك من يرون أن النتيجة المنطقية لفترة طويلة من الإهمال المهذب ستكون تصاعد المد السوفيتى، وهى نتيجة لا تثير قلق الفئة الأخيرة، ما يقترب بموقفهم من موقف من ينادون بتبنى سياسة انتقامية تجاه نظام الخمينى. واحتدت هذه السياسة العدائية نحوه بعد أزمة الرهائن إلى درجة أن اعتُبرت هيمنة السوفييت على إيران ثمنًا غاليًا للإطاحة بالنظام الجديد.

وما أن بدأت صدمة الثورة الإيرانية فى التلاشى، شرعت إدارة كارتر فى مباشرة سياسة المهادنة إزاء النظام الجديد. فتم السماح للسفير سوليفان بالبقاء حتى أبريل، وأوصى إبراهيم يزدى وزير الخارجية وزوج ابنته شهريار روحانى العلماء الأمريكيين المتعاطفين بأن يخلفوا سوليفان فى منصبه. وكان أشهر هؤلاء العلماء البروفسور ريتشارد كوتام وجيمس بيل وكلاهما متخصص فى الشؤون الإيرانية وكانا من بين من صدقت تنبؤاتهم عن الأحداث فى إيران. وكان سوليفان نفسه يؤيد سياسة المهادنة ويرى أن النظام الجديد لو أراد شخصًا كجيمس بيل فعلى الولايات المتحدة أن تقبل.

إلا أن سياسة المهادنة تعرضت لانتكاسات عديدة فى ربيع وصيف ١٩٧٩؛ إذ أصدر الكونجرس الأمريكى فى مايو بيانًا بإدانة بعض عمليات الإعدام التى تجرى فى إيران.[4] وكان رد فعل النظام الجديد حملة دعائية منظمة على الولايات المتحدة، واعتبر النظام قرار الكونجرس تدخلاً فى الشؤون الداخلية، خاصة أن الولايات المتحدة

كانت قد أعطت حق اللجوء السياسى لعدد كبير من معاونى الشاه العسكريين والمدنيين، وكان على الولايات المتحدة أن تقرر أيهما تود أن تهادن: مسؤولى النظام المخلوع أم الحكومة الدينية الجديدة. وإذا كانت تود مهادنة الحكومة الجديدة فعليها أن تحتفظ بهدوئها إزاء عدالة الخمينى. ثانيًا، رفضت الإدارة الأمريكية التصديق على تعيين أحد الأكاديميين فى منصب سفير للولايات المتحدة فى إيران وأوصت بتعيين والتر كوتلر، وهو دبلوماسى محترف. فاعترضت الجمهورية الإسلامية على هذا التحديد فى يونيو بدعوى أن كوتلر كان قد تدخل فى الشؤون الداخلية لدولة زائير حين كان سفيراً لبلاده لديها. وبات واضحًا آنذاك أن الجمهورية الإسلامية كانت تريد تطبيعًا تدريجيًا للعلاقات مع الولايات المتحدة وبشروطها؛ لذا فإن إبراهيم يزدى وزير الخارجية حين ذهب إلى نيويورك لحضور اجتماعات الأمم المتحدة فى أكتوبر أعرب فى اجتماع سرى مع ڤانس والسفير مكهنرى عن شكوك إيران القوية فى حسن نوايا الولايات المتحدة. وكشفت أحاديث مسؤولى الخارجية الإيرانية عن أن إيران كانت قد تقدمت للولايات المتحدة بثلاثة مطالب لإثبات تقبلها الفعلى للثورة. وكان أول هذه المطالب ضرورة أن تكف الولايات المتحدة عن إبداء قلقها إزاء محاكمات مسؤولى النظام السابق. ثانيًا: ضرورة موافقة الولايات المتحدة على تسليم بعض أعوان الشاه من العسكريين والمدنيين المعروفين ممن مُنحوا حق اللجوء السياسى. ثالثًا: ضرورة أن تقلع الولايات المتحدة عن أية فكرة لحماية الشاه وأن تتعاون مع السلطات الإيرانية تعاونًا فعالاً فى كشف بعض ممتلكات الشاه فى الولايات المتحدة. وأعرب وزير الخارجية الإيرانى ببراعة عن عداء النظام للشيوعية، مؤكداً أن إضعاف ذلك النظام سيؤدى إلى تقوية سواعد من يتطلعون إلى رفع الجماعات اليسارية إلى السلطة.(٥)

تشير كل الدلائل إلى أن الولايات المتحدة كانت موافقة تمامًا على هذه النقاط، أى على قبول شروط الخمينى للمصالحة باستثناء مسألة تسليم مساعدى الشاه، حيث ذكّر الدبلوماسيون الأمريكيون إبراهيم يزدى بأنه كمنفى إيرانى سابق فى الولايات المتحدة يعرف أن القوانين الأمريكية لا تسمح بمثل هذا الإجراء. وفيما عدا ذلك فلا قضية تعيين سفير جديد فى طهران ولا مسألة التخلص من أعوان الشاه السابق ستحول دون تحقيق عملية التطبيع؛ ومن ثم تم تعيين بروس لينجن قائمًا بالأعمال

للولايات المتحدة فى يونيو، وانعقدت النوايا على تعيينه سفيراً جديداً إذا تحسنت الأوضاع. وفى منتصف أكتوبر، قام هنرى بريشت مدير إدارة الشؤون الإيرانية بزيارة لطهران. وكانت المحادثات غير الرسمية التى جرت بين بازرجان ويزدى وبريجينسكى فى الجزائر بنفس الشهر دليلاً آخر على التزام الولايات المتحدة بموقف المهادنة.

وتعرض هذا الموقف لاختبار قاسٍ حين سُمح للشاه بدخول الولايات المتحدة فى أكتوبر. وكان لسلسلة الأحداث التى فجرها هذا الإجراء نتيجتان خطيرتان، فرأت الحكومة الإيرانية أنه يثبت أن تأكيدات الولايات المتحدة على قبولها للثورة ومهادنة النظام لم يكن إلا خدعة صارخة، فتظاهرت الولايات المتحدة بالالتزام بالمهادنة فى علاقتها بإيران الثورة ولكنها فى الحقيقة كانت تنتظر الفرصة المناسبة وتعد العدة للإطاحة بالنظام الجديد. والنتيجة الأخرى تتضح بالنفاذ إلى قلب السياسة الأمريكية، فكيف للولايات المتحدة أن تغفل عن ردود الأفعال المحتملة من جانب قوى التشدد والراديكالية فى النظام الجديد نتيجة للسماح للشاه بدخول الأراضى الأمريكية؟ وإذا اعتبرنا الإخفاق فى التنبؤ بسقوط الشاه أول خطأ فادح للولايات المتحدة، فإن عجزها عن إدراك مصاعب مهادنة النظام الجديد يعد ثانى الأخطاء الجسيمة التى ارتكبتها.

وهذا الخطأ لا يُعزى لعدم فهم الموقف الإيرانى الناجم عن فشل الدبلوماسيين الأمريكيين فى إيران؛ فبروس لينجن القائم بالأعمال الجديد الذى أعلن فى سبتمبر دعمه القوى لسياسة مهادنة النظام الجديد، كان قد أرسل قبل ذلك بشهر برقية لڤانس كان من بين ملحوظاته فيها:

١ - لا تفترض أن طرفك فى القضية سيتم الاعتراف به إذا تجاوزنا عن أنه سيتم التنازل عنه لتكون له ميزات؛ فانشغال إيران بنفسها يحول دون ذلك. وعلى المفاوض أن يفرض الاعتراف بموقفه على نظيره الإيرانى.

٢ - لا تتوقع أن يكون هناك إيرانى يعى مزايا علاقة طويلة الأجل تقوم على الثقة؛ فهو سيفترض أن نظيره عدو له فى جوهره سيحاول الحصول لنفسه على أقصى حد ممكن من المزايا المتاحة على الفور.

٣ - ينبغى تطوير العلاقات المتشابكة بين جوانب كل قضــية تطــويراً جــاداً، أما ربطها فلن يتم فهمه ولا تقبله عن طيب خاطر.

٤ - يجب على الفرد أن يصر على أدائه المميز باعتباره ضرورة فى كل مرحلة من مراحل التفاوض، والكشف عن النوايا لا يساوى شيئاً.

٥ - إن مراعاة مشاعر الود لذاتها ليس إلا تبديداً للجهد، ويجب أن يكون الهدف الأول دائماً التأكيد على تبادل الضمانات المطلوبة.

٦ - على الفرد أن يكون مهيأ لاحتمــالات انهــيار المفاوضـــات فى أية لحــظة وألا ترهبه هذه الاحتمالات. وإذا كشف عن حدوده النفسية والثقافية فإنه يسد الطريق أمام قيام عملية تفاوض ناجحة.(٦)

وعلى الرغم من هذه التحذيرات وغيرها، أبدت الولايات المتحدة تفاؤلها الشديد بفرصتها فى التسوية القائمة على التفاوض مع النظام الجديد. ونجح بازرجان ويزدى فى إعطاء بريجينسكى صورة إيجابية عن النوايا الإيرانية تجاه الولايات المتحدة. وكانت التقارير الواردة من إيران والتصريحات التى أعلنها بازرجان نفسه تفصح عن وجود توتر شديد بين الحكومة ومجلس الثورة. وكانت الولايات المتحدة فى ذلك الوقت تحاول وضع ثقتها فى قدرات بازرجان على حماية المصالح الأمريكية.

ولم يوجه الانتباه إلى أنصار المهادنة إلا بعد الهجوم على السفارة الأمريكية واحتجاز الرهائن. وكلما زاد عناد النظام الثورى ازداد موقف المنادين باسترضاء النظام الجديد تعقيداً. إلا أن إدارة كارتر كما ذكرنا فى حديثنا عن أزمة الرهائن فى الفصل الثالث لم تكن حتى ذلك الوقت قادرة على إدراك تعقيد التطورات السياسية فى إيران، وبالتالى اتسمت سياستها تجاه إيران بالخطأ فى التقديرات، سواء عن عمـــد أو عن غير عمد؛ ما أدى إلى طول أمد الأزمة. ولم يحظ موقف المتشددين المنادين باتخاذ إجراءات انتقامية ضد النظام الجديد بالقبول إلا بعد المحاولة الفاشلة لإنقاذ الرهائن.

وبعد حل الأزمة كان يبدو أن الولايات المتحدة تخلت أخيراً عن سياسة المهادنة مع النظام الجديد. وتولت الإدارة الجديدة الحكم وفى جعبتها موقفان فقط من المواقف التى

سبق ذكرها تجاه إيران: إما وضع العراقيل، وبالتالى تقويض أسس استقرار النظام الجديد، أو إهماله سواء بالأسلوب المهذب أو بغيره من الأساليب. وأثار الموقف الأخير قلق كثير من الجماعات الإيرانية المنفية ممن كانوا يرون أن الإهمال المهذب من اليسير أن يتحول إلى إهمال ضار ، وأن استقلال إيران ووحدتها الإقليمية سيتعرضان للخطر إذا قررت الولايات المتحدة «حذف» إيران من قائمتها . وحين تفاقمت الاضطرابات الداخلية، أعرب كثير من الإيرانيين المنفيين عن دهشتهم من إحجام الولايات المتحدة عن اتخاذ موقف معلن تجاه إيران، خاصة أن هؤلاء الإيرانيين انزعجوا من عدم مواجهة الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والقمع الوحشى لجماعات المعارضة بأية إدانة رسمية من جانب حكومة ملأت الدنيا صخبًا وضجيجًا قبل عامين دعمًا لحقوق الإنسان فى كل مكان.[٧]

أصدرت حكومة الجمهوريين فى الولايات المتحدة بضع تصريحات سياسية عن الشرق الأوسط غير العربى. وعلى الرغم من قلة هذه التصريحات، يمكن استخلاص الاتجاهات العامة لسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران منها . أولاً: تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تستفيد من أخطائها فى سنة ١٩٥٣ حتى تتلافاها فى سنة ١٩٧٨ وإبان أزمة الرهائن. ثانيًا: يحاول المفهوم الأمريكى الجديد عن الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط أن يستثنى إيران منه على الأقل طالما بقى ذلك النظام فى السلطة. ولا شك أن الاتجاه الأول سيؤدى إلى إفراط الولايات المتحدة فى الحذر، والاحتمال الأكبر ألا يؤدى إلى أية سياسة على الإطلاق لعدم وجود اتفاق فى الآراء حول ماهية الدروس المستفادة من هذه الأزمات الثلاث فى العلاقات الأمريكية الإيرانية. ولا مجال لاستخلاص دروس بعينها لتكون دليلاً سياسيًا يسترشد به، وذلك لاتساع نطاق الآراء حول أسباب هذه الأزمات ونتائجها؛ ومن ثم اتجهت النوايا إلى عدم اتخاذ أية خطوة خشية أن تؤدى إلى تكرار الأخطاء القديمة.

أما بالنسبة لفكرة الإجماع الاستراتيجى، فمن الواضح أن إدارة ريجان تتحرك نحو البدء فى اتخاذ موقف تعويقى تجاه إيران، فضمت الولايات المتحدة الدول الصديقة لها كمصر وتركيا والسعودية فى محاولة لتشكيل إجماع على فكرة التهديد المشترك من جانب الاتحاد السوفيتى. ويستمر استثناء إيران منه طالما ظل النظام

الجديد في إيران خارج هذا الإجماع. ويبدو أن الموقف الأمريكي يسعى للربط بين عناصر الموقفين الأول والثالث من المواقف السابق ذكرها. وبعبارة أخرى بينما لم يتم الإعلان عن إقرار سياسة متشددة تهدف إلى تقويض دعائم النظام الجديد، فإن موقف الإهمال الحالى ليس من المستبعد أن يؤدى إلى نفس النتائج التى يرمى إليها المتشددون، فى حين أن مشكلة استغلال الاتحاد السوفيتى فرصة الاضطرابات الداخلية فى إيران و رد الفعل الأمريكى إزاءه تظل بلا حل. وربما كانت هيمنة السوفييت على إيران تعد فى نظر المتشددين نوعًا من العقاب يستحقه النظام الجديد. وهناك آخرون ومنهم كثير من الجماعات الإيرانية الليبرالية والقومية يرون أن إذعان الغرب لمثل هذه التطورات يعد أمرًا غير أخلاقى وينم عن قصر نظر.[٨]

إن الولايات المتحدة وقعت فى شرك الضغوط والاهتمامات المتناقضة، ومن ثم بدت عاجزة عن اتباع سياسة فعالة جديدة إزاء إيران طالما ظل النظام الإيرانى معتنقًا لمفهوم عن الأمن الإيرانى يختلف عن مفهومها عنه. ويجب فهم هذا المفهوم الإيرانى جيداً حتى يتسنى تحليل الموقف الإيرانى الدولى فى الفترة الثورية.

ثلاثة اعتبارات فى السياسة الخارجية

تأثر النظام الجديد منذ بدايته بثلاثة اعتبارات رئيسة فى تحديده لأهداف سياسته الخارجية، أولاً: تأثر موقفه من القوتين العظميين بتأييدهما للشاه المخلوع. وهناك عدة عوامل اتحدت معًا وحددت طبيعة العلاقات الإيرانية بهاتين القوتين، منها توقيت التعاطف مع الثورة ومداه والتدخل الوهمى أو الفعلى فى الشؤون الداخلية لإيران منذ ١٩٧٩، خاصةً فى وقت كانت انتفاضات الأقليات العرقية فيه على أشدها فى سنة ١٩٧٩. وثانى هذه الاعتبارات الدور الداخلى للسياسة الخارجية؛ إذ برزت الحاجة الماسة إلى عدو خارجى محدد كوسيلة للحفاظ على الزخم الثورى فى تحديد الموقف الإيرانى من القوتين العظميين. وكما ذكرنا فى تحليلنا لأزمة العلاقات الإيرانية الأمريكية، وقع الاختيار على الولايات المتحدة لتلعب هذا الدور لتعاونها الوثيق مع الشاه المخلوع؛ ولأن إيران كانت على ثقة من عجز الولايات المتحدة عن الرد على

الانتقام بمثله. ومن ناحية أخرى، كانت إيران لا تستطيع اختيار القوة العظمى الأخرى كهدف للعداء وذلك لأسباب استراتيجية وسياسية معينة.

وثالث الاعتبارات التي تأثر بها النظام الجديد في تحديده لأهداف سياسته الخارجية فكرة التهديد الذي تسعى أهداف السياسة الخارجية إلى احتوائه والقضاء عليه. وهي فكرة عدّلها النظام الجديد بمجرد اعتلائه السلطة. وعلى عكس سلفه لم ينظر النظام الجديد إلى التهديد بوصفه آتيًا من جانب الاتحاد السوفيتي والنظم الراديكالية بالمنطقة، بل بوصفه آتيًا من جانب الولايات المتحدة والنظم الحليفة له بالمنطقة.

وفيما يتصل بالاعتبار الأول المحدد للموقف الإيراني، فمع أن الولايات المتحدة كانت الهدف الأكبر لعداء إيران، فإن القوى الغربية الأخرى والاتحاد السوفيتي أيضًا أخفقوا في التوافق مع النظام الجديد. والحقيقة التي لا سبيل لإنكارها أن الشاه كان قد أقام علاقات طبيعية وودية مع كل الدول تقريبًا على اختلاف توجهاتها الإيديولوجية.[٩] وتمكنت بعض الدول من قراءة مجريات أحداث ١٩٧٨، وبالتالي بدأت في اتخاذ موقف معادٍ للشاه منذ ذلك العام أملاً في الحصول على مثوبة النظام الجديد. ففرنسا مثلاً والتي كانت منحت الخميني حق اللجوء السياسي في أكتوبر، فعلى الرغم من رضاها عن الشاه السابق اتبعت سياسة صحيحة تجاه إيران حتى انتصار الثورة، فكانت تتوقع جني ثمار وفيرة نتيجة لمنحها حق اللجوء السياسي للخميني في مجال الاتفاقات الضخمة والعلاقات التجارية الموسعة، إلا أنها سرعان ما خاب رجاؤها حين بدأت أزمة الرهائن الأمريكيين التي ألقت بظلالها على كل شيء.

وانخفضت العلاقات الإيرانية الفرنسية بعد ذلك إلى أدنى مستوياتها؛ وذلك لتحول فرنسا من سند وملاذ سياسي للخميني إلى ألد خصم له، فأعلن الحزب الاشتراكي الحاكم في أغسطس ١٩٨١ إدانته لعمليات إعدام خصوم الخميني، ودعا إلى الاعتدال والمصالحة، ونتيجة لهذه الإدانة شن النظام الجديد حملة شعواء على فرنسا أعادت إلى الأذهان ذكرى الحملة المكثفة على الولايات المتحدة قبل ذلك بسنة .

ووجدت الصين الشيوعية نفسها هدفًا لحملة عداء شنها النظام الجديد عليها فى أعقاب الثورة؛ إذ كان هوا فونج الزعيم السابق للحزب الشيوعى الصينى بزيارة رسمية للشاه فى أوائل خريف ١٩٧٨. وفى لقاء مهم مع الخمينى بمدينة قم فى مارس، حاول سفير جمهورية الصين الشعبية أن يحث النظام الجديد على عدم الثقة بالاتحاد السوفيتى، فنبهه الخمينى إلى سوء توقيت زيارته، فاستغلت الصحف الموالية لحزب توده هذا الحدث وأشارت إلى أن الاتحاد السوفيتى كان قد أسبغ حمايته على خصوم الشاه من الشيوعيين من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣، سواء فى روسيا أو دول أوروبا الشرقية الأخرى.(١٠)

أما بقية دول العالم فاتهمها النظام الجديد بإقامة علاقات ودية مع الشاه ، وقرر إما خفض بعثاتها الدبلوماسية إلى المستوى القنصلى أو استدعاء بعثات إيران بأكملها دون الإبلاغ بقطع العلاقات الدبلوماسية رسميًا. وكانت مصر وإسرائيل الاستثناءين الرئيسين، حيث تم قطع كل العلاقات معهما بعد الثورة مباشرةً.

وبالنسبة للاعتبار الثانى الذى حدد السياسة الخارجية لإيران بعد الثورة فلعبت الولايات المتحدة دور العدو الشعبى الأول للثورة. ومع ذلك فمما يذكر أنه لم يكن كل زعماء إيران والجماعات السياسية ممن كانوا فى السلطة أو أثروا فى ممارستها عقب الثورة يؤمنون بضرورة اتخاذ موقف معادٍ من الولايات المتحدة على الدوام. ويمكن تحديد المواقف التالية فى سياسة إيران تجاه الولايات المتحدة، وبالتالى تجاه الاتحاد السوفيتى حتى الإطاحة ببنى صدر فى يونيو ١٩٨١ على الأقل:

١ - أول هذه المواقف موقف المتشددين الدينيين الذين نشأت عداوتهم للولايات المتحدة فى معظمها من وفاق حكومتها مع الشاه إلى درجة توازى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الوطيدة. واعتنق هذا الرأى رجال الدين الأصغر سنًا كرفسنجانى وخامينى. وفى خارج مجلس الثورة والحكومة والمجلس، كانت جماعة المجاهدين أيضًا تتفق معهم فى هذا الموقف. ولم يكن أنصار هذا الموقف يخشون عزلة إيران. والحقيقة أنهم كانوا يتمتعون بما يمكن وصفه بأنه عقلية انعزالية قد تلقى بالجمهورية الإسلامية وسط بحر من النظم المعادية والدول الرافضة، فهم يعظون الناس فى خطبهم بأن العزلة

والوحدة على المسرح الدولى أمر مستحسن وأفضل من التعاون مع النظم «الجائرة» و«غير الأخلاقية».

٢ - أما الموقف الثانى فاعتنقه كل من بازرجان رئيس الوزراء السابق وبنى صدر أول رئيس للجمهورية. ولما كان قد أدركا العاصفة الأولى ضد الولايات المتحدة على الأقل بعد وفاة الشاه فى يوليو ١٩٨٠ والغزو العراقى فى سبتمبر من نفس السنة، أعربا عن أمانيهما فى انتهاج سياسة متوازنة وعادلة تجاه القوتين العظميين، وكانا يعنيان تمام العناية بانهدام حجر الزاوية فى تقليد إيرانى دام قرنًا من الزمان من الاعتماد على قوة عظمى بعيدة كثقل موازن للقوة العظمى القريبة. وكان بازرجان وبنى صدر يعكسان وجهات نظر قطاع عريض من الإيرانيين ممن تلقوا تعليمًا غربيًا وممن يرون فى ذلك - بصرف النظر عن أوضاعهم الاجتماعية وانتماءاتهم العرقية والدينية - ابتعاداً خطيراً عن الماضى؛ لأن هذا الاعتماد خدم المصالح الإيرانية فى أوقات الشدة، سواء فى مواجهة روسيا القيصرية أو السوفيتية أو فى علاقاتها ببريطانيا حين كانت عظمى واستعمارية. وبدا هذا واضحاً على الأخص فى المعاهدة السوفيتية الإيرانية فى سنة ١٩٢١ التى بررت المادة الخامسة منها التدخل السوفيتى بحماية المصالح الأمنية السوفيتية المشروعة فى إيران. وذكر هؤلاء الإيرانيون القوميون كيف استُخدمت هذه المعاهدة فى الغزو الأنجلو سوفيتى فى سنة ١٩٤١ وكيف فشلت الجهود المتكررة من الجانبين لإلغائها أو تعديلها.

وأعلن النظام الجديد كما فعل سلفه إلغاء المعاهدة على أثر الدليل المزعوم على تسليح السوفييت لبعض المنشقين الأكراد. وكان هذا الإلغاء لمعاهدة ١٩٢١ من جانب واحد أمرًا يدعو للسخرية، فخطر رد الفعل السوفيتى لم يكن فى صالح النظام الإيرانى فى تحديه للولايات المتحدة إبان أزمة الرهائن. وفى ذروة أزمة الرهائن، أخذت وسائل الإعلام الحكومية تنتقد تلميحات السوفييت إلى مصالحهم الأمنية المشروعة التى كان السوفييت يرددونها فى محاولة لتثبيط همة الولايات المتحدة عن التدخل العسكرى. واستمرت هذه الحملة الإعلامية حتى الغزو السوفيتى لأفغانستان.

٣ – والموقف الثالث اعتنقه كل من بهشتي وبهزاد نبوى ورجائى، وفحواه الاعتماد على العالم الثالث والتعاون مع الدول غير المنحازة فعلاً. ويرى أنصار هذا التوجه الفكرى ضرورة أن تنأى إيران بجانبها عن صراعات القوى العظمى، ولكنهم يعارضون العزلة التامة عن المجتمع الدولى. ويرون أن إيران إذا خفضت علاقاتها بكل من القوتين العظميين يجب أن تسعى إلى توطيد روابطها بالعالم الثالث. وتطابق هذا الموقف تماماً مع موقف الحكومة فى أعقاب حل أزمة الرهائن كما سنرى فيما بعد. وركز كل من رجائى كرئيس للوزراء ونبوى كوزير للدولة على هذا الموقف فى الأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٨٠ وأمام مؤتمر دول عدم الانحياز فى فبراير ١٩٨١ على التوالى.[١١]

وحدث تداخل كبير بين هذه المواقف والتوجهات حين واجهت البلاد أزمات كبرى كالغزو السوفيتى لأفغانستان والحرب مع العراق. وتبين أن أنصار المواقف الثلاثة جميعًا تنبهوا إلى وجود اعتبار آخر يقوم على إدراك مصادر تهديد البلاد ونظامها.

إدراك التهديد المتغير

كان على الاعتبار الثالث فى تحديد السياسة الخارجية أن يخضع لتغيرات مهمة فى بداية العهد الثورى. ولا شك أن النظام الجديد كان يدرك تمامًا أنه طالما ظل الشاه على قيد الحياة وغير بعيد جسمانيًا عن إيران، فإن الولايات المتحدة قادرة على إعادته إلى السلطة. وبناء على هذا برر النظام الجديد عداءه للولايات المتحدة بهذا الخطر الذى يهدد وجوده.

وكان الاتحاد السوفيتى من ناحية أخرى عاجزًا عن التدخل المباشر فى الشؤون الإيرانية، فمثل هذا التدخل لابد أن يستند إلى تأييد القوى السياسية المحلية. فكان الغزو الصريح أمرًا غير وارد، فبما أن السوفييت لا يسمحون بالاحتلال الأمريكى لإيران، اطمأنت الجمهورية الإسلامية إلى أن الولايات المتحدة لن تسمح بغزو سوفيتى. وعلى الرغم من الأثر العكسى الذى يمكن أن يجلبه إعلان تلك الحقيقة على سياسة النظام، أكد بعض معاونى الخمينى صراحةً على هذا القيد المتبادل المفروض على

القوتين العظميين، فأوضح مصطفى شمران وزير الدفاع الأسبق أن عجز الولايات المتحدة عن التدخل عسكرياً في ذروة أزمة الرهائن يرجع في معظمه إلى هذا القيد الأمريكي السوفيتي التبادلي.[١٢]

وإذا كان التدخل السوفيتي المباشر أمراً غير وارد، فإن التدخل غير المباشر تأييداً للجماعات السياسية الموالية للسوفييت في إيران كان أمراً أقل احتمالاً. وكانت العناصر الدينية المتشددة تنظر إلى هذه الجماعات كحزب توده بازدراء شديد، واعتُبر دورها في الثورة دوراً هامشياً ، بل أكرهت على مسايرة النظام خوفاً من القضاء المبرم عليها إذا توانت عن ذلك. وكان الغزو السوفييتي لأفغانستان في سنة ١٩٧٩ أول اختبار حرج لصحة مفهوم التهديد الأمريكي الجديد لإيران.

وضع هذا الغزو النظام الإيراني في مأزق، فهو من ناحية لا يستطيع أن يتجاهل انتصار النظام الأفغاني الموالي للسوفييت على الثورة الإسلامية التي ناصرتها الحكومة الإسلامية إلى أقصى مدى على الصعيدين الديني والسياسي، ومن ناحية أخرى لا يستطيع أن يحول انتباهه على نحو مفاجئ عن الولايات المتحدة ويوجهه إلى الاتحاد السوفيتي. فالاعتبار الأول يؤدي إلى تآكل الثقة في النظام باعتباره نصيراً لكل المسلمين المضطهدين، ويؤدي الثاني إلى تقارب ضمني من الولايات المتحدة في وقت استمرت فيه أزمة الرهائن للوفاء بالاحتياج المحلي لحشد مختلف قوى المعارضة اليسارية لدعم النظام؛ إذ كان النظام في حاجة إلى أقصى درجات الدعم من كل القوى السياسية حتى انتخابات الرئاسة في ٢٥ يناير وربما انتخابات المجلس البرلماني في ٧ مارس على الأقل، خاصة دعم من أثبتوا مهارة في التعبئة. ويمكن أيضاً اعتبار الغزو السوفيتي لأفغانستان نعمة مقنّعة؛ إذ خفف من حدة التهديدات الأمريكية بفرض أقصى العقوبات الاقتصادية، بما فيها احتمال فرض حصار على محطة خرْج النفطية، وأدى إلى خفض حدة المعارضة من جانب شريعتمداري في إقليم أذربيجان الاستراتيجي.

حين واجه النظام هذه الاعتبارات المتشعبة والمتضاربة، آثر أن يتبع سياسة التسويف والمماطلة إلى حين انتخاب بني صدر في ٢٥ يناير. وقبل ذلك أصدر

المسؤولون الحكوميون تصريحات متضاربة حول الغزو السوفيتى. ومن ناحية أخرى كان موقفهم حازمًا من حركة العصيان فى تبريز حيث تم إلغاء "الحزب الجمهورى للشعب المسلم"، وهو التنظيم الرئيس الموالى لشريعتمدارى، وتم تقديم أحد عشر من أعضائه المقاتلين للمحاكمة ثم أعدموا. وعندما أوشك الإيرانيون المتعاطفون مع أفغانستان على احتلال السفارة السوفيتية فى طهران، أذعن الخمينى لاحتجاجات السفير السوفيتى وبذل جهده حتى لا تتم مثل هذه المحاولات مع البعثة الدبلوماسية السوفيتية.

وفى أول أيام التظاهر خارج السفارة السوفيتية حيث تم تنكيس العلم السوفيتى، طلب السفير عقد اجتماع مع الخمينى بقم. وتشير التقارير الموثوقة إلى أن السفير أعطى الحكومة مهلة ثمانى ساعات لتأمين سلامة السفارة وأعضائها «وإلا انمحت الدولة المستقلة التى تسمى إيران بكل بساطة من فوق سطح الأرض».(١٣) وبصرف النظر عن مدى صحة هذا التقرير، فالحقيقة الثابتة أنه منذ أن تم هذا اللقاء لم تحدث أية تظاهرات معادية للاتحاد السوفيتى خارج السفارة، حتى أصبح الموقف السوفيتى من الحرب العراقية الإيرانية مشتبهًا فيه.

يتصل مفهوم «إيران المهددة» بنظرة النظام إلى مدى قدرته على البقاء. ويبدو أن السياسة الخارجية للنظام الثورى إذا تجردت من لغتها الطنانة ارتبطت فى جوهرها بتلك النظرة أكثر من ارتباطها بطموحاتها الإيديولوجية أو الوحدوية الإسلامية. وهذا الأمر يفسر أيضًا سبب إحجام إيران عن استخدام تحذيراتها الدينية مع جارتها الشمالية. ويبدو أيضًا أن النظام الثورى أدرك حساسية الاتحاد السوفيتى تجاه البعد الوحدوى الإسلامى بخصوص المناطق التى يسيطر عليها المسلمون بالقوقاز وآسيا الوسطى، إلا أن النظام لم يبالغ فى أهمية هذا البعد كمحدد للموقف السوفيتى تجاه إيران؛ لأنه على عكس الدول المسلمة المجاورة الأخرى يعرف أن هذه المناطق خاضعة لسيطرة نظام دكتاتورى فعال وقوى.

وهناك نقطة أخرى تتصل بوجهة النظر الإيرانية لطريقة فهم الغرب للثورة، وعلاقتها بما يعرف بـ «قوس الأزمة» الذى يربط البلدان المسلمة الواقعة على الخط

الجنوبى للاتحاد السوفيتى الممتد من إيران إلى جنوب شرق آسيا. وكان افتراض أن يؤدى الاضطراب فى منطقة منها إلى سريان العدوى إلى سائر المناطق أمرًا واردًا بالنسبة لقادة الثورة، ولكنه كان موضع شك من بعض الجوانب؛(١٤) إذ يتجاهل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المسلمة كتركيا وباكستان وإيران ويتغاضى عن الاختلافات الدينية العميقة الأخرى بين إيران الشيعية وهذه الدول السنّية. ومن نقائصه أيضًا أنه يمثل ارتداده إلى الحرب الباردة وحقبة أواسط الخمسينيات؛ حيث كان مفهوم «النطاق الشمالى» محاولة لإقامة تحالف برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكانت معاهدة سنتو (منظمة الحلف المركزى) تقوم على افتراضات وهمية مماثلة، ومن ثم فشلت فى تحقيق أى من أهدافها الخفية والمعلنة. ويعتمد وعى النظام الجديد بهذه الاعتبارات فى تحديد هدفه فى الوحدة الإسلامية على التصريحات الرنانة أكثر من لجوئه إلى الأفعال الواقعية.

أما بالنسبة للتغيرات التى طرأت على سياسة إيران الخارجية فى المنطقة المحيطة بها منذ ١٩٧٩ فخضعت لمفهوم «إيران المهددة» كما كان الحال فى عهد الشاه. والآن حيث اعتبرت الولايات المتحدة المصدر الأول للتهديد، فإن موقف إيران من دول المنطقة أصبح يتحدد حسب قرب كل دولة من دول المنطقة أو بعدها عن الولايات المتحدة. لكن نفس هذا الحكم لا ينطبق على الاتحاد السوفيتى وإلا لكان العراق أحد حلفائه المقربين، أو أفغانستان منذ ديسمبر ١٩٧٩ من أقرب أصدقاء إيران؛ إذ اتخذت إيران موقفًا معاديًا من كلتا الدولتين.

تورطت إيران الجديدة فى خلافات مع كل جاراتها تقريبًا منذ بداية عهد الثورة. وعلى الرغم من إلغاء حكومة بختيار المؤقتة لعضوية إيران فى منظمة سنتو، وسم النظام الثورى كل دولة مجاورة بقيت فى هذا الحلف بالتبعية للإمبريالية الأمريكية، وبالتالى أصبحت تركيا دولة معادية وفترت العلاقات معها فتورًا ملحوظًا. وعلى الرغم من الأهمية القصوى للطريق التجارى عبر تركيا بالنسبة لحياة إيران الاقتصادية، خاصة بعد فرض العقوبات الأمريكية والأوروبية الغربية، لم تبدِ إيران أية تحفظات فى وصفها للانقلاب العسكرى فى تركيا فى أول سبتمبر ١٩٨٠ بأنه «صناعة أمريكية».

من الواضح أن سياسة إيران فى المنطقة لا يحددها مفهوم التهديد وحسب، بل يحددها أيضًا تضامنها مع الجماعات الإسلامية المتشددة التى كانت هدفًا لعداء النظام العسكرى الجديد فى تركيا. والحقيقة أن القادة الإيرانيين المتشددين كانوا يباهون بدعمهم الصريح للأحزاب الدينية الفاعلة فى تركيا والدول العربية بالمنطقة. وهكذا عوقبت السعودية وإمارات الخليج بل باكستان أيضًا - على قدر اهتمام إيران الجديدة - لسببين، أولهما: أن هذه الدول غير راديكالية وتحكمها أسر ملكية فى الغالب، والآخر : علاقاتها الوطيدة بالولايات المتحدة الأمريكية. وغنى عن القول: إن هناك محكًا ثالثًا هو معاداة إسرائيل، إلا أن هذا المحك لم يكن كافيًا فى حد ذاته لأن تتعهد إيران بدعم دولة معادية لإسرائيل كالعراق التى عوقبت لأسباب أخرى أهم.

تأثرت العلاقات العربية الإيرانية بوجه عام بالسلب نتيجة لنظرة الدول العربية، خاصة دول الخليج، إلى النظام الثورى فى إيران. فهذه الدول التى كانت ترى فى إيران الموالية للغرب مصدراً للاستقرار اضطرت الآن إلى تغيير مفاهيم تهديدها. كما أدت الثورات العرقية بين الأكراد والبالوتش وعرب إيران إقليم خوزستان إلى تعميق الشعور المتبادل بفقدان الثقة. ولم تكن تصريحات الخمينى عن الاتحاد الإسلامى وحدها التى زادت الموقف توتراً، بل هناك شواهد أيضًا على وجود دور عراقى فلسطينى فى دفع عرب إيران والأكراد إلى الثورة، وبالتالى كان اندلاع الحرب مع العراق ذروة التوتر فى العلاقات العربية الإيرانية التى لم يعد من الممكن احتواؤها.

وإذا تجاوزنا حدود دول الجوار، نجد أن توتر العلاقات السعودية الإيرانية نجم عن عوامل تشبه تلك التى أثرت على العلاقات العراقية الإيرانية. إضافة إلى أن القلق المفرط من جانب المملكة السعودية، والذى كان يفوق قلق العراق المجاورة، نشأ عن راديكالية الثورة الإيرانية التى اعتبرت كسبًا للاتحاد السوفيتى. وقامت إيران الثورة بإجراءات استفزازية تجاه السعودية كدعوة الخمينى الحجاج للهتاف للثورة الإسلامية الإيرانية بين جموع المسلمين وتوجيه إذاعة قوية من خوزستان إلى جماهير العمال العرب من غير السعوديين فى المنطقة ، والإعراب المنظم عن السخط على «فشل دولة عربية غنية بالنفط فى مواجهة تحدى بضعة ملايين من الصهاينة المغتصبين». وأدت هذه الإجراءات الاستفزازية بالطبع إلى زيادة حدة التوتر القائم.[١٥] ولم يكن اختلاف

وجهات النظر بين البلدين حول السياسة النفطية يرجع فى الأصل إلى فترة ما بعد الثورة، ولكن ازدادت حدته فى سنة ١٩٨١ بين إيران التى أصرت على خفض الإنتاج وزيادة الأرباح إلى أقصى حد والسعودية التى اتبعت سياسة معتدلة لصالح الدول الصناعية المستهلكة للنفط. وأدى اتباع إيران لسياسة نفطية تستهدف إضعاف النظام الملكى السعودى ووصفه بأنه دمية فى يد الغرب إلى تعميق الشكوك واحتدام الاتهامات المتبادلة على الرغم من التظاهر بأن الأمور طبيعية.

وأبدت دول الخليج شكوكًا واهتمامات مماثلة فيما يتصل بإيران الثورة. وحدا إقدام إيران على بعض الإجراءات المتهورة كإعلان ضم البحرين فى سنة ١٩٦٩ واستخدام العمال الإيرانيين والشيعة من غير العرب فى زعزعة استقرار هذه الأنظمة التقليدية، بهذه الدول إلى اعتبارها أخطارًا حتمية متأصلة على الرغم من تآكل القوة العسكرية الإيرانية.

وأدى العدوان العراقى إلى تصعيد سياسة المنطقة إلى درجة عالية؛ فمنذ سبتمبر ١٩٨٠ تحدد موقف إيران من كل الدول الأجنبية والهيئات الدولية حسب مواقف هذه الدول والهيئات من الحرب، ورُسمت العلاقات الخارجية الإيرانية منذ ذلك الحين فى ضوء تهديد العراق لكيان النظام ووحدة البلاد الإقليمية.

الصراع الإيرانى العراقى

بدأت العلاقات مع العراق فى التدهور بعد تولى الخمينى للسلطة مباشرةً. وكانت هناك أسباب تاريخية متراكمة وعوامل حالية محددة جرت البلدين إلى هاوية الحرب فى سبتمبر، واندلعت المعارك الفعلية فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠.

أولاً: كانت الدولتان قد اتفقتا فى السنوات الأخيرة من حكم الشاه على تطبيع العلاقات بينهما بعد حل القضايا الحيوية فى معاهدة الجزائر التاريخية لسنة ١٩٧٥، كالسيادة على شط العرب وترسيم الحدود وعلاقات كل من الحكومتين بالشعب الكردى فى إقليم كل منهما.[١٦] وكان العراق من وجهة نظر النظام الجديد صديقًا لنظام الشاه،

ولما تقرر نقض أسس سياسة الشاه الخارجية، بات واضحاً أن النظام البعثى العراقى سيحتل مكانه فى قائمة أعداء النظام الجديد إن عاجلاً أو آجلاً. ثانيًا: أحس العراقيون أيضًا بأسباب قوية للشك والعداء لإيران الجديدة التى تؤمن بالبعد الدولى للثورة الإسلامية ، بل بمبادرة النظام البعثى العداء باعتباره نظامًا علمانيًا مواليًا للغرب إيديولوجيًا. كما أن صدام حسين الذى كان قد تولى الحكم مع انتصار الثورة ساوره القلق من احتمال أن يستجيب شيعة العراق - ويشكلوا خمسين بالمئة من سكان العراق - لتوجهات النظام الجديد ويبدأوا فى تحدى نظامه من الداخل.

ومع أن القومية العراقية كانت خلقت عنصراً قويًا من مبغضى الفرس، فإن صدام حسين لم يكن واثقًا من أن مواطنيه سيبدون مناعة كاملة فى مواجهة دعوة الخمينى إلى الثورة عبر الحدود. والعراق من بين كل الدول المسلمة المجاورة لإيران الدولة الوحيدة التى يزيد الشيعة بها عن نصف تعداد السكان وتضم على أرضها أقدس مزارات الشيعة بالنجف وكربلاء. وبالتصديق على الدستور الإسلامى فى إيران فى ديسمبر ١٩٧٩، أصبح مبدأ الوحدة الإسلامية عقيدة رسمية لإيران الثورة. وبالتالى اقتنع العراق بأن الفرصة لو سنحت لن يتردد الخمينى فى اتخاذ إجراءات فعالة لتصدير أصوليته الشيعية إلى داخل العراق.

وكان السبب الثالث لظهور العداء بين البلدين: إحساس العراقيين بأن اتفاقية ١٩٧٥ فرضت عليهم من قبل نظام إيرانى أقوى فى عهد الشاه الراحل. ومع أن صدام حسين كان مهندس هذه الاتفاقية ومع أن الاتفاقية أعطت لكل من الطرفين حقًا متساويًا، ظل راسخًا أنها أبرمت مع حاكم إيرانى فى ذروة قوته. أما الآن وإيران تمر بغليان ثورى جامح، سنحت الفرصة للعراق لنقض الاتفاقية. فكان إلغاء الاتفاقية ومعه «تحرير» جزر الخليج الثلاث التى احتلها الشاه فى سنة ١٩٧١ كفيلاً بأن يرفع العراق إلى مستوى الزعامة فى الخليج لينافس زعامة الشاه إبان ذروة قوته. وشعر العراقيون بأنه لما كان هذان الإجراءان اتخذهما شاه مكروه، فإن النظام الجديد لن يجد صعوبة فى التصديق على إلغائهما.

رابعًا: كانت مشكلة الأكراد لاتزال عالقة دون حل. فبمقتضى اتفاقية ١٩٧٥، كان الشاه توقف عن دعم المتمردين الأكراد فى العراق، وبعد ذلك بفترة وجيزة، تمكن النظام العراقى من سحق التمرد. ومنذ أواخر ١٩٧٥، زال هذا العبء الثقيل عن كاهل حكام العراق. وكان منح الحكم الذاتي لأكراد العراق قد خفف من عداء المنطقة الكردية للحكومة المركزية فى بغداد. فتاريخيًا كان الغليان الكردى فى دولة منهما يسرى إلى الأخرى. ولا تطمئن أى من الدولتين إلى هدوء الأوضاع فى المنطقة الكردية على أرضها إلا إذا تمكن كل من النظامين من تهدئة أكراده بأية وسيلة، سواء دبلوماسية أو عسكرية. وبانهيار نظام الشاه، بدأت هذه المعادلة فى التغير.

ولما كان النظام الجديد بدأ فى مباشرة عملية تقليم منظمة للقوات المسلحة الإيرانية، فإن الأداة الرئيسة لتهدئة أكراد إيران تعرضت لهزة مؤثرة. وشرع أكراد إيران فى تمرد جديد حين شعروا بضعف الحكومة المركزية وبتعاطف بعض القوى الثورية اليسارية العلمانية مع مسألة منح الأكراد حكمًا ذاتيًا محدوداً فى إيران موحدة.

والمشكلة الكردية تم تناولها فى موضع آخر من هذه الدراسة. ويكفى أن نؤكد أن عودة كفاح أكراد إيران ضد ما اعتبروه حكومة مركزية ضعيفة كان لها تأثير كبير على اندلاع الحرب مع العراق. ومن الناحية الموضوعية، فللعراق مصلحة فى هدوء الأوضاع بكردستان الإيرانية؛ ذلك أن الأكراد إذا استطاعوا الانفصال عن إيران، فإن بنى جلدتهم عبر الحدود غير المرسمة بدقة لن يتوانوا عن إثارة قضيتهم. وطالما ظلت إيران تمتلك قوة عسكرية كافية لكبح جماح الأكراد، كان العراق يحجم عن اتخاذ أية إجراءات استفزازية فيما يتعلق بأكراد إيران.

ومع قرب انهيار القوات المسلحة والإحلال الجزئى لحرس الثورة (الپاسداران) بإيديولوجيتهم الأصولية المتشككة فى العراق محلها، وقيام تمرد فى صيف وخريف ١٩٧٩ . شعر العراق بضرورة إعادة تقويم سياسته فى هذا الصدد. فإذا عجز الإيرانيون عن إعادة الهدوء إلى كردستان فإن العراق سيتكفل بحماية الجزء الممتد من حدوده مع إيران عن طريق قواته المسلحة. ولم يكن هذا حلاً دائمًا، وكان يمكن إبطاله

إذا تمكنت إيران من إنشاء القوة العسكرية اللازمة لاستعادة كردستان. وفى خريف ١٩٧٩، بدأت المناوشات المتكررة على الحدود بين جيشى الدولتين، فى حين كان الإيرانيون يحاولون إخماد التمرد الكردى الجديد. وفى الوقت نفسه احتدمت الحرب الإعلامية بين بغداد وطهران؛ إذ أخذت إيران تدعو الشيعة وسائر المسلمين فى العالم العربى للثورة والإطاحة "بالحكام الفاسدين" وأخذ العراق فى تحريض عرب إيران فى خوزستان على الانفصال عن «فارس العنصرية والانضمام إلى إخوانهم العرب». وفى منتصف ديسمبر وفى ذروة الاضطرابات الداخلية والخارجية فى إيران، وقعت مصادمات خطيرة على طول الحدود؛ ما أدى إلى نشوب حرب غير معلنة بين البلدين. ومع ذلك لم يكن النظام العراقى مستعداً حتى ذلك الوقت للمخاطرة بغزو شامل. فكان الهجوم على السفارة الأمريكية والشك فى رد الفعل الأمريكى وغموض الموقف السوفيتى من إيران والعراق وبنود الاتفاقية من العوامل التى اتحدت وأثنت صدام حسين عن توجيه ضربته قبل سبتمبر ١٩٨٠.

وفى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠، فتحت القوات العراقية نيرانها على طول حدودها التى تبلغ ثلاثمئة كيلومتر مع إيران، وتحركت الوحدات المسلحة العراقية نحو كرمانشاه ودزفول والأهواز، بل زحفت إلى خرمشهر وعبدان على سواحل شط العرب.

الأهداف السياسية للعراق

بإلغائه اتفاقية ١٩٧٥، أعلن العراق حقه فى السيادة الكاملة على شط العرب كهدف مبدئى له. وكان المطلب العراقى الثانى السيادة على منطقتى الحدود المتنازع عليهما والتى تم التنازل عنها للعراق بمقتضى اتفاقية ١٩٧٥، إلا أن الإيرانيين لم يخلوها فعليًا. ومن أهداف العراق الأخرى إعادة جزر الخليج الثلاث للسيادة العربية، ما كان يعنى استعادة أراضى ما قبل ١٩٧١. وكان الهدف العام الذى يرمى إليه العراق ضمنيًا ولا يعلنه صراحةً إسقاط نظام الخمينى فى وقت تكشفت فيه عزلته ومواجهته لتحديات ضخمة على الصعيدين الداخلى والخارجى. وأصر العراقيون على

انتزاع نصيبهم من اتفاقية ١٩٧٥ بينما يعلنون في الوقت نفسه عن لا مشروعية الاتفاقية.

على أي، حقق العراقيون بعض أهدافهم العسكرية في الأسابيع الثلاثة الأولى من الحرب، واستولوا على مساحة من الأرض تتراوح في عمقها بين ١٠ و ٣٥ ميلاً على طول الحدود، إلا أن إيران لم تقدم أية تنازلات سياسية من جانبها. وأبدت المدن المهمة كالأهواز ودزفول وعبدان مقاومة عنيدة ، وتوغلت طائرات سلاح الجو الإيراني إلى قلب العراق وشنت غارات عنيفة على بغداد وبعض الموانئ كالبصرة وأم القصر. وأغلق شط العرب بما يقرب من سبعين سفينة جانحة، إلا أن العراقيين لم يتمكنوا من إحكام سيطرتهم على سواحله الغربية بسبب عجزهم عن السيطرة على عبدان على الرغم من استعادتهم للسيطرة على مدينة ميناء خرمشهر بعد ثلاثة أسابيع من المعارك في شوارعها.

وعلى الرغم من الحرب الإعلامية الضارية بين الجانبين، بات واضحًا في الأسبوع الثالث من القتال أن الجدول الزمني الأصلي الذي حدده العراق لن يتحقق، فكشفت الوثائق التي كانت بحوزة الأسرى العراقيين عن جدول زمني لفترة من ١٠ إلى ١٤ يومًا للاستيلاء على المراكز الرئيسة من خوزستان الغنية بالنفط بعد الاستيلاء على خرمشهر وعبدان والأهواز ودزفول ومسجد سليمان. وتحدد نهاية الأسبوع الثالث للاستيلاء على ثلث كردستان المجاورة بما فيها منطقتي عيلام وكرمانشاه، إلا أن العراق لم ينجح في تحقيق أكثر من ٣٠ أو ٤٠ بالمئة من أهدافه الإقليمية بعد قتال دام عامًا أو يزيد، لماذا؟ وما الخطأ الذي وقع؟

هناك بعض الأخطاء في التقدير حالت دون تحقيق الأهداف العسكرية والسياسية المبدئية للعراق، فالعراق أولاً: استهان بقوة الشعور القومي الذي كان يعني حتى في إيران الإسلامية حشد كل القوى السياسية حول الحكومة المركزية مهما بلغت هذه الحكومة من الضعف وفقدان الشعبية. ثانيًا: أخطأ العراق في تقدير قوة حرس الثورة وقدرته على مقاومة القوات العراقية الغازية ، والدفاع عن المدن من داخل الأهداف الرئيسة كدزفول والأهواز وعبدان وحولها. ثالثًا: عول العراقيون إلى حد كبير على

انتفاضة عفوية قام بها المنشقون الإيرانيون المتحدثون بالعربية فى خوزستان أو المنشقون الإيرانيون فى المناطق الحدودية. رابعًا: بالغ العراق فى تقدير أهمية مصفاة عبدان بالنسبة للاقتصاد الإيرانى؛ إذ لم يكن للتدهور الحاد فى عائدات النفط أثر يفوق ما أدت إليه العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إبان أزمة الرهائن منذ نوفمبر ١٩٧٩.

هذه الأخطاء فى التقدير أدت إلى إطالة أمد الحرب على الرغم من الدلائل المبدئية المتفائلة التى أشارت إلى أن المعارك لن تدوم طويلاً. ومع نهاية الربيع، أى بعد تسعة أشهر من بدء الغزو العراقى، تحولت المعارك إلى حرب إنهاك لا ينتصر فيها أى من الطرفين، بينما استمرت وفود المصالحة فى بذل مساعيها البطيئة المتثاقلة. وفى أوائل أبريل، وصل وفدان من هذه الوفود، أحدهما: من منظمة المؤتمر الإسلامى، والآخر: من دول عدم الانحياز، وحققا تقدمًا محدوداً وصدرت بعض البيانات من بغداد تعلن خفض الأهداف العراقية إلى درجة كبيرة. وأشارت بعض التقارير إلى أن كل ما يريده العراق حينئذ المنطقتان الحدوديتان الصغيرتان اللتان حصل العراق عليهما بمقتضى اتفاقية ١٩٧٥، والسيادة على مياه شط العرب بأكملها.(١٧)

وبعد خمسة عشر شهراً من الغزو، واصلت القوات العراقية سيطرتها على مساحة تتراوح بين ٥ و٣٠ ميلاً من الأراضى على طول الحدود، بالإضافة إلى تغلغلها فى جبهة عبدان إلى مدى ٤٥ ميلاً. وبذل الإيرانيون محاولات متكررة لإجلائهم عن هذه المناطق دون جدوى. وفى فبراير ١٩٨١، استجاب بنى صدر لمنافسيه من رجال الدين ونظم هجومًا مضاداً قرب سوزنگرد جنوب دزفول؛ ما أدى إلى كارثة؛ حيث انتهى بإصابة المئات وأسر عشرات الدبابات والأسلحة الثقيلة الأخرى على الجانب الإيرانى. ووصفت بعض التقارير الصحفية تفاصيل الهجوم كدليل على قدرة العراق على التزام السكون وانتظار الإيرانيين بعيداً. وأبلغت صحيفة إيكونوميست أن حوالى أربعمئة دبابة إيرانية كانت قد خرجت من البلدة وعبرت النهر إلى ضفته الغربية، فتقهقرت القوات العراقية لمسافة ميل تقريبًا، ثم أرسلت مقاتلاتها لتدمير الجسور. وبينما كانت القوات الإيرانية منهمكة فى إعادة إقامة الجسور، عبرت القوات العراقية النهر إلى الضفة التى كانت الدبابات الإيرانية تنتظر فيها، وانقضت عليها ودمرتها فى أثناء محاولتها التراجع إلى

سـوزنگرد. ثم أعلن العـراق عن أسـر ٣٠ دبابة وتدمـيـر ٢٧٠ دبابة أخـرى. ومنذ ذلك الهجوم لم يحدث أى هجوم مضاد آخر فى هذه المنطقة، ولكن لم تحقق القوات العراقية أى نجـاح آخـر. وعلى الرغم من ادعـاءات الجـانب العـراقى المتكررة بالسـيطرة على الأهواز ودزفول، فإن هذين الهدفين الكبيرين أبديا صموداً فائقاً أمام الغارات اليومية والطلعات الاستطلاعية التى كانت الطائرات العراقية تقوم بها من حين لآخر. والأهم أن عبدان بمصفـاتها المدمرة لم تسقط فى أيدى القوات العراقيـة. وطالما ظل هذا الميناء بأيدى الإيرانيين يظل شط العرب على مرمى مدفعيتهم ويظل مغلقاً بالتالى.

وهناك أسـباب عـديدة لإحجـام القوات العـراقيـة عن القيـام بهجـوم مضـاد على المدينة، أولها: تجربة خرمشهر التى استغرقت من القوات العراقية أربعة وعشرين يوماً لاحـتـلالهـا. واعـتـرف الجـانب العـراقى بأنه لم يكن هناك سـوى ثلاثة آلاف من أفـراد الجيش النظامى وحرس الثورة فى الدفاع عن المدينة. وتكبد الجانب العراقى خسـائر فادحـة فى المعارك التى دارت بين البيوت بما يقدر بحوالى ألفى قتيل وثلاثة أمثال هذا العـدد من الجرحى والمصـابين. وتولى الدفـاع عن عبدان على الجانب الإيرانى حـوالى عشرة آلاف من القوات النظامية ولواء ميكانيكى وكتيبة ميكانيكية وأخرى بحرية ولواء مدرع يتكون من خمسين دبابـة، بالإضافة إلى خمسـة آلاف من أفراد حرس الثورة من ذوى الكفاءة القتالية العالية.

وفى الربيع شـاعت أنبـاء عن هجـوم عـراقى وشـيك على عـبـدان؛ إذ كان الرئيس العراقى فى حاجـة لكسب عسكرى يرضـى به شعـبـه. وكان على القوات العـراقيـة أن تتـغلب على مصـاعب جمـة فى هجومـها على عبدان، فالمدينة جزيرة بها حصـون دفاعية عديدة. وتقع خرمشـهر إلى الشـمال منها مباشرةً عبر نهر قارون، ويقع شط العرب إلى غربهـا، وإلى الشـرق يجرى نهـر بهمنشـيـر وهو رافـد من نهـر قـارون، وإلى الجنوب الشـرقى سبخـات شـاسـعـة. وبين هذين العـائقين الدفـاعيين الطبيعيين هناك طريق إلى خسرو آباد. وعبرت القوات العراقية نهر قارون فى الخريف بمد أربعة جسـور عائمة، ولكنها لم تعبر بهمنشير ولم تقطع الطريق إلى خسرو آباد. وكانت الإمدادات تصل إلى عبدان من هذا الطريق.

ويورد قادة المعارك العراقيون أسبابًا سياسية لعدم استمرارهم فى ضرب الحصار حول عبدان قبل أن يحيل الشتاء السبخات إلى بحيرات. ومع ذلك استمر المأزق؛ فالإيرانيون أيضًا فشلوا فى فتح طرق إضافية تصل إلى عبدان. وفيما بين نوفمبر ويناير، حاولت حامية المدينة مرتين أن تتصل بطابور متقدم من ناحية الشرق، ولكنها واجهت مقاومة شرسة من القوات العراقية، فاضطرت إلى التقهقر.

وبعد أسبوع من الذكرى الأولى لنشوب الحرب، أى فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨١، شنت القوات الإيرانية هجومًا مضادًا ناجحًا على الجانب الأيسر من حصار عبدان.. وبعد اثنتى عشرة ساعة من القتال الضارى، نجحت القوات الإيرانية فى دفع القوات العراقية إلى الضفة الغربية من نهر قارون وأسرت ما يقرب من ألفى أسير عراقى، واستولت على عشرات الدبابات والعربات المجنزرة. واعترف العراقيون بتقهقرهم إلى الضفة الغربية "لأسباب تكتيكية"، واستأنفوا قصفهم الشديد للمدينة، ما أسفر عن إصابة العديد من المدنيين.(١٨)

لم يؤد الهجوم المضاد إلى تغيير الموقف العسكرى تغييرًا كبيرًا؛ ففى القطاع الأوسط من سوزنكرد، استمر المأزق الناجم عن الهجوم المضاد الفاشل الذى شنته إيران فى فبراير، إضافة إلى استمرار القصف الجوى العراقى. وبعد عدة غارات بالقنابل على الجانبين استخدمت فيها إيران المقاتلات الأمريكية الصنع، انتهت المعارك نهاية فعلية وتدفقت الإمدادات على العراق بكامل طاقتها من الأردن وتركيا والمملكة السعودية والكويت. ونقل خطا أنابيب النفط العراقيان اللذان يمران عبر تركيا وسوريا ما بين ستمئة ألف ومئة ألف برميل من الزيت يوميًا. وعلى الرغم من تدمير المحطة الساحلية العراقية الرئيسة فى الخليج فى المعارك الأولى من الحرب بين البلدين، لم تدمر القوات العراقية خط أنابيب النفط الإيرانى الرئيس الذى ينقل الزيت من جزيرة خرج إلى طهران. وسواء أكان ذلك بسبب خفاء معظم خطوط الأنابيب تحت الأرض أو لاعتبارات سياسية أخرى، مثلت المعارك فى هذا المضمار مأزقًا آخر.

ولا شك أنه لو كان هذا ناجمًا عن قيود متبادلة، فإنه أيضًا يرجع لحجم الخسائر والدمار الذى نتج عن الحرب فى الأشهر الثلاثة الأولى منها. فاعترفت المصادر

الإيرانية بأن ما يقرب من مليونين من أهالى خوزستان إما شردوا أو خرجوا من البلدات والقرى المهددة.[١٩] وتراوحت خسائر إيران العسكرية والمدنية طبقًا لأفضل التقديرات ما بين عشرين ألف وثلاثين ألف قتيل وأضعافهم من المصابين.

وفقد العراق ما بين ستة آلاف وعشرة آلاف قتيل فى الحرب وعدة آلاف آخرين نتيجة للقصف الأولى لسلاح الجو الإيرانى للبصرة وبغداد والموصل وكركوك. وقيل: إن مئة ألف من المدنيين تم إخلاؤهم عن البصرة والمناطق المحيطة بها. وفى نهاية خريف ١٩٨١ وفى ظل عدم شن هجوم عراقى كبير أو هجوم مضاد إيرانى، احتار المحللون العسكريون فى أسباب عدم الترتيب لعقد هدنة بين الجانبين.

ملابسات عقد الهدنة

كانت إيران تنظر إلى الحرب منذ البداية على أنها إجراء عدوانى، وأخذت تطالب بالانسحاب التام للجيش العراقى المعتدى وبإدانة نظام صدام حسين والعدوان العراقى وبدفع تعويضات عن الخسائر التى لحقت بالمدن والمنشآت الإيرانية، ورفضت أى اقتراح بوقف إطلاق النار طالما ظل العراقيون يحتلون التراب الإيرانى. وفى أبريل ١٩٨١، أوشكت إيران على قبول وقف إطلاق النار كخطوة أولى نحو الانسحاب التام للقوات العراقية، حيث وافق الطرفان ضمنياً على فكرة تحكيم لجنة إسلامية فى قضية السيادة على شط العرب. ولكن كيف يتم ذلك فى الوقت الذى تصر فيه إيران على ألا يبدأ التحكيم إلا بعد الانسحاب التام للقوات العراقية بينما يطالب العراق بإجراء التحكيم فى تزامن مع وقف إطلاق النار. كما طالبت إيران اللجنة بتحديد المسؤول عن نشوب الحرب من الطرفين، واقترحت إدخال بعض التعديلات على المطلب الأصلى بضرورة اعتراف العراق بمسؤوليته عن اندلاع الحرب.

لم يقبل العراق بهذه الشروط وأبدى استعداده للانسحاب من كل الأراضى المحتلة فى مقابل استعادة منطقتى الحدود والاعتراف بسيادته على شط العرب. وأصر العراق على عدم الانسحاب إلا إذا اعترفت إيران بسيادته على شط العرب مع إمكانية الموافقة

على وقف إطلاق النار على الرغم من ذلك. ومع أن استمرار العراق فى احتلاله لبعض الأراضى الإيرانية يجعله فى وضع أفضل، فإن هذا الوضع يوقع الحكومة العراقية فى مأزق آخر؛ فإذا شن العراق هجوماً آخر للاستيلاء على عبدان أو دزفول أو الأهواز على سبيل الافتراض، فإن عليه أن يغامر بخسائر فادحة. وإذا قبل الشروط الإيرانية لحل النزاع، فعليه أن يتخلى عن كل أهدافه العسكرية التى بدأ الحرب من أجلها.

وعلى الرغم من تزايد الصراعات الداخلية فى إيران، لم يكن للعراق أن يعول كثيراً على قيام عرب إيران بثورة داخلية بالمناطق المحتلة من خوزستان؛ فالجبهة التى تطلق على نفسها اسم "جبهة عربستان للخلاص القومى" والتى يفترض أنها تمثل عرب إيران بخوزستان لم تتمكن ومن المستبعد أن تتمكن مستقبلاً أيضًا من القيام بدور طابور خامس للجيش العراقى. لكن هذا لا يعنى أن العراق كان فى موقف اليائس عسكريًا؛ فمنذ اندلاع الحرب لم يشارك فى القتال ضد إيران سوى ثمانى من وحدات جيشه الاثنتى عشرة، ووحدة على الجبهة السورية والثلاث الأخريات تحمى كردستان، مع أن العادة جرت منذ اتفاقية ١٩٧٥ على وضع ست وحدات فى مواجهة الأكراد الذين كانوا لايزالون على سخطهم.

وعلى الرغم مما اعتبره المحللون العسكريون مرونة من القوات العراقية، فإن العراق كان لديه من الموارد ومن دعم مالى ومادى من المصادر العربية والأوروبية ما يمكنه من الاستمرار على موقفه. ومع ذلك اتسم الموقف العراقى بالاتزان والتعقل منذ تدمير سلاح الجو الإسرائيلى للمفاعل العراقى فى يونيو ١٩٨١. وأبدى صدام حسين فى مؤتمر صحفى ملحوظة استرضائية للغاية تجاه إيران فى وقت بلغت فيه الاضطرابات الداخلية أوجها فى الجمهورية الإسلامية. وفى استعراضه للموقف العسكرى مع إيران، اعترف بانسحاب قواته من عدد من المناطق تشمل من ٢.٥ إلى ثلاثة أميال من أقصى نقطة تقدمت إليها على مشارف الأهواز، وأشار إلى أن هذا التقهقر لا علاقة له بالهجوم الإيرانى المضاد، ولكنه كان ضرورياً لضمان القيام بهجوم أفضل مع الحد من الخسائر. ولم يتمكن الإيرانيون حسب قول صدام من استعادة بعض أراضيهم المحتلة بالقتال إلا فى منطقتى كيلان غرب وسربيل ذهب. والأهم أنه أدلى ببعض التصريحات المغلوطة عن الحرب قائلاً : إنه لا ينبغى لإيران أن تشعر

بالهزيمة أمام العراق، فهذا من شأنه أن يدفعها لشن حرب أخرى كما فعلت ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، لتثأر لهزيمتها: «إننا نأمل ألا تنتهى الحرب فى ظل ظروف تدفع إيران فيها ثمنًا غاليًا؛ لأن هذا سيؤدى بها إلى عقدة تاريخية تجاهنا. وعندما أتحدث عن ثمن غالٍ، فإننى أشير إلى وحدتها».[٢٠]

كان واضحًا أن صدام حسين استفاد من سوء تقديره للأمور فى المرحلة الأولى من الحرب، وبالتالى توخى الحذر التام من تكرار أخطائه فيما بعد. ولعل الاعتبارات الداخلية أيضًا كان لها دور؛ فعلى الرغم من شعبية الحرب فى العراق، ليس ثم تأكيد على أن القادة العسكريين سيؤيدون موقف اللا سلم واللا حرب دون تحديد. كما كان يمكن للموقف الكردى المتقلب أن يتغير بشكل غير متوقع يسفر عن قلب التوازن آنذاك، وربما أدت التقلبات الداخلية فى السياسة الإيرانية إلى إرغام كل من الطرفين على تغيير موقفه للخروج من المأزق الذى يواجهه.

لم يكد كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الإيرانيين اللذين تم انتخابهما بعد بنى صدر يتولى منصبه حتى اغتيلا بعد شهر أى فى أواخر أغسطس. ولم يكن من المتوقع لتنصيب آخرين محلهما أن يتجاوز تعديلات الموقف الإيرانى فى أبريل. ولم تكن الجمهورية الإسلامية تستطيع أن تمكّن القوات المسلحة التى كانت لاتزال موضع شك من هزيمة العراقيين عسكريًا ، ولا أن تقبل بشروط وقف إطلاق النار وانسحاب القوات العراقية، وهى الشروط التى رفضتها مرارًا فيما مضى.

كان تحقيق تغيير كبير فى هذا التوازن أمرًا ضروريًا قبل انتهاء الحرب رسميًا. ولم يكن هذا ممكنًا إلا بتغيير النظام البعثى تغييرًا جذريًا أو بسقوط حكومة الخمينى. فى حين أن كلا النظامين أثبت استقرارًا فائقًا فى السلطة حتى ذلك الوقت، بغض النظر عن المعوقات التى صادفت كلاً منهما.

وقفت قوات كل من الجانبين حتى ١٩٨١ فى مأزق على ضفاف نهرى قارون وكرخة بمنطقة خوزستان. وتقدر القوات الإيرانية بهذه المنطقة بأربع وحدات ونصف وحدة تم سحبها من المواقع الشمالية بين تبريز ومشهد، وبالتالى بقيت الحدود السوفيتية الإيرانية بلا حماية فعلية.

وعلى الجانب الإيرانى، كانت هناك مشكلات سياسية عديدة تكدر العلاقات بين الجيش النظامى وحرس الثورة. وبصرف النظر عن الشكوك العميقة فى الجيش النظامى، فإن حرس الثورة غير مزود بالعتاد اللازم لخوض حرب تقليدية، كما أنه محجم عن تولى قيادة الجيش النظامى. ولعلهم تلقوا درسًا من الهجوم المضاد فى فبراير ١٩٨١؛ إذ لم تتم أية محاولة جديدة منذ تلك التجربة الأليمة وحتى رفع الحصار عن عبدان فى نهاية سبتمبر. ولايزال السلاح الجوى الإيرانى على الرغم من خسائره الفادحة لديه حوالى مئة مقاتلة مجهزة للعمليات القتالية، ولكن بعد الرحلة المثيرة لبنى صدر ورجوى إلى فرنسا وبمشاركة بعض أفراد السلاح الجوى فى الإعداد لتلك الرحلة تم تعطيل السلاح الجوى وظلت مقاتلاته رابضة على الأرض. ولو رفع هذا القيد لأمكن للسلاح الجوى الإيرانى الذى تلقى تدريبًا أمريكيًا أن يستغل بعض المميزات الطبيعية فى العراق كقرب الأهداف العراقية من الجبهة الإيرانية؛ إذ تبعد مسافة لا تزيد على عشر دقائق من الطيران، على عكس الأهداف الإيرانية المبعثرة على مساحات أكبر.

كانت البحرية الإيرانية التى حرمت العراق جنى ثمار انتصاره المحدود فى البر. وتعرض الأسطول الإيرانى لبعض الخسائر فى المرحلة الأولى من القتال، ولكنه تمكن من سد الميناءين العراقيين البصرة وأم القصر وواصل إمداد عبدان بالمؤن وقصف الأهداف عبر شط العرب. وبينما كان هذان الميناءان المنفذ العراقى الوحيد إلى الخليج، ظلت الموانئ الإيرانية على الخليج وبحر العرب تعمل.

أما بالنسبة للإمدادات العسكرية كان الطرفان قادرين على تنويع مصادر السلاح، ولاتزال فرنسا المصدر الرئيس للعراق كما ورد فى اتفاقية عقدت بينهما لبيع حكومة بغداد ١٥٠ مقاتلة من طراز ألفاجت ذات القدرة على المناورة و٦٠ مقاتلة ميراج. وهناك بعض الدول العربية كمصر تمد العراق بقطع الغيار السوفيتية الصنع على الرغم من الخلافات السياسية بين البلدين. وتتلقى إيران بعض الإمدادات من موسكو وسوريا وليبيا وكوريا الشمالية. كما أشارت بعض المصادر الموثوقة إلى قيام إسرائيل ببيع بعض قطع الغيار للسلاح الجوى الإيرانى فى يوليو وأغسطس ١٩٨١.[٢١] ولكن تظل المشكلة الكبرى بالنسبة لإيران تتمثل فى قدرتها المحدودة على

الصيانة والإصلاح مع أن هناك مصنعًا لصيانة الدبابات لايزال يعمل فى مسجد سليمان بخوزستان.

لا شرق ولا غرب

أدت الحرب المطولة مع العراق إلى إرغام النظام على خفض حدة نغمته المتطرفة وعلى السعى لتوضيح سياسته الخارجية ومبادئها. ولم يكن هذا ممكنًا طالما ظل الصراع الداخلى يعرقل النظام عن التحدث بصوت واحد. وبعد حل أزمة الرهائن بدأ مجلس الوزراء - كمعارض لرئيس الجمهورية والمجلس - فى فرض هيمنته فى مجال السياسة الخارجية. وفى أحد تصريحاته الرسمية فى مؤتمر دول عدم الانحياز الذى عقد فى نيودلهى فى ١٢ فبراير ١٩٨١،[٢٢] استعرض بهزاد نبوى وزير الدولة ومهندس الحل النهائى لأزمة الرهائن وجهات نظر إيران وسياستها، وكانت كلمته فى المؤتمر على درجة كبيرة من الأهمية؛ لأن نبوى فى ذلك الوقت كان على صلة وثيقة بالحزب الجمهورى الإسلامى، وكان المتحدثون السابقون عن السياسة الخارجية كبنى صدر وقطب زاده وإبراهيم يزدى طواهم النسيان جميعًا. وكان نبوى نجا من عاصفة الاعتراض على حل أزمة الرهائن والتى أثارها خصوم النظام العلمانيون ومنهم تلك الشخصيات التى ذكرنا منذ قليل.

بدأ نبوى كلمته بانتقاد النهج الذى اتبعته مجموعة عدم الانحياز فى الفترة الأخيرة، ففكرة عدم الانحياز بصورتها السابقة أضحت بلا معنى لأن كثيرًا من الدول الأعضاء فى عدم الانحياز عجزت عن اتباع سياسة مستقلة عن القوى الكبرى تطبيقيًا. وثبت عدم جدوى محاولاتها إثارة إحدى القوى الكبرى ضد الأخرى؛ لأنها اضطرت فى أثناء هذه المحاولات إلى تقبل عدد من أنماط التبعية. إذن كيف يمكن تحقيق الاستقلال الفعلى؟ وكيف يمكن لحركة عدم الانحياز أن تواصل طريقها الأصلى القائم على إدراك المتغيرات الكبرى فى العالم الثالث؟ يقول بهزاد نبوى:

«سرت اليوم فى عدد من دول العالم الثالث حركة لها نغمات إيديولوجية وثقافية عميقة. فحلت حركات التحرير ومكافحة الاستعمار فى عدة دول محل الحكومات العميلة فى مفترق الطرق. وهناك طريقان للعمل مفتوحان أمامه، أولهما: أن تغير نهجها وتكرس نفسها لتحقيق آمال شعوبها ورعاية حريتهم وأن تكتسب الثقة بالنفس حتى تتمكن من وضع سياسة خارجية غير منحازة ومستقلة فعلاً. أما الطريق الآخر: فأن تستجدى نصرة القوى الكبرى حتى تضمن بقاءها فى ظل تلك القوى. ومما يؤسف له أن أسماء عدد من الدول التى اختارت البديل الثانى مدرجة فى قائمة الدول الأعضاء بحركة عدم الانحياز. إن العلاج الوحيد لمشكلات دول عدم الانحياز يكمن فى اتباع البديل الأول، أى فى العودة إلى الاعتماد على الذات. وإذا تمكنت حركة عدم الانحياز من استرداد هويتها الحقيقية ومن تكوين قوة سياسية مؤثرة، ستتمكن من تحقيق أهدافها بكل تأكيد. ولا ندعى إذا قلنا: إنه سيكون لها وضع أفضل من الوضع الراهن الذى تتمتع به الأمم المتحدة» .

ويرجع عداء إيران للأمم المتحدة إلى العدوان العراقى على إيران، ولو أن سكوت هذه الهيئة وقبولها بالسياسة الجائرة التى اتبعها الشاه كان لهما دور كبير فى هذا العداء أيضًا. وكان عدم فعالية الهيئات التابعة للأمم المتحدة فى التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التى كانت تتم فى عهد الشاه من الأمور التى دفعت بالنظام إلى بذل كل جهده للحد من تدخل الأمم المتحدة فى حل أزمة الرهائن. وعندما رفض مجلس الأمن إدانة العراق وعدوانه، أعلن النظام الإيرانى تظلمه منه. وأعاد نبوى إلى الذاكرة أنه فى أواسط الستينيات وفى ذروة التوترات الدولية وعنفوان حركة عدم الانحياز، كانت هناك بعض الدول الرائدة اقترحت ضرورة إحلال الحركة محل الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق دول العالم الثالث وأمنها، إلا أن هذا الاقتراح لم يدخل حيز التنفيذ لعدة أسباب، أولها: أن ميثاق عمل عدم الانحياز كان ضعيفًا وموجهًا إلى إجهاض نفوذ القوى الكبرى أكثر من اتخاذ موقف إيجابى حيالها. ثانيًا: وجه الاهتمام إلى الكم أكثر من الكيف كمعيار للعضوية. وبالتالى سمح لعدد من الدول الموالية للغرب أو للاتحاد السوفيتى بالانضمام للحركة. ثالثًا: كان معيار العضوية سطحيًا وقاصرًا على عدم العضوية فى أحلاف سياسية أو عسكرية سابقة، بينما كان هناك فى الحقيقة

عدد من الدول منحازة تمامًا لأحد المعسكرين دون علاقات حلفية سابقة. رابعًا: كانت الحركة عاجزة عن التوصل لأية قرارات تطبيقية موحدة. خامسًا: كانت الروح المسيطرة على الحركة روحًا تسووية تدعو للوفاق مع القوى العظمى.

وكانت لدى الوزير الإيرانى مقترحات لتحويل الحركة إلى «ذراع قوية لنصرة الشعوب المقهورة وقادرة على تحدى الأوضاع السائدة التى فرضتها القوى العظمى». ومن هذه المقترحات تغيير اسم الحركة حيث إن اسمها الحالى يؤكد على سلبية دور الحركة ولا ينم عن دورها البنّاء، وتطهير الحركة من الدول غير المنحازة اسمًا فقط. وإلى جانب هذين المقترحين العامين، قدم الوزير الإيرانى المجموعة التالية من المقترحات لينظر فيها المؤتمر ويتبناها:

١ - تقديم المساعدات المالية للدول الفقيرة الأعضاء بالحركة ولحركات التحرير، وذلك من خلال صندوق دولى تنشئه الدول الأعضاء.

٢ - تكريس الجهود للوصول إلى الاكتفاء الذاتى الاقتصادى ، وتلبية الاحتياجات الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال التعاون المتبادل، مع التعجيل بعملية تحرير الدول الأعضاء من الضغوط الاقتصادية التى تفرضها عليها القوى العظمى، عن طريق المشاركة فى الأسواق الدولية المشتركة وسائر المجالات المالية والاقتصادية التبادلية.

٣ - ضرورة البدء فى إنشاء جهاز مصرفى يهدف لإنهاء تبعية الدول الأعضاء ماليًا للنظام المصرفى الغربى. و«أوجه أنظاركم هنا إلى التجربة الإيرانية التى استوعبت الدرس ، وأدركت أنه ليس ثم مصرف ينتمى للمستثمرين الغربيين يمكن ائتمانه على أموال الدول الصغيرة؛ فما أن تبدى هذه الدول أقل تحرك ضد مصالح القوى الكبرى ومستثمريها يصبح كيانها على الفور عرضة لتهديدات هؤلاء المغتصبين الدوليين وأهوائهم.

٤ - إنشاء وكالة أنباء دولية لخدمة الدول الفقيرة ، بهدف إنهاء الاحتكار الإعلامى الذى تمارسه القوى الكبرى .

إيران والاعتداءات الثلاثة

انتهز بهزاد نبوى الفرصة لإيضاح وجهات نظر حكومته عما أسماه بالأمثلة الثلاثة للعدوان الدولي: العدوان المستمر على فلسطين، والاحتلال السوفيتى لأفغانستان، والغزو العراقى لإيران. وفيما يتعلق بأفغانستان، ردد نبوى نفس الموقف المتشدد الذى تبناه صادق قطب زاده منذ البداية فى ديسمبر ١٩٧٩. واعتبرت الحكومة الإسلامية نظام بابرك كارمل غير شرعى ومفروضًا على الشعب الأفغانى من قِبَلِ القوات العسكرية الأجنبية، ورأت أن انسحاب القوات الأجنبية أمر حتمى لإيجاد حل سياسى. ومن ثم فإيران تطالب بانسحاب غير مشروط للقوات السوفيتية حتى يتمكن الشعب الأفغانى من تقرير مصيره بحرية ، ومن إقامة النظام السياسى الذى يتفق وطموحاته الوطنية.

ودعا نبوى المؤتمر إلى طرد وفد الحكومة الأفغانية واستبدال ممثلى المقاومة الأفغانية به. ولكن نبوى مع ذلك لم يبلغ ما بلغه قطب زاده الذى كان قد ضم إلى الوفد الإيرانى عددًا من ممثلى المقاومة الأفغانية، وهو إجراء أثار الفزع فى صفوف حزب توده والجماعات الأخرى الموالية للسوفييت فى إيران ، فى أوج موجة التطرف ضد الولايات المتحدة والتى تزعمتها الحكومة. وكانت الضغوط السوفيتية بالإضافة إلى ضغوط الزعماء المؤثرين بالحزب الجمهورى الإسلامى مما كانوا يرتابون فى وجود علاقة بين وزير الخارجية العلمانى السابق والغرب، كلفت قطب زاده منصبه، ولم يتمكن نبوى من تكرار الإدانة العامة للاحتلال السوفيتى إلا بعد مضى سنة تقريبًا ، وتعهد بألا تكون بلاده طرفًا فى أى مخطط لتسوية الأزمة الأفغانية بما لا يتفق ومبادئ عدم التدخل واحترام السيادة الشعبية. وفى أوائل نوفمبر، اقترحت حكومة ميرحسين موسوى الجديدة تشكيل جيش إسلامى لحفظ السلام ليحل محل الجيش السوفيتى ويعد لإجراء استفتاء. فسارع نظام كارمل إلى الاعتراض على الاقتراح ووصفه بأنه غير عملى ومخبول.[٢٣]

ولم تحدد إيران موقفها من الاقتراح السوفيتى بإجراء مباحثات ثلاثية بين إيران وباكستان ونظام كابل الشيوعى. ورفضت باكستان هذا الاقتراح بدعوى أن قبولها له

يعنى شرعية حكومة كارمل التى أقامها السوفييت فى السلطة. وكانت باكستان تريد إجراء مباحثات رباعية يشارك فيها نظام كابل والمجاهدون الأفغان. وكانت هناك دلائل قوية على أن موقف إيران تمليه رغبتها فى ألا تبادر الاتحاد السوفيتى الخصومة.

كان موقف موسكو من النزاع العراقى الإيرانى واضحًا بما يكفى لتشجيع إيران على الحصول على أقصى درجات التنازل من الاتحاد السوفيتى فى مقابل موقف أقل تشددًا تجاه أفغانستان. والحقيقة أن هناك ثلاثة تطورات مهمة حدثت فى الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب أوضحت حساسية السوفييت تجاه المكائد الإيرانية، أولها : التوقف عن تسليم العراق قطع الغيار الحربية على الرغم من معاهدة الصداقة التى تربط البلدين. والثانى: السماح لطائرات الشحن الليبية والإيرانية التى تنقل الذخائر والأسلحة اللازمة بالطيران فى المجال الجوى لدول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى حول البحر الأسود.[٢٤] أما التطور الثالث: فكان تغاضى السوفييت عن العلاقات العسكرية الوطيدة بين إيران وكوريا الشمالية والتى انتعشت إلى حد كبير أنذاك.

على أى، كان الغزو العراقى المشكلة الرئيسة التى ركز عليها نبوى فى شكواه المرة فى مؤتمر عدم الانحياز. وأنكر نبوى تلقى إيران أية مساعدات عسكرية من أية جهة بينما يتلقى العراق مختلف أشكال المساعدات من «الغرب وصنائعه فى المنطقة». وكرر قوله: إن الغزو العراقى جزء من مخطط دولى ضخم يستهدف تقويض دعائم الجمهورية الإسلامية. وفى استعراضه لخلفيات الصراع، وجد الوزير الإيرانى نفسه يدافع عن قدسية اتفاقية الجزائر التى عقدها الشاه مع العراق فى سنة ١٩٧٥ . وكما سبق الذكر فإن هذه المعاهدة التى وقعت فى ١٣ يونيو ١٩٧٥ تم إلحاقها بأربع اتفاقيات إضافية وقعت فى ٢ ديسمبر ١٩٧٥ ، وسجلت فى حينها لدى سكرتارية الأمم المتحدة. وتُلزم المادتان ٥ و ٦ من الاتفاقية الرئيسة الطرفين المتعاقدين بالاعتراف بحرمة الحدود الجديدة ، وبحل أى نزاع ينشأ حول تفسيرها وتنفيذها بطريق التفاوض.

الموقف الدولى الجديد

دخلت الخطوط العريضة لموقف إيران الدولى كعدم الانحياز ، والدعوة لاتحاد إسلامى ضمن البنود التى نص عليها الدستور ، كما أشرنا فى تحليلنا للوثيقة الدستورية. وصدرت تصريحات رسمية عديدة فى هذا الصدد فى أعقاب الذكرى الثانية للثورة. وألقت صحيفة «رسالة الثورة» الناطقة بلسان فرق حرس الثورة فى تعليق مفصل لها الضوء على فكر الجمهورية الإسلامية وتصورها للعلاقات الدولية الراهنة وموقف إيران منها.[٢٥]

يرى هذا التحليل أن العالم آنذاك مفتت إلى كيانات إقليمية تسمى دولاً. وفى كل من هذه الدول هناك سلطة حاكمة تسمى «السلطة السياسية العليا». وأدرجت تحت هذا التحديد مئة وخمسون دولة أو يزيد هم أعضاء هيئة الأمم المتحدة. إلا أن الاستقلال التام والمطلق لهذه الدول أصبح محدوداً منذ الحرب العالمية الثانية، حين بدأ القطبان السياسيان أو النظامان الاجتماعيان يحكمان العالم، وهما قطب واشنطن وقطب موسكو. وجذب كل من هذين القطبين بما له من ثقل عسكرى واقتصادى عدداً من الدول تدور فى فلكه. ومن ثم فإن هذه الدول لم تعد تملك الاستقلال التام اللازم للحكم. لذا فبينما نشط القطبان لزيادة قوتهما ونفوذهما، حاول بعض الساسة الواعين أن يؤسسوا «عالمًا ثالثًا». وعبر كل من المارشال تيتو فى يوغسلافيا وسوكارنو فى إندونيسيا وعبدالناصر فى مصر ونهرو فى الهند عن أفكار متقاربة فى أثناء انعقاد مؤتمر باندونج الشهير فى سنة ١٩٥٥ وحركة الدول غير المنحازة فيما بعد، وقرروا تخفيف حدة نفوذ القطبين الرئيسين، الرأسمالية والشيوعية، والحيلولة دون محو استقلال الدول الأصغر.

وادعى التحليل أيضًا أن التاريخ فى ربع القرن الأخير أثبت فشل جهود هذه المجموعة؛ نتيجة لافتقاد الإيديولوجيا «المستقلة» تمام الاستقلال. ووقفت الدول غير المنحازة عاجزة عن حماية نفسها فى مواجهة القطبين الشهيرين الشرقى والغربى؛ وذلك لأنها لم تقدم البرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المستقلة القائمة على إيديولوجيا مستقلة عن الرأسمالية والشيوعية. وأوضحت دراسة مؤتمر

١٩٧٩ أنه على الرغم من انضمام ما يقرب من مئة دولة من خارج الأحلاف العسكرية إلى الحركة، فإن كلاً من هذه الدول تكاد تكون تابعة لقوة عظمى بصورة أو بأخرى. فحكومة كوبا مثلاً استطاعت أن تمحو السيطرة الأمريكية على كوبا فى الستينيات، ولكنها دخلت بعدها تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، وصار الجنود الكوبيون يقاتلون فى أية جبهة يريدها الاتحاد السوفيتي، وتحولت البلاد إلى الإيديولوجيا الشيوعية أيضًا. والحقيقة أن كوبا تعد واحدة من أنشط الدول الدائرة فى فلك الاتحاد السوفيتى بالقارة الأمريكية. والمملكة السعودية التى عرفت كنقطة ارتكاز المسلمين فى العالم كله، وكان ينبغى أن تعمل على تعزيز الإيديولوجيا الإسلامية انخرطت بدورها فى سلك الغرب لدرجة يصعب معها القول بأنها مستقلة. فكل مصادر النفط فيها خاضعة لسيطرة شركات أمريكية بلا منافس، والحكومة تنفذ السياسات التى يمليها الغرب وتعمل على استقرار الوضع الاقتصادى بدول الغرب الصناعية.

وليست كوبا والسعودية إلا مثالين، وما ينطبق عليهما ينطبق على غيرهما من الدول غير المنحازة بأفريقيا وآسيا والشرق الأقصى. وكانت إيران قبل الثورة تعتبر صمام الأمان فى أصفاد العبودية العالمية، وكان جيشها وعتادها تحت السيطرة المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية والآلاف من خبرائها ومستشاريها، ولم يكن لأية وحدة عسكرية إيرانية أن تتصرف دون الرجوع للمستشارين الأمريكيين وللقواعد العسكرية ولمراكز البحوث الأمريكية التى تم اكتشافها بعد الثورة. وكانت إيران خاضعة للسيطرة الاقتصادية الغربية لدرجة افترض معها أن النظام الإسلامى سيتهاوى أو يستسلم على الفور، على أثر العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها.

وبعد أن هاجم هذا التعليق حركة عدم الانحياز باعتبارها حركة غير فعالة وغير مستقلة استقلالاً حقيقيًا عن القوتين العظميين، تحول إلى أسس الموقف الدولى الذى اتخذته إيران: «إن أشد هذه الأسس رسوخًا يقوم على شعار "لا شرق ولا غرب". وأثبتت هذه السياسة نجاحها فى الشؤون الداخلية وأكدت استمرار الثورة وضمنته». واعتبرت إيران هذه الفكرة تأكيداً لمطلب طالما تطلع إليه العالم الثالث لإيجاد حل للهيمنة السياسية والثقافية للقوتين العظميين. ومع ذلك أخفقت هذه الجهود فى فتح

طريق مستقل لدول العالم الثالث. ويرجع ذلك للتفوق العسكرى للقوتين العظميين ولتغلغلهما الثقافى أيضًا.

ويرزت الحاجة إلى طريق مستقل كهذا حين ثبت أن أيًا من الإيديولوجيتين الغربية والماركسية لا تناسب دول العالم الثالث. وحسب قول «رسالة الثورة»، فالإيديولوجيا الليبرالية الرأسمالية الغربية تؤكد على الفردية والمادية، وتقوم على عالمية وتفوق قيم الغرب وتنكر أية قيمة للثقافات والحضارات الأخرى. والنتيجة المنطقية للفكر الغربى فى علاقته بالأمم الأخرى ابتكار نظام اقتصادى وإيديولوجى خاص، يشمل بعض المظاهر كالمؤسسات الضخمة والشركات المتعددة الجنسيات والصناعات التجميعية والسلع الاستهلاكية والدعاية السياحية ووسائل الاتصال ونظم التعليم وما إلى ذلك.

والفلسفة الماركسية من ناحية أخرى مجموعة أفكار ومبادئ يرمز إليها بمصطلحات علمية حينًا ، وبمجموعة من المسميات السياسية الإيديولوجية حينًا آخر. وحققت الماركسية بعض الشعبية عن طريق التسلل من ثغرة الروح التواقة إلى العدل والمساواة لدى الجنس البشرى بوجه عام ولدى الجيل الجديد فى دول العالم الثالث بوجه خاص. وكما يُدين التحليل الليبرالية يدين الماركسية أيضًا لإيمانها بالشمولية المطلقة لفلسفتها. لذا فالماركسية لا تنظر إلى سائر الأنماط الفكرية والإيديولوجيات الأخرى باعتبارها شرعية أو صاحبة رسالة. ومن خلال التحليلات العلمية الزائفة، حاولت الماركسية أن تفرض حلولها على كل مجتمع. ولكن بات واضحًا أن هذه الإيديولوجيا على درجة كبيرة من الضعف، ويمكن القول بكل ثقة : إنها مجردة من أية قيمة علمية.

تصدير الثورة

هل عزمت الجمهورية الإسلامية على تصدير ثورتها إلى ما وراء النطاق الإقليمى الذى نشأت فيه؟ نعم ، ولكن ليس عن طريق العنف. وادعى التحليل أن الثورة الإيرانية نقطة البدء لإجراء تغيير جوهرى فى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية

بالمنطقة. ونظراً للسبب الذى قامت من أجله الثورة، فمن المستحيل أن تظل قيد الحدود الجغرافية لإيران:

«أطاحت ثورتنا بالنظام الاستبدادى الذى جرد الشعب الإيرانى من معظم الحقوق الفردية والاجتماعية لسنوات طويلة ، ووضع نفسه فى مأزق صعب نتيجة لانحرافاته العديدة. وأدت التبعية السياسية والثقافية للغرب إلى جر المجتمع الإيرانى إلى الركود وأحالته اقتصادياً إلى مجتمع استهلاكى صرف».

ويرى التحليل أن الشعوب الإسلامية ابتليت منذ زمن بعيد بالنظم الاستبدادية وذلك بتأثير الاستعمار وسيطرته. فلا وجود فى هذه الدول لحرية الفكر والكلمة مما يليق بالإنسانية. وتعطشت دول العالم الثالث والدول الإسلامية خاصة إلى نهضة سياسية واجتماعية ، وإلى الخلاص من العبودية للنظم التى انقطعت صلاتها بالجماهير تماماً:

«لذا وجدت رسالة الخلاص التى حملتها الثورة الإسلامية الكثير من المؤمنين بها. وعلى ضوء منطقها التقدمى بدأت العقبات والحواجز التى وضعها التوسعيون بنشرهم للأفكار القومية فى التلاشى. أما تصدير الثورة الإسلامية فواقع يلقى ترحيباً كبيراً من الشعوب الإسلامية وقبل أن نشرع فيه» .

وردد الخمينى نفسه مراراً وتكراراً وجهات نظر مماثلة لهذه، ففى خطاب ألقاه مثلاً بمناسبة عيد الأضحى وفى حضور جمع من وفود الدول الإسلامية أعلن معارضته للإجراءات المسلحة أو الغزو العسكرى كوسيلة لتصدير الثورة. وبإيمان وثيق بمثل هذه الخطوة قال الخمينى: إن الشعوب الإسلامية ينبغى أن تتمسك بمطالبها العادلة. وهى إن فعلت فلن تتردد فى إعادة الحكم إلى الشعب وتحريره من هيمنة القوى العظمى. وتؤمن الجمهورية الإسلامية بأن الثورات ليست سلعاً يسهل تصديرها من بلد لآخر. وأثبتت التجارب أن كل تغيير اجتماعى يتطلب ظهور أسس وأرضيات إيديولوجية معينة. وليست الثورة انقلاباً عسكرياً يتم بتغيير عدد من القادة العسكريين كرؤوس لأى جيش؛ بل رسالة الثورة إحداث تغيير جوهرى فى النظم السياسية والاقتصادية والثقافية للشعب. كما أن تصدير الثورة الإسلامية أو أية إيديولوجيا أخرى يعتمد فى المقام الأول على نجاحها داخل حدودها الطبيعية. وإيران من وجهة نظر الخمينى حققت

منذ ١٩٧٩ استقلالاً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً ، يمكنها من أن تكون نموذجًا تحتذيه الدول الإسلامية الأخرى، ما قد يعد إلى حد ما تصديراً للثورة الإسلامية بطريق المحاكاة لا الفرض بالعنف. على أي، فاعتبار الجمهورية الإسلامية نموذجًا تحاكيه الدول الإسلامية الأخرى يعتمد على قابليتها للتطبيق سياسياً.

يتضح من هذه الدراسة أن هناك قوى محلية عديدة تأبى الاعتراف بشرعية الجمهورية الإسلامية وتتحدى بقاءها جدياً. فما توقعات هذه الأطراف الرافضة بالنسبة لهذا السعي الدؤوب من أجل السيطرة على إيران؟

الهوامش

(١) محمد رضا پهلوى. پاسخ به تاريخ، نيويورك ١٩٨٠.

(٢) ليدن ولويس. *الكارثة: الفشل الأمريكى فى إيران*. ألفرد نوف، نيويورك ١٩٨١، ص٢٢٤.

(٣) سپهر ذبيح. الحركة الشيوعية فى إيران. نشر جامعة كاليفورنيا، بركلى ولوس أنجليس، ١٩٦٦، ص٩٨-١١٥.

(٤) "A Chronological Survey of the revolution, in Iranian Revolution in Perspective. Iranian Studies, Vol. xiii. Nos. 1-4, 1980, p. 357.

(٥) حديث أجرى مع مسؤولى الخارجية الإيرانية السابقين. باريس، ٢٠ فبراير ١٩٨١.

(٦) نيويورك تايمز، ٢٦ يناير ١٩٨٠.

(٧) كان شهبور بختيار وحسن نزيه وعلى أمينى من بين الزعماء الإيرانيين البارزين بالمنفى ممن أرسلوا ببرقيات للسكرتير العام للأمم المتحدة يطالبون فيها بإدانة عالمية لعمليات الإعدام بالجملة فى إيران.

(٨) افتتاحية "خبرنامه": موجز صحيفة "انقلاب إسلامى"، ١٢ أكتوبر ١٩٨١.

(٩) پهلوى. پاسخ به تاريخ.

(١٠) صحيفة "مردم" الناطقة بلسان حزب توده، ١٢ مارس ١٩٨١.

(١١) رسالة الثورة، نشرة فرق حرس الثورة، طهران، عدد ١، مايو ١٩٨١.

(١٢) تولى شمران فيما بعد قيادة الميليشيات المقاتلة ضد العراق، وتوفى فى صيف ١٩٨١ فى ظروف غامضة. واقتبست العبارة المذكورة عن صحيفة "ميزان"، ١٢ نوفمبر ١٩٨٠.

(١٣) حديث أجرى مع نائب وزير الخارجية الإيرانى، باريس ٢١ أغسطس ١٩٨٠.

(١٤) Fred Halliday. Soviet Policy in the Arc of Crisis (Institute of Policy Studies, Washington and Amsterdam, 1981), pp. 77-99.

(١٥) فى أثناء احتلال المسجد الحرام بمكة فى ديسمبر ١٩٧٩، ومرة ثانية فى أثناء الحج فى أكتوبر ١٩٨١، تم تبادل رسائل عديدة بين الخمينى والقادة السعوديين. وفى المرة الثانية اعترض الخمينى بشدة على تصرفات الشرطة السعودية، واعتقال الحجاج الإيرانيين الذين تظاهروا وهتفوا باسم الخمينى والثورة الإسلامية، وقال الخمينى للملك خالد: «إن جريمتهم الوحيدة أنهم رفعوا الشعارات المعادية للولايات المتحدة الشيطانية وإسرائيل الإمبريالية». عن صحيفة "جمهورى إسلامى"، طهران، ٢١ أكتوبر ١٩٨١.

(١٦) لمزيد من المعلومات انظر سپهر ذبيح. "السياسة الإيرانية في الخليج الفارسي"، العدد ٧ من International Journal of Middle East Studies لوس أنجليس، ١٩٧٦ .

(١٧) Economist، لندن، ٩ مايو ١٩٨١. تعتمد تقارير الحرب على البيانات اليومية لجيش الجمهورية الإسلامية ، وبيانات فرق حرس الثورة التي وردت بصحف جمهوري إسلامي و كيهان وصبح أزادكان (الأخيرة ناطقة بلسان الپاسداران).

(١٨) كيهان، ٢٩ سبتمبر ١٩٨١. وبعد أسبوع لقي أربعة من كبار ضباط الجيش مصرعهم حين كانوا في طريقهم إلى عبدان للاحتفال بهذه المناسبة فسقطت طائرتهم العسكرية بالقرب من طهران. وأودى الحادث بحياة كل من ولي الله فلاحي نائب رئيس الأركان واللواء موسى نامجو وزير الدفاع واللواء جواد فاكوري القائد السابق للسلاح الجوي ومحسن كلاهدوز نائب قائد فرق الپاسداران، اطلاعات، ٢ أكتوبر ١٩٨١.

(١٩) في يوم ١٢ سبتمبر ذكر أصغر صامت المتحدث باسم وزارة الداخلية أن الحرب أدت إلى تشريد مليون وسبعمئة وثمانين ألف لاجئ. وأقامت الوزارة عشرين مخيماً أكبرها بالقرب من جيرفت بإقليم كرمان. ولم يقبل السكن به سوى عشرة آلاف فقط. وأشارت إحصائياته إلى أن ٣٠ بالمئة من اللاجئين سكنوا المخيمات و٥٠ بالمئة لجأوا إلى العيش بالمساجد والمساكن الشعبية و٢٠ بالمئة بمنازل خاصة. وقال: إن ٦٠ بالمئة من مجموع سكان مدينتي الأهواز ودزفول هجروا المدينتين بعد أن دمرتهما الحرب. تقرير إغاثة اللاجئين. وزارة الداخلية بالجمهورية الإسلامية، طهران، ١٢ سبتمبر ١٩٨١.

(٢٠) Economist، لندن، ٩ مايو ١٩٨١.

(٢١) أشارت مصادر المنفيين الإيرانيين في لندن إلى يوسف نيمرود، وهو ملحق عسكري سابق بالبعثة الإسرائيلية في إيران كأكبر الضالعين في عقد صفقات الأسلحة مع الوفود الإيرانية الموفدة لهذا الغرض. وكانت له اتصالات موسعة في اليونان وقبرص وسائر الأماكن المعروفة بتسويق الأسلحة في السوق السوداء. حديث شخصي، ١٢ أبريل ١٩٨١.

(٢٢) رسالة الثورة، عدد ١، مايو ١٩٨١، ص٤١-٥٠.

(٢٣) جمهوري إسلامي، طهران، ١ نوفمبر ١٩٨١.

(٢٤) كشف إسقاط طائرة الشحن الأرجنتينية بالمقاتلات السوفيتية في أغسطس عن استخدام قبرص كمحطة لنقل قطع الغيار إلى إيران، وتزعم المصادر المنفية في أوربا أن لديها تفاصيل عن عمليات السوق السوداء للأسلحة، Iran Post ٢١ سبتمبر ١٩٨١.

(٢٥) رسالة الثورة، العدد الأول، عدد ١، مايو ١٩٨١، ص٤٦-٥٠.

الفصل العاشر

توقعات

منذ بدء الكفاح المسلح ضد النظام فى يونيو ١٩٨١، برزت عدة تساؤلات عن قابلية فكرة الجمهورية الإسلامية للتطبيق. وتعرضت قدرة النظام على البقاء لأقصى درجات التمحيص فى أعقاب كل عملية اغتيال كبرى، خاصة تفجير مقر الحزب الجمهورى الإسلامى الذى أودى بحياة قادة الحزب الحاكم. وهناك ما يغرى بمقارنة الاضطرابات الثورية التى وقعت قبل ثلاث سنوات بصيف الغضب على الخمينى. ولابد لأى تحليل يتناول صمود النظام أمام الكفاح المسلح العنيد أن يؤدى إلى بروز التساؤل عن أسلوب ممارسة الخمينى للسلطة والأداة التى يمارس سلطته من خلالها أولاً، وثانيًا : عن مدى إصراره على البقاء فى السلطة، وثالثًا: عن قوة جماعات المعارضة، وهى مسألة تحتاج إلى قدر من إمعان النظر سواء داخل البلاد أو بالمنفى.

الحرب على ثلاث جبهات

لا شك أن النظام فى موقف صعب؛ إذ خاض معارك على ثلاث جبهات ولمدة طويلة. فهو يحاول طرد العراقيين من الأراضى الإيرانية المحتلة فى خوزستان وكردستان، وانشغل لعامين فى إقرار الأمن فى كردستان وسيستان وبلوتشستان بجنوب شرق إيران. أما الجبهة الثالثة فالحرب على ميليشيات المدن التى بدأت القتال منذ ٢٠ يونيو ١٩٨١، إلا أن النظام عاجز عن حسم الموقف على أى من هذه الجبهات.

فى يوليو ١٩٨١، وبينما كان الاهتمام موجهًا تمامًا إلى عمليات التفجير والإعدام فى طهران، هاجم رجال القبائل البلوتشية إحدى نقاط الأمن خارج زاهدان وقتلوا ثلاثة وثلاثين من أفراد الأمن، وأجبروا السلطات على إرسال التعزيزات من العاصمة. وأشار بعض المراقبين إلى سيطرة الحكومة على هذين الإقليمين المتاخمين للحدود مع باكستان، وأعلنت الميليشيات البلوتشية ويبلغ قوامها ألف رجل عزمها على زيادة قواتها إلى سبعة أضعافها قبل نهاية السنة. وللبلوتش تظلمات جوهرية ضد الجمهورية الإسلامية، وأعلنوا استياءهم كسنّة من اعتراف الدستور بالمذهب الشيعى الجعفرى باعتباره المذهب الرسمى للدولة. وهم كأقلية عرقية لها هويتها الخاصة مستاءون من إحجام الحكومة عن منح الأقليات حكمًا ذاتيًا ولو محدودًا. وأقلقهم كقوة سياسية عجزهم عن تنظيم جماعة سياسية حرة فى مواجهة احتكار الحزب الجمهورى الإسلامى لكل السلطات. وكان قربهم من باكستان وغياب نقاط الحرس الحدودى جعل من بلوتشستان ملاذًا آمنًا لخصوم النظام. وإذا كانت "جبهة تحرير بلوتشستان" لا تمثل بعد تهديدًا خطيرًا للنظام فهى فرع آخر من الجبهة الثالثة التى بدأت تشكل خطرًا على وحدة إيران الإقليمية فور سقوط الشاه.

وفى غمار حروبه الطويلة على الجبهات الثلاث، يعطى النظام أولوية لكل من هذه الجبهات حسب إدراكه لمدى خطورتها والتهديد الذى تشكله. ولا شك أنه أعطى الأولوية القصوى منذ يونيو ١٩٨١ على الأقل لمشكلة ميليشيات المدن؛ إذ تنبهت الحكومة إلى الدور الذى لعبته هذه الميليشيات فى تنظيم العصيان الناجح ضد حكومة بختيار فى فبراير ١٩٧٩. وما أن تحدد هذا المصدر الكبير للخطر استخدم النظام كل ما أتيح له من وسائل لاحتوائه والقضاء عليه. واعتمدت قدرة الحكومة فى ذلك على مهارتها فى استخدام أدوات قوتها وهى متنوعة ومنها ما هو قهرى ومنها ما هو غير قهرى، وتهدف إلى إبقاء النظام فى السلطة وتحقيق أقصى درجات الأمن له.

وما أدوات القوة هذه؟ من الواضح قبل كل شىء أن الخمينى كان يحكم من خلال مؤسسات شرعية، ومهما قيل عن دستور الجمهورية الإسلامية، فهناك قليل من الشك فى أن يكون النظام حقق الشرعية بإجراء استفتاءين وانتخابات عامة واحدة وثلاثة انتخابات فرعية للمجلس وثلاثة انتخابات رئاسية. ولا ريب أن كل انتخابات تجرى يقل

تأييد الشعب له. وتم خفض الحد الأدنى لسن التصويت لتشجيع الشعب على التصويت وللحصول على أقصى تأييد ممكن. كما استعانت السياسات الانتخابية الإيرانية ببعض الوسائل غير المشروعة للتأثير على نتائج الانتخابات، فهدد أعضاء اللجان الثورية المنتشرة بكل أرجاء البلاد بمصادرة بطاقات التموين بمختلف أنواعها إذا لم تثبت البطاقات الشخصية مشاركة أصحابها فى التصويت. وأوصى الخمينى بالتصويت كواجب دينى على كل "مسلم حقيقى".

ومع كل هذا يجب الإشارة إلى أن المقاييس الديمقراطية الغربية لا تنطبق على هذه الإجراءات التى استخدمت فى تشكيل المؤسسات الحيوية للجمهورية. وطالما ظل النظام محتميًا بستار الشرعية ستظل المؤسسات المهمة كالجهاز الإدارى والجيش على ولائها له. وعادةً ما يحجم الجهاز الإدارى القائم بالأنشطة الحكومية اليومية عن تحويل ولائه عن أية حكومة تحميها الشرعية الدستورية. ففى أثناء اضطرابات ١٩٧٨ - ١٩٧٩، كان الجهاز الإدارى آخر المؤسسات التى انضمت للحركة الشعبية الضخمة المعادية للشاه ، ولم يوافق على الانضمام إليها إلا بعد أن قام عدد كبير من الجماعات السياسية وكل الزعماء الدينيين تقريبًا بالتشكيك فى شرعية النظام. وأثار نظام الشاه نفسه مسألة شرعيته حين حاول استقطاب القوى الثورية بعد أحداث الشغب فى نوفمبر وتشكيل وزارة اللواء أزهرى العسكرية التى لم تدم طويلاً. ولكن ذلك لم يحدث أى أثر على الإطلاق. وعلى الرغم من توجيه كبار الزعماء الدينيين أعنف الانتقادات إلى بعض جوانب نظام الخمينى، فإن الجهاز الإدارى لم يرقَ إلى درجة الشك فى شرعيته.

وكذلك الجيش، فهو عادةً يعترف بشرعية الحكومة المركزية ويتباطأ فى الانضمام إلى الحركات الشعبية المنادية بإسقاطها. فظلت قيادة الجيش على ولائها لرئيس الوزراء حتى نهاية نظام مصدق فى سنة ١٩٥٣ ولم يحول القادة الإقليميون ولاءهم عن مصدق إلى حكومة الانقلاب إلا بعد صدور مرسوم شاهنشاهى بعزله. ولكننا لا نقصد بذلك أن نقدم تكهنًا ما عن الدور المستقبلى للجيش فى الأزمة الإيرانية، بل لنؤكد أن القوات المسلحة كمؤسسة تحافظ تمامًا على اليمين الذى أقسمته على الولاء للجمهورية الإسلامية وقائدها الأعلى وهو الخمينى. ففى الأزمة التى حدثت على أثر عزل

بنى صدر، لم تجد قيادة الجيش صعوبة فى قبول أوامر الخمينى بعزل الرئيس من منصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة وتجديد ولائها للإمام.

لا شك أن هذا الولاء الشخصى سريع الزوال ولن يبقى بعد وفاة الخمينى. فالدستور الذى خول الخمينى حق تولى القيادة العليا للقوات المسلحة ينص أيضًا على «خلافة الفقيه» إذا مات فى منصبه أو أصابه عجز، وبالتالى فموقف الجيش من هذا الاحتمال ربما يعتمد على تحديد وريث شرعى للخمينى فى حياته. وظهرت فى سبتمبر ١٩٨١ دلائل جديدة على بزوغ نجم آية الله منتظرى كخليفة للخمينى. وبذلك يمكن أن تمتد شرعية منصبه إلى منتظرى وتؤدى بكل من الجهاز الإدارى والجيش إلى الإحجام عن تحدى انتقال السلطة.

أما الأداة الثانية لسلطة الخمينى فتتمثل فى فرق الحرس الثورى الإسلامى (الپاسداران)، وهى أخطر الوسائل التى سعى بها الخمينى إلى: أ. إحداث توازن مع القوات المسلحة النظامية. ب. تأكيد سيطرة محاكم الثورة الإسلامية. جـ. المشاركة بها فى إخماد ثورات الأقليات العرقية. ء. أن يوحد بها القوات المسلحة النظامية فى الحرب ضد العراق. هـ. أن يقاتل بها الميليشيات التى بدأت كفاحها المسلح ضد النظام فى يونيو ١٩٨١ .

خضع الپاسداران لتغييرات بنيوية وقيادية مهمة بهدف تطوير كفاءتهم وقوة أدائهم. وكان الپاسداران يرحبون بانضمام كل أعضاء الميليشيات الذين قاتلوا فى معارك الشوارع لإلحاق الهزيمة بالجيش والإطاحة بحكومة بختيار، إلا أن هذا لم يعد مقبولاً منذ صيف ١٩٧٩ لعدة أسباب. أولاً: تم طرد أعضاء جماعتى المجاهدين والفدائيين؛ لأن ولاءهم للخمينى فى ذلك الوقت أصبح موضع شك. ثانيًا: تأكدت ضرورة التدريب على كل من المبادئ الإسلامية وفنون القتال حين أبدى أفراد الپاسداران ضعفًا واضحًا فى الصدامات التى وقعت مع التركمان فى أبريل ومع الأكراد فى يوليو وأغسطس من نفس السنة. ثالثًا: تطلبت الحرب مع العراق كفاءة عسكرية فائقة وقدرة على تنسيق العمليات الحربية مع القوات المسلحة النظامية.

لكل هذه الأسباب أصبح الپاسداران يمثلون الصفوة المختارة، وتم تجنيدهم من أفراد الطبقة المتوسطة من الفقراء المدنيين من ذوى التعليم المحدود، وتلقوا تدريبات مكثفة لمدة ستة أشهر على إيديولوجيا الجمهورية الإسلامية التى تشمل القراءة والكتابة واجتياز الاختبارات فى ثلاثة متون أساسية: القرآن الكريم، ونهج البلاغة للإمام على، و"ولاية الفقيه" للخمينى. وتم إحلال صغار ضباط الجيش النظامى محل الإيرانيين الذين تلقوا تدريبًا فلسطينيًا، وبعض الفلسطينيين الذين كانوا يعملون كمعلمين، خاصة منذ الحرب العراقية الإيرانية حيث ارتاب النظام فى وجود علاقات عربية مع بعض قادة الپاسداران البارزين. وفى نوفمبر ١٩٨١ جرى حديث عن إنشاء أكاديمية للتعليم العسكرى العالى لأفراد الپاسداران.

تعرض ولاء الپاسداران للكثير نتيجة للنزاع بين بنى صدر والحزب الجمهورى الإسلامى، ولكن ما أن اتخذ الخمينى جانب الحزب الجمهورى بشكل حاسم، أدار الپاسداران ظهورهم للرئيس. وفى أعقاب نسف مقر الحزب الجمهورى الإسلامى فى أواخر يونيو ١٩٨١، اتخذ الپاسداران إجراء فوريًا لمحاصرة الوحدات العسكرية التابعة للجيش بالعاصمة؛ خشية أن يكون التفجير جزءًا من محاولة انقلاب عسكرى.

يتكون الپاسداران من مئة ألف فرد تقريبًا ينتظمون فى كتائب وفرق، ويتم اختيار قائدهم الأعلى من قبل الخمينى مباشرةً. وفى عملية التغيير التى سبقت الإشارة إليها منذ قليل، تم استبدال "أبو أشرف"، وهو إيرانى تلقى تدريبًا فلسطينيًا، بثلاثة من القادة تم عزل كل منهم باعتبار أحدهم مواليًا للعرب والثانى لبنى صدر والثالث لجماعة المجاهدين. وحين أعلن الكفاح المسلح فى يونيو، تم استدعاء ما يقرب من عشرين ألفًا من أفراد الپاسداران إلى العاصمة تاركين حوالى عشرة آلاف منهم لحماية الأمن فى المراكز الإقليمية. وتنبثق فرق الإعدام المسؤولة عن تنفيذ أحكام الإعدام التى تصدرها محاكم الثورة من الپاسداران. ويخضع قائد الپاسداران منذ نشأة تلك الفرق للسيطرة المباشرة لرجال الدين الراديكاليين الذين يتولون منصب المدعى العام للثورة الإسلامية أو رؤساء محاكم الثورة بالعاصمة. وفى سنة ١٩٨١، كان حجة الإسلام حسين موسوى التبريزى يشغل المنصب الأول. ولما كان موسوى عضوًا قياديًا بالحزب الجمهورى الإسلامى، عقد الپاسداران أواصر الصلة مع الحزب الحاكم. ويرى معاونو الخمينى

المقربون أن الحزب الجمهورى الإسلامى والپاسداران يتباريان على الفوز برضا الإمام وتأييده ، وأن الخمينى يستخدم كلاً منهما فى مقاومة التركيز الزائد للسلطة بيد الآخر، وبالتالى فالانتقاد الذى يوجهه الخمينى من حين لآخر إلى الپاسداران يرجع إلى محاولته الاحتفاظ به تحت سيطرته المطلقة.

وهناك أداة أخرى يستعين بها النظام وهى سيطرته التامة على وسائل الإعلام من إذاعة وتليفزيون وصحف. وكانت إيران قد نجحت قبل الثورة فى إنشاء شبكة حديثة من محطات الإذاعة والتليفزيون الحكومية، وكانت اثنتا عشرة من مدن الأقاليم غير العاصمة بكل منها محطة تليفزيونية إقليمية، بالإضافة إلى محطات الإذاعة بخمسين مدينة وبلدة. وفى دولة مترامية الأطراف كإيران وحيث لا تتعدى نسبة التعليم الأربعين بالمئة يكون للإذاعة والتليفزيون الحكوميين تأثير خطير بين وسائل الإعلام. وكان الجهازان يتبعان وزارة الإعلام بالعاصمة والأفرع الإعلامية بالأقاليم. وفى أثناء الاضطرابات التى استمرت سنة، كانت الإذاعات الأجنبية الموجهة إلى إيران سلاحًا خطيرًا فى يد جماعات المعارضة المنفية وعلى رأسها الخمينى. وكما سبقت الإشارة ضمن تناولنا للمحادثات التى دارت بين قادة الجيش وممثلى الخمينى بتشجيع من الجنرال روبرت هويسر نائب قائد قوات حلف شمال الأطلنطى (ناتو)، كان قد وقف البرنامج الفارسى بالإذاعة البريطانية (بى بى سى) المطلب الوحيد الذى أصر عليه قادة الجيش فى مقابل التوصل لاتفاق مع القوى الثورية. وكانت الإذاعات الفارسية الأوروبية الغربية، خاصة الإذاعة البريطانية، تعمل كقناة اتصال بين زعماء المعارضة والجماهير الإيرانية طوال صيف وخريف ١٩٧٨، وبالتالى كانت بلاغات الاجتماعات والتظاهرات ومضمون رسائل الخمينى المسجلة على شرائط الكاسيت تبث على قطاع من الشعب أكبر كثيرًا مما كان يحققه الاعتماد على الصحف السرية وحدها.

لكل هذه الأسباب حرص الخمينى فور عودته إلى إيران على تأكيد سيطرته على شبكة الإذاعة والتليفزيون الحكومية، وتم تغيير مديرى الشبكة خمس مرات على الأقل قبل أن يجد الخمينى فى شخص هاشمى رفسنجانى، شقيق رئيس المجلس، صفات المدير المتفانى الذى يمكن الاعتماد عليه. وفى سنتى ٧٩-١٩٨٠ ، كان الوصول إلى محطات الإذاعة والتليفزيون الإقليمية هدف الأقليات العرقية فى انتفاضاتها ضد

الحكومة. وعندما ثار أهالى آذربيجان على النظام الإسلامى فى أواخر نوڤمبر وأوائل ديسمبر ١٩٧٩، انتقلت إدارة محطة تليفزيون تبريز من يد لأخرى عدة مرات حتى تم استدعاء كتيبة من الپاسداران من طهران لحراستها. كما وقعت مصادمات ومعارك طاحنة فى كردستان داخل محطات الإذاعة والتليفزيون وحولها ببعض مدن كردستان كمهاباد وأرومية.

أثبت الخمينى براعة فائقة فى استغلال الإذاعة والتليفزيون؛ ففى أعقاب كل حدث مهم وحين يحتاج إلى تعبئة جماهيرية يصدر نداءً بشخصه أو عن طريق ابنه أحمد فتحتشد الحشود الضخمة من الجماهير. وهناك تقليد جديد يتمثل فى المواكب الجنائزية. وكانت الإذاعة والتليفزيون أداة فعالة أيضًا فى يد الطلاب الثوريين الذين احتلوا السفارة الأمريكية واحتجزوا الرهائن. وأدرك الخمينى أهمية وسائل الإعلام وخطورتها كأداة اتصال بالجماهير الإيرانية ما دفعه لإصدار أمر بتعيين وحدات خاصة من الپاسداران لحراسة منشآت الإذاعة والتليفزيون بالعاصمة. وفشلت عدة محاولات قام بها المجاهدون لتفجير منشآتهما أو التسلل إليهما. ولا شك أن أى جهد منظم يستهدف إصابة الحكومة بالشلل لابد أن يشمل السيطرة على مراكز الإذاعة والتليفزيون بالعاصمة. وفى سبتمبر تم الكشف عن مخطط كهذا بأحد «مخابئ» المجاهدين بجوار مبنى التليفزيون، ووضع المبنى منذ ذلك الحين تحت حراسة مشددة لا تضارعها إلا الحراسة التى ضربت حول بيت الخمينى بشمال طهران.

وتعد السيطرة على الخزانة ثانية الوسائل المهمة لممارسته السلطة. وهو أمر يتم بطريقين، أولاً: بصفته جزءًا من الحكومة الشرعية، تتلقى خزانته مبالغ ضخمة من المصادر الداخلية والخارجية لدفع رواتب الجهاز الإدارى الضخم الذى ظل دون تغيير، والجيش. كما استخدمت عائدات الأموال الحكومية فى استيراد المواد الغذائية بالطرق البرية من تركيا وپاكستان. وعلى الرغم من التدهور الخطير الذى حاق بالاقتصاد القومى، أمكن الحفاظ على مستوى الإنتاج العادى الذى يبلغ حوالى مليون برميل يوميًا وكانت عائداته تتراوح ما بين ١.٢ و١.٦ مليار دولار، بما يكفى لتلبية احتياجات إيران الأساسية. وتنبه خصوم النظام إلى ذلك، فعندما نجح الأكراد فى قطع الخطوط الحديدية والطرق البرية التى تربط تركيا بإيران، استدعى الجيش وحداته الميكانيكية

من القطاع الشمالى لجبهة القتال مع العراق لإصلاح هذه الطرق الحيوية. لذا ركزت الحكومة جهودها على الحفاظ على الطريق الذى يربط بين باكستان وإيران مفتوحًا بإجلاء عدد من نقاط الأمن فى بلوتشستان وسيستان حتى تطلق يد القبائل فى السيطرة على المنطقة الخلفية.

ثانيًا: تتم السيطرة على الخزانة من خلال تنظيم الأوقاف الدينية. ويتم الإنفاق على الشبكة الضخمة من المساجد والمدارس الدينية عادةً من عائدات الأوقاف الدينية والهبات الحكومية. وفى سنة ١٩٧٧، حين أعلن جمشيد آموزگار رئيس الوزراء خفض الإعانات الحكومية بنسبة أربعين بالمئة، فسر رجال الدين المعادون للشاه الموقف بأنه محاولة لإكراه رجال الدين الشيعة على الخضوع. وبقيام الجمهورية الإسلامية، زادت الأموال من هذين المصدرين من مصادر التمويل زيادة فعلية.

كما سيطر الخمينى على التبرع الذى يتلقاه رجال الدين والذى يعرف باسم «سهم إمام» (نصيب الإمام) أو ذلك الجزء من المال الذى يمنحه الإمام لمعاونيه وممثليه، وهم أيات الله والملات الأدنى مرتبة.

واستخدم الخمينى سيطرته المالية هذه سلاحًا ماضيًا للانتقام من بعض كبار آيات الله الذين انقلبوا عليه فيما بعد. فأجبر تجار البازار وسائر المانحين على دفع هباتهم لأئمة الجمعة الذين يعينون من قبله مباشرةً ويدينون بالولاء للحزب الجمهورى الإسلامى. ومن ثم كان الخمينى يفعل بخصومه من رجال الدين ما حاول الشاه أن يفعله فى سنة ١٩٧٧. وبانقطاع الهبات الكافية عن هؤلاء الزعماء من رجال الدين، صاروا عاجزين عن الإنفاق على المدارس الدينية والمؤسسات الخيرية والمستشفيات التى وقفوا أنفسهم عليها "كأمناء دينيين" منذ نشأتها بقم ومشهد مع مطلع القرن العشرين. وكان من نتائج انقطاع هذه الهبات أيضًا نقص أعداد الطلاب الدينيين الذين يعيشون على هذه الهبات. وأبدى الخمينى قسوة فى استخدامه لهذه "السلطة المالية" ضد خصومه نظرًا لدرايته بالنظام المالى الداخلى لطبقة رجال الدين. وحين دبت الخصومة بينه وبين آيات الله شريعتمدارى وقمى وشيرازى، قام بتعيين أئمة جمعة جدد

بمشهد، وهى مقر الأخيرين، وأعطى لوريثه الشرعى آية الله حسنعلى منتظرى السلطة الكاملة على أموال كل المؤسسات الدينية فى قم.

واعتمدت الدراسة الناجحة "للسلطة المالية" على الحالة الاقتصادية العامة للبلاد. وهناك بعض الجدل حول الأوضاع الاقتصادية الآخذة فى التدهور منذ ١٩٧٩. أما ما يحول دون التوصل لإجماع فى الآراء حولها فيرجع إلى تأثير هذا التدهور على قابلية النظام للتطبيق سياسيًا. وتدل التقارير السنوية التى يقدمها البنك المركزى، سواء فى عهد الشاه أو بعد سقوطه، على معدل ثابت للتضخم حتى ١٩٧٢ . وفى السنوات الخمس التالية، حقق المعدل ارتفاعًا مفاجئًا من ١٧ إلى ٢٥ بالمئة. وفى سنة ١٩٧٨ ، أدت الإجراءات المالية إلى خفض المعدل إلى ١٣ بالمئة. أما فى العامين التاليين لقيام الثورة، فتشير أدق التقديرات إلى ارتفاع المعدل إلى ٨٥ بالمئة، ما يضع إيران بمحاذاة إسرائيل وتركيا والأرجنتين كواحدة من الدول الأربع التى حققت أعلى معدلات من التضخم. ولا يرجع هذا المعدل المرتفع إلى زيادة الطلب؛ إذ انخفضت القوة الشرائية للشعب بصورة شديدة منذ ١٩٧٩، بل إلى تدهور المعدلات الإنتاجية والخدمات نتيجة لاضطراب الأحوال السياسية.

تقترن البطالة دائمًا بانخفاض الإنتاج، وبلغت البطالة بين ١٩٧٢ و١٩٧٧ حوالى ٣٥٠ ألف حالة ضمن عمالة تصل إلى ١٠.٦ مليون أى بنسبة ٣.٥ بالمئة. وفى سنة ١٩٧٨، لم تكن هناك بطالة على الإطلاق مع الأخذ فى الاعتبار وجود مليون عامل أجنبى يعملون بالبلاد. أما فى سنة ١٩٨١ ، فكان فى إيران ما يقرب من أربعة مليون عاطل فى عمالة بلغت ١١ مليون عامل، أى بنسبة ٣٧ بالمئة. وفى العقد السادس من القرن العشرين كان الإنتاج القومى ينمو بنسبة ٨ بالمئة سنويًا، وفى العقد التالى حوالى ٣٢ بالمئة. أما من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢ ، فتشير أفضل التقديرات إلى تراجع سنوى تراوح بين ٣٧ و٤٢ بالمئة.

والتدهور الاقتصادى الإيرانى بالمقاييس الغربية مستمر وفى ازدياد؛ ما حدا ببعض المحللين بالإعراب عن دهشتهم من صمود الاقتصاد الإيرانى. على أى، تشير الدلائل إلى أن إيران متجهة بطريقة ما نحو الضعف الاقتصادى. ولم تتمخض

المصاعب الاقتصادية الجمة عن حتمياتها السياسية السلبية بعد. ولا يعانى العدد الضخم من العمال العاطلين والمهجرين من المناطق التى دمرتها الحرب الفقر وحسب، بل دخلوا أيضًا فى زمرة "المستضعفين" الذين هب الخمينى لنصرتهم. وتعد الطبقتان العليا والمتوسطة بوجه عام أكثر الطبقات تأثرًا بالحالة الاقتصادية المتدهورة ومن الفوضى السياسية الشديدة. وصب هذا السخط فى مصلحة النظام سياسيًا؛ إذ ألقى مسؤولية الورطة الاقتصادية على النظام السابق وسياسته التى كانت تخدم مصالح الأغنياء على حساب "المعدمين".

نخلص إلى أن الأزمة الاقتصادية الإيرانية بدلاً من أن تؤدى إلى إضعاف قدرة النظام على ترسيخ دعائمه استغلت كسلاح قوى لتعميق الصراع الطبقى باستثارة الفقراء على الأغنياء. ولا مجال لاعتبار التدهور الاقتصادى تحديًا حقيقيًا لبقاء النظام إلا إذا فشل فى توفير القوت الضرورى لجماهير الشعب ومن بينهم ملايين العاطلين.

وامتلاك قدر كبير من أدوات السلطة والقوة ليس مؤشرًا على نجاح استخدامها، فكان الشاه يمتلك نفس القدر منها إن لم يكن أكبر، ومع ذلك أطيح به بسهولة تدعو للدهشة. وفى البحث عن إجابة على سؤال: كيف تمكن الخمينى من البقاء فى الحكم؟ ينبغى أن يعتبر إصراره الشخصى على الاحتفاظ بالسلطة أول الأسباب، خاصة إذا قورن بالشاه السابق أو على الأقل بالأشهر الأربعة الأخيرة من عهده. فتشير كل الدلائل المستمدة من مذكرات جنرالاته السابقين بالمنفى ومن الأقوال التى وردت فى محاكم الثورة ومن روايات الزعماء الوطنيين الذين كانوا على اتصال به وتعاونوا مع الخمينى فى أوائل سنة ١٩٧٩ إلى أن الشاه السابق كان فقد إصراره على الاحتفاظ بالسلطة فى أواخر أيام حكمه. وبينما كان الشاه يسعى لمهادنة المعارضة بالدعوة إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع قادتها، بل بدعوة الخمينى للعودة إلى إيران، أبدى الإمام إصرارًا شديدًا على تدمير خصومه واحتكار السلطة تمامًا، ووصم المنشقين بمعاداة الإسلام بل بمحاربة الله.

واتضح من مجمل هذه الدراسة كيف طرد بازرجان من منصبه، وكيف تخلص من رئيس علمانى وكيف قرر فى أواسط الصيف أن رجل الدين التقى الحقيقى أو غير

العلمانى المتشدد لا يصلحان للمنصب ، وأن الهيئة الحاكمة يجب أن تقتصر على رجال الدين الذين كان بعضهم من تلاميذه وتتراوح أعمارهم بين أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. وأكبر دليل على إصرار الخمينى على البقاء فى السلطة عدالته التى تتجاوز بعضًا من أشد السوابق التاريخية قسوة.

عدالة الخمينى

كلما اشتد الكفاح المسلح عنفًا ضد النظام، ازداد الخمينى عنفًا فى صده له. ففى أواخر سبتمبر ١٩٨١ فى أحد أيام العطلات، تم إعدام ١٢٨ رجلاً وامرأة فى طهران والمدن الكبرى، وتمت إضافة "التمرد" على النظام الحاكم إلى الجريمتين السابقتين أى "الفساد فى الأرض" و "محاربة الله". وشكلت هذه التهم مجموعة متكاملة من العقاب الرادع للمعارضة السياسية التى تبدأ بتوزيع منشورات الجماعات المعارضة للنظام وتنتهى بإطلاق النار على أفراد الپاسداران. ولم يتقيد المسئولون الحكوميون فى مدى العقوبة أو نوعيتها، فأعلن حجة الإسلام حسين موسوى تبريزى المدعى العام الذى أتى خلفًا لآية الله على قدوسى الذى اغتيل قبل ذلك بشهر أن هناك قلة من المعارضين المعتقلين سيتم إعدامهم حتى يوفروا على الخزانة تكاليف اعتقالهم، وقال: «سيتم عقد المحاكم فى الشوارع حيث تكفى شهادة اثنين من أفراد الپاسداران لتنفيذ عقوبة الإعدام على الفور». وأعلن آية الله محمدى كيلانى رئيس قضاة محاكم طهران الثورية أن من أصيبوا فى أثناء مقاومتهم للاعتقال أو فى أثناء هجومهم على الپاسداران يعدمون على الفور. وأعلن زعيم دينى ثالث يعمل كمدعٍ ثورى فى طهران أنه حتى الفتيان من سن ١٢ ممن اعتقلوا فى أية مسيرة احتجاج على النظام لن يفلتوا من عقوبة الإعدام. وفى دفاعهم عن هذا الانتقام الرهيب من معارضى النظام، توسل ثلاثتهم باسم الإسلام، فهم يرون أن معارضة الجمهورية الإسلامية لا يقل عن محاربة الإسلام؛ ما يجيز عقوبة الموت.

وكان الخمينى نفسه بعد عدة أيام من إصداره بيانًا معتدلاً يحث فيه على توخى الحرص فى تطبيق العدالة الإسلامية على المعتقلين قال بتشابه شديد بين نظامه ونظام

الإمام على أول الأئمة عند الشيعة، وقال: «قتل الإمام الأعظم أربعة آلاف من أعدائه فى يوم واحد لحماية العقيدة». وورد فى مجلة "تايم" أنه فى يوم ١٥ سبتمبر حين بدأ سجن إيڤين الشهير يكتظ بالسجناء، أخذ أفراد الپاسداران حوالى مئة وخمسين سجينًا منهم فى منتصف الليل وأطلقوا عليهم الرصاص ودفنوهم سرًا فى مقابر جماعية غير مميزة. وفى يوم ٢٢ سبتمبر، أبلغت إحدى الأمهات محكمة الثورة عن ولدها وعضويته بمنظمة مجاهدين؛ وعندما ألقى القبض عليه ودعته قائلة «صلّ أولاً ثم واجه العدالة المطلقة». وتم بالفعل تنفيذ الإعدام فيه بتهمة حيازة زجاجة مولوتوف. وهنأت الإذاعة الحكومية الأم الشجاعة وأعربت عن أمانيها فى أن يُقتدى بها باعتبارها "نموذجًا إسلاميًا بطوليًا". ولايزال الإعلام الحكومى يعلن كل يوم منذ يونيو عن أمثلة ونماذج أخرى لعدالة الخمينى. وهناك إجراءات وحشية أخرى غير معلنة ينبئ عنها المسافرون والمكالمات الهاتفية البعيدة ، وتشير كلها إلى وجود تخطيط منظم ومدبر لتصفية المعارضين النشطين للنظام.

لا شك أن تبرير العقوبات الصارمة باسم الإسلام لا يجيزه الشرع. ويؤمن الكثيرون من علماء الإسلام بأن مفاهيم الخمينى لا تتفق مع الإسلام. وعندما صرح بأن النبى صلى الله عليه وسلم جمع الناس حول عقيدته «بضربات السيف المتوالية على الرؤوس» عارضه كبار علماء الشيعة مؤكدين أن هذا لم يرد فى أى سيرة من سير الرسول. وذكرت صحيفة إيكونوميست الإيرانيين بأن أفكار النبى عن نشر العقيدة الإسلامية وردت فى القرآن الكريم بسورة الكهف الآية ٢٩:﴿ قُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ كما تنص الآية ٥٦ من سورة البقرة على أنه لا إكراه فى الدين.

كما تتنافى مع روح الإسلام تلك الدعوة التى وجهها گيلانى للإجهاز على المتمردين المصابين لأنهم «يحاربون الله». إذ نظم الرسول صلى الله عليه وسلم المعاملة الواجبة تجاه أسرى الأعداء، وورد فى سورة محمد قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ وأدلى گيلانى أيضًا بتصريح آخر عن رفض ندم المسجونين الذين اعتقلوا فى تظاهرات مسلحة، وهو أمر مرفوض أيضًا لتعارضه مع تعاليم القرآن حيث تنص الآية ١٩٠ من

سورة البقرة على أن اللجوء للعنف غير جائز إلا دفاعًا عن النفس، يقول تعالى : ﴿قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وتشير الدلائل التاريخية إلى دقة النبى صلى الله عليه وسلم فى تطبيق التعاليم القرآنية على نفسه، فحين فتح مكة، عفا عن أعدائه الوثنيين وأطلق سراحهم. وكذلك حين فتح المدينة صفح عن يهود بنى النضير بعد أن حاولوا قتله وأطلقهم دون أن يلحق بهم أدنى أذى. ويرى العديد من علماء الإسلام ألا تطابق بين تعاليم الإسلام والإجراءات الوحشية التى يقوم بها رجال الدين الشيعة المشايعين للخمينى.

ونادرًا ما تراجع الخمينى أمام هذه الاحتجاجات. ويبدو أن خصومه فى طبقة رجال الدين الشيعة أسكتهم الخوف فلم يصدر أى استنكار من داخل إيران لعمليات الإعدام بالجملة. ولاتزال أنباء الاعتقالات والإعدام تتوالى يوميًا فى الإذاعة الحكومية بهدف ترهيب المنشقين، وخيم على البلاد جو من الخوف يفوق ما ساد فى الفترة التى تلت قيام الثورة حين أقيمت محاكمة قصيرة للمئات من أعوان الشاه ثم أعدموا.

وهناك دليل آخر ينبئ عن إصرار الخمينى، فبعد انفجار أغسطس الذى راح ضحيته كل من رجائى رئيس الجمهورية ومحمد جواد باهنر رئيس الوزراء، انضم اثنان من كبار رجال الدين هما آية الله بايگانى وآية الله مرعشى، اللذان أحجما عن انتقاد الخمينى علانية على الرغم من مآخذهما عليه، إلى بعض من شيوخ البازار وأرسلوا إليه دعوة جماعية يناشدونه فيها وضع نهاية لدائرة العنف وناشدوا كلاً من المجاهدين والنظام الحاكم وقف كل أعمال العنف والانتقام المتبادل. وكان من المتوقع أن يتم تكليف بازرجان أو غلامحسين صادقى زعيم الجبهة الوطنية العريقة بتشكيل حكومة مؤقتة للمصالحة الوطنية تضم كل الأحزاب وعلى رأسها الحزب الجمهورى الإسلامى الحاكم.

وحاول اثنان من كبار آيات الله هما شريعتمدارى وقمى أن يتحققا من رد الفعل المتوقع لهذه المبادرة، فرد الإمام مستهزئًا بأن من تركوا السياسة له يجب أن يظلوا بعيدًا عنها. وكان هذا التصريح دليلاً جديدًا على ما يضمره الخمينى لكبار آيات الله بعد أن اقترفوا الكبيرتين: معارضة هيمنة رجال الدين على الجمهورية الإسلامية

ورفض مفهومه عن السلطة العليا طبقًا لفكرة ولاية الفقيه. ويرى من يعرفون الخمينى جيداً أن إصراره على البقاء فى السلطة لن يتزعزع طالما سمحت له صحته. وليس من المستبعد بعد وفاته أن يتم اتباع الصيغة المؤقتة لحكم إيران والتى ذكرناها منذ قليل. ويتوقع بعض المراقبين المطلعين أنه بعد اختفاء الخمينى من مسرح الأحداث، سيحدث انتقال هادئ للسلطة إلى وريثه الشرعى آية الله منتظرى. على أىٍّ فرغبة الخمينى فى البقاء فى الحكم تلقى معارضة من جانب كثرة من جماعات المعارضة التى استعرضنا أهمها خلال دراستنا هذه. أما المصير الذى ستئول إليه ومدى قوتها أو ضعفها فأمر نتطرق إليه فيما بعد.

مشكلات الميليشيات وتوقعاتها

عقد فى يونيو ١٩٨١ تحالف فعلى بين التنظيمات القتالية لتوحيد الكفاح المسلح ضد النظام. ومن المعلومات المتوفرة والمستمدة من قائمة أسماء النشطاء الذين تم اعتقالهم وإعدامهم، ومن هوية "المخابئ" التى أغار عليها الپاسداران، ومن تصريحات زعماء هذه الجماعات الذين يعيشون فى المنفى بأوروبا والولايات المتحدة، يتضح أن انهيار الجماعات المسلحة أمر وشيك.

لا شك أن المجاهدين أكثر التنظيمات القتالية نشاطًا، وتكبد هذا التنظيم أعلى نسبة من الخسائر؛ ففى غضون ثلاثة أشهر من النشاط ضد النظام قُتل من أفراده ما يزيد على سبعمئة، سواء فى المعارك أو إعدامًا. وأعلن زعيمها رجوى من باريس أن ما يقرب من عشرة آلاف من أتباعه مسجونون فى طهران والأقاليم، خاصة المناطق المطلة على بحر قزوين كگيلان ومازندران ونواحى كردستان. وأعلنت وسائل الإعلام الحكومية فى تلك الفترة أن ٦٠ بالمئة من المنشقين المعتقلين وما يربو على ٥٠ بالمئة من "المخابئ" التى اكتشفها الپاسداران وأغار عليها، تنتمى أيضًا إلى تنظيم المجاهدين. وتشير البيانات إلى جماعة أقلية الفدائيين بزعامة أشرف دهقانى باعتبارها ثانى أكثر الميليشيات نشاطًا، وأن حوالى ٢٠ بالمئة من مجموع المعتقلين والذين تم إعدامهم ينتمون إليها. أما الميليشيات الثلاث الأخر التى تمثل نسبة العشرين بالمئة المتبقية

وتتساوى أنصبتها فهى "پيكر" التروتسكى (الكفاح من أجل خلاص الطبقة العمالية) و"الكادحون الماويون" و "كومله" الكردى.

ويتألف التنظيم الأخير من الأكراد الذين لا يؤيدون الحزب الديمقراطى الكردى والذين ساندهم الاتحاد السوڤيتى حين أقيمت جمهورية كردية تتمتع بالحكم الذاتى بكردستان الإيرانية فى سنة ١٩٤٥ . وبالاطلاع على منشوراتهم يتبين أنهم على الرغم من ماركسيتهم الغالبة يرفضون دعم السوڤييت أو التحالف معهم، ويؤمنون بأن الطبقة العمالية الكردية المتحالفة مع الفلاحين يجب الاعتماد عليها فى القيام بثورة ماركسية حقيقية. ويعطى هؤلاء الأكراد الأولوية ولو نظريًا على الأقل للثورة الطبقية قبل الثورة من أجل نيل الحكم الذاتى، ويتكبدون معظم خسائرهم فى المصادمات التى تحدث فى كردستان وآذربيجان الغربية، ولكنهم متهمون من قبل الپاسداران بفتح طريق الميليشيات الأخرى للمرور عبر كردستان ، وبمساعدة قادة هذه التنظيمات المطلوبين على اجتياز الحدود إلى تركيا وما وراءها.

وتوجه هذه التنظيمات مجتمعة ضربات قاصمة للنظام، ففى غضون ثلاثة أشهر، قتل مئة وعشرون من القادة الحكوميين وزعماء الحزب الجمهورى الإسلامى، وضعف هذا العدد من أفراد الپاسداران فى المصادمات التى وقعت مع هذه الميليشيات. وبصرف النظر عن رئيس المحكمة واثنين من أمناء الحزب الجمهورى الإسلامى والمدعين الثوريين ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الأسبق، تستهدف هذه الميليشيات كبار ممثلى الخمينى من رجال الدين فى المراكز الإقليمية المهمة كتبريز ومشهد. وتشير البيانات الأخرى إلى أن إجمالى عمليات الإعدام بين شهرى يونيو وديسمبر ١٩٨١ بلغ ١٨٠٠ طبقًا للمصادر الحكومية و٢٧٠٠ طبقًا لمصادر المعارضة. وفى نفس الفترة قُتل حوالى ثمانمئة من أنصار الخمينى داخل الحكومة وخارجها.

ولم تنجح هذه التنظيمات القتالية مع ذلك فى إشعال ثورة كبرى على غرار ثورة فبراير قدر نجاحها فى التخطيط والتسلل إلى أقدس محارم الحكومة والحزب الحاكم. ويعد تفانيهم فى خدمة قضيتهم والمتمثل فى عدد من العمليات الانتحارية والهجوم بالقنابل عاملاً يجذب التعاطف معهم. ويحاط من يتم إعدامه من أفرادهم بهالة من

القدسية والشهادة؛ حيث يواجــه بعضـــهم فرق الإعدام وهم بعد فى سن المراهقة. وتـؤدى مقارنـة عصيان فبراير ١٩٧٩ بما آلت إليه الأمـور حاليًا إلى بعض النتائج المهمة:

١. مهدت الثورة الشعبية الضخمة فى عام ١٩٧٩ الظروف الملائمة لحرب الميليشيات التى شنتها هذه التنظيمات. وللأسباب التى سبق ذكرها لم يكن التأييد الشعبى الجارف لهذه التنظيمات متوقعًا فى صيف وخريف ١٩٨١. ووقعت جماعة المجاهدين للمرة الثانية فى خطأ تحدى النظام بحشد التجمعات الشعبية؛ ما كلفها ثمنًا فادحًا؛ ففى ٢٠ يونيو نظمت مسيرتها المتجهة من حرم جامعة طهران إلى السفارة الأمريكية السابقة كى تنضم إلى عشرات الآلاف من المتظاهرين. وعندما تمكن الپاسداران من شق الصفوف فتيات المجاهدين اللائى شكلن خطًا دفاعيًا حول المتظاهرين المسلحين، خلت الأرصفة فورًا من جموع المحتجين.

٢. تمكنت الميليشيات من التخفى ضمن حشود المتظاهرين بعد كل هجمة خاطفة على قوات الأمن فى سنة ١٩٧٩ ، أما فيما بعد فكان هناك عدد كبير من أهالى طهران غير راضين عن اتبا ع الميليشيات لهذا النهج. وهناك جانب حتمى مفتقد؛ فهذه الجماعات عاجزة عن حشد الجماهير حولها حيث أصبحت لا تلقى تأييدًا شعبيًا فعالاً فى الوقت الحاضر على الأقل. وفى الوقت نفسه استمر أنصار الخمينى فى التجمع فى حشود ضخمة تضم مليون متظاهر أحيانًا كما حدث فى ثلاث مناسبات: موكب جنازة رجائى وباهنر ومواكب جنازة بهشتى وواحد وسبعين آخرين من أعضاء الحزب الجمهورى الإسلامى، وذكرى كبار ضباط الجيش والپاسداران ممن لقوا حتفهم فى حادث سقوط الطائرة فى سبتمبر ١٩٨١ .

٣. تنبهت الكوادر القيادية للتنظيمات القتالية إلى الفروق الجوهرية بين الظروف فى سنة ١٩٨١ والظروف فى سنة ١٩٧٩ . ورفضت فيما بعد أن تدخل فى تحديات مع الپاسداران وأنصار الخمينى. بعبارة أخرى، أصبح تكتيكها أشبه بالتكتيك الذى اتبعته فى الحرب الخفية ضد قوات الشاه فى الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٧ منه إلى التكتيك الذى اتبعته فى خريف وشتاء ٧٨-١٩٧٩ .

لا شك أن نطاق عملياتها ونوعية تسليحها وقوتها العددية أكبر مما كان عليه فى الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٧ . والمؤكد أن هذه التنظيمات لن تتمكن من تكرار عصيان فبراير ١٩٧٩ ما لم تتمكن من كسب تأييد ضخم بين القطاعات العريضة من سكان المدن فى إيران. وغنى عن القول: إن ضعفها مرتبط فى علاقة مباشرة بقوة النظام وإصراره على البقاء فى السلطة. وإذا نشبت حرب إنهاك بهدف إضعاف إصراره فمن الممكن حينئذ للجبهة الثالثة أن تصيب سلطوية النظام الدينية إصابة بالغة. ولكن ماذا عن الجيش الإيرانى؟ هل سيلعب دوراً فى التطورات السياسية؟ وإذا كان الرد بالإيجاب، فما عسى هذا الدور أن يكون؟

الجيش

نتيجة للتناقص الشديد فى عدد قواد الجيش فى أعقاب قيام الثورة، أصبحت إعادة تنظيم القوات المسلحة أمراً ملحًا لمواجهة ثورات الأقليات فى سنة ١٩٧٩ والعدوان العراقى فى سبتمبر ١٩٨٠ . ومنذ أن بدأ الكفاح المسلح ضد النظام، صارت مسألة الدور الخطير للجيش فى تحديد نتائج هذا الكفاح أمراً على قدر كبير من الأهمية.

يرى البعض أن إقدام الخمينى على إنشاء فرق الپاسداران كان بقصد الوقوف فى وجه القوات المسلحة ووضعها تحت سيطرته الكاملة. ولكن كيف تكون هذه السيطرة فى وقت اشتبك فيه الپاسداران فى حرب مفتوحة مع التنظيمات القتالية؟ وهل يمكن اجتذاب الجيش إلى صفوف أحد الأطراف فينقلب التوازن لصالحه بصورة واضحة؟ هل سيقف الجيش ساكنًا يرقب الطرفين يتصارعان؟ هل من المحتمل أن يدعو الخمينى الجيش لإنقاذ نظامه الحصين؟ وماذا عن العراق؟

فى أية محاولة لحل لغز القوات المسلحة العويص ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار أن الجيش يمثل انعكاساً لكثير من السمات الاجتماعية والسياسية للمجتمع الإيرانى. وعلى الرغم من صعوبة العثور على دليل ملموس ينم عن توجهه السياسى، فالتطورات

السياسية الإيرانية الأخيرة توحي بأن أفراد القوات المسلحة ممن خاضوا غمار السياسة لسبب أو لآخر يسايرون الخط السياسي للمدنيين تمام المسايرة. وبالتالي فكل الجماعات على اختلاف إيديولوجياتها من إسلامية متشددة إلى جماعة المجاهدين، ومن قومية إلى شيوعية موالية للسوفييت، لها أنصار داخل الجيش. ومع ذلك ففرصة إظهار التأييد السياسي لجماعات المعارضة يتوقف على عدة تطورات مهمة:

١ - لم تشغل الحرب مع العراق القوات المسلحة وحدها، بل فرضت عليها أيضًا قيدًا صعبًا بأن أى إضعاف للحكومة المركزية من شأنه أن يصب فى صالح العدو الخارجي. وفى الوقت الحاضر، تركزت القومية والوطنية فى تشيع الخميني، لإضفاء صبغة "الجهاد فى سبيل الدفاع عن المسلمين فى إيران" على الحرب. ولكن ماذا يحدث لو استمرت الحرب دون توقف؟ أليس التاريخ مليئًا بأمثلة لجيوش تدخلت فى السياسة حين عجزت الحكومات غير العسكرية عن وضع حد للتورط فى حرب خارجية؟

على أى، لا سبيل للجزم بأن الخمينى يلجأ لإحباط كل جهود الوساطة عامدًا بهدف إبقاء الجيش على بعد مئات الأميال عن العاصمة. ولا سبيل أيضًا لاستبعاد النتائج العكسية التى تؤدى إليها إطالة أمد الحرب عن عمد.

٢ - لما كان الجيش عانى الكثير على يد النظام الثورى، فهو يحرص على تفادى تكرار أحداث شتاء ١٩٧٩ حيث أصبح هدفًا للاضطهاد والتسريح المنظم بدلاً من ترك الفرصة له لكى يتحول بولائه إلى النظام الجديد.

لكل هذا يتحتم على الجيش أن يقدّر القوة النسبية للجماعات السياسية المتصارعة بكل دقة حتى لا ينتهى به الأمر على الجانب الخاسر. أما الانقلابات السيئة التخطيط كمحاولة انقلاب يوليو ١٩٨٠ فلن تؤدى إلا إلى المزيد من حركات التطهير الجماعية داخل القوات المسلحة. ولا شك أن تحليل هذا الانقلاب الفاشل يفيد كلاً من الجيش والحكومة فى التعلم من الدروس بشكل واقعى ملموس.

تبين لما يقرب من ستمئة من ضباط السلاح الجوى والقوات المسلحة ممن اعتقلوا فى قاعدة همدان شاهرخى الجوية بغرب إيران أن هناك عددًا كبيرًا من صغار

الضباط الموالين لحزب توده تسللوا إلى صفوفهم. ومن ثم فبدلاً من أن يتمكنوا من استخدام القاعدة فى ضرب أهداف محددة كمقر الرئاسة فى طهران ومعهد فيضيه بقم، فوجئوا بالپاسداران ينقض عليهم عشية تنفيذ المخطط. واعترف الطيارون المئة والأربعون الذين أعدموا بأنهم كانوا يخططون لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين ودعوة بختيار للعودة إلى إيران وتشكيل حكومة مؤقتة تتمكن من إجراء استفتاء شعبى حول إعادة العرش.

وأوضح اكتشاف المخطط لضباط الجيش أن السرية والحيطة الشديدة أمران حتميان لأية محاولة مماثلة تتم مستقبلاً. كما تبين أن أى اتصال أجنبى مهما كان منطقيًا فى نظر القانون الدولى أو صورة إيران فى أعين العالم الخارجى يحتمل أن يجر عليهم الوبال طالما ظل رهاب الخوف من كل ما هو أجنبى ملازمًا لإيديولوجيا التشيع الإيرانى. وكان اندلاع الحرب مع العراق جعل الجيش أكثر حساسية تجاه اتهامه بمساندة العدو الخارجى. فإذا أمكن تبرير محاولة إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين بالأضرار الاقتصادية والسياسية التى جرها احتجازهم على البلاد، فمن غير الممكن تبرير تصرفهم ضد الحكومة المركزية فى وقت يحتل فيه الغزاة العراقيون أجزاء من تراب إيران. والحقيقة أن بنى صدر كان سريعًا فى استغلال فرصة الحرب لإقناع الخمينى بإطلاق سراح ثلاثمئة من الطيارين والفنيين المعتقلين للمشاركة فى الدفاع عن البلاد. وبدا أن النظام الحاكم مؤمن كذلك بأولوية القومية الإيرانية ووضعها فوق كل الاعتبارات الأخرى، ولو أنه اختار أن يتجاهلها لصالح التشدد الشيعى.

ينبغى على الجيش بالإضافة إلى الدروس المستفادة من محاولة انقلاب يوليو والحرب غير المحسومة مع العراق أن يقوّم فرص نجاح قوى المعارضة فى كفاحها المسلح ضد النظام الحاكم تقويمًا دقيقًا. ويبدو أنه لا هذه القوى ولا النظام الحاكم يتوقان لاستقطاب الجيش. وتتجنب الميليشيات مهاجمة القواعد العسكرية وضم القوات النظامية. ومن الواضح أن الخمينى استمر فى اعتماده على الپاسداران فى مواجهة خصومه فى الداخل، وربما استمر استبعاد الجيش عن التدخل فى الشؤون الداخلية طالما استمرت الحرب الخارجية مشتعلة. إلا أن هذا الاستبعاد الجبرى يمكن أن ينتهى فى حالتين، إحداهما: إذا حققت الميليشيات انتصاراً فى حرب الإنهاك على النظام

الحاكم إلى درجة أن يعجز الپاسداران وحده عن حماية المسؤولين الحكوميين بدنيًا، إلا أن هناك احتمالاً واردًا فى مثل هذه الحالة، وهو استدعاء بعض وحدات الجيش إلى العاصمة لتولى المهام الأمنية.

ويرى بعض معاونى الخمينى السابقين، ومن بينهم بنى صدر، أن الخمينى لن يفعل ذلك تحت أى ظرف من الظروف، فارتيابه فى الجيش تأصل فى نفسه لدرجة تجعله يجازف بأى شىء إلا دعوة الجيش النظامى إلى مسرح الأحداث. ومن بين هذه المجازفات احتمال دعوة حزب توده الموالى للسوڤييت والجيد التنظيم لمساعدته. ولن يبدى النظام حينذاك ما سبق أن أبداه الدكتور مصدق من تحفظات حين رفض عرضًا من حزب توده لمساندته فى أحلك اللحظات عندما أوشك الانقلاب الذى دبرته المخابرات الأمريكية على الإطاحة بحكومته. كما سيحيط بمثل هذا الاحتمال العديد من الشكوك؛ إذ سيواجه كل القوى السياسية بمجموعة جديدة من المتغيرات، وقد يدفع الجيش والزعماء الدينيين الذين لزموا الصمت وجماعة المجاهدين إلى التكتل فى تحالف ضخم ضد النظام وأنصاره الشيوعيين. وقد يغرى هذا الموقف الاتحاد السوڤيتى بالتدخل استجابة لدعوة الحزب الصديق للمساعدة، وقد يتمزق الجيش أيضًا بين مختلف الجماعات الإيديولوجية بما فيها حزب توده الصغير الذى يتمتع بأعلى مستوى من التنظيم والذى يؤيد التدخل السوڤيتى. وإذا تحقق هذا السيناريو كأسوأ الاحتمالات، فمن المؤكد أن الحرب الأهلية ستنشب فى إيران. إلا أن النظام لايزال يحكم قبضته على السلطة التى يؤدى فقدانها إلى إطلاق العنان للسلسلة المذكورة من الأحداث.

أما التطور الثانى الذى يؤدى إلى تدخل الجيش فظهور المعارضة الشعبية للنظام الحاكم فيما يشبه المرحلة النهائية من ثورة ١٩٧٩ . وإذا تحولت جماهير الشعب عن النظام الحاكم وعملت على الإطاحة به، يمكن للجيش حينئذ أن يفعل ما فعل فى سنة ١٩٧٩، أى قد ينضم الجيش للشعب ولكنه لن يبادر بأى عمل ضد الحكومة بالطريقة التقليدية. فيمكن أن ينشأ تحالف مدنى-عسكرى فى حالة انتشار الفوضى، مع انبعاث متزامن للانتفاضات العرقية والإحباط التام لسكان المدن نتيجة لفشل الحكومة فى فرض أقل قدر من القانون والنظام وعجزها عن تقديم الخدمات الضرورية.

وهناك عامل آخر فى مثل هذا التطور هو المقاومة السلبية للموظفين المدنيين والعمال عن طريق الإضراب والتباطؤ فيما يشبه ما حدث فى الأشهر القليلة الأخيرة من عهد الشاه. والحقيقة أن جماعة المجاهدين يعلقون أملهم على تطور كهذا؛ إذ يعتقدون أنه ما أن تنشب حرب الإنهاك، ستسود البلاد حالة من اليأس والإحباط كما حدث في خريف ١٩٧٨ ، وحينئذ سيقوم الجيش بالتدخل فيضرب، ومعه الجماعات المسلحة ، ضربته لإسقاط النظام.

إننا إذا نظرنا إلى التحليل السابق لسيطرة النظام على أدوات القوة وإصراره العنيد على استخدامها، نستنتج أن السيناريو الذى قدمناه لايزال بعيداً عن الواقع وقت كتابة هذه الدراسة. وإذا افترضنا تحقق هذا التطور الثانى فى نهاية الأمر، فليست هناك ضمانات تؤكد ترحيب الجيش النظامى بالتعاون مع الجماعات المسلحة التى طالما نادى بعضها - كالمجاهدين - بإلغاء الجيش النظامى الحالى. كما أن تحقق هذا التطور لا يحتاج إلى ارتفاع التأييد الشعبى للجيش إلى الدرجة القصوى وحسب، بل سيؤدى أيضًا إلى سحق المتشددين من العسكريين المحافظين وحزب توده وأقلية الفدائيين الموالين للسوفييت.

والحقيقة التى لا مراء فيها فى غمرة هذه الشكوك أن الفئة الدينية العسكرية التى اعتلت السلطة بحد السيف لن تسقط إلا بحد السيف. أما ما لا يمكن تحديده بدقة فليس كيفية إزاحة هذه الفئة عن السلطة، بل متى وما الثمن؟ وأفضل الاحتمالات أن المتشددين الشيعة لن ينزاحوا عن السلطة لا بالقوة ولا بغيرها طوال حياة الخمينى. وفى الفراغ الذى سيخلفه، يمكن لأى من المخططات التى أوردناها أن تتحقق على أرض الواقع، وقد تظهر مختلف نماذج التفاعل بين القوى المحلية وربما الخارجية أيضًا.

ملحق

بعد أن انتهينا من معظم هذه الدراسة فى منتصف ديسمبر ١٩٨١، استمرت الحياة السياسية الإيرانية فى اضطراب وفوضى. ونضيف هذا الفصل كملحق للدراسة بغرض التأريخ للأحداث منذ ذلك الحين، ولاختبار بعض مما ورد بالفصل الأخير من تكهنات حول مستقبل الجمهورية الإسلامية. لذا ينبغى أولاً أن نستعرض معارك النظام الحاكم على الجبهات الثلاث، الحرب مع العراق ومقاومة مختلف الجماعات المسلحة والصراع المتفاقم على خلافة الخمينى.

فى الحرب مع العراق، تحسن الموقف الإيرانى منذ أواخر ١٩٨١، فبعد فك الحصار عن عبدان، لم تتمكن قوات الپاسداران وقوات الجيش النظامى متحدة من استغلال فرصة ارتباك القوات العراقية على الفور، فلم تشن هجوماً مضاداً لتحرير خرمشهر – التى أصبحت تعرف باسم "خونين شهر" أى المدينة الدامية – والتى كان احتلالها فى أكتوبر ١٩٨٠ قمة النجاح العسكرى للعراق.

وأدت عدة مناوشات لاختبار القوة داخل المدينة وحولها بين الحين والآخر إلى اقتناع الإيرانيين بأنه بدون استعداد كافٍ وإعادة تسليح القوات، سيقع هجوم مضاد من الجانب العراقى لاستعادتها؛ ما سينتهى بكارثة أخرى كتلك التى وقعت فى فبراير ١٩٨١ بمنطقة سوزنكرد.

وبدلاً من ذلك ركزت القوات الإيرانية على بوستان، وهى بلدة صغيرة وسط جبهة القتال الممتدة لمسافة ٣٥٠ ميلاً مع العراق وتمتد لمسافة عشرة أميال داخل الحدود العراقية. وفى عملية عسكرية عرفت باسم "فتح الفتوح"، نجحت القوات الإيرانية فى استعادة البلدة بعد عدة معارك من أعنف المعارك التى دارت منذ سقوط خرمشهر، وتم أسر ألف جندى عراقى آخرين وعشرات الدبابات وقطع المدفعية بعيدة المدى

سوفيتية الصنع. وكانت الخسائر على الجانب الإيرانى فادحة، إلا أن النصر كان يمثل دعمًا معنويًا للپاسداران وللجيش النظامى اللذين كانا فى أمس الحاجة إلى شىء من النجاح العسكرى.

وفى الهجوم الذى استهدف إعادة احتلال بوستان، استخدم الإيرانيون عنصر المفاجأة، فتم إسقاط كتيبة من قوات الجيش بالمروحيات وراء مواقع القوات العراقية بعمق ثلاثة أميال، ثم تحرك الجيش عبر حقول الألغام التى قامت قوات الپاسداران بتطهيرها؛ إذ تطوع مئات الفدائيين منه بالموت فى سبيل إتمام هذه العملية بدلاً من استخدام الكاسحات أو البغال حسب أوامر قائد الجيش. وانتهت العملية بأسر ما يقرب من ألف عراقى من القوات النظامية وغير النظامية. وانتقامًا للفدائيين الذين ضحوا بأرواحهم من أجل فتح الطريق للقوات الإيرانية خلال حقول الألغام اقتيد الأسرى العراقيون لاقتحام حقول الألغام غير المطهرة؛ ما أدى إلى مقتل ما يقرب من ثمانين بالمئة منهم.

وتقدمت الحكومتان بشكوى للصليب الأحمر الدولى احتجاجًا على سوء معاملة الأخرى لأسرى الحرب. وأبدت قوات الپاسداران تفانيًا انتحاريًا يذكر بتكتيك "الموجات البشرية" الذى اتبعه الصينيون فى الحرب الكورية. وتفوق الپاسداران على العراقيين بشكل واضح بكثرة المقاتلين الذين كانوا يقاتلون دفاعًا عن أرضهم، فى حين أن القوات العراقية ضعفت معنوياتها بشكل متزايد على أثر طول أمد الحرب.

ولم تتبع القوات الإيرانية هذا الانتصار العسكرى المحدود بمحاولة لاستثمار نتائجه التكتيكية، فلم تتمكن القوات الإيرانية من الوصول إلى الحدود وتمزيق صفوف القوات العراقية فى المناطق الشمالية والجنوبية. وكانت الهجمات المضادة من جانب القوات العراقية عاملاً يؤخذ فى الحسبان، ولكن الأهم أن هذه العملية أكدت استمرار مشكلة التنسيق بين الپاسداران والجيش وأبرزت صعوبة الإمداد بالأسلحة والمعدات وصيانتها.

ازدادت هذه المشكلة الأخيرة تعقيدًا تحت وطأة الضغوط السياسية. وتمكن النظام الإيرانى من الحصول على كمية محدودة من الأسلحة وقطع الغيار من السوق

السوداء ومن بعض الدول الصديقة كليبيا وسوريا وكوريا الشمالية وكوبا، إلا أن مشاركة بعض الدول كإسرائيل والاتحاد السوفيتى فى هذه الجهود أدى إلى نتائج سلبية لا تستطيع الجمهورية الإسلامية تجاهلها. كما أدى دمج هذه الأسلحة والمعدات الواردة من هذه المصادر المتنوعة فى جيش يقوم أساسًا على المعدات الأمريكية والبريطانية إلى بعض المصاعب. أدى اليأس بالنظام الحاكم إلى السماح للفنيين السوفييت بإصلاح الدبابات العراقية السوفيتية الصنع التى تم الاستيلاء عليها فى المعارك التى دارت داخل بوستان وحولها. وتعاقد النظام أيضًا مع كوريا الشمالية لتوريد قذائف للمدفعية الثقيلة ومنصات إطلاق صواريخ سوفيتية الصنع كان تم التعاقد عليها فى عهد الشاه أو بيعت لإيران عن طريق سماسرة السوق السوداء الإسرائيليين وغير الإسرائيليين من المعدات التى تم الاستيلاء عليها من الجيوش السورية والمصرية.

كل هذا يفسر فشل إيران حتى الآن فى إجلاء القوات العراقية عن كل الأراضى التى احتلتها، مع أن الانتصار المحدود الذى حققه الإيرانيون تلاه انتصار آخر أهم فيما بعد.

وبعد خرمشهر، كان تحرير قصر شيرين الممتدة عبر الحدود المشتركة بين البلدين اختبارًا للخطط الحربية الإيرانية. ومع قرب موعد ذكرى الثورة فى العاشر والحادى عشر من فبراير، بذل الإيرانيون كل جهدهم لتحقيق هذا الهدف العسكرى، إلا أن المقاومة العنيدة التى أبداها العراقيون والمصاعب العامة التى واجهت تنظيم الجنود ونقلهم وتموينهم منعت حتى قوات الپاسداران المستميتة من تقديم تلك الهدية الغالية للنظام فى تلك المناسبة السعيدة.

وعلى الرغم من محدودية الهجمات الإيرانية المضادة بأوائل ١٩٨٢ ، فإنها أدت إلى ردود أفعال عراقية خطيرة وانعكاسات قوية فى إمارات الخليج والمملكة السعودية بل الأردن. وكان لطرد القوات العراقية من إيران انعكاس قوى على صدام حسين. وحتى إذا كان كل ما حققه الإيرانيون تحرير أراضيهم المحتلة، فإنهم تمكنوا بذلك من إضعاف ثقة صدام حسين وأصدقائه القدامى (أو الجدد) بشبه الجزيرة العربية،

كما أعطى للنظام الإيرانى دفعة كبرى فى مخططه الذى يرمى إلى تقويض دعائم نظم إمارات الخليج وتصدير إيديولوجيته الإسلامية المتشددة إلى منطقة الخليج وما وراءها. وكان تورط النظام فى محاولة الإطاحة بالنظام التجريبى وأنشطة الحجاج الإيرانيين التى احتجت عليها المملكة السعودية بشدة من الأمور التى استهدفت زعزعة الأمن فى هذه الدول العربية.

واستجابة لطلب الرئيس العراقى، أرسل الملك حسين ملك الأردن عدداً من المتطوعين للقتال على الجبهة العراقية. وتحرك مجلس التعاون الخليجى بين السعودية وإمارات الخليج نحو عقد تحالف دفاعى لمواجهة «المخططات الإيرانية» فى المنطقة. ووصف الملك حسين الحرب مع إيران بأنها جبهة جديدة تهدد الأمة العربية، وتعهد مؤيدوه فى العالم العربى بمنحه مساعدات مالية سخية لتمكينه من مواصلة مقاومة «الأطماع الفارسية العنصرية».

وتأثرت الولايات المتحدة بصورة مباشرة بتحول دفة الحرب لصالح إيران. وفى زيارة للملكة السعودية. تلقى كاسبر واينبرجر وزير الدفاع الأمريكى إنذاراً بسعى إيران لتهديد أمن الخليج ودول الجزيرة العربية. وأمعنت كل من الرياض وعُمان النظر جيداً فى سعى الولايات المتحدة نحو إيجاد إجماع استراتيجى من خلال جهود ألكزاندر هيج وزير الخارجية الأمريكى. وكان مفهوم التهديد لدى هذه الدول العربية المعتدلة قاصراً على إسرائيل، ولكن منذ سقوط الشاه، اتجه بشكل متزايد نحو النظام فى إيران والاتحاد السوفيتى من خلاله.

تركزت الضغوط التى مارستها هذه الدول العربية على واينبرجر على ضرورة عمل «شىء» تجاه النظام الإيرانى، خاصة بعد الانتصار الأخير فى حرب بدأت تدخل دائرة النسيان. وأبدت السعودية إصراراً على أن استمرار «الصمت السياسى» تجاه إيران سينتهى بكارثة على المنطقة وعلى الولايات المتحدة.

وانتقل القلق السعودى إلى سائر الدول العربية. وبعد مدة قصيرة من زيارة واينبرجر للمنطقة، سنحت لمؤلف هذا الكتاب فرصة التحدث إلى مسؤولى الحكومة الأمريكية فى هذا الصدد. وأجمعت آراء هؤلاء المسؤولين على أنه بعد فترة من إهمال

إيران، استعدت حكومة الجمهوريين للاستجابة لقلق دول الخليج والسعودية فيما يتعلق بتلك الدولة. ولعله ليس من قبيل المصادفة أن تعلن الصحف الأمريكية فى أوائل مارس عن وجود اتصالات بين الحكومة الأمريكية وخصوم الخمينى داخل الجيش وفى تركيا والدول الأخرى، وأكدت على بيع أسلحة وقطع غيار قيمتها حوالى مئتى مليون دولار لإيران من خلال الوكالات السرية وغير السرية الإسرائيلية.

وعلى الرغم من تهيؤ الفرص لإقرار حل سلمى للنزاع، فإن موقف الحكومة الإيرانية ازداد عنتًا فى أعقاب انتصارها العسكرى الأخير. ففشلت محاولة أخرى للتوصل لحل النزاع فى أواسط مارس. وتلقت بعثة المؤتمر الإسلامى ردًا حاسمًا من الجانب الإيرانى بأن انسحاب القوات العراقية من الأراضى الإيرانية لايزال الشرط الأساسى لوقف القتال. وفى ١٣ مارس، كتب الرئيس خامينى إلى سيكوتورى رئيس بعثة المساعى الحميدة للدول الإسلامية بأن إيران كضحية للعدوان لن تقبل شروط العراق لوقف الحرب مع أن استمرار الحرب من شأنه أن يفيد الولايات المتحدة وحدها. وإظهارًا للثقة الجديدة التى اكتسبتها بلاده نتيجة للانتصار العسكرى، أكد الرئيس الإيرانى أن الانسحاب الكامل وغير المشروط من الأراضى الإيرانية ودفع التعويضات ومعاقبة المعتدى وإعادة مئة ألف إيرانى طردهم العراق أدنى الشروط الممكنة لإنهاء الحرب. ولم يصدر عن الحكومة الإيرانية أى اعتراف ولو ضمنى باستعداد إيران لإعادة التفاوض حول اتفاقية ١٩٧٥ .

كانت أسباب إصرار إيران على هذه الشروط واضحة ومفهومة؛ فالحرب تعنى استمرار انشغال القوات المسلحة. وكما قال المؤلف فى مقال صحفى له فى الذكرى الثالثة للثورة، كشفت الحرب عن إحساس عارم بالقومية لا قبل للنظام الإيرانى مهما بلغت بلاغته أن يحجبه. واعتبر النظام الفقر المنتشر والتهجير والخسائر الفادحة التى منيت بها البلاد ضربًا من ضروب الشهادة، ما ينسجم مع فكرة استشهاد الإمام الحسين بن على فى كربلاء، وهى الفكرة التى أحسن الشيعة المتشددون استغلالها. ويعلن النظام الحاكم أن إيران بعدد سكانها البالغ ثلاثة أمثال سكان العراق مستعدة لمواصلة الحرب، طالما توفر لها أدنى حد من الإمكانات العسكرية وطالما ظلت شروط إنهائها لا تتفق ووحدة إيران الإقليمية.

وبينما استمرت ورطة الحرب، لاحت فى الأفق بعض المشكلات الأخرى الناجمة عنها. وتتعلق إحدى هذه المشكلات بمبادرة إيران بالسماح لأسر سبعة آلاف أسير حرب بمهلة حتى ٢١ مارس ١٩٨٢ لزيارة أقاربهم من الأسرى، وبعد كثير من التردد يرجع فى جزء منه إلى إحجام العراق عن السماح للجمهورية الإسلامية باستغلال هذه الإيماءة فى مناسبة الذكرى الثالثة لتأسيسها. وتمت الموافقة المتبادلة على الترتيبات. وقامت الكويت بمساعٍ حميدة فى هذا الصدد على الرغم من الشكوك التى كانت تساورها تجاه البلدين بسبب نزعات السيطرة لديهما. ولكنها كدولة عربية كانت أقرب للعراق فقامت بهذه المهمة.

وتم اعتقال أنصار الخمينى فى البحرين ممن انتظموا فى جبهة تسمى «جبهة التحرير الإسلامية» وتورطوا فى محاولة لإسقاط الحكومة بها. ووجهت تهمة ممارسة أنشطة هدامة معادية للدولة إلى ثلاثة وسبعين من قادتهم وهم إيرانيون وبحرينيون من الشيعة اليساريين. واستغل العراق هذا الحادث وغيره من عمليات التحريض المستمرة من جانب النظام الإيرانى فى صفوف الشعب العربى فى الخليج، والتى يحث فيها على الإطاحة بالحكومات القائمة.

وكان قرب موعد انعقاد مؤتمر عدم الانحياز بالعراق فى سبتمبر ١٩٨٢ من الأمور التى زادت الموقف العسكرى بين إيران والعراق تعقيداً. وتشير التقارير الموثوقة إلى وجود اتصالات مباشرة مع إسرائيل والولايات المتحدة بهدف ضمان أمن المؤتمر.

وبصرف النظر عن عرض بيع الأسلحة لإيران أو بدئه فالسلاح الجوى الإسرائيلى لعب دوراً خطيراً منذ خريف ١٩٨١ على الأقل فى سير الأحداث بإرباكه الفعلى للسلاح الجوى العراقى منذ أن بدأت الحرب مع إيران، فالطائرات الإسرائيلية تقوم بالتحليق فوق القواعد الجوية العراقية بشمال غرب البلاد، بل بالقرب من العاصمة أيضًا بهدف إرباك السلاح الجوى العراقى وشغله. وأكدت البيانات الرسمية من الجانبين على خفض الطلعات الجوية فى الماضى القريب، على الرغم من أن الطيران العراقى أعيد تسليحه إلى مستوى ما قبل الحرب من فرنسا ودول أخرى.

وفى يناير وفبراير ١٩٨٢، وبينما بدأت إيران حملتها الدبلوماسية لإقناع دول عدم الانحياز بعدم الاجتماع فى بغداد طالما استمر العراق فى احتلاله للأراضى الإيرانية، مارست السعودية والأردن ومصر ضغوطًا على الولايات المتحدة للقيام بأحد أمرين، إما إقناع الإسرائيليين بالكف عن تحليق مقاتلاتهم فوق الأراضى العراقية، أو إذا فشلت فى ذلك أن تمد مظلة جوية لصد الهجوم الجوى الإيرانى على العاصمة فى فترة انعقاد المؤتمر.

وقبل بدء السنة الإيرانية الجديدة فى ٢١ مارس، زادت حدة المعارك، وبينما استمرت مساعى السلام بين العراق وإيران، كانت القوات الإيرانية تتأهب لشن هجوم آخر كان أكبر انتصار لها خلال عشرين شهراً من القتال.

وفى اليوم التالى لرأس السنة الإيرانية، شنت القوات المشتركة المؤلفة من قوات الپاسداران والجيش النظامى هجومًا جديداً لتحرير الأراضى الإيرانية شرق دزفول وشوش على الجبهة الجنوبية. وكانت الأهداف المبدئية العودة إلى حدود ما قبل سبتمبر ١٩٨٠ وصد عناصر الجيش الرابع العراقى وإبعادها عن هذه المدن لتأمينها من المدفعية البعيدة المدى وصواريخ أرض - أرض.

كانت هذه الأسلحة العراقية أحدثت دماراً شديداً بهاتين المدينتين والقرى المحيطة بهما خلال الأشهر العشرين الأولى من الحرب. ومع ذلك حالت المقاومة العنيدة التى أبدتها القوات الإيرانية وعلى رأسها الپاسداران دون الاستيلاء على هذه المدن على الرغم من تقدم القوات العراقية مرتين إلى مشارف هذه الأهداف السياسية والعسكرية المهمة. وكانت دزفول بخاصة الهدف الأكبر بالنسبة للعراقيين نظراً لأنها تشكل نقطة الوصل بين إقليم خوزستان والأهواز مركزه الإقليمى من ناحية، وطهران من ناحية أخرى؛ ولأنها تضم واحدة من أهم قواعد السلاح الجوى الإيرانى، أى قاعدة وحدتى.

وكانت تلك العملية التى أطلق عليها اسم "فتح المبين" انتصاراً هائلاً للإيرانيين؛ إذ تم فيها تدمير معظم الجيش الرابع العراقى فى سبعة أيام من القتال الشرس، حيث تمت إبادة ثلاث فرق من فرقه الأربع ، أسر ما يقرب من خمسة عشر ألف أسير

وما لا يقل عن خمسة آلاف قتيل وجريح، وتم تدمير أو أسر حوالى سبعمئة دبابة بأطقمها كاملة العتاد وقطع مدفعية ثقيلة وعدد من صواريخ سام السوفيتية الصنع، وتم تحرير ١٨٠٠ ميل مربع من الأراضى بين المدينتين وحدود ١٩٨٠، وتقدمت القوات الإيرانية مسافة عشرة أميال من الحدود. وأعلنت وكالة أسوشيتدپرس من "شناره" بالقرب من دزفول أن العراقيين لايزالون يسيطرون على منطقة تبعد عشرة أميال حول مشارف "سميدع" و "فوكه" الإيرانيتين، ويحتشدون من جديد غربى نهر"نوريه" الذى يجرى جنوبًا نحو أقصى غرب إيران.

واعترفت بغداد بالهزيمة بإعلانها "نقل" الجيش الرابع العراقى من مكانه لأسباب تكتيكية. ولا شك أن الخسائر على الجانب الإيرانى كانت فادحة، خاصة بين قوات الپاسداران؛ حيث بلغت ما بين ثلاثة آلاف وسبعة آلاف قتيل وأسير، وهما الرقمان اللذان ذكرهما الجانبان. ولكن مع ذلك فلا مجال للشك فى أن هذه العملية كانت على مستوى عالٍ من التخطيط والتنفيذ، وسار القتال على ما يرام فى هذه المرة بالنسبة للجانب الإيرانى، على عكس عملية فبراير بمنطقة بوستان حيث تجاهلت قوات الپاسداران أوامر قيادة القوات المسلحة النظامية فجلبوا على أنفسهم الدمار وعرقلوا المدفعية والسلاح الجوى عن التمهيد لهم للاشتباك المتلاحم عن قرب خوفًا من وقوع أضرار بقواتهم.

ولا شىء أدل على فداحة الهزيمة العراقية من حالة الذعر التى أحدثتها فى بغداد؛ إذ سارع الرئيس العراقى صدام حسين بطلب العون من الدول العربية المساندة له، وطار الملك حسين ملك الأردن إلى بغداد حيث تلقى بيانًا مقتضبًا عن الإخفاق العسكرى العراقى. وكشفت إيران عن وجود عدد من "المتطوعين" التونسيين والمصريين ضمن أفراد القوات العراقية ممن قتلوا أو أسروا فى هذا الهجوم. ودقت كل من السعودية والكويت أجراس الخطر فى الدوائر الدبلوماسية الغربية. ولو كان الزحف الإيرانى استمر لتعرضت القوات العراقية داخل إيران للتمزق والحصار، بل لما أمكن إيقافه عن الزحف إلى ما وراء الحدود نحو بغداد التى كانت حينئذ على مئة وعشرين ميلاً من أبعد نقطة تقدمت إليها القوات الإيرانية.

وأعلن صدام حسين على مواطنيه أن المشكلة لم تعد الجانب الذى تقف عنده القوات العراقية على الحدود، بل كيف يمكن ضمان الدفاع عن أرض الوطن من خلال القرارات العسكرية والاستراتيجية الصحيحة. واعترفت القيادة العراقية لأول مرة باحتمال تقدم القوات الإيرانية إلى داخل الأراضى العراقية. وكان هذا التقدم - ولو أنه محدود وتكتيكى بطبيعته - موضع تأييد بعض القادة العسكريين الإيرانيين باعتبار أن إحداث ثغرة ولو صغيرة عبر الحدود عند بوستان أو قصر شيرين من شأنه أن يوقع ارتباكًا مدمرًا فى صفوف القوات العراقية، فتضطر إلى سحب أو إضعاف قواتها المتمركزة فى خرمشهر وتضطر أيضًا إلى طلب الصلح جديًا.

وكان يبدو أن الإيرانيين تنبهوا إلى عدة نقاط حول سلبيات هذه الخطة العسكرية. ومن هذه النقاط أن نقل ساحة المعارك إلى عمق الأراضى العراقية من شأنه أن يعطى العراقيين نفس الميزة التى طالما حولت دفة الحرب لصالح إيران، بمعنى أن الدفاع عن أراضيهم، مهما كانت حدودها الحقيقية موضع جدل، من شأنه أن يعزز الموقف العراقى تعزيزًا كبيرًا باستحضار الحس العربى المتأصل بالقومية والوطنية فى نفوس الشعب.

وثانى القيود التى عرقلت تنفيذ الخطة أن الإيرانيين لم يكونوا حققوا بعد درجة التفوق العسكرى التى تمكنهم من تنفيذ خطة استراتيجية متطورة كهذه. وكان التركيز الشديد على القطاعات الشمالية والوسطى من الجبهة يؤدى دائمًا إلى زيادة تهديد عبدان التى خضعت لحصار دام لمدة تزيد على السنة.

وكانت هناك حينئذ بعض الاعتبارات السياسية المهمة، سواء على الصعيد المحلى أو الدولى، فعلى الصعيد المحلى، تنبه المتشددون فى الحكومة بشكل واضح إلى احتمال ظهور تحدٍّ عسكرى لسلطتهم إذا سارت الحرب على ما يرام دون أن ينسب الفضل كله فيها للپاسداران وحده. والحقيقة أن الخمينى فى الرسائل التى كان يوجهها إلى كل من قادة الجيش النظامى وقادة الپاسداران والميليشيات التى نشأت حديثًا من الفتيان الصغار (سپاه بسيج) لتهنئتهم بالنصر كان حريصًا على التنويه إلى فضلهم جميعًا على قدم المساواة، كما أكد تعيين ناطق نورى، وهو من المتشددين، فى منصب نائب

الخمينى كقائد أعلى للقوات المسلحة، وتعيين حسين حسانى سعدى ، القائد العام لفرقة المشاة الحادية والعشرين وفرقتى الپاسداران المسؤولتين عن إبادة الجيش الرابع العراقى، نائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة، وبعد أسبوع، أعلن عن إلقاء القبض على صادق قطب زاده وهو زعيم ثورى آخر التهمته الثورة نفسها، كما أعلن عن تورط عدد من الضباط فى محاولة أخرى للإطاحة بالنظام.

وفى الاحتفال الضخم الذى أقيم فى الذكرى الرابعة لتأسيس الجمهورية الإسلامية بأول أبريل ١٩٨٢، وفى يوم الجمعة التالى حين اقتيد أكثر من عشرة آلاف أسير عراقى للوقوف فى صفوف وبيد كل منهم صورة للخمينى، أنكر كبار المسؤولين الحكوميين كالرئيس على خامينى أية نية لدى إيران لانتهاك الوحدة الإقليمية للعراق، إلا أن هذا التعهد لم يحجب النوايا الإيرانية لبذل أقصى جهد لإسقاط نظام صدام حسين. وتمكنت السلطات الإيرانية من إقناع حوالى عشرين ألف أسير عراقى بفضائل الحكومة الإسلامية القائمة فى إيران، وكان أغلبهم من الشيعة غير الإيرانيين، فاستجابوا بسرعة لهذه الجهود، وبذلك أبدت إيران بعض الاهتمام لمسألة تبادل الأسرى مع أن فى ذلك مصلحة للعراق؛ حيث لم يكن لديها سوى نصف ما كان فى معسكرات الأسر الإيرانية من الأسرى العراقيين.

كان المعاونون السياسيون للخمينى من ذوى التوجهات الراديكالية يؤمنون تمام الإيمان بهذا التوجه العسكرى، أى شن حملة انتقامية لإسقاط نظام صدام حسين. أما المسؤولون الأقل راديكالية فى الحكومة الإسلامية فأدركوا وجود قيد سياسى آخر يعرقل أى تحرك مدبر لنقل المعارك إلى عمق الأراضى العراقية. ويتصل هذا القيد بالعلاقات السوفيتية العراقية، وفى الحقيقة بالعلاقات العربية الإيرانية بمنطقة الخليج، فبعد عشرة أيام من عملية "فتح المبين"، أرسل الرئيس بريجنيف رسالة ودية للغاية فى الذكرى العاشرة لمعاهدة الصداقة السوفيتية العراقية. ومع أن هذه المعاهدة لم تكن وثيقة دفاع مشترك، فينبغى الإشارة إلى أنها كانت تنص على التعهد بالتعاون وتبادل الآراء حول القضايا الدفاعية والسياسات العسكرية بين الاتحاد السوفيتى والعراق.

أما بالنسبة للعارفين بالسياسة السوفيتية بالمنطقة منذ بدء الحرب فى سبتمبر ١٩٨٠ فلم يفسروا هذا الموقف إلا أنه إنذار غير مهذب بأن السوفييت إذا كانوا التزموا الحياد بوجه عام حين شن العراقيون هجومهم، فإنهم لن يظلوا على موقفهم هذا إذا نقل الجانب الإيرانى المعارك إلى داخل الأراضى العراقية. والحقيقة أن مؤلف هذا الكتاب علم من أعلى مصادر الاستخبارات فى أوروبا فى أبريل ١٩٨٢ أن السوفييت كانوا قد استأنفوا شحن قطع الغيار الحربية إلى العراق. وبعد أسبوع من احتفال إيران بإبعاد دزفول عن مرمى القذائف الأرضية العراقية، هبط عدد من المروحيات داخل هذه المدينة وحولها كإمداد من الاتحاد السوفيتى؛ ما جعل هذا الاحتفال سابقًا لأوانه بعض الشىء.

وبينما كان من الضرورى أن يحسب حساب إحدى القوتين العظميين فى أية خطة تهدف لتحويل حرب دفاعية مشروعة إلى حرب عدوانية انتقامية، كان ينبغى أن يحسب حساب القوة العظمى الأخرى بالخليج وشبه الجزيرة العربية، فالولايات المتحدة التى بدأت من فبراير ١٩٨٢ فى توجيه مزيد من الاهتمام إلى «إيران ما بعد الخمينى» كانت سريعة فى تأكيدها على سياستها الثابتة باحترام الوحدة الإقليمية لكل دول المنطقة، وهذا بالطبع يعنى أنها لن تؤيد التوسع العسكرى أو غير العسكرى للثورة الإيرانية إلى ما وراء حدودها باتجاه الجنوب والجنوب الغربى.

وإلى جانب النتائج المهمة الإقليمية والدولية للحرب مع العراق كانت لها عدة نتائج محلية أهمها احتمال تدخل الجيش قبل أفول نجم الخمينى أو بعده. وكان كل المشاركين فى معركة الخلافة مدركين لهذا الاحتمال تمامًا. وفى أبريل، صدق المجلس على إصدار قانون بإعفاء الشبان الإيرانيين من عامى الخدمة العسكرية إذا تطوعوا للانضمام إلى قوات الپاسداران. وكانت رواتب الپاسداران والميزات المضافة إليها تزيد كثيرًا عن رواتب الجنود الإلزاميين النظاميين، كما كان للپاسداران نفوذ سياسى كبير من خلال سيطرتهم وانتشارهم وتوزيعهم لكوبونات التموين بأرجاء الدولة.

ورأى رجال الدين العاملون كمفوضين سياسيين فى كل من وحدات القوات المسلحة أن أفراد الپاسداران الأكثر تفانيًا يحق لهم الالتحاق بالسلاح الجوى

والوحدات الميكانيكية كحافز إضافى لهم. والمحصلة النهائية اتجاه صفوف القوات المسلحة النظامية إلى التضاؤل وبسرعة، وربما أمكن إحلال الپاسداران محل الجيش النظامى - حسب رأى القادة العسكريين الإيرانيين المنفيين - سواء تم إحلال السلام مع العراق أم لم يتم.

ومما ساعد على استمرار قلق العناصر المتشددة إزاء الجيش الإسلامى تزايد مشاركة بعض ضباط الجيش فى مختلف المؤامرات التى تحاك ضد النظام. وفى أحدث هذه المؤامرات، وهو الذى أدى إلى اعتقال قطب زاده، تورط عشرات من الضباط وثلاثة عقداء من بين الزعماء الخمسين الذين قادوا المؤامرة فى محاولة نسف منزل الخمينى فى أثناء اجتماعه بكبار مسؤولى النظام من المدنيين والعسكريين.

وتدل الروايات الأخرى التى تروى عن هذا الحادث على التقدم الكبير الذى حققته عمليات التجسس التى تمارسها هيئة الأمن التابعة للنظام. وهناك تقارير منشورة عن مشاركة خبراء سوڤييت أو ألمان شرقيين فى إدارة هذه الهيئة أو إرشاد القائمين عليها. وعلى الرغم من نفى الحكومة القاطع لما ورد بهذه التقارير، فهناك بعض الشك فى أن تكون الحكومة قد أحرزت نجاحًا أكبر فى مقاومتها للجماعات المسلحة على اختلاف توجهاتها منذ أواخر ١٩٨١. ويعزى كشف مخطط قطب زاده أيضًا إلى عملاء هيئة استخبارات أجنبية، وكانوا هذه المرة من السوريين ممن قرروا لأسباب سياسية خاصة بهم أن يكشفوا عن معلومات بالغة الدقة عن تلك المؤامرة المزعومة.

وطبقًا للمصادر الإيرانية بالمنفى والتى ثبتت دقة معلوماتها، ناقش قطب زاده بعض أوجه المخطط مع وزير الخارجية السورى الذى كان فى زيارة رسمية لطهران بأوائل مارس؛ إذ أراد السوريون أن يجهضوا أية خطوة يتخذها الخمينى تأييداً للإخوان المسلمين، وهى جماعة إسلامية راديكالية متشددة كانت الحكومة السورية أخمدت لتوها فتنتها بمدينة حمص وبخسائر فادحة، وكان من المتوقع أن يؤدى تعاطف الخمينى مع الإخوان المسلمين إلى إدانته الشديدة لحكومة الرئيس الأسد فى أعقاب ذلك الحادث، إلا أن السوريين اتخذوا إجراءات عديدة لكسب صداقة الخمينى، كان منها توقيع اتفاقية لمقايضة النفط الإيرانى بالإمدادات الغذائية التى كانت إيران

فى أمس الحاجة إليها، والآخر إغلاق الحدود مع إخوانهم العرب فى العراق وقطع أنابيب النفط التى كانت تنقل ٣٠ بالمئة من خام العراق قبل الحرب (حرب إيران والعراق فى سنة ١٩٨٠) أى ما يقرب من ثمانمئة ألف برميل يوميًا عبر الأراضى السورية إلى سواحل المتوسط. وحين أبلغ وزير الخارجية السورى المعلومات التى بلغته من نظيره الإيرانى السابق، أمر الرئيس الأسد بضرورة تزويد حكومة الخمينى على الفور بالمعلومات التى أدت إلى اعتقال قطب زاده وخمسين من رفاقه المتواطئين معه بعد أربعة أيام.

وتكشف المعلومات الأخرى المتعلقة بهذا الحادث عن أن المندوب الفرنسى الأرجنتينى المولد هكتور فيلالون الذى كان متورطًا فى أزمة الرهائن الأمريكيين كان يقوم بدور الوسيط بين الجماعات الإيرانية بالمنفى ورفاق قطب زاده، ولم يكن لدى محمد ريشهرى القاضى الشرعى للقوات المسلحة «أية شكوك فى أن فيلالون تابع للمخابرات الأمريكية، وكما كشفت وسائل الإعلام الأمريكية، كانت المخابرات الأمريكية تقوم بتمويل المخطط العسكرى المدنى المشترك الرامى للإطاحة بالخمينى».

ولاتزال الصلات الأجنبية لهذا المخطط موضع جدل ولم تثبت صحتها بعد. أما ما لا مجال للشك فيه فأن المتشددين استغلوا هذا الحادث لمحو آخر أثر لأهدأ أشكال المعارضة لنظامهم، فى وقت يعلمون فيه أن هناك صراعًا مريرًا على خلافة الخمينى سرعان ما تنشب وربما قبل أن يتكشف عجز الخمينى عن الاستمرار فى الحكم. وكما سبقت الإشارة، كان آية الله شريعتمدارى زعيم الأغلبية الأذرية أحد أكبر الأهداف؛ حيث تأتلف أغلبيته حوالى ستة ملايين من سكان إيران.

صرح قطب زاده فى لقاء تليفزيونى بأنه إذا كان آية الله شريعتمدارى لم يتمكن من المساهمة بأى قدر فى تنفيذ هذا المخطط ضد الخمينى فإنه لو نجح لأدلى بتصريح علنى يؤيده. وصرح ريشهرى نفسه بأنه لا يعتقد بأن آية الله شريعتمدارى كان يعلم شيئًا عن المؤامرة. ومع ذلك بذلت جهود حثيثة لإضعاف موقفه، بل لتجريده من رتبته، وأرسلت "الدائرة العلمية بمدينة قم" التى تضم المحافظين من أنصار الخمينى إلى الإمام تناشده ضرورة خفض مرتبة شريعتمدارى من "آية الله الأرشد" إلى "آية الله"

فقط على الأقل، ودعاه رجال الدين الأكثر راديكالية إلى تجريده من رتبته تمامًا، وهو أمر لم يعرفه المذهب الشيعى، وهو إجراء عقابى تتخذه السلطة الدينية الكاثوليكية. وانصب خوف كثرة من الإيرانيين على حقيقة النوايا تجاه شريعتمدارى، ففى إيران الخمينى كان يتم اعتقال آيات الله ونفيهم، بل يقال: إنهم يُقتلون. إلا أن هذه الإجراءات القصوى لم تتخذ ضد أى من كبار آيات الله، ولو أن اثنين منهم وهما شريعتمدارى وقمى تحددت إقامتهما بالفعل ولمدة طويلة.

ومن المرجح كما سبق أن ذكرنا أن تكون المؤامرة ارتبطت بالصراع القائم على خلافة الخمينى بصورة يتعذر الكشف معها عن نوايا الحكومة تجاه أكبر خصومها الدينيين. ومن الواضح كذلك أن النظام تجنب إلحاق ضرر بدنى بالشيخ المسن شريعتمدارى لإدراكه أن هذا من شأنه أن يؤدى إلى نشوب ثورة عارمة فى أذربيجان، وما أن تتم تصفية أحد كبار رجال الدين جسديًا فلا سبيل للتكهن بالمدى الذى يمكن أن تصل إليه الأحداث العنيفة فى مستقبل متقلب مجهول.

الجبهة الداخلية

استمرت معارك النظام ضد خصومه الكثيرين المسلحين وغير المسلحين دون انقطاع، وكان الهدف من الانتقام العنيف والمكثف من جماعات المقاومة المسلحة، خاصة جماعة المجاهدين، التأثير على مدى المعارضة المسلحة ضد النظام الحاكم وعلى كثافتها. وأحرز النظام قبيل مرور ثلاثة أعوام على قيامه بعض التقدم الفعلى على هذه الجبهة، فتم اعتقال وإعدام كل من موسى خيابانى وزوجته وزوجة مسعود رجوى زعيم التنظيم المقيم حاليًا بمنفاه بباريس، وتم صد الهجوم المسلح الذى شنته ميليشيات المعارضة فى أواخر يناير على مدينة آمل على بحر قزوين. وفى ذلك الحادث الثانى انضمت إلى جماعة المجاهدين جماعة مسلحة جديدة تسمى "سر بداران" (أى المشنوقون: المترجم)، ما ينم عن أن نهاية حرب العصابات داخل المدن ضد النظام لم تظهر نذرها بعد.

ويذيع راديو "مجاهد" – وهو إذاعة سرية تبث من مكان ما من كردستان – تقارير يومية عن المصادمات مع الپاسداران وأفراد مختلف اللجان الثورية المسلحة. وأعلن مكتب مجاهدين فى باريس عن اعتقال خيابانى ورفاقه فى السلاح وإعدامهم، كما أعلن أيضًا عن تعيين قادة جدد، ولكنه لم يكشف عن أسمائهم لدواعٍ أمنية. وناشد رجوى الأمم المتحدة أن تأتيه بأخبار عن ثلاثة أطفال من بينهم ابنه الذى لم يبلغ العامين والمحتجز فى مكمن تحت "حماية" الحكومة. وعلى طريقة المزاح الثقيل، دعا النظام رجوى للعودة إلى إيران لرعاية ولده الصغير «إذا كانت عاطفة الأبوة تعنى شيئًا عنده».

وتبين للمرة الثانية أن جماعة مجاهدين لاتزال قادرة على شن حرب عصابات ضد النظام، حين نشبت فى مارس ١٩٨٢ انتفاضة محدودة ولكنها مفاجئة تمامًا فى معسكر لاڤيزان التابع للجيش بقلب طهران، حيث تسللت فرقة من مجاهدين إلى القاعدة وتمكنت بالتعاون مع العشرات من المتعاطفين مع الجماعة بين الجنود وضباط الصف من الاستيلاء على القاعدة وقتل عشرة ضباط ممن شاركوا فى حركة تطهير القاعدة من مؤيدى الجماعة، كما قتلوا الضباط المسؤولين عن "الجمعية الإسلامية" والمخابرات المضادة. وقبل أن تصل قوات الپاسداران إلى القاعدة، تمكن المتسللون من الهرب مع رفاقهم داخل القاعدة.

وواصلت جماعة مجاهدين دفع ثمن باهظ لكفاحها المسلح الذى لا ينتهى ضد النظام. وفى أبريل، بلغت المؤلف من مكتب مجاهدين بباريس أنباء بأدلة لا يدانيها شك على وحشية النظام فى قمعه لخصومه. وأوضحت شهادات الميلاد ونسخ تصاريح الدفن الصادرة من مكتب التحقيق فى الوفيات التابع للجمهورية الإسلامية فى طهران والأهواز أن محاكم الثورة أصدرت حكمًا بإعدام فتاة فى السادسة عشرة من عمرها وصبى فى الثالثة عشرة وفتى فى السابعة عشرة، وفى قضية الفتاة الصغيرة حظر القاضى على أقاربها دفنها بمقابر المسلمين.

وتبين من هذه الوثائق أن ما يقرب من ٢٥ بالمئة من مجموع أعضاء جماعة مجاهدين الذين أعدموا فيما بين يونيو ١٩٧٨ وأبريل ١٩٨٢ كانوا من الصبية تحت

العشرين، وأن جرائمهم كانت تتراوح بين مجرد العضوية فى الجماعة وبين المشاركة الفعلية فى عمليات حرب العصابات، وتسبب بعضهم فى مقتل المسؤولين الحكوميين.

ويشمل الكفاح على الجبهة الداخلية جماعات أخرى غير جماعة مجاهدين والتنظيمات اليسارية الأخرى المناهضة للخميني؛ إذ شاركت جماعات أخرى فى الهجوم على مدينة أمُل فى تزامن مع ذكرى ما يعرف «بالثورة البيضاء» فى عهد الشاه السابق، وفى عمليات النسف الكبرى بالقرب من قاعدة عشرت أباد العسكرية والتى تزامنت مع ذكرى الانقلاب الذى قام به رضا شاه فى سنة ١٩٢٠ . ولم تترك التقارير الصحفية التى تسربت من المخابرات الأمريكية والأحاديث الشخصية أية شكوك فى أن الجماعات المسلحة المنفية، خاصة بتركيا ومناطق من كردستان الإيرانية "المحررة"، زاد نشاطها خلال الأشهر الأولى من سنة ١٩٨٢ .

وهناك دليل آخر على نفس النتيجة وهو كشف النظام من حين لآخر عن مخططات انقلاب عسكرى، وعادةً ما «يُقضى عليها فى مهدها بفضل يقظة المخابرات الإيرانية القوية المؤلفة من عشرين مليون إيراني». وأعلن فى مارس عن كشف مماثل أدى لاعتقال عشرات من ضباط السلاح الجوى وضباط آخرين، ونفذ فيهم حكم الإعدام على الفور.

ولاتزال الجماعات التالية أنشط الجماعات: آرا: (جيش تحرير إيران) التى أسسها اللواء عويسى وتمثل الضباط الملكيين بوجه عام، پارس: (اسم إيران قبل الإسلام) وهى جماعة حديثة التكوين ولا تتبع الأسرة الپهلوية تبعية تامة كجماعة آرا ولكنها مغالية فى قوميتها وتعصبها، آريا: وهى جماعة حديثة النشأة من ضباط السلاح الجوى فى معظمها وتمارس أنشطتها داخل إيران وخارجها على السواء. أما جماعة "سر بداران" فتشير الأدلة إلى أنها تختلف فى تكوينها وتوجهها الإيديولوجى تمام الاختلاف؛ فعضويتها من المدنيين فى أغلبها ولكنها تضم بعض الضباط المتقاعدين أيضاً.

والمسألة الكردية أيضاً لا سبيل لتنحيتها جانبًا ببساطة، سواء من الناحية المحلية أو الإقليمية. وكتب د. قاسملو زعيم الحزب الديمقراطى الكردى بصحيفة لوموند بأوائل

أبريل أن كردستان لاتزال معقل القوى الثورية على الرغم من الاضطرابات الشاملة التى تجتاح إيران:

«إن الأكراد يسيطرون على مساحة شاسعة من الأراضى تساوى ضعف مساحة سويسرا. ولو أن ٤٥ ألفًا من القوات النظامية الإيرانية ومثلهم من قوات الپاسداران مستمرون فى إنهاك حوالى اثنى عشر ألفًا من قوات الـ "پيشمرگ" (وتعنى فى الكردية "المرحبين بالموت") وعشرين ألفًا من الفلاحين الأكراد. إن كردستان ملاذ لرفاقنا المناضلين ضد سلطوية الخمينى الدينية الجائرة، بل معقل أيضًا لكل من يتعرض لاضطهاد السلطات».

وصرح الزعيم الكردى بأن الأكراد فقدوا خلال سنتين ونصف السنة من الحرب ما يزيد على خمسة عشر ألفًا، ٨٥ بالمئة منهم من المدنيين:

«إن العمليات الوحشية التى تقترفها عصابات الخمينى المسلحة باسم الإسلام فى ازدياد مستمر. وتركت بعض القرى والبلدان منها غلتان وصوفى وغرين ذكريات لا تنمحى فى ذاكرة شعبنا. ومع ذلك تمكن الأكراد من تعزيز وحدتهم خلال هذه السنوات الصعبة، ولم ينج من الحرب خارج الحزب الديمقراطى الكردى الذى يؤيده ثمانون بالمئة من الشعب سوى الجماعات اليسارية المتطرفة المعروفة باسم "كومله"».

وأقام الحزب الديمقراطى الكردى فى المنطقة "المحررة" من كردستان شبكة من الوحدات الإدارية المؤلفة من المجالس الشعبية المنتخبة باقتراع شامل مباشر. وتتولى هذه المجالس إدارة العديد من القرى، وستخضع المنطقة بأكملها لإدارة هذه المجالس مع نهاية القرن العشرين. وفى سبتمبر ١٩٨١، تم إنشاء خمسمئة مدرسة ابتدائية لتعليم ٢٥ ألفًا من التلاميذ الأكراد باللغة الكردية. يقول د. قاسملو:

«إن الموقف الصحى سيئ ولا تجرؤ الهيئات الدولية كالصليب الأحمر على إرسال بعثات للتحقق من الاحتياجات الطبية الضرورية لشعبنا، ولو أن هناك عدداً من الفرق الطبية الفرنسية أبدت استعدادها للمساهمة فى تشغيل المستشفيات الكردية الثلاث».

ومع أن الجماعات المسلحة والحرب مع العراق كانت كفيلة بأن تشغل النظام، فإنه لم ينس "الخصوم" الآخرين للسلطوية الدينية الشيعية. وبتعيين على أكبر ولايتى وزيراً للخارجية، بدأت الجهود المكثفة لقمع طائفة البهائية. وكعضو فى جماعة "حجتيه" (المنطق الإسلامى) السرية، أقنع ولايتى رفاقه الدينيين بضرورة إبادة الثلاثمئة ألف الأعضاء بهذه الجماعة فى إيران إبادة تامة ونهائية.

وحين تجاهلت طائفة البهائية التحذيرات المتكررة من عقد الاجتماعات الدينية، تم إعدام ثمانية عشر من أعضاء الجمعيات البهائية بطهران وعلى المستوى القومى فى أواخر ديسمبر ١٩٨١ وأوائل يناير ١٩٨٢ . وكانت هذه الطائفة تضم يهوديين ارتدا عن يهوديتهما وهما اسكندر وجلال عزيزى اللذان أنذِرا إما بالعودة إلى اليهودية، وهى أقلية دينية معترف بها فى إيران، أو اعتناق الإسلام. كما صدر الأمر للطائفة باستخراج شهادة بتحويل الديانة للقبول بالمدارس الحكومية والحصول على الوثائق الرسمية. وفى مارس ١٩٨٢ ، صدر قرار بعدم إصدار كوبونات تموينية لمن يدينون بديانة لا يعترف دستور الجمهورية الإسلامية بها رسميًا. فازدحمت أعمدة الصحف بإشهارات التحول إلى «الدين الإسلامى النبيل» من مئات من أعضاء الطائفة البهائية.

وعلت صيحات وسائل الإعلام العالمية وجمعيات حقوق الإنسان ومنها "دار الحرية" بنيويورك وهيئة العفو الدولية واللجنة العليا للعالم الحر لإقناع النظام الإيرانى بالرجوع عن حافة "الحل النهائى" للمشكلة البهائية. وأنكر الرئيس خامينى اضطهاد البهائيين بسبب عقيدتهم الدينية وقال: إنهم يتلقون محاكمة قانونية كعملاء لإسرائيل. وتوقف الإعلان عن مزيد من عمليات إعدام البهائيين منذ يناير، إلا أن العدد الإجمالى لأحكام الإعدام التى اعترف بها النظام منذ ١٩٧٩ تبلغ المئة. وتشير التقارير الواردة من داخل إيران إلى أن قرار حظر منح الكوبونات التموينية للبهائيين لم يدخل حيز التنفيذ بشكل تام، وأن سياسة تجويعهم حتى الموت أو التحول عن دينهم تم إرجاؤها إن لم تُلغ تماماً.

وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الإيرانيون الوحيدون الذين أعدموا لأسباب دينية، والحقيقة أن من عقائد البهائية ما يحظر على أتباعها المشاركة فى السياسة بأى شكل أو طريقة. وكانوا إبان عهد الشاه الإيرانيين الوحيدين الذين أعفوا من قراره بالعضوية

الجبرية بحزب رستاخيز أو النفى من البلاد. ولكن هناك بالفعل صلات روحية ودينية تربط البهائيين بما يعرف حالياً بإسرائيل.

كان هناك نظام استبدادى آخر بأواخر القرن التاسع عشر أمر بنفى زعماء البهائية إلى البلاد التى كانت حينذاك تابعة للإمبراطورية العثمانية. وعندما فرض الانتداب البريطانى على فلسطين فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، أصبحت المدن المهمة بها كحيفا وعكا - اللتين نفى إليهما أغلب زعماء البهائية - المركز الرئيسى لهذه الطائفة. وبتأسيس دولة إسرائيل فى سنة ١٩٤٨، أصبحت تحت سيادتها ونشأت صلات طبيعية بينهما تضمنت المساعدات المالية لتمويل مقر الطائفة ومدارسها وجمعياتها الخيرية.

ومنذ ذلك الحين تولى إدارة الطائفة «بيت العدل» بحيفا والمؤلف من تسعة أعضاء، خمسة منهم أمريكيون وإيرانيان واثنان من جنسيات أخرى. وهكذا فمن الواضح أن علاقة الطائفة بإسرائيل لها جذور غير سياسية. والحقيقة أن الدولة اليهودية لا تسمح للبهائيين بممارسة الأنشطة التبشيرية داخل إسرائيل. وهذه التفرقة التى يمارسها النظام الإيرانى مشكوك فيها؛ فأى اتصال بالدولة الصهيونية يعتبر جريمة فى حد ذاته، فى حين أن مثل هذا الاتصال اغتفر أحياناً كما حدث حين برزت الحاجة الملحة لقطع الغيار الحربية اللازمة للجيش الإيرانى والپاسداران.

الصراع على السلطة

منذ انتخاب على خامينى رئيساً للجمهورية وتعيين أخيه غير الشقيق ميرحسين موسوى رئيساً للوزراء، ابتليت الجمهورية الإسلامية بصراع على الزعامة خلف الكواليس. أما ما جعل هذا الصراع عصيباً بالنسبة للمقدرات السياسية للحكومة فالانشغال بما بعد الخمينى وما أحاط بمنصبه من صراع، خاصة بين مختلف فصائل الپاسداران .

بعد انتخاب خامينى بدأ الشقاق فى التزايد حول مهدوى قانى الذى كان تولى رئاسة الوزراء مؤقتاً. وأدى فشله فى إعادة ترشيح الرئيس له إلى ظهور ثالوث جديد

يتألف من قانى ورفسنجانى ويشكل مؤقت مهدى بازركان فى مواجهة الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس المحكمة العليا. أما كيف أبدت هذه المجموعة عداءها تجاه السلطة؟ وما الإيديولوجيا التى تبناها هذا القطب فى صراعه على السلطة مع الاختلافات الشخصية بين أفراده؟ فهى أمور يصعب البت فيها فى الوقت الحاضر. ولا يبدو أن أيًا من المجموعتين علا نجمها حاليًا فى التنافس لصالح الخمينى؛ إذ ثبت بعد ثلاث سنوات فى السلطة أن الخمينى مستثمر بارع للحزبية فى حاشيته. ولكن كلما تقدمت به السن وساءت حالته الصحية، تآكلت هذه القدرة عنده.

فى هذه الحالة، تصبح سيطرة الپاسداران وبعض اللجان الثورية بالعاصمة والمراكز الإقليمية فى غاية الخطورة. وزادت قاعدة قوة الپاسداران وتعزز موقفه كقوة متفانية فى أداء واجبها ويُعتمد عليها، سواء فى القتال ضد الجماعات المعارضة أو فى تحقيق نجاح كبير فى الحرب الإيرانية العراقية. ويبلغ عدد قوات الپاسداران حاليًا حوالى ٩٦ ألفًا تأتلفهم خمس وحدات أساسية: مكافحة التخريب، المخابرات، الأمن الداخلى، العلاقات العامة، التجنيد. وعين الخمينى رضائى - بعد أن أقسم يمين الولاء له باعتباره الفقيه والزعيم السياسى الأعلى - قائدًا للپاسداران، وعين ممثلاً شخصيًا له بمجلس قيادة الفرقة. وفى حالة وفاة الخمينى أو عجزه عن الاستمرار، يمكن للپاسداران ككل أو بعض وحداته القوية على الأقل أن يحسم الموقف بصورة قاطعة فى الصراع على السلطة.

وهيمنة الپاسداران فى وقت حرج كهذا ليست سوى أحد الهواجس التى تثير قلق النظام. ولا سبيل للتكهن بالوضع الذى ستصبح عليه البلاد لحظة انتقال الزعامة عقب وفاة الخمينى أو عجزه عن الاستمرار. وبات التساؤل "من سيخلف الخمينى؟" مشكلة خطيرة بالنسبة للنظام وللإيرانيين ككل. وبدءًا من يناير ١٩٨٢ حين ذاع نبأ تدهور صحة الخمينى بشكل مفاجئ تركز الانتباه على المشكلات الدستورية والسياسية لخلافة الخمينى. ومن الناحية الدستورية إذا لم يكن ثم إجماع فى الآراء على منصبه كفقيه وزعيم سياسى أعلى، يجوز أن يتولى المنصب مجلس يتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء. ولكن كيف يتم تحديد ما إذا كان هناك إجماع أم لا؟ فعلى الرغم من نص

الدستور على تشكيل مجلس للخبراء للبت فى هذا الأمر، فإن نصه يتسم بالغموض ويحتمل تفسيرات عديدة.

على أى فمن المعروف أن الخمينى نفسه يعد آية الله منتظرى لخلافته كفقيه، وقد يضطلع المجلس الثلاثى المؤلف من رفسنجانى وخامينى وموسوى أردبيلى بمهمة مجلس القيادة. وفى كلتا الحالتين تبرز عدة مشكلات، أولاها: أن منتظرى ليس زعيماً دينيًا ذا ثقل من حيث العالمية فى فقه التشيع. وهناك اثنان من كبار آيات الله على الأقل لم يبادرا الخمينى الخصومة، وهما گلبايگانى ومرعشى، ويحظى كلاهما بسمعة طيبة وشهرة كعالمين دينيين، ولهما قدرة أكبر على ممارسة السلطة الضخمة والامتيازات المخولة للفقيه.

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن العديد من كبار آيات الله المعادين للخمينى، وعلى رأسهم شريعتمدارى، يفوقون منتظرى مكانة كذلك. وعلى الرغم من اختلاف هؤلاء الزعماء مع الخمينى حول فكرة ولاية الفقيه ومفهومها، فإن لهم جمهوراً كبيراً من الأنصار فى أرجاء البلاد، خاصة فى الأقاليم الآهلة بالسكان كأذربيجان وخراسان. وبعبارة أوضح، فإن سلطة الخمينى ونفوذه بالنسبة للعديد من هؤلاء الزعماء لا ينبغى أن تنتقل ببساطة إلى شخصيات ذات دراية دينية وسياسية أقل.

وطالما أن هناك تحفظات مماثلة تؤخذ على زعامة الخمينى السياسية، فمما يذكر أنه بينما ينفرد الفقيه بسلطاته دون مشاركة من أحد، فُرضت على منصبى الرئيس ورئيس الوزراء مسؤوليات مهمة. والحقيقة أن نفس مسألة شرعية الفقيه التى ظلت معلقة لمدة عامين أو يزيد طفت على السطح من جديد مع توقع رحيل الخمينى. وفى منتصف أبريل، انضم الشيخ محمود الحلبى، وهو عالم دينى سياسى شهير، إلى بعض من أوائل منتقدى فكرة ولاية الفقيه كشريعتمدارى، ونادى بإلغاء الفكرة أو على الأقل بشكلها الحالى الذى تتجسد حسب قوله فى شخص فرد واحد وتتنافى مع مفهوم سيادة الشعب.

يتبين من ذلك أن وفاة الخمينى ستثير بالنسبة للسياسة الإيرانية مشكلات أعتى من تلك التى عرضت لها فى حياته، وربما أدى إصراره على إقامة سلطوية دينية

شيعية كاملة إلى حل الجمهورية الإسلامية. وكان دأب الشاه الراحل على تأسيس دولة الحزب الواحد من العوامل التى أدت إلى سقوطه فى النهاية. وتشير أوثق المعلومات الواردة بهذا الكتاب، والمستقاة من المصادر الموجودة داخل السلطة أو خارجها على السواء، إلى عملية استقطاب المؤيدين فيما يتصل بخلافة الخمينى.

ولا يرى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس أى سبب يمنع منتظرى من خلافة الخمينى مبدئيًا على الأقل. ولا ريب أن الرئيس ورئيس الوزراء يحبذان أن تشغل منصب الفقيه شخصية معتدلة أو بالأحرى ضعيفة، فسلطات رئيس الدولة ورئيس الحكومة ترتبط فى قوتها بضعف سلطات الفقيه، ولا يستطيع الرئيس خامينى أن يطمح إلى تولى منصب الفقيه، فهو ليس على درجة "آية الله" التى يمكن نيلها بعد التقدم برسالة مبتكرة عن مسألة من مسائل المذهب الشيعى. ولكنه بدلاً من ذلك يبذل جهده لتشكيل مجلس الخبراء الذى يتولى اختيار مجلس القيادة، ما يدل على ميله لفصل المنصبين بل إخضاعهما أيضًا لمنصبى الرئيس ورئيس الوزراء.

أما رئيس المجلس – رفسنجانى – فربما كانت لديه رغبة مماثلة فى تأييد منتظرى، فهو يعلم علم اليقين أن الفقيه القوى سيعمل تلقائيًا على تقويض نفوذ المجلس وسلطاته باعتباره السلطة التشريعية للجمهورية. ولكنه فى الوقت نفسه فى حالة تنافس مع الرئيس ورئيس الوزراء. وتشير كل الدلائل إلى أن موقفه الراهن من الفقيه يتسم بالمسايرة والتوافق، ولو أنه إن عاجلاً أو آجلاً سيواجه الرئيس ورئيس وزرائه ميرحسين موسوى الذى اختاره. والحقيقة أن هناك أنباء ذاعت فى طهران قبل مناقشة مسألة الخلافة عن مناقشة عامة حول تحرك رفسنجانى نحو اختيار بعض أعضاء المجلس من غير الدينيين، خاصة بازركان ويزدى وسامى.

ووقف ضد الموقف السابق بعض رجال الدين من ذوى المكانة والحنكة السياسية، ممن تشبثوا طويلاً بموقف المعارضة الصامتة لمفهوم ولاية الفقيه ككل ولبعض سمات الجمهورية الإسلامية كقوانين الملكية والعدالة الجنائية، ومن هؤلاء من يعتبر معارضة الخمينى أمرًا غير مأمون العواقب أو لا يتفق والحكمة، ومنهم من يشعر بالعرفان له لدوره فى الإطاحة بالنظام البهلوى؛ ما يستوجب الإذعان لأمانيه طالما ظل حيًا.

ولن يكون لأى من هذه الاعتبارات وزن حال اختفائه من مسرح الأحداث. وسواء أكان هذا عن اقتناع أو بسبب الخصومة مع الرئيس ورئيس الوزراء، فهو أمر يدعو للتأمل.

فى أواخر أبريل ١٩٨٢، أشارت التقارير الموثوقة إلى أنهم يمارسون ضغوطهم حاليًا لصالح كلبايگانى لكى يخلف الخمينى، ولكن ليس كإمام لجماعة الشيعة، بل كمرجع أول للمذهب (مرجع تقليد). وبعبارة أخرى يبدو أن المجتمع ينظر إلى مفهوم الفقيه بمعنى أكثر تقييداً ومحدودية، فيرى أن كفاءة الخمينى وصلاحياته لا ينبغى أن تنتقل ببساطة إلى رجل واحد من رجال الدين، فضلاً عن دوره كمرجع أوحد فى المسائل الدينية والسياسية. ومع ذلك يمكن الاعتراف بأحد كبار آيات الله ككلبايگانى مثلاً كمجتهد أول للقيام بمهمة الحارس الأعلى للمذهب.

بدأت دلائل عمق الخلاف بين الموقفين المذكورين فى الظهور بأواسط أبريل. وعندما اعتقل صادق قطب زاده - المساعد السابق للخمينى ووزير الخارجية الذى عاصر أزمة الرهائن الأمريكيين - ووجهت إليه تهمة التآمر على إقصاء الخمينى، أشار نواب المجلس والصحف الحكومية المنحازون لصفوف الرئيس ورئيس الوزراء بأصابع الاتهام إلى آية الله شريعتمدارى بالتآمر لتولى خلافة الخمينى، وتم اعتقال أحمد عباسى زوج ابنته وسبعين آخرين من أقرب معاونى آية الله الكبير.

وقام الپاسداران بمحاصرة منزل آية الله شريعتمدارى وحظروا الدخول إليه حتى على طبيبه الذى جاء لعيادته. وأنكر ابنه حسن شريعتمدارى فى هامبورج بألمانيا مشاركة والده فى السياسة بأى شكل من الأشكال منذ ثورة تبريز فى سنة ١٩٧٩. ومع ذلك كان يبدو أن الحزب الجمهورى الإسلامى مصر على استغلال مسألة قطب زاده فى فرض موقفه من خلافة الخمينى، فهو يرمى إلى إقصاء الزعماء الدينيين المشاهير عن مسألة الخلافة، بل يسعى أيضًا إلى محو أقل أثر لأنشطة المجلس خارج نطاق الحزب، وبالتالى ففى نفس اليوم الذى ألقى فيه القبض على صادق قطب زاده، اتهم رئيس المجلس بعض الأعضاء العلمانيين الباقين بالمجلس كبازرگان ويزدى وسامى بالتورط فى مؤامرة ضد الإمام.

وهكذا يبدو أن الصراع على خلافة الخميني سيكون مريراً وربما طال بعض الوقت. وحين تهدأ العاصفة، قد يظهر فرد واحد يخلف الخميني وليس مجموعة من الشركاء الأنداد؛ فالقيادة الجماعية لن تتمكن من مزاولة السلطة بصورة فعالة لا تحت حكم الشاه ولا خليفته، وستستمر بعض الأفكار كالتوصل لاعتراف متبادل لحدود السلطة والمسئوليات - وهي أفكار حاولت الثورة الدستورية في مطلع القرن العشرين تطبيقها في إيران - في مروادة قادتها السياسيين.

نشأت هذه الحقيقة نتيجة لظهور فئة جديدة من الشخصيات التي أحاطت بالخميني والتي فاقت الفئة التي أحاطت بالشاه في ذروة قوته، ونتيجة أيضًا لتحليل أقوال جماعات المعارضة وأفعالها. وظلت هذه الجماعات مدة ثلاث سنوات تتلقى التحريض من زعمائها للاتفاق على هدف مشترك أدنى للإطاحة بنظام الخميني. وصدرت بيانات عديدة تؤكد هذه النوايا، سواء داخل البلاد أو خارجها، ولكن حالت قوى الصراع والتنافس الشخصي مراراً وتكراراً دون تحقيق جهد منظم في مواجهة الحكومة التي فاجأت بصلابتها الكثيرين ومنهم القائمون عليها.

خلاصة القول : إن ميوعة الموقف السياسي في إيران تحول دون إمكانية تقديم تكهن دقيق ومتماسك للأحداث المقبلة. واستعراض الأحداث في هذا الملحق لا يستلزم إدخال كثير من التعديل على النقاط التي وردت في الفصل السابق. وإذا تذكرنا ما حدث في مطلع القرن العشرين حين تم تغيير النظام في إيران بالقوة وأقيم بدلاً منه نظام جديد استمر قرابة سبعين سنة، لرأينا أن طول بقاء الجمهورية الإسلامية لا يثير الدهشة. ويرجع الفارق الأكبر بين النظام البهلوي والسلطوية الدينية الحالية إلى التغييرات المهمة التي طرأت على مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إيران. واستخدم العنف لإقامة النظام الشيعي المتشدد وإرساء قواعده، سواء في الهدف أو في الكيفية. ولا شك أن الإطاحة به ستتطلب مزيداً من العنف إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى المعيار الحالي للنضال السياسي في ذلك البلد التعيس.

المراجع

نظرًا لاعتمادنا بالدرجة الأولى على المصادر الإيرانية المبدئية المكتوبة بالإنجليزية والفارسية فإننا نورد في البداية الكتب والمقالات والصحف والنشرات السرية الصادرة في إيران أو في الخارج ، ثم تليها الصحف الفارسية والإنجليزية الإيرانية وكذلك الدوريات والمجلات الإخبارية ، وفي النهاية نورد قائمة بأسماء الكتب الإنجليزية والفرنسية ، أما الوثائق والنشرات الأخرى التي وردت في الملحوظات فلن نكرر ذكرها هنا .

- الكّار ، حميد : " مصاحبه نصريا د. الكّار " ، شاهد ، سفارة جمهورية إيران الإسلامية ، واشنطن ، مارس ١٩٨٠ .

- آية الله خميني : " روحانيون ناراضى بدادگاه احضار ميشوند " ، " ايران تايمز " ، واشنطن أبريل ١٩٨١ – " عدل ، تحويل دادن ظالم به عادل ومشرك به مومناست " ، شاهد ، سفارة جمهورية إيران الإسلامية ، واشنطن ، ١٤ فبراير ١٩٨٠ .

- آية الله محلاتى ، "اعلامية " ، سرية ، فبراير ١٩٨١ .

- آية الله شريعتمدارى " نظريه در ارتباط بامسايل روز " ، اخبار ايران " ، بون ، ألمانيا الغربية ، العدد ٨ ، ٩ ، ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩ .

- آية الله زنجانى " جنايت به نام اسلام " ، پيام ، لندن ، العدد (٣) ، ٢٩ يناير ١٩٨١ .

- بنى صدر ، زبو الحسن : " American : what you should know about the present erisis in U. S. - gromian Relations." اتحاد الطلاب المسلمين بالولايات المتحدة ، بلا تاريخ .

– اقتصاد توحيدى ، طهران ، ١٩٧٩ .

– دهقانى ، أشرف " مصاحبه با چريك فدائى خلق " ، يونيو ١٩٧٩ .

– عنايت ، محمود " اندر حاشيه اشغال سفارت اميريكا " ، ايران پوست ، لندن ، ٢١ ديسمبر ١٩٧٩ .

– ايران بوست ، " ٢٢٠ كودك در تهران تيرباران شدند " ، لوس انجيليس ، ٢٤ أكتوبر ١٩٨١ .

– فدائى خلق الإيرانية : " Statement, regarding the Recent Dendopment in grom" ١٠ يونيو ١٩٨١ .

- " Statement Regading the criminal Terror of the President and Prime Ministen ef gra " . ٤ سبتمبر ١٩٨١ .

– كيانورى ، نور الدين " حزب توده ايران ود. مصدق " ، تهران ، انتشارات حزب توده ، العدد ١٦ ، ١٩٨٠ .

– مدنى ، أحمد " نامه به امام خمينى " ، ألمانيا الغربية ، ١٩٨١ .

– ميهندوست ، على " The last Defence " اتحاد الطلاب المسلمين بالولايات المتحدة ، لونج بيتش ، كاليفورنيا ، مارس ١٩٨١ .

– نزيه ، حسن " ملاها از اسلام چهرى رشتى ارائه دادند " ، فرياد آزادى ، لندن ، ١٩ ديسمبر ١٩٧٩ .

– مجاهد : " The Contrnt of the gslamic Republic " ج١ ، العدد (٥) لندن ، مايو ١٩٨٠ .

" Pakistan conference and the prelem of Afghanistan " ج١ ، العدد ٤ ، أبريل ١٩٨٠ .

– منظمة مجاهدى خلق الإيرانية : " شناخت ، تكامل " تهران ، ١٩٧٥ .

- بينما ، د. حبيب : " اصول سوياليزم مردم ايران " ، ١٩٧٩ .

- كار ، مالكيت وسرمايه در ايران ، بدون تاريخ .

- ارتش رهائى بخش ايران ، آرا ، باريس ، ٧٩ - ١٩٨١ .

- آيند كان ، تهران ٧٩ - ١٩٨٠ .

- اطلاعات ، تهران ٧٨ - ١٩٨١ .

- انقلاب اسلامى ، تهران ، سرية ، ٧٩ - ١٩٨١ .

- اميد إيران ، تهران ٧٩ - ١٩٨٠ .

- امت ، تهران ٧٩ - ١٩٨٠ .

- امت ، تهران ٧٩ - ١٩٨٠ .

- جمهورى اسلامى ، تهران ٧٩ - ١٩٨١ .

- حركت ، سان فرانسيسكو ، كاليفورنيا ، ١٩٨١ .

- خبرنامه انقلاب اسلامى ، سرية ، ١٩٨١ .

- خلق مسلمان ، تهران ، ٧٩ - ١٩٨٠ .

- رنجبر ، تهران ، سرية ، ٧٩ - ١٩٨١ .

- رستاخيز ، تهران ، لندن ، ٧٩ - ١٩٧٩ .

- فرياد آزادى ، لندن ، ٧٩ - ١٩٨٠ .

- كار ، تهران ، ٧٩ - ١٩٨١ .

- كيهان ، تهران ، ٧٨ - ١٩٨١ .

- مجاهد ، تهران ، سرية ، ٧٩ - ١٩٨١ .

- مردم ، تهران ، سرية ، ٧٩ – ١٩٨١ .

- منظمة مجاهدى خلق الإيرانية ، لندن ، ٨٠ – ١٩٨١ .

- ميزان ، تهران ، ٧٩ – ١٩٨١ .

المؤلف فى سطور

سپهر ذبيح

المؤلف أمريكى من أصل إيرانى، ويعمل أستاذًا بكلية سانت ميرى بكاليفورنيا وباحثًا مشاركًا بجامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية .

المترجم فى سطور

المترجم من مواليد ١٩٥٨، ويعمل أستاذاً مساعداً بكلية الآداب ، جامعة القاهرة . وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميتشجان ، آن آربر ، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٨) ، والماجستير من كلية الآداب ، جامعة القاهرة (١٩٨٣) .

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

-١	اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
-٢	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
-٣	التراث المسروق	جورج جيمس	شوقى جلال
-٤	كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنيكوفا	أحمد الحضرى
-٥	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
-٦	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
-٧	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
-٨	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
-٩	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
-١٠	خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
-١١	مختارات شعرية	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
-١٢	طريق الحرير	ديفيد براونيستون وأيرين فرانك	أحمد محمود
-١٣	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
-١٤	التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
-١٥	الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	إدوارد لوسى سميث	أشرف رفيق عفيفى
-١٦	أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
-١٧	مختارات شعرية	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
-١٨	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
-١٩	الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	نعيم عطية
-٢٠	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
-٢١	خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
-٢٢	مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
-٢٣	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
-٢٤	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
-٢٥	مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
-٢٦	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
-٢٧	التنوع البشرى الخلاق	مجموعة من المؤلفين	بإشراف: جابر عصفور
-٢٨	رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
-٢٩	الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
-٣٠	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
-٣١	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
-٣٢	الانقراض	ديفيد روب	مصطفى إبراهيم فهمى
-٣٣	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
-٣٤	الرواية العربية	روجر ألن	حصة إبراهيم المنيف
-٣٥	الأسطورة والحداثة	پول ب . ديكسون	خليل كلفت
-٣٦	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد

٣٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم
٣٨-	نقد الحداثة	آلن تورين	أنور مغيث
٣٩-	الحسد والإغريق	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠-	قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١-	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحي ومحمود ماجد
٤٢-	عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣-	اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	المهدى أخريف
٤٤-	بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلي	مارلين تادرس
٤٥-	التراث المغدور	روبرت دينا وجون فاين	أحمد محمود
٤٦-	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨-	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتي
٤٩-	الإسلام في البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠-	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثماني الميلود ويوسف الأنطكي
٥١-	مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م. بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢-	العلاج النفسي التدعيمي	ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفي فطيم وعادل دمرداش
٥٣-	الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤-	المفهوم الإغريقي للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحي
٥٥-	ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطي
٥٨-	مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩-	المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠-	التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١-	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	بإشراف : محمد الجوهرى
٦٢-	لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى
٦٣-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤-	برتراند راسل (سيرة حياة)	الان وود	رمسيس عوض
٦٥-	في مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض
٦٦-	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧-	مختارات شعرية	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨-	نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩-	العالم الإسلامي في أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠-	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١-	السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢-	السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣-	نقد استجابة القارئ	چين ب . تومبكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمماليك في مصر	ل . ا . سيمينوفا	حسن بيومى

٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦-	جاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من المؤلفين	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمرى
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوى
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	محمود السيد على
٨٣-	مختارات شعرية	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل (رواية)	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم (رواية)	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠-	وسم السيف وقصص أخرى	بورخيس وآخرون	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	مسرحيتا الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥-	مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة وقصص أخرى	نخبة	إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج١)	فرنان بروديل	بشير السباعى
٩٨-	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١-	النص الروائى: تقنيات ومناهج	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكبير الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣-	قبر ابن عربى يليه آياء (شعر)	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجنى (مسرحية)	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوى
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	جيرارجينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبييرامتى	أشرف على دعدور
١٠٧-	صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى اللاتينى المعاصر	نخبـة من الشعراء	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من المؤلفين	محمود على مكى
١٠٩-	حروب المياه	جون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسس هيدسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف

١١٣-	راية التمرد	سادى پلانت	أحمد حسان
١١٤-	مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥-	غرفة تخص المرء وحده	فرجينيا وولف	سمية رمضان
١١٦-	امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧-	المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨-	النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩-	النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى	أميرة الأزهرى سنبل	بإشراف: رءوف عباس
١٢٠-	الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	مجموعة من المترجمين
١٢١-	الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢-	نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣-	الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	أنينل الكسندرو فنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤-	الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية	چون جراى	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥-	التحليل الموسيقى	سيدرك ثورپ ديفى	سمحة الخولى
١٢٦-	فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧-	إرهاب (مسرحية)	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨-	الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩-	الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠-	الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١-	مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢-	ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣-	الخوف من المرايا (رواية)	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤-	تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥-	المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦-	فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧-	مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر	چوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨-	عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	أندريه جلوكسمان	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩-	پارسيڤال (مسرحية)	ريتشارد ڤاجنر	مصطفى ماهر
١٤٠-	حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١-	اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢-	الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣-	قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديرك لايدر	عدلى السمرى
١٤٤-	صاحبة اللوكاندة (مسرحية)	كارلو جولدونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥-	موت أرتيميو كروث (رواية)	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦-	الورقة الحمراء (رواية)	ميجيل دى ليبس	على عبدالرءوف البمبى
١٤٧-	مسرحيتان	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوى
١٤٨-	القصة القصيرة: النظرية والتقنية	إنريكى أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩-	النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠-	التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان

١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابى
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	مى التلمسانى
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٩- الأيديولوچية	ديفيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١- مسرحيتان من المسرح الإسبانى	أليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع (جـ ١)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسيفا	سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليفمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧- فى عالم طاغور	رابندرنات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابى
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبى الأمريكى من الثلاثينيات إلى الثمانينيات	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢- العنف والنبوءة (شعر)	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣- چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحى العشرى
١٨٤- القاهرة: حالمة لا تنام	هانز إيندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم فى التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة (رواية)	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨- موت الأدب	ألفين كرنان	بدر الديب

١٨٩- العمى والبصيرة: مقالات فى بلاغة النقد المعاصر	پول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠- محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١- الكلام رأسمال وقصص أخرى	الحاج أبو بكر إمام وآخرون	مصطفى حجازى السيد
١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
١٩٣- عامل المنجم (رواية)	پيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد
١٩٤- مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى الحديث	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥- شتاء ٨٤ (رواية)	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦- المهلة الأخيرة (رواية)	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧- سيرة الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨- الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩- تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداو	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠- ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل	جيرمى سيبروك	فخرى لبيب
٢٠١- الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣- الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد هويدى
٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦- الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧- ليل أفريقى (رواية)	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨- شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩- السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠- مثنويات حكيم سنائى (شعر)	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١- فردينان دوسوسير	جوناثان كللر	محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢- قصص الأمير مرزبان على لسان الحيوان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣- مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤- قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محيى الدين
٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧- مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت وهارولد بينتر	نادية البنهاوى
٢١٨- لعبة الحجلة (رواية)	خوليو كورتاثار	على إبراهيم منوفى
٢١٩- بقايا اليوم (رواية)	كازو إيشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠- الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١- شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢- فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣- العلم فى مجتمع حر	باول فيرابند	السيد محمد نفادى
٢٢٤- دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥- حكاية غريق (رواية)	جابرييل جارثيا ماركيث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى

٢٢٧-	المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	خوسيه ماريا دييث بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨-	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩-	مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠-	عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١-	الدرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢-	ما بعد المعلومات	توم ستونير	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣-	فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى	آرثر هيرمان	طلعت الشايب
٢٣٤-	الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥-	ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦-	الولاية	ميشيل شودكيفيتش	أحمد الطيب
٢٣٧-	مصر أرض الوادى	روبين فيدين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨-	العولمة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩-	العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلا رامراز - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠-	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاى حافظ	صلاح محجوب إدريس
٢٤١-	فى انتظار البرابرة (رواية)	ج . م. كوتزى	ابتسام عبدالله
٢٤٢-	سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن
٢٤٣-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٤٤-	الغليان (رواية)	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥-	نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس وآخرون	توفيق على منصور
٢٤٦-	مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركيث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧-	الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر أرمبرست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨-	حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩-	لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠-	علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢-	رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣-	تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوڤا	حسن بيومى
٢٥٤-	أقدم لك: الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥-	أقدم لك: أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦-	أقدم لك: ديكارت	ديف روبنسون وكريس جارات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧-	تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨-	الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩-	مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	نخبة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١-	رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢-	مدينة المعجزات (رواية)	إدواردو مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣-	الكشف عن حافة الزمن	چون جريبين	على يوسف على
٢٦٤-	إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض

٢٦٥- روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦- مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم على
٢٦٧- فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عروبكى
٢٦٨- ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩- وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم جيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠- وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم جيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١- الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	توماس سى. باترسون	شوقى جلال
٢٧٢- الأديرة الأثرية فى مصر	سى. سى. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم
٢٧٣- الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر	جوان كول	عنان الشهاوى
٢٧٤- السيدة باربارا (رواية)	رومولو جايجوس	محمود على مكى
٢٧٥- ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
٢٧٦- فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبدالقادر التلمسانى
٢٧٧- الجينات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزى
٢٧٨- البدايات	إسحاق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩- الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠- الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨١- الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرر	جلال الحفناوى
٢٨٢- طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبرت	سمير حنا صادق
٢٨٣- السهل يحترق وقصص أخرى	خوان رولفو	على عبد الرءوف البمبى
٢٨٤- هرقل مجنوناً (مسرحية)	يوريبيديس	أحمد عتمان
٢٨٥- رحلة خواجة حسن نظامى الدهلوى	حسن نظامى الدهلوى	سمير عبد الحميد إبراهيم
٢٨٦- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢٨٧- الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨- الفن الروائى	ديفيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩- ديوان منوچهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠- علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١- تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢- تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣- مقدمة للأدب العربى	روجر آلن	مجدى توفيق وآخرون
٢٩٤- فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت
٢٩٥- سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل وبيل مورىز	بدر الديب
٢٩٦- مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧- فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨- مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩- ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	جين ماركس	هاشم أحمد محمد
٣٠٠- أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١- أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢- أقدم لك: فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام

٣٠٣- أقدم لك: بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤- أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥- الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦- الحماسة: النقد الكانطي للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧- أقدم لك: الشعور	ديفيد بابينو وهوارد سلينا	محمود مكي
٣٠٨- أقدم لك: علم الوراثة	ستيف جونز وبورين فان لو	ممدوح عبد المنعم
٣٠٩- أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتي وأوسكار زاريت	جمال الجزيري
٣١٠- أقدم لك: يونج	ماجي هايد ومايكل ماكجنس	محيي الدين مزيد
٣١١- مقال في المنهج الفلسفي	ر.ج كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢- روح الشعب الأسود	وليم ديبويس	أسعد حليم
٣١٣- أمثال فلسطينية (شعر)	خايير بيان	محمد عبدالله الجعيدي
٣١٤- مارسيل دوشامب: الفن كعدم	جانيس مينيك	هويدا السباعي
٣١٥- جرامشي في العالم العربي	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحي
٣١٦- محاكمة سقراط	أي. ف. ستون	نسيم مجلي
٣١٧- بلا غد	س. شير لايموفا- س. زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨- الأدب الروسي في السنوات العشر الأخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٣١٩- صور دريدا	جايتري اسبيفاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠- لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليفي برو فنسال	بإشراف: صلاح فضل
٣٢٢- وجهات نظر حديثة في تاريخ الفن الغربي	دبليو بوجين كلينباور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣- فن الساتورا	تراث يوناني قديم	هانم محمد فوزي
٣٢٤- اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدي	محمود علاوي
٣٢٥- عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦- المعرفة والمصلحة	يورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧- مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق علي منصور
٣٢٨- يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامي	عبد العزيز بقوش
٣٢٩- رسائل عيد الميلاد (شعر)	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠- كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامي صلاح
٣٣١- عندما جاء السردين وقصص أخرى	ستيفن جراي	سامية دياب
٣٣٢- شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	علي إبراهيم منوفي
٣٣٣- الإسلام في بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤- لقطات من المستقبل	آرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمي
٣٣٥- عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالي ساروت	فتحي العشري
٣٣٦- متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٣٣٧- فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصاري
٣٣٨- نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوي
٣٣٩- تاريخ الأدب في إيران (جـ٣)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠- اضطراب في الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخري لبيب

٢٤١- قصائد من رلكه (شعر) راينر ماريا رلكه حسن حلمى
٢٤٢- سلامان وأبسال (شعر) نور الدين عبدالرحمن الجامى عبد العزيز بقوش
٢٤٣- العالم البرجوازى الزائل (رواية) نادين جورديمر سمير عبد ربه
٢٤٤- الموت فى الشمس (رواية) بيتر بالانجيو سمير عبد ربه
٢٤٥- الركض خلف الزمان (شعر) بونه نداىى يوسف عبد الفتاح فرج
٢٤٦- سحر مصر رشاد رشدى جمال الجزيرى
٢٤٧- الصبية الطائشون (رواية) جان كوكتو بكر الحلو
٢٤٨- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١) محمد فؤاد كوبريلى عبدالله أحمد إبراهيم
٢٤٩- دليل القارئ إلى الثقافة الجادة أرثر والدهورن وآخرون أحمد عمر شاهين
٢٥٠- بانوراما الحياة السياحية مجموعة من المؤلفين عطية شحاتة
٢٥١- مبادئ المنطق جوزايا رويس أحمد الانصارى
٢٥٢- قصائد من كفافيس قسطنطين كفافيس نعيم عطية
٢٥٣- الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة الهندسية باسيليو بابون مالدونالدو على إبراهيم منوفى
٢٥٤- الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة النباتية باسيليو بابون مالدونالدو على إبراهيم منوفى
٢٥٥- التيارات السياسية فى إيران المعاصرة حجت مرتجى محمود علاوى
٢٥٦- الميراث المر بول سالم بدر الرفاعى
٢٥٧- متون هرمس تيموثى فريك وبيتر غاندى عمر الفاروق عمر
٢٥٨- أمثال الهوسا العامية نخبة مصطفى حجازى السيد
٢٥٩- محاورة بارمنيدس أفلاطون حبيب الشارونى
٢٦٠- أنثروبولوجيا اللغة أندريه جاكوب ونويلا باركان ليلى الشربينى
٢٦١- التصحر: التهديد والمجابهة الان جرينجر عاطف معتمد وأمال شاور
٢٦٢- تلميذ بابنبرج (رواية) هاينرش شبورل سيد أحمد فتح الله
٢٦٣- حركات التحرير الأفريقية ريتشارد جيبسون صبرى محمد حسن
٢٦٤- حداثة شكسبير إسماعيل سراج الدين نجلاء أبو عجاج
٢٦٥- سأم باريس (شعر) شارل بودلير محمد أحمد حمد
٢٦٦- نساء يركضن مع الذئاب كلاريسا بنكولا مصطفى محمود محمد
٢٦٧- القلم الجرىء مجموعة من المؤلفين البراق عبدالهادى رضا
٢٦٨- المصطلح السردى: معجم مصطلحات جيرالد برنس عابد خزندار
٢٦٩- المرأة فى أدب نجيب محفوظ فوزية العشماوى فوزية العشماوى
٢٧٠- الفن والحياة فى مصر الفرعونية كليرلا لويت فاطمة عبدالله محمود
٢٧١- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢) محمد فؤاد كوبريلى عبدالله أحمد إبراهيم
٢٧٢- عاش الشباب (رواية) وانغ مينغ وحيد السعيد عبدالحميد
٢٧٣- كيف تعد رسالة دكتوراه أومبرتو إيكو على إبراهيم منوفى
٢٧٤- اليوم السادس (رواية) أندريه شديد حمادة إبراهيم
٢٧٥- الخلود (رواية) ميلان كونديرا خالد أبو اليزيد
٢٧٦- الغضب وأحلام السنين (مسرحيات) جان أنوى وآخرون إدوار الخراط
٢٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤) إدوارد براون محمد علاء الدين منصور
٢٧٨- المسافر (شعر) محمد إقبال يوسف عبدالفتاح فرج

٢٧٩-	ملك فى الحديقة (رواية)	ستيل بات	جمال عبدالرحمن
٢٨٠-	حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٢٨١-	أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٢٨٢-	تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٢٨٣-	هدية الحجاز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨٤-	القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٢٨٥-	مشترى العشق (رواية)	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٢٨٦-	دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٢٨٧-	أغنيات وسوناتات (شعر)	جون دن	بهاء چاهين
٢٨٨-	مواعظ سعدى الشيرازى (شعر)	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور
٢٨٩-	تفاهم وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٩٠-	الأرشيفات والمدن الكبرى	إم. فى. روبرتس	عثمان مصطفى عثمان
٢٩١-	الحافلة الليلكية (رواية)	مايف بينشى	منى الدروبى
٢٩٢-	مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانجا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٩٣-	فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٢٩٤-	القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٢٩٥-	آلام سياوش (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
٢٩٦-	السافاك	تقى نجارى راد	محمود علاوى
٢٩٧-	أقدم لك: نيتشه	لورانس جين وكيتى شين	إمام عبدالفتاح إمام
٢٩٨-	أقدم لك: سارتر	فيليب تودى وهوارد ريد	إمام عبدالفتاح إمام
٢٩٩-	أقدم لك: كامى	ديفيد ميروفتش وآلن كوركس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠-	مومو (رواية)	ميشائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١-	أقدم لك: علم الرياضيات	زياودن ساردر وآخرون	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢-	أقدم لك: ستيفن هوكنج	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣-	ربة المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)	توبور شتورم وجوتفرد كولر	عماد حسن بكر
٤٠٤-	تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥-	إيزابيل (رواية)	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦-	المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧-	الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	مجموعة من المؤلفين	طلعت شاهين
٤٠٨-	معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩-	انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠-	خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١-	همس من الماضى	جينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٤١٣-	أغنيات المنفى (شعر)	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤-	الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥-	صورة كوكب (مسرحية)	فريدريش دورينمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦-	مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	محمد مصطفى بدوى

٤١٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبى للإسكندرية	جون مارلو	نسيم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميجاس (قصة فلسفية)	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى الأول	روى متحدة	أشرف كيلانى
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	ثلاثة من الرحالة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق ولوامع العشق (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود علاوى
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	بانديراس الطاغية (رواية)	باى إنكلان	ثريا شلبى
٤٢٨-	الخزانة الخفية	محمد هوتك بن داود خان	محمد أمان صافى
٤٢٩-	أقدم لك: هيجل	ليود سبنسر وأندزجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	أقدم لك: كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	أقدم لك: فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	أقدم لك: ماكيافللى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	أقدم لك: جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤-	أقدم لك: الرومانسية	دونكان هيث وجودى بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندى فى بلاد الشرق العربى	شبلى النعمانى	جلال الحفناوى
٤٣٨-	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابى (رواية)	صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية الحديثة	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة (رواية)	أروينداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت: المرأة الفرعونية	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣-	اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥-	حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	أقدم لك: نظرية الكم	ج. پ. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨-	أقدم لك: علم نفس التطور	ديلان إيفانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩-	أقدم لك: الحركة النسوية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	أقدم لك: الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	أقدم لك: لينين والثورة الروسية	ريتشارد إبجينانزى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤-	خمسون عامًا من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل

٤٥٥-	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦-	لا تنسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧-	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان مولر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨-	الموريسكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩-	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠-	أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١-	أقدم لك: لكان .	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢-	طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣-	الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤-	ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥-	قصص اليهود	لويس جنزبيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦-	حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة عبد الله
٤٦٧-	التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨-	روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	محمد السيد النتة
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦-	أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩-	المقهـــى (مسرحية)	لاو شه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠-	تساى ون جى (مسرحية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١-	بردة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	أحمد الشامى
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد أبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسِّرل: الفلسفة علماً دقيقاً	إدموند هُسِّرل	محمود رجب
٤٩٠-	أسمار الببغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد

٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى: الخروج فى النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٤٩٧-	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى: دراسة فى السيرة الذاتية العربية	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	آرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٦-	ربما كان قديساً (رواية)	أن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧-	سيدة الماضى الجميل (مسرحية)	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨-	المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفقر والإحسان فى عصر سلاطين المماليك	آدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكرة (مسرحية)	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١-	كوكب مرقَّع (رواية)	أن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	جوناثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	أرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠-	الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	آرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣-	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤-	الملك لير (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥-	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون	نادية رفعت
٥٢٦-	أقدم لك: السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧-	أقدم لك: كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨-	أقدم لك: تروتسكى والماركسية	طارق على وفِلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩-	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
٥٣٠-	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر

٥٣١- ما الذي حدث في «حدث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحي
٥٣٢- المغامر والمستشرق	هنري لورنس	بشير السباعي
٥٣٣- تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشرقاوي
٥٣٤- الإسلاميون الجزائريون	سيفرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥- مخزن الأسرار (شعر)	نظامي الكنجوي	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦- الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون ولورانس هاريزون	شوقي جلال
٥٣٧- للحب والحرية (شعر)	نخبة	عبدالغفار مكاوي
٥٣٨- النفس والآخر في قصص يوسف الشاروني	كيت دانيلر	محمد الحديدي
٥٣٩- خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحي
٥٤٠- توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١- هي تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢- قصص مختارة من الأدب اليوناني الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣- أقدم لك: السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤- أقدم لك: ميلاني كلاين	روبرت هنشل وآخرون	حمدي الجابري
٥٤٥- يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦- ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق علي منصور
٥٤٧- أقدم لك: بارت	فيليب تودي وآن كورس	جمال الجزيري
٥٤٨- أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	حمدي الجابري
٥٤٩- أقدم لك: علم العلامات	بول كوبلي وليتاجانز	جمال الجزيري
٥٥٠- أقدم لك: شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدي الجابري
٥٥١- الموسيقى والعولمة	سايمون ماندي	سمحة الخولي
٥٥٢- قصص مثالية	ميجيل دي ثربانتس	علي عبد الروف البمبي
٥٥٣- مدخل للشعر الفرنسي الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤- مصر في عهد محمد علي	عفاف لطفي السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥- الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين	أناتولي أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالي
٥٥٦- أقدم لك: جان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	حمدي الجابري
٥٥٧- أقدم لك: الماركيز دي ساد	ستوارت هود وجراهام كرولي	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨- أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيودين ساردار وبورين فان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩- الماس الزائف (رواية)	تشا تشاجي	عبدالحي أحمد سالم
٥٦٠- صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦١- جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦٢- بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣- ورود الخريف (مسرحية)	خاثينتو بينابينتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٤- عُش الغريب (مسرحية)	خاثينتو بينابينتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٥- الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦- تاريخ أوروبا في العصور الوسطى	موريس بيشوب	علي السيد علي
٥٦٧- الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨- الأصولي في الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

٥٦٩- موقع الثقافة	هومى بابا	ثائر ديب
٥٧٠- دول الخليج الفارسى	سير رويرت هاى	يوسف الشارونى
٥٧١- تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢- الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣- أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	جمال الجزيرى
٥٧٤- مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعى
٥٧٥- الاقتصاد السياسى للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦- فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشرى محمد
٥٧٧- مغامرات بينوكيو	كارلو كولودى	محمد قدرى عمارة
٥٧٨- الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	محمد إبراهيم وعصام عبد الرءوف
٥٧٩- أقدم لك: تشومسكى	چون ماهر وچودى جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠- دائرة المعارف الدولية (مج١)	جون فيذر وبول سيترجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١- الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بونو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢- مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣- الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤- سفر (رواية)	محمود دولت أبادى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥- الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦- السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى أرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧- تاريخ تطور الفكر الصينى	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزيز حمدى
٥٨٨- أمنحوتپ الثالث	أنييس كابرول	ماهر جويجاتى
٥٨٩- تمبكت العجيبة (رواية)	فيلكس ديبوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠- أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدى عبدالله
٥٩١- الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالتواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢- الثورة المصرية (جـ١)	محمد صبرى السوربونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣- قصائد ساحرة	بول فاليرى	بكر الحلو
٥٩٤- القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥- الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ٢)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٥٩٦- الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧- مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨- مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩- فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود علاوى
٦٠٠- الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١- النسوية والمواطنة	ريان فوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلى
٦٠٢- ليوتار:نحو فلسفة ما بعد حداثية	چيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣- النقد الثقافى	آرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤- الكوارث الطبيعية (مج١)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥- مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦- قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى

العنوان	المؤلف	المترجم
٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩- الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠- العمارة المدجنة	رفائيل لوبث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١- النقد والأيديولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢- رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣- السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤- بيت الأقصر الكبير(رواية)	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥- عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦- أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧- الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيليس	جلال البنا
٦١٩- مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠- السلام الصليبى	توماش ماستناك	بشير السباعى
٦٢١- النوبة المعبر الحضارى	وليم ى. آدمز	فؤاد عكود
٦٢٢- أشعار من عالم اسمه الصين	أى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى
٦٢٣- نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤- أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٦٢٥- الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦- مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧- حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨- أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩- قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسى
٦٣٠- سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١- مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢- المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دوارس براموين	رانيا محمد
٦٣٣- الحب وفنونه (شعر)	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤- مكتبة الإسكندرية	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥- التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦- حج يولندة	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧- مصر الخديوية	ف. روبرت هنتر	بدر الرفاعى
٦٣٨- الديمقراطية والشعر	روبرت بن ورين	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩- فندق الأرق (شعر)	تشارلز سيميك	أحمد شافعى
٦٤٠- ألكسياد	الأميرة أنّاكومنينا	حسن حبشى
٦٤١- برتراندرسل (مختارات)	برتراند رسل	محمد قدرى عمارة
٦٤٢- أقدم لك: داروين والتطور	جوناثان ميلر وبورين فان لون	ممدوح عبد المنعم
٦٤٣- سفرنامه حجاز (شعر)	عبد الماجد الدريابادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤- العلوم عند المسلمين	هوارد د.تيرنر	فتح الله الشيخ

٦٤٥-	السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية	تشارلز كجلي ويوجين ويتكوف	عبد الوهاب علوب
٦٤٦-	قصة الثورة الإيرانية	سبهر ذبيح	عبد الوهاب علوب

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٣١٥٨ / ٢٠٠٤